

مركز دراسات الوحدة العربية

الهويـــة:
الإسلام، العروبة، التونسة

الدكتور سالم لبيض

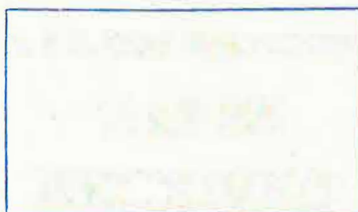


مركز دراسات الوحدة العربية

الهويــة:

الإسلام، العروبة، التونسة

الدكتور سالم لبيض



الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

لبيض، سالم

الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة / سالم لبيض.

٢٨٨ ص.

ببليوغرافية: ص ٢٥٩-٢٧٤.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-240-2

١. الهوية القومية ـ تونس. ٢. الهوية الثقافية ـ تونس. ٣. الإسلام. ٤. القومية العربية ـ تونس. أ. العنوان.

320.5409611

العنوان بالإنكليزية

Identity: Islamic, Pan-Arab, Tunisian

by Salem Labiadh

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩

المحتويات

خلاصــة تنفيذيــة

ـ ١ ـ

موضوع الهوية من الموضوعات التي باتت تحظى باهتمام ملحوظ في الفكر والمعرفة المعاصريْن بعد أن أعادت الظاهرة إنتاج نفسها بسبب محاولات بعض مراكز القوة في العالم، خاصة الغربية منها في أوروبا وأمريكا الشمالية، إعلاء شأن بعض الهويات المستحبّة لديها وطمس أخرى مستهجنة. مقياسها في ذلك هو مدى توظيف مسألة الهوية في المصالح الاقتصادية والسياسية لتلك الكتلة التاريخية المعروفة باسم الغرب.

من أسباب انتشار الاهتمام بالهوية في عالمنا المعاصر بروز العولمة بمفاهيمها الجديدة. إن توحيد الأسواق وإلغاء الحدود والحواجز الجمركية بين المجتمعات والشعوب لصالح رأس المال العالمي يحتاج ضرورة إلى إذابة الفوارق الثقافية والخصوصيات المحلية حتى تزول آخر الحواجز أمام الرأسمالية التي تعيد تشكيل الإنسانية على أرضية التماهي وليس الاختلاف. ولعل ذلك من مفارقات الليبرالية في زمن العولمة. إن الخصوصيات الوطنية والقومية هي أساسات الهوية اليوم. وهي مرتكزات الإرادة الوطنية في مجالات السياسة والاقتصاد والاستراتيجية، بما في ذلك بناء القوة العسكرية. لذلك فهي مذمومة منذ البداية، لأنها تشكّل نقيضاً للعولمة الليبرالية، ومرتكزاً لإمكانية بناء استقلال وطني. ولما كانت الهوية في مختلف أقطار الوطن العربي مدخلاً إلى مقاومة الرأسمالية في شكلها العولمي، فقد حظيت باهتمام مشاريع الإصلاح الأمريكية المتدفقة على المنطقة، من ذلك «مشروع الشرق الأوسط الكبير»، و«مشروع إصلاح الاستخبارات الأمريكية والحيلولة دون وقوع الإرهاب»، و«مشروع الشرق الأوسط الجديد»... الخ.

وهي مشاريع تستند إلى مقولة «تجفيف المنابع»، والمنابع دون شك هي منابع الهوية التي تعتبرها تلك المشاريع مصدراً لنشر الإرهاب، فكراً وممارسة.

للهوية مفاهيم عدة وأصناف كثيرة، وهي من الظواهر التي تمّ الاهتمام بها في الفكر اليوناني القديم وفي الفلسفة العربية الإسلامية. وتكفي العودة إلى كتابات أرسطو أو الفارابي أو الجرجاني لتأكيد ذلك الاهتمام. إن مفهوم «الهوية»، كما هو مستخدم في هذا المؤلَّف، لا يعنى بالهويات الجزئية المهنية والإثنية والقبلية والطائفية، وإنما يعنى بما هو مشترك بين أبناء المجتمع الواحد. لا يهمّ أن نسميه الضمير الجمعي ـ العبارة لعالم الاجتماع الفرنسي دوركهايم ـ أو الوعي الجماعي، وإنما المهم أن تكون الهوية مستخدمة على أرضية وجود وحدة وديمومة الخصائص الأساسية بين أبناء المجتمع الواحد. إن مفهوم «الهوية»، كما هو معتمد في هذه الدراسة، ليس مفهوماً مغلقاً فكل الهويات منفتحة على غيرها، متأثرة بها، ومؤثرة فيها. ولكنه مفهوم يحتوي على عناصر تتميز بشيء من الثبات. وهنا نجد أنفسنا مباشرة أمام أبرز مكوّنات الهوية في مجتمع الدراسة، أي في تونس، والمتمثلة في اللغة والدين، وكل ما ينبثق عنهما من أفكار وفنون وأنماط عيش ورموز وعادات وتقاليد وأعراف وأنظمة ثقافية واقتصادية وسياسية مختلفة. لا شك في أن اللغة العربية هي اللغة الأم في تونس فهي تحتل مكانة الفرنسية في فرنسا، والإنكليزية في المملكة المتحدة، والألمانية في ألمانيا، على الرغم من الازدواجية المتأتية من التأثير الاستعماري. كما إن الإسلام كدين ينتظم في نسيج المجتمع ويخترق خلاياه المجهرية.

لقد شدّد عالم الاجتماع والمستشرق الفرنسي جاك بيرك على أهمية اللغة العربية، فوصفها بأنها لا تكاد تنتمي إلى عالم الإنسان، إذ يبدو أنها بالأحرى معارة له، ويضيف: «إن العرب مدينون للغتهم برهيف تحسّسهم لشخصيتهم... فقد زوّدتهم ثقافتهم القديمة بأبين الآيات النضالية من هويتهم». وشكّل الإسلام دين الغالبية العظمى في تونس، كما في الوطن العربي، فهو أداة توحيد العرب، وهو الذي حمّلهم رسالة وأعطاهم قاعدة فكرية وأيديولوجية، حسب تعبير المؤرخ عبد العزيز الدوري. لقد شكّلت الهوية موضوع جدال تاريخي، فالانتماء العربي والإسلامي لتونس كان مستهدفاً بالطمس طيلة الفترة الاستعمارية ما بين عامي ١٨٨١ و١٩٥٦، وخاصة أن الاستعمار قد قام على أرض لم تعرف مفهوم الوطن، كما بات متعارفاً عليه لاحقاً. فالدولة هي عبارة عن ولاية عثمانية تتقاسم

المنافع فيها العائلة الحاكمة باسم السلطان العثماني ومن حالفها من القبائل، التي توزّع الأرض في ما بينها على شكل أوطان. فالوطن هو وطن القبيلة، وليس وطن الدولة أو الأمة. وقد كانت الرابطة المشتركة هي رابطة الأخوة الدينية الإسلامية التي كانت جنينية في البداية، ثم تحوّلت إلى نوع من الانتماء العربي الإسلامي. ولعل الدور البارز في ذلك التحوّل يعود إلى المؤسسة الزيتونية، المؤسسة الدينية القائمة على جامع الزيتونة، الذي تجاوز إشعاعه حدود تونس إلى آفاق أبعد. أشار أحد المدرّسين في تلك المؤسسة، وهو الفاضل بن عاشور، الرمز الديني والوطني، إلى أن الزيتونة مثّلت مركز الضمير الجمعي ورمز الهوية الحضارية العربية الإسلامية، مما كان له دور بارز في الدفاع عن هوية تونس العربية الإسلامية. ومن الأحداث التي عرفتها تونس تجسيماً للدفاع عن الهوية بمحتوياتها المشار إليها: أحداث الزلاج الدامية لسنة ١٩١١، بسبب ترسيم المقبرة الإسلامية المعروفة بالاسم نفسه في السجل العقاري للدولة الاستعمارية، وأحداث التجنيس لسنة ١٩٢٣، التي اندلعت بسبب سنّ قوانين تمكّن من اعتناق الجنسية الفرنسية من قبل تونسيين، والمؤتمر الأفخارستي لسنة ١٩٣٠، الذي كان يهدف إلى إحياء الوجود المسيحي في تونس، وقد مثّل ذلك أعلى درجات الهجوم على الهوية العربية الإسلامية للتونسيين.

لم يتوقف الجدل حول الهوية في تونس بعد نهاية الفترة الاستعمارية وظهور الدولة الوطنية سنة ١٩٥٧. فقد نشأت تلك الدولة على أرضية من الصراع بين تيارين في الحركة الوطنية، وفي الحزب الحر الدستوري، النواة الرئيسية في تلك الحركة: تيار هويته عروبية قائده بن يوسف، لا يرى في الاستقلال إلا كاملاً وموحّداً في كافة أقطار المغرب العربي، ويعتمد الكفاح المسلح أسلوباً لتحقيق ذلك؛ وتيار ثان يقوده بورقيبة يعتمد سياسة الخطوة خطوة على قاعدة «خذ وطالب»، لكن دون أن يفكّ الارتباط مع الدولة الحامية فرنسا. ولمّا كانت الغلبة للتيار الثاني، فإن التعامل مع مقوّمات الهوية التونسية، أي العروبة والإسلام، كان براغماتياً قبل تركيز السلطة الجديدة نفسها، لكن ذلك تلاشى ليتحوّل إلى نوع من الوصم لكل ما له علاقة بالعربية لغة، والإسلام ديناً.

إن الإرث الذي تميّز بدونية الهوية العربية الإسلامية في تونس، خلال مرحلتين من تاريخها المعاصر، لم يمنع بعض المدافعين عن الهوية بتلك المضامين من اختراق بعض مؤسسات الدولة الناشئة، وتضمين رؤاهم في نصوصها

الأساسية، مثل الدستور الذي أنهى وضعه سنة ١٩٥٩ المجلس القومي التأسيسي، وهو أول برلمان في تونس. وقد جاء في فصله الأول: «تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها»، وكذلك الفصل الرقم ٣٧، الذي ينصّ على أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ودينه الإسلام. إلا أن التهميش المنظّم والمقصود للهوية في تونس، ومحاولة استبدالها بمضامين فرنكفونية، وأخرى محلية هي أقرب إلى التقاليد والسلوكيات العامة والممارسات الثقافية، قد دفع النخب الفكرية والسياسية المشكلة للمجتمع المدني والسياسي، إلى رفض تلك التوجّهات التي تقوم على محاولة استبدال الهوية الحقيقية بأخرى مستحدثة. ولعل أكبر تعبير عن ذلك ما جاء بين دفتي نصّ تأسيسي ثان لا يقلّ أهمية عن الدستور، وهو الميثاق الوطني الذي وقّعت عليه الأحزاب والنقابات والجمعيات الوطنية سنة ١٩٨٨.

لقد عكس الميثاق الوطني رغبة في فكّ كامل للارتباط بالإرثين الاستعماري والبورقيبي، إذ نصّ صراحة على أن «هوية شعبنا عربية إسلامية متميّزة تمتد جذورها في ماض بعيد». وأعاد الميثاق الوطني للغة العربية والدين الإسلامي الاعتبار، كما اعترف بانتماء تونس إلى الأمة العربية. وفرض قانون الأحزاب الصادر سنة ١٩٨٨ الاعتراف بتلك المستويات من الانتماء على الأحزاب السياسية، وأن تضمّنها في مواثيقها وبرامجها وأهدافها واستراتيجياتها. جاء ذلك في الفصل الثاني من القانون الذي نصّ على أن «الحزب السياسي يعمل في نطاق الشرعية الدستورية، وعليه أن يحترم ويدافع بصورة خاصة عن الهوية العربية الإسلامية». وهو ما يقودنا إلى النظر في تمثلات الهوية وتطبيقاتها لدى الأحزاب السياسية في تونس.

- ٢ -

تجاذبت الفضاء السياسي التونسي أربع كتل رئيسية، منها ما يعود إلى بدايات العشرينيات من القرن الماضي، ومنها ما ظهر حديثاً:

أ - الكتلة **الأولى** ظهرت مع تأسيس الحزب الدستوري القديم بقيادة الإصلاحي عبد العزيز الثعالبي سنة ١٩٢٠. لقد كان ذلك الحزب يتمثل الهوية في بعديها اللغوي والديني دون تفضيل عنصر على آخر. لكن انضمام مجموعة من الشبان اللائكيين خرّيجي الجامعة الفرنسية متشبّعين بالفكر الغربي الليبرالي، قد

عجّل بتصدّع ذلك الحزب وانقسامه إلى حزبين، فحمل الثاني تسمية «الحزب الحر الدستوري الجديد» لحظة الانقسام والتأسيس سنة ١٩٣٤. إن تراكم إرث من الخلافات قد أظهر في النهاية أن الأمر لا يتعلق بخلاف شخصي أو اختلاف حول الزعامة، كما بدا لبعض الساسة والدارسين، وإنما يتعلق برؤيتين مختلفتين إلى حدّ التناقض في مسألة الهوية. فالجماعة القديمة تراها عربية إسلامية، كما أسلفنا، والجماعة الجديدة ترى أن هناك إمكانية للانفتاح على الغرب، ولا سيما فرنسا الدولة المستعمرة آنذاك، وتبنّي بعض منظومتها الرمزية، بما في ذلك لغتها، ومن ثمة الانخراط في لعبة دونية العربية. لقد تجدّد ذلك الانقسام مرة أخرى في وسط الخمسينيات من القرن العشرين، عندما دعا بن يوسف، الأمين العام للحزب الدستوري الجديد، إلى الارتباط بالمشرق العربي وبمصيره، خاصة بعد أن حضر مؤتمر باندونغ في إندونيسيا، واحتكّ بجمال عبد الناصر وبالزعماء الجدد الذين تركوا بصماتهم على حقبة تاريخية بأكملها، في حين كان بورقيبة، رئيس الحزب، يردّد أن ما يربط تونس بالغرب أكبر مما يربطها بالعرب، وأن اجتياز البحر المتوسط أسهل من اجتياز الصحراء الليبية. انعكس هذا التوجّه على «حزب الدولة» في ما بعد، فجاءت سياسات بورقيبة وحكومته تجاه الهوية وقضاياها، مثل: التعريب، والوحدة العربية، والانتماء إلى جامعة الدول العربية، والقضية الفلسطينية، وهي تنحو نحو التهميش، وإعادة إنتاج الدونية، وذلك طيلة ثلاثين سنة من الحكم. وقد حاول الحزب الدستوري إثر نهاية الحقبة البورقيبية، وبعد تغيير اسمه وإعادة رسم أهدافه واستراتيجياته، أن يعطي مكانة أكبر للهوية العربية الإسلامية، بل يعترف بها أيضاً هويةً لتونس، كما جاء في ميثاقه. لكن تسرّب بعض النخب الفرنكفونية إلى أجهزة ذلك الحزب، وإلى مؤسسات الدولة، جعل تلك المهمة صعبة ومستعصية في أحيان كثيرة.

لقد ولدت أحزاب أخرى من رحم الحزب الدستوري نفسه منذ أواسط السبعينيات من القرن الماضي، من أبرزها حركتا الوحدة الشعبية والديمقراطيون الاشتراكيون، وهما حركتان أعلنتا موقفاً مغايراً من الهوية وقضاياها، فلم تجدا حرجاً من الاعتراف بأن تونس جزء من الأمة العربية، وبالتالي فإن كل القضايا التي تمسّ هذا الكيان هي بالضرورة قضايا تخصّ التونسيين. وهو ما تجسّد خاصة في الموقف من القضية الفلسطينية، والاعتداء على العراق سنة ١٩٩١، واحتلاله سنة ٢٠٠٣. ولم يشذّ الحزب الاجتماعي التحرّري الحديث التأسيس عن ذلك الموقف، فتدرّج في الإقرار بحقيقة الهوية في تونس على رغم طبيعته الليبرالية،

فانعكس ذلك على مواقفه من القضايا الكبرى، مثل القضية الفلسطينية.

ب ـ الكتلة السياسية **الثانية** هي الأحزاب القومية العربية، وهي عديدة، من ذلك التجمع القومي العربي، والاتحاد الديمقراطي الوحدوي، وغيرهما من التنظيمات التي وضعها خطابها في موقع الدفاع عن عروبة تونس، وما يرمز إليه ذلك من انخراط عفوي في الدفاع عن القضايا ذات الصلة. وقد طرأ تحوّل في مرجعيات بعض التنظيمات القومية ذات الخلفية الناصرية، فباتت تتبنّى خطاباً قومياً إسلامياً لا يفرّق بين العروبة والإسلام، فيعطيهما المكانة نفسها.

ج ـ الكتلة السياسية **الثالثة** المشتغلة في الحقل السياسي يمثلها التيار الإسلامي بمفهومه الواسع الذي ينقسم بدوره إلى مجموعة من التنظيمات، مثل حزب التحرير الإسلامي، والإسلاميون التقدميون، والمجموعات الجهادية، ومجموعات الدعوة. إلا أن التجربة الأهم هي تجربة حركة الاتجاه الإسلامي التي عرفت لاحقاً بـ «النهضة». ميزة هذه الحركة أنها بقدر ما دافعت عن هوية تونس الإسلامية منذ مراحل مبكرة من ظهورها، إلا أنها غيّبت انتماءها العربي، بل عادته أيضاً في مراحل عدة من تجربتها، بسبب خلفيتها الفكرية، التي قادتها إلى النظر إلى العروبة على أنها نوع من «العصبية المقيتة» التي يجب تركها، أو بسبب الصراع الذي عاشته الحركة مع التيارات القومية العربية، تأثراً بالصراع الدامي بين جمال عبد الناصر وحركة الإخوان المسلمين المصرية. وعلى عكس ذلك، كانت الحركة ترى في «الثورة الإيرانية» مثالاً لها، على الرغم من الاختلاف القومي والمذهبي. وهو ما تفطّن له بعض القادة الإسلاميين لاحقاً دون أن يكون له تأثير بسبب غياب حركة «النهضة» عن الساحة السياسية بفعل علاقتها المتوترة مع السلطة في تونس منذ سنة ١٩٩١.

د ـ الكتلة السياسية **الرابعة** والأخيرة هي مجموع الأحزاب والتنظيمات اليسارية الماركسية، وهي كتلة خصبة بسبب توالدها وتفرّعها المستمرين. لقد عرف الموقف الماركسي من الهوية تدرجاً ملحوظاً. فبعد أن كان أول حزب ماركسي، وهو الحزب الشيوعي التونسي، الذي غيّر اسمه لاحقاً إلى حركة التجديد، ينادي باندماج تونس في الأمة الفرنسية أيام الهيمنة الاستعمارية، تبنّى الدعوة إلى التونسة الخالية من المضامين العربية والإسلامية، حتى إنه تحالف مع الحزب الدستوري الجديد عشية الاستقلال في الصراع ضد التيار اليوسفي المدعوم بمشائخ جامع الزيتونة وطلبته. لكن تحولاً طرأ في مواقف ذلك الحزب، مما جعله يخصص حيّزاً

لعروبة تونس في خطابه. إلا أنه بقي على موقفه السلبي من الإسلام بسبب صراعه مع التنظيمات الإسلامية، وخاصة حركة النهضة، ووصفها بالظلامية والانحدار من القرون الوسطى. ولعل ما يلفت انتباه الدارس هو اشتراك أغلب المجموعات والتنظيمات الماركسية في تونس في الموقف من الهوية، على الرغم من اختلافها حول قضايا سياسية عديدة.

وعلى عكس الخطاب السياسي الذي تميّز بتدرج في إقراره بحقيقة الهوية، وتبنيه للهوية العربية والإسلامية في تونس، فإن هذه المسألة كانت في صميم المعركة النقابية منذ نشأة أول حركة نقابية غير فرنسية، وهي جامعة عموم العملة التونسيين سنة ١٩٢٥. فقد خاطب زعيمها محمد علي الحامي العمال بلغتهم العربية، فقطع بذلك مع الفرنسية كلغة للتواصل بين النقابات الفرنسية والعمال. واستخدم في خطابه بعض القيم الإسلامية لحثّهم على التضامن والتآزر والتآخي والوحدة والنضال المشترك، إلا أن تلك التجربة قضي عليها في المهد بسبب عوامل عدة، منها ما تعلّق بتنظيم العمال التونسيين في غير النقابات الفرنسية، وهو ما أفرغ تلك النقابات من منخرطيها، ففقدت شرعية وجودها، ومنها ما تعلّق بإحياء فكرة الوطنية عن طريق ضمّ العمال التونسيين في نقابة وطنية خاصة بهم، وما يعنيه ذلك من إثارة لمسألة الهوية والخصوصية وتوظيفها في الحقلين النقابي والسياسي، ومنها ما تعلّق بظهور زعامة وطنية في الحقل النقابي لها تجربة سياسية بسبب الاحتكاك بقادة الدولة العثمانية قبل أن تحلّ دولة الخلافة، وكذلك الاطلاع على التجربة الغربية في مختلف المجالات، ولا سيما السياسية والنقابية منها.

لقد كانت مسألة الهوية في أولويات الحركة النقابية الكبرى التي ظهرت بعد ٢٠ سنة من إجهاض تجربة جامعة عموم العملة. فقد شهدت سنة ١٩٤٦ تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل على يد الزعيم النقابي فرحات حشاد. إن نشأة هذا الاتحاد في ظلّ الهيمنة الاستعمارية الفرنسية على تونس غيّر من طبيعة الحركة النقابية من حركة مطلبية صرفة إلى قوة وطنية تشتغل بالعمل السياسي، وتعمل على تحرير البلاد. ولكن أبعاداً أخرى مثل الانتماء إلى المغرب العربي، وما يعنيه ذلك من تبني القضايا المرتبطة باحتلال أقطاره، خاصة في الجزائر والمغرب، والعمل على تأسيس حركة نقابية مغاربية، أصبحت جزءاً من برنامج ذلك الاتحاد. ولم يغفل الاتحاد عن الانتماء العربي، وعن القضايا المرتبطة بالهوية العربية، كما تمثلها في حقبات تاريخية مختلفة، ولعل أبرزها القضية الفلسطينية، واحتلال العراق

بعد الاعتداء عليه ومحاصرته. ولكن التجربة اخترقها بعض «البرود السياسي» في بعض اللحظات التاريخية الفاصلة بسبب الارتباط بالجامعة العالمية للنقابات الحرة «السيزل» التي لم يخلُ نشاطها من تأثير غربي وصهيوني، أو بسبب الارتباط بالدولة، وبالتالي تحمّل وزر مواقف قادتها ومسؤوليها. والدليل على ذلك هو تبني الاتحاد موقف بورقيبة من القضية الفلسطينية، الذي عبّر عنه في أريحا سنة ١٩٦٥، وهو ما أدانته الأجيال النقابية اللاحقة واعتبرته موقفاً استسلامياً. ولما كانت قضايا الهوية في صميم الخطاب النقابي، فإن ذلك دفع بالمنظمة النقابية إلى تبنّي مختلف قضاياها، مثل قضية التعريب والمشاركة في الجدل الدائر حولها. لكن يبقى موقف الاتحاد العام التونسي للشغل من الإسلام متميّزاً بالغموض والضبابية، بسبب سيطرة نخبة لائكية ذات خلفية سياسية دستورية على العمل النقابي في البداية، وقد ورثتها النخب اليسارية الماركسية التي تقصي الدين من خطابها، على رغم أن الاتحاد يمثل شرائح اجتماعية واسعة من العمال والموظفين لا تخفي تدينها. ولا شك في أن موقف الحركة النقابية من الدين جاء متأثراً بصراع النخب اللائكية مع حركة «النهضة» الإسلامية، وقد أعادت الرسوم المسيئة للرسول (ﷺ) التي نشرت في بعض الصحف الغربية في السنوات القليلة الماضية، إلى الإسلام وهجه في خطاب بعض النقابات، ولا سيما نقابة التعليم الأساسي.

تأثر الخطاب التربوي بدوره بالصراع السياسي الذي عرفته تونس في منتصف القرن الماضي. فجاء الإصلاح التربوي لسنة ١٩٥٨ حاملاً شحنة ذلك الصراع وخلفية المنتصرين فيه. لقد تبنّى ذلك المشروع تعريب التعليم، إلا أن الممارسة والتطبيقات جاءت نقيض ذلك، كما يذهب إلى ذلك بعض المختصين في تاريخ التربية في تونس، لتحتل الفرنسية مكانة كبرى في مؤسسات تعليمية كانت تعاني، إلى وقت قريب، هيمنة الاحتلال الفرنسي اللغوية، وسياساته التعليمية القائمة على الفرز النخبوي وإقصاء الغالبية العظمى من أبناء التونسيين.

في مقابل ذلك، تضمّن القانون التربوي لسنة ١٩٩١، الذي جاء بعد أكثر من ٣٠ سنة من ظهور المشروع الأول، بعض الفصول المتعلقة بطبيعة الهوية التي يرمي مهندسو القانون التربوي الجديد إلى تلقينها للناشئة. وقد جاء فيها أن الغايات التي يصبو إليها القانون تتنزّل في إطار «الهوية الوطنية التونسية»، و«الانتماء العربي الإسلامي»، و«تنمية الحس المدني والشعور بالانتماء الحضاري، وطنياً وعربياً وإسلامياً». لكن المفارقة برزت مع تطبيقات هذا القانون، إذ إن

ما أعطي للفرنسية والإنكليزية من زمن مدرسي، ومن أهمية في مستوى لغة التدريس، يتجاوز بكثير ما أعطي للعربية، مما أدى إلى اختلال التوازن اللغوي لدى التلميذ التونسي، وجعل منه ضحية للسياسة التربوية، التي تثمّن اللغات الأجنبية وما تنتجه من ثقافة وانتماء أكثر من تثمينها للعربية وما يرتبط بها من انتماء وهوية. ولعلّ هذه المسألة تبرز بحدّة أكبر في برامج التعليم العالي، حيث لا مكان للعربية البتة في التخصّصات العلمية الصرفة، أما ما يخصّص لها في الآداب والإنسانيات فهو جزء ضئيل من الزمن الدراسي الجامعي، ذلك أن تلك الاختصاصات تدرّس من قبل مدرّسين هم في غالبيتهم من خريجي الجامعات الفرنسية. وقد كرّس ذلك الفكرة الشائعة بأن العربية ليست لغة علم.

ـ ٣ ـ

تبرز الهوية كمسألة مركزية في خطاب وممارسة حركة اجتماعية أخرى لا تقل أهمية عن الحركة النقابية، هي الحركة الطلابية. وقد عرفت تلك الحركة تجربتين رئيسيتين في التنظيم والفعل الطلابي:

أ ـ التجربة **الأولى** هي لمنظمة «لجنة صوت الطالب الزيتوني»، التي انطلقت سنة ١٩٥٠ وتوقفت سنة ١٩٥٦. لقد ظهرت لجنة صوت الطالب الزيتوني في فضاء جامع الزيتونة من أجل الدفاع عن مصالح الطلبة الزيتونيين ومطالبهم في تعليم عصري على غرار بقية أنماط التعليم المنتشرة في تونس، ولا سيما الفرنسي منه، دون أن يكون ذلك مناقضاً لتوجّهات اللجنة في دعم الهوية العربية الإسلامية والتصدّي لمحاولات مسخ الشخصية الوطنية. لقد وجدت لجنة صوت الطالب الزيتوني نفسها في مواجهة الإدارة الاستعمارية، وكذلك بعض الأحزاب اللائكية، مثل الحزب الحر الدستوري الجديد، والحزب الشيوعي، وخاصة أنها كانت تشكّل منبتاً يدعم بالبشر والكفاءات القوى الداعمة للهوية بمضمونها العربي الإسلامي، مثل الحزب الدستوري القديم وجماعة الأمانة العامة.

ب ـ التجربة **الثانية** ارتبطت باسم الاتحاد العام لطلبة تونس، وميزته أنه نشأ في أروقة الجامعة الفرنسية سنة ١٩٥٣، قبل توطينه محلياً بداية من سنة ١٩٥٤. ولما كان الاتحاد هو إحدى «المنظمات القومية» التابعة للحزب الدستوري الجديد، شأنه في ذلك شأن منظمات أخرى، مثل «الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة»، و«الاتحاد القومي للمرأة»، فإن خطابه نحو الهوية اتجه إلى تبنّي التونسة المطلقة

بخصوصياتها المحلية، كمضمون وحيد لتلك الهوية. إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، حيث انخرطت بعض المجموعات الطلابية اليسارية والقومية العربية في أنشطة المنظمة الطلابية، واخترقت هياكلها في أواسط الستينيات من القرن الماضي على خلفية السيطرة عليها. لكن ذلك أدى إلى أزمة دامت سنوات طويلة، تم خلالها تعليق أنشطة الاتحاد ما بين سنتي ١٩٧١ و١٩٨٨. التاريخ **الأول** يحيل على تعطل المؤتمر الثامن عشر وعدم إنهائه أشغاله، أما التاريخ **الثاني** فيرمز إلى استئناف ذلك المؤتمر في صيغته الاستثنائية الخارقة للعادة، التي تمت المطالبة بها طيلة تلك الفترة التاريخية. وعلى عكس المؤتمر الأول، الذي ضم طلبة دستوريين وآخرين يساريين وقوميين، فإن مؤتمر سنة ١٩٨٨ لم تحضره سوى المجموعات السياسية الطلابية اليسارية وبعض العناصر القومية المستقلة، التي لم تكن تمثل تياراً بعينه. وهنا يظهر كيف تحوّلت المنظمة الطلابية من لونها الدستوري إلى لونها اليساري، مما سيؤدي إلى تحول في لون الهوية.

لقد كانت الوطنية طيلة فترة الخمسينيات والستينيات في خطاب الاتحاد تعني الولاء لحزب السلطة وتبني خطابه ومواقفه بما في ذلك تلك المتعلقة بالهوية. فإذا بها تتغيّر لتصبح الوطنية هي العداء لذلك الخيار، ووصمه بمختلف النعوت، ووضعه موضع المساءلة التاريخية. وبالتوازي مع ذلك، برز خطاب جديد يعطي مضامين مختلفة للوطنية والهوية، تحيل على أبعادها العربية وما ارتبط بها من مسائل، ولا سيما القضية الفلسطينية، التي كانت تخصّص لها لائحة خاصة بها في جلّ المؤتمرات، هي لائحة الصراع العربي ـ الصهيوني. لكن يبقى الغموض يكتنف المقوّم الثاني في الهوية الوطنية في تونس، وهو الإسلام. وتجربة الاتحاد العام لطلبة تونس في هذا المستوى شبيهة بتجربة الاتحاد العام التونسي للشغل، حيث انتقل خطابه من تأثير النخب اللائكية الدستورية إلى النخب اليسارية الماركسية.

لقد حظيت الهوية باهتمام النخبة في تونس، فكانت محلّ جدل دائم واختلاف مستمر، مرتكز ذلك الازدواجية اللغوية الناجمة عن الاحتلال الفرنسي. وهذه الازدواجية لم تنته مع ذلك الاحتلال، وإنما تواصلت في ظل الدولة الوطنية، كما أسلفنا. فكانت النتيجة أن تبنّى كثير من النخب تلك الازدواجية، بل إن بعضها لم يكن يخفي اعتزازه بالانتماء إلى اللغة الفرنسية وحقلها الثقافي، في مقابل عدائه للانتماء العربي والإسلامي. إن المضامين التي قدمها بعض النخب بديلاً لذلك الانتماء، هي: «القومية التونسية»، و«الأمة التونسية»،

و«الشخصية التونسية». وكان رموز هذا التوجه عديدين، من ذلك بعض المؤرخين، مثل: البشروش، وشاطر، والبعض الآخر من ساسة «الدولة البورقيبية»، مثل بن سلامة، وهو الأهم في ما أنتج فكرياً، وما تم بلورته من مفاهيم. وهؤلاء ينتمون إلى فترة السبعينيات من القرن الماضي، وقد كانت كتاباتهم محدودة الرواج بسبب القاعدة الأيديولوجية الهشّة التي كانوا يعتمدونها، مما قطع مع ذلك الاتجاه في نهاية الفترة البورقيبية، ومع توقيع قوى المجتمع المدني للميثاق الوطني. لكن حمّى الترويج لـ «الهوية القومية التونسية» انبعثت فيها الروح بداية من أواسط التسعينيات مع كتّاب أمثال القانوني عياض بن عاشور في مقال يحمل الاسم نفسه، والمؤرخ الهادي التيمومي في كتابه: **تونس، ١٩٥٧ ـ ١٩٨٧** الصادر سنة ٢٠٠٦[1]. لكن هذه المؤلفات والأعمال لم تضف شيئاً يميّز الكتابات السابقة، بل إن بعضها اعتبر أن «اللهجة العامية التونسية» هي ميزة الهوية القومية التونسية، وهي أطروحة هشّة وقديمة، إلى درجة أن صاحبها لم يكتب عملاً واحداً من أعماله الكثيرة بتلك «اللغة التونسية» المتميزة على حدّ قوله. أما البعض الآخر، فقد ذهب مذهباً قديماً محدّداً الهوية بالدولة، مقارناً بين تونس وفرنسا، وهي أطروحة دحضها عالم الاجتماع الفرنسي بورديو عندما ربط بين هوية الدولة وموازين القوى في داخلها، إذا كان مجتمع الدولة يتضمن هويات متعدّدة، ولا تصحّ في حالة تونس لأن خصائص الهوية تتجاوز حدود الدولة إلى جماعات أخرى خارجها.

لم يغفل جدل الهوية في أوساط النخب عن مسألة التعريب، حتى إنها احتلت مكاناً مركزياً في ذلك الجدل، منذ أن أثمرت المدرسة الفرنسية أول جيل لها في بداية العهد الاستعماري. وقد برزت أطروحات ووجهات نظر عديدة في أوساط النخبة طيلة قرن من الزمان، منها ما ذهب إلى حدّ اعتبار العربية عاجزة عن أن تكون لغة علم وتعليم البتة، وهي وجهة نظر النخبة الفرنكفونية، لأنها تعلم أن الفرنسية هي البديل، ومنها من اعتبر «أن العربية هي لغة الجماهير العربية الوحيدة، خلافاً للنخب الفكرية والسياسية التي يمكنها الاتصال بلغة أجنبية»، وهي وجهة نظر الطاهر لبيب.

❊ ❊ ❊

(١) الهادي التيمومي، **تونس، ١٩٥٦-١٩٨٧** (صفاقس: دار محمد علي الحامي، ٢٠٠٦).

وهنا ننتقل إلى الخلاصة النهائية لمؤلَّفنا التي تجيب عن سؤال: هوية نخبة أم هوية مجتمع؟ للقول: إن الهوية في تونس، عبر حقبات عديدة من تاريخها المعاصر، مثّلت معركة حقيقية بين نخبة الجماهير التي تتمثّل الهوية، كما يتمثّلها عامة الناس، عربية إسلامية، ونخبة تعبّر عن نفسها، وهي تشحن الهوية بالمضامين التي تبتغيها، فيمكن أن تكون فرنكفونية أو متوسطية أو أفريقية، أو حتى رومانية أو قرطاجنية قديمة.. لكن لا ينبغي أن تكون عربية إسلامية.

مقدمـــة

كتابات كثيرة تناولت موضوع الهوية بالدراسة والبحث[١]، لكن قليلة هي تلك الكتابات التي اهتمت بالمستوى الجمعي المشترك في هوية المجتمع الواحد. إن النزعة الغالبة هي إعطاء الأولوية للهويات الجزئية، المهنية منها أو الجنوسية أو الإثنية أو العائلية... الخ. ومردّ ذلك إلى الطبيعة التابوهاتية لمبحث الهوية. إن تناول القضايا المتصلة باللغة والانتماء، وخاصة بالدين، لا يثير الجدل فحسب، بل كثيراً ما ينشأ عن ذلك مزايا مادية ورمزية للبعض، سرعان ما تتحول إلى ضدها للبعض الآخر. محدّدات ذلك هي سياقات البحث ومراميه. وهو ما عبّر عنه عالم الاجتماع الفرنسي بورديو بقوله: «القوة والسلطة تصنعان الهوية». فمن يملك القوة والسلطة هو من يعمل على تحديد هوية الأفراد والمجتمع. من ثمة توجد هويات مستحبة وأخرى مستهجنة. وهي تصنيفية أنتجتها مركزية القوة في الغرب وما لازمها من بحث عن مواقع النفوذ في الوطن العربي وفي غيره من المستعمرات القديمة والحديثة.

إن الهويات المستحبة لدى تلك القوة هي القائمة على حدود الدولة العربية منذ أن بدأ رسمها أول مرّة مع احتلال الجزائر سنة ١٨٣٠. وفي داخل ذلك

(١) من تلك الكتابات نشير إلى: أمارتيا صن، **الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي**، ترجمة سحر توفيق، عالم المعرفة؛ ٣٥٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٨)؛ جون جوزيف، **اللغة والهوية: قومية ـ إثنية ـ دينية**، ترجمة عبد النور خراقي، عالم المعرفة؛ ٣٤٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٧)؛ حليم بركات، **الهوية: أزمة الحداثة والوعي التقليدي** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٤)؛ محمد صالح الهرماسي، **مقاربة في إشكالية الهوية: المغرب العربي المعاصر** (دمشق: دار الفكر؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠١)؛ منير السعيداني، **مقدمات في علم اجتماع الهوية** (صفاقس: دار علاء الدين، ٢٠٠٥)، و «Identités et lien social en Tunisie,» *Bulletin de Association internationale des sociologues de langue française*, no. 21 (2005).

الفضاء، هناك هويات أخرى أكثر تبجيلاً، منها ما هو إثني مثل البربرية والكردية، ومنها ما هو ديني مثل المسيحية القبطية والمارونية، ومنها ما هو مذهبي مثل الشيعي والسنّي والخارجي. وهي جميعاً محلّ رصد مراكز البحوث الاستراتيجية بأموالها وطاقاتها وكفاءاتها، فهي تصلح في الاستعمال السياسي.

أما الهوية المستهجنة فهي التي تبحث في ما هو مشترك بين أبناء المجتمع الواحد من لغة ودين، وما ينتج منهما من تعبيرات ثقافية ومرجعيات أخلاقية ومنظومات رمزية ومواقف سياسية وتاريخ مشترك. ولما كانت اللغة هي العربية، والدين هو الإسلام، اللّذان شكلا، وما يزالان، أسساً متينة للشخصية الوطنية ومرجعَي انتماء، فقد حملا في طياتهما قابليتهما للتجدّد والتواصل والاستمرارية. وتشكيل الأرضية لمشروع نهضوي أخذ تعبيرات عدة، وتمكّن من الإعلان عن نفسه حتى في أحلك الفترات التي عرفتها المجتمعات التي تتكلم تلك اللغة، وتدين بذلك الدين، وهي فترات الهيمنة الاستعمارية، وما يزال مناصرو هذا المشروع ومريدوه يرون فيه البديل من ثقافة القتل الجماعي والتدمير والأرض المحروقة، التي جاء بها إلى الإنسانية حفدة مفكّري الأنوار ورموز الحداثة الغربية المعاصرة، فزرعوها في هيروشيما وناغازاكي والجزائر وفييتنام وفلسطين والعراق والصومال وأفغانستان، وفي الأفق يبدو دور السودان قادماً لا محالة على قائمة لا ندري من سيكون فيها الضحية القادمة لتلك الثقافة.

اخترنا في هذا الكتاب تعميق النظر حول ما هو جمعي مشترك في ثقافة التونسيين، وليس ما هو جزئي قد يكون خاصاً بشريحة أو فئة اجتماعية معيّنة، وذلك طيلة قرن أو يزيد، أي منذ مطلع الاحتلال الفرنسي لتونس وبداية قطفه الثمار الأولى لتشويه الشخصية الوطنية والمحلية عبر نظام الازدواجية الذي نجح إلى حدّ ما لغةً، ولكنه فشل ديناً. ولما كانت الدولة الوطنية التي انبعثت مع نهاية الاحتلال الفرنسي حافظت على بعض مستويات تلك الازدواجية، فإن ذلك سيؤثّر في رؤيتها لمسألة الهوية.

إن هذا البحث يتابع متابعة دقيقة، موثقة بأسلوب المحاججة الفكرية، قضية الهوية ومفارقاتها بين المجتمع والدولة في تونس. فهو ينطلق من فرضية أن لكليهما هوية خاصة به، أو لنقل إن للمجتمع هويته، وللقائمين على الدولة هويتهم. إن ذلك الاختلاف الذي يصل إلى حدّ التناقض والصراع أحياناً، مردّه أن الدولة صاحبة القوة والنفوذ حاولت خلال فترات طويلة مرّت بها أن تطبع المجتمع بهوية من يتولّونها. ولكن ذلك المجتمع أبى إلا أن يثبّت هويته، مما أدى

إلى تنازل الدولة وتبنّي خطاب الهوية كما يتمثله شعبها. لكن بعض النخب القديمة بقي في متاريسه الأولى متمسكاً بتصوراته الهلامية.

لقد اخترنا تتبع ذلك التجاذب من خلال أربعة أنماط رئيسية من خطاب الشرائح الاجتماعية الأكثر تأثيراً في الحراك الاجتماعي، وهي الخطاب السياسي، والخطاب النقابي، والخطاب التربوي، والخطاب الطلابي، وما انتهت إليه تلك الأنماط من تصوّرات لمسألة الهوية وقضاياها وتطورها عبر عشرات السنين من الفعل والممارسة. ثم انتهينا في الفصل الأخير إلى نوع من المقارنة بين هوية بعض النخب وهوية المجتمع، وأيهما أقدر على البقاء.

الفصل الأول

محدّدات منهجية

أولاً: في مبرّرات الدراسة

كتب رينيه غاليسو (René Gallissot) سنة ١٩٨٧ حول موضة الهويات وحول الهوية غير القابلة للتعريف، وغير الخاضعة للرقابة، التي تستدعي الإثبات والقابلة للتنوّع[١]. لم يكن المؤرخ الفرنسي ذو الميول اليسارية يعلم أن تحولات عميقة مقدمة عليها الإنسانية، بسبب ما سينجر عن سقوط الاتحاد السوفياتي ومن والاه في أوروبا الشرقية، وانتهاء نظام القطبية في بداية ذلك التحول، أي سنة ١٩٨٩. لما كان التبشير بنهاية الأيديولوجيات، كانت أيديولوجيا الصعود النهائي للرأسمالية تجدّد نفسها وتمهّد السبيل إلى ذلك عبر ما عرف خلال تلك السنة بـ «توافق واشنطن»، الذي عقد بين أهم الشركات العابرة للقارات والبنوك الأمريكية والمؤسسات الدولية. مبادئ ذلك التوافق يجب أن تطبق في أي فترة من الزمان وعلى أي اقتصاد في العالم، وعلى أي قارة، وأن يتم التحرير الكامل تماماً وبأقصى سرعة ممكنة في جميع الأسواق للسلع ورؤوس الأموال والخدمات، لتجري في النهاية إقامة إدارة عالمية دون حكومات، وسوق عالمية موحدة تنظم نفسها بنفسها[٢].

---

(١) René Gallissot, «Au-delà de la mode identitaire,» *L'Homme et la société*, no. 83 (janvier 1987), p. 7.

(٢) جان زيغلر، **سادة العالم الجدد: العولمة ـ النهابون ـ المرتزقة ـ الفجر**، ترجمة محمد زكريا إسماعيل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٤٧ ـ ٤٨. تتمثل تلك المبادئ فيما يلي: (١) في كل بلد مدين من الضروري إدخال إصلاح ضريبي يقوم على تخفيض الضريبة على الدخول العالية من أجل تشجيع الأغنياء على إجراء استثمارات ذات عائد (٢) التحرير الكامل والسريع للأسواق المالية (٣) تأمين المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية من أجل زيادة الأمن لهذه الأخيرة واجتذابها (٤) التفكيك قدر المستطاع للقطاع العام وعلى وجه الخصوص المؤسسات التي تمتلكها الدولة أو الهيئات التابعة لها (٥) إلغاء جميع الأنظمة المقيدة للاقتصاد الوطني من أجل ضمان حرية التنافس بين جميع القوى الاقتصادية في السوق (٦) تقوية حماية الملكية الخاصة (٧) تشجيع تحرير المبادلات التجارية بأسرع ما يمكن على أن يكون الهدف تخفيض الرسوم الجمركية إلى ١٠ بالمئة في السنة (٨) ونظراً إلى أن تشجيع التجارة الحرة يكون عن طريق الصادرات، يجب إعطاء أولوية لتنمية القطاعات الاقتصادية القادرة على تصدير منتجاتها (٩) الحد من عجز الميزانية (١٠) تأمين شفافية السوق بإلغاء المعونات التي تقدمها الدولة للفعاليات الاقتصادية الخاصة، وإلغاء الدعم لأسعار المواد الغذائية التي تؤمنها الدولة بسعر منخفض، وإعطاء الأولوية لقطاعات البنية الأساسية.

لقد كانت تلك المبادئ في حقيقتها قواعد الليبرالية الجديدة. وقد صفها عالم الاجتماع الفرنسي بورديو بأنها «سلاح لضمان النصر، فهي تعلن عن قدرية اقتصادية لا تنفع في اعتراضها أية مقاومة. إن الليبرالية الجديدة مثل فيروس الإيدز تدمر جهاز المناعة في ضحاياها»[3]، إنها العولمة كما ظهرت لاحقاً، التي كان من نتائجها أو كان عليها أن تصنع وقائع مثل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وتعلن الحرب على الإرهاب، وتحتل كلاً من أفغانستان والعراق[4]، لتتمكن من الهيمنة المطلقة على العالم وتعلن موت الدولة. كتب هابرماس تعليقاً على هذه المسألة ما يلي: «تؤدي إزاحة السياسة من قبل السوق إلى أن تفقد الدولة الوطنية تدريجياً قدرتها على تحصيل الضرائب وتنشيط النمو الاقتصادي، وبالتالي تأمين القواعد الأساسية لشرعيتها. والواقع أن هذا الغياب للدولة لا يحلّ محله أي بديل وظيفي. وفي المواجهة المستمرة لخطر احتمال رحيل الرساميل، تلجأ الحكومات الوطنية إلى سباق محموم لتخفيض التكاليف عن طريق إلغاء جميع العوائق الإدارية وغيرها، وينتج من ذلك تحقيق أرباح فاحشة وفوارق هائلة في الأجور وزيادة البطالة والتهميش الاجتماعي لأعداد متزايدة من السكان الفقراء»[5].

إن موت الدولة أو حتى تجريدها من وظائفها وصلاحياتها لصالح الليبرالية المعولمة هو تراجع، بل ارتداد عن أهم مكسب تحقق خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وهو «الدولة الوطنية» أو «الدولة القومية». اكتسبت الدولة تلك الصفة بعد أن قدمت تضحيات كبيرة في سبيل ذلك. ونظراً إلى أن الدولة هي مجرد مؤسسة من مؤسسات المجتمع وإحدى تعبيراته، فإن قوى اجتماعية وسياسية قادرة على التضحية وتمثيل المجتمع ستعمل على منع ابتلاع العولمة للدولة، بل للمجتمع ككل، لأن مؤسسات الدولة هي في حقيقتها مؤسسات المجتمع نفسه. هنا يمكن أن نعود إلى منطلق الحديث، أي ما أشار إليه غاليسو من موضة الهوية ومن ضبابيتها تعريفاً ودلالة.

إن الهوية ستشكّل جوهر المقاومة لإمكانية ذوبان الدولة والاقتصاديات الوطنية في استراتيجيات العولمة. لقد كان منظّرو العولمة، كما ساستها، يدركون

(٣) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٤) انظر: سالم لبيض، «أي دور للعولمة في أحداث ١١ سبتمبر واحتلال العراق؟،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٠ (شتاء ٢٠٠٤).

(٥) Jürgen Habermas, *Après l'état-nation: Une Nouvelle constellation politique*, trad. de l'allemand par Rainer Rochlitz (Paris: Fayard, 2000), pp. 74-75.

أن الحركات الاحتجاجية التي تبرز في كثير من المجتمعات، وخاصة منها العربية والإسلامية التي تنشر فيها العولمة بقوة السلاح، بالإضافة إلى الوسائل الاقتصادية والسياسية والإعلامية والثقافية، تعتمد في مقاومتها على الهوية، وعلى مقومَيْها الرئيسييْن، وهما اللغة والدين، كما سنرى لاحقاً.

إن الهوية هي البديل المؤقت في ظل تراجع الدولة وسلبها إمكانية القيام بمسؤولياتها الحمائية للمجتمع ومختلف بناه الاقتصادية والسياسية وغيرها. لقد أدركت قوى العولمة أن الهوية هي آخر حصون المجتمعات المعاصرة في حماية نفسها وذاتيتها من الذوبان، فكثر الحديث عن بناء الهوية أو على الأقل إصلاحها. وفي هذا الإطار، يمكن أن نفهم كافة مشاريع الإصلاح الأمريكية التي انتشرت في السنوات الأخيرة، ونشير بصورة خاصة إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير، المشروع الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية إلى قمة مجموعة الثماني سنة ٢٠٠٤، والذي استند إلى **تقريري التنمية البشرية سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣** الصادرين عن الأمم المتحدة بعد أن صيغا من قبل بعض الخبراء العرب[6].

لقد مثلت النقاط الواردة في هذين التقريرين الأرضية التي استند إليها «مشروع الشرق الأوسط الكبير» الذي خلص إلى وصفة ثلاثية الأهداف، هي على التوالي: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع المعرفة، وتوسيع الفرص الاقتصادية. في المستوى **الأول** يروّج المشروع لفكرة توسيع دائرة المشاركة السياسية عن طريق شفافية الانتخابات، وتشكيل البرلمانات، وتمثيلية النساء، وإصلاح الإعلام، ومكافحة الفساد. وفي المستوى **الثاني** العمل على الحدّ من

(٦) أبرز النقاط الواردة في التقريرين ما يلي: ـ إن مجموع إجمالي الدخل المحلي للدول العربية هو أقل من نظيره في إسبانيا ـ حوالى ٤٠ بالمئة من العرب البالغين ٦٥ مليون شخص أميون وثلثا هذا الرقم من النساء ـ سيدخل أكثر من ٥٠ مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول سنة ٢٠١٠، وسيدخلها ١٠٠ مليون بحلول سنة ٢٠٢٠، وهناك حاجة إلى خلق ٦ ملايين وظيفة جديدة ـ من المحتمل أن يبلغ معدل البطالة ٢٥ مليوناً بحلول سنة ٢٠١٠ ـ يعيش سكان المنطقة بأقل من دولارين في اليوم ـ ١,٦ بالمئة فقط من السكان يمكنهم استخدام الإنترنت، وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى من العالم بما في ذلك بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ـ لا تشغل المرأة سوى ٣,٥ بالمئة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية ـ ٥١ بالمئة من الشباب العربي الأكبر سناً يرغبون في الهجرة إلى بلدان أخرى، وخاصة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية ـ توجد ٥٣ صحيفة بالنسبة إلى كل ١٠٠٠ شخص في البلدان العربية، في حين إنها ٢٨٥ بالنسبة إلى الرقم نفسه في البلدان المتطورة، هذا علاوة على رداءة محتويات الصحف العربية، وينسحب الرأي نفسه على وسائل الإعلام الأخرى التي تهيمن عليها الدولة ـ لا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى ١,١ بالمئة من الإجمالي العالمي، وتشكل الكتب الدينية ١٥ بالمئة منها، كما أن الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية التي لا يتكلمها سوى ١١ مليون شخص، هي خمسة أضعاف ما يترجم إلى اللغة العربية التي يتكلمها ٣٠٠ مليون شخص.

الأمية من خلال تفعيل برنامج الأمم المتحدة الحامل لشعار «محو الأمية كحرية»، وإصلاح التعليم، وتدريب النساء على ذلك، ونشر الإنترنت. أما في المستوى **الثالث** والأخير، فإن المشروع يركّز على فسح المجال أمام القطاع الخاص، والحدّ من تدخّل الدولة والفساد[٧].

أردف ذلك المشروع بقانون أطلق عليه تسمية «إصلاح الاستخبارات الأمريكية والحيلولة دون وقوع الإرهاب». يتضمن القانون تصوراً لكيفية إعادة إنتاج الذهنيات في البلدان العربية والإسلامية عبر تقديم منح دراسية لمدارس ترعاها الولايات المتحدة في تلك البلدان، ويمكّن وزارة الخارجية الأمريكية من إنشاء «صندوق فرص الشباب الدولي» لإدارة منظمة دولية لتحسين التعليم الحكومي في الدول التي يشكّل المسلمون غالبية سكانها، والتواصل مع عناصر من الشباب المسلم في سن مبكرة لتسهيل جذبهم إلى الفكر الأمريكي وتقديمهم العون الاستخباراتي اللازم لمصالح الولايات المتحدة. كما يفرض القانون ضرورة التعاون مع إعلاميين ووسائل إعلام محلية في الدول العربية والإسلامية، وإنشاء شبكات إعلامية وإخبارية باللغة العربية[٨]. كما يحتوي القانون مجموعة من التوصيات بتشجيع الصحافة المستقلة في الدول العربية والإسلامية. وخوّل القانون لمؤسسة «الصندوق القومي للديمقراطية» تمويل مؤتمرات خاصة بالديمقراطية في الدول العربية، مثل تلك التي نظمت سنة ٢٠٠٤ في تونس والبحرين والأردن ومصر والمغرب بدعم من مركز الإسلام والديمقراطية الأمريكي، الذي يتلقى تمويلاً حكومياً. كما تموّل الحكومة الأمريكية، بموجب ذلك القانون، العديد من المنظمات ومراكز البحث، مثل المعهد العربي لحقوق الإنسان[٩].

---

(٧) انظر نص «مشروع الشرق الأوسط الكبير»، في: **الحياة**، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤، ص ١٠.

(٨) في إطار تحويل نصوص ذلك القانون إلى واقع ملموس، تلقت شبكة تلفزيون «الشرق الأوسط» التي تضم قناة «الحرة» الفضائية الناطقة باللغة العربية، وراديو «سوا»، الموجهة نحو الشباب العربي، ٨٢ مليون دولار سنة ٢٠٠٤ و٦٢ مليون دولار سنة ٢٠٠٥. انظر: جمال الزرن، «مشاريع الإصلاح والإصلاح المضاد ومجتمع المعرفة: في الرفض والقبول وإشكالية التلقي،» **المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات** (مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات)، العددان ١٧ ـ ١٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥)، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٩٢. ويذهب محمد عابد الجابري إلى أن الغرب لم يساعد طوال الخمسين سنة الماضية النخبة العصرية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية على غرس مشروع ليبرالي ديمقراطي حقيقي في الأقطار العربية المؤهلة لذلك، بل إن سياسته قد اتجهت بالعكس من هذا إلى البحث عن مواقع داخل التيارات الإسلامية حتى يضمن لنفسه الحفاظ على مصالحه عندما تستولي تلك التيارات على السلطة. انظر: محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٨٥.

لقد وضعت الاستراتيجية الأمريكية لـ «الإصلاح» في البلدان العربية والإسلامية مقاومة الإرهاب أو الحدّ منه هدفاً لها، إلا أنها لم تحدّد معنى الإرهاب، أو أنها حدّدته في كل ما قد يتناقض مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة إذا كان ذلك متأت من البلاد العربية والإسلامية، ويعلن ارتباطه بذلك الانتماء. إن جوهر التناقض هو الاختلاف في الهوية. لقد أدركت الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية أن اختلاف الهوية هو اختلاف في المصالح ضرورة. إن المثال الصارخ على صحة ذلك القول هو اعتراض مجلس النواب الأمريكي على صفقة شراء مجموعة من الموانئ الأمريكية من قبل شركة اقتصادية إماراتية، على الرغم من المعرفة بأن تلك الصفقة تندرج ضمن توسع القطاع الخاص، وأن حرية السوق تسمح بذلك، وأن الشركة المشترية تصنّف ضمن الرأسمال المحيط، وليس المركزي، كما هو الشأن بالنسبة إلى الشركات المتعددة الجنسية. إن جميع القوانين والمبادئ التي سنّتها الولايات المتحدة ضمن وثيقة التوافق المشار إليها تفقد معناها إذا تعلّق الأمر بسيادة الولايات المتحدة نفسها.

لقد وضعت الولايات المتحدة تلك الاستراتيجية من أجل تغيير الهوية، التي هي بمثابة البديل المؤقت للدولة الوطنية. وقد ترجمت مختلف مشاريع الإصلاح الأمريكية إلى برامج عينية الهدف منها إعادة صياغة مرتكزات الهوية، مجسدة في اللغة العربية والديانة الإسلامية، من خلال تغيير المناهج التعليمية، والتدخل في الخطب الدينية، وتركيز إعلام يضع الثوابت موضع جدل وشك مستمرَّيْن، والعمل على تفكيك الروابط التقليدية. لقد بدأت هذه التجربة في بعض البلدان العربية مباشرة بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ حينما أدركت الولايات المتحدة ما كانت قد وقفت عنده فرنسا منذ احتلالها البلدان العربية من أن المستوى الثقافي في الهيمنة لا ينفصل عن المستوى الاقتصادي.

شكّلت تونس أحسن الأمثلة العربية على هذا المستوى، ذلك أن صراع الهوية قد عرف أوجّه خلال فترة الحكم البورقيبي بين سنتي ١٩٥٧ و١٩٨٧ على أرضية الإرث الاستعماري. تم تغيير مناهج التعليم، ووقع التدخل في أدق الخصوصيات المتعلقة بمقومي الهوية العربية الإسلامية، مثل قانون الأحوال الشخصية والأوقاف، بل في مستويات أكثر دقة، مثل الصوم والحج وغيرها والمساجد. كل ذلك تم باسم الاستجابة لشروط الحداثة الغربية التي تعمل الولايات المتحدة على نشرها اليوم في بعض البلدان العربية والإسلامية، فهل نجحت الحداثة في شكلها الغربي المشاع أم انتصرت الهوية في تونس بمضامينها

المختلفة والمتمايزة من مضامين تلك الحداثة إذا قبلنا الفرضية بأن الثانية تناقض الأولى؟ هذا السؤال هو أساس هذا البحث.

ثانياً: في معنى الهوية

إن مفهوم الهوية هو مفهوم خلافي بين الباحثين، ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى، وتستند مختلف التعريفات إلى مرجعيات متعددة، خاصة بعد أن اقتحم المفهوم جميع مجالات العلوم الإنسانية، وأصبح في القرن العشرين ذا مكانة متميزة في تلك العلوم حتى صارت له تطبيقات في مجال العلاج النفسي وفي البيداغوجيا[١٠]. ولكن ذلك لا يخفي وجود صعوبات معرفية، كما يذهب إلى ذلك الطاهر لبيب، الذي يرى أن وجود تعريفات مختزَلة ومختزِلة للهوية نجم عنه مسلّمات هي أخطر ما في تعريف الذات للذات[١١]. إن الأكثر أهمية في تاريخ المفهوم هو ذلك المزج بين الهوية الثقافية والهوية السياسية الذي بات معتقداً لدى الكثيرين، مما يدفعهم إلى المطالبة بإنشاء كيانات سياسية لتلك الهويات الإثنية والطائفية والدينية، هذا علاوة على الكيانات القومية والوطنية.

لقد فرضت كلمة «الهوية» نفسها في الفكر الفلسفي عامة، والفكر الفلسفي العربي على وجه الخصوص. ففي المستوى **الأول** استعمل المصطلح في الإرث الفلسفي الأرسطي بمعنى الوجود[١٢]، وفي المستوى **الثاني** يدل المفهوم على ما به يكون الشيء هو نفسه. يقول الفارابي: «هوية الشيء وعينيته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له، أي الذي لا يقع فيه اشتراك». ويميز الجرجاني بين الماهية والهوية والحقيقة والذات والجوهر، معتبراً أن «الأمر المتعلق من حيث إنه مقول في جواب ما هو يسمى ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة، ومن حيث هو امتياز من الأغيار يسمى هوية، ومن حيث حمل اللوازم له يسمى ذاتاً، ومن حيث يستنبط من اللفظ مدلولاً، ومن حيث إنه محل للحوادث جوهراً». وتستعمل كلمة «هوية» في الأدبيات المعاصرة مطابقة للمصطلح

(١٠) Gernot, «Identité,» dans: *Traité d'anthropologie historique: Philosophies, histoires, cultures*, sous la dir. de Christoph Wulf; [trad. par Christiane Montandon], savoir et formation (Paris; Budapest; Torino: L'Harmattan, 2002), p. 691.

(١١) الطاهر لبيب، «عنف الهوية،» **المقدمة** (الجمعية التونسية لعلم الاجتماع)، العدد ١ (تموز/يوليو ٢٠٠٨)، ص ١١.

(١٢) فتحي المسكيني، **الهوية والزمان: تأويلات فينومينولوجية لمسألة «النحن»** (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠١)، ص ٧.

الإنكليزي (Identity) والمصطلح الفرنسي (Identité)، معبّرة عن خاصية المطابقة، مطابقة الشيء لنفسه أو مطابقته لمثيله»[١٣].

وهو مصطلح يقوم على التشابه، وعلى وحدة وديمومة الخصائص الأساسية لشخص واحد أو مجموعة أشخاص. كما إن مرادف الهوية هو الذاتية أو الشخصية ومجموع معطيات الواقع والقانون، كتلك المتعلقة بتاريخ ومكان الولادة والاسم واللقب، التي من شأنها تأكيد أن فرداً ما هو الشخص بعينه دون أن يقع اللبس مع شخص آخر[١٤].

يرتبط مفهوم الهوية بتعارف جماعة معيّنة على أنها مجموعة متجانسة، إثنياً أو محلياً أو مهنياً[١٥]، أو دينياً أو قومياً. فهي وعي بالذات والمصير التاريخي الواحد من موقع الحيّز المادي والروحي، ويمكنها أن تحدّد توجهات الناس وأهدافهم، وتدفعهم إلى العمل معاً في تثبيت وجودهم، والمحافظة على منجزاتهم، وتحسين وضعهم وموقعهم في التاريخ. إنها إحساس الإنسان ووعيه بالانتماء إلى مجتمع أو أمة أو جماعة، إنها معرفتنا بها، وأين نحن، ومن أين أتينا، وإلى أين نمضي، وبما نريد لأنفسنا وللآخرين، والموقع في خريطة العلاقات والتناقضات والصراعات القائمة[١٦]. وعلى الرغم من أنه يبدو من الضروري النظر إلى الهوية على أنها حالة دائمة من التطور والتكون والتحول، أي أنها كينونة مستمرة شكلاً ومضموناً[١٧]، وأنها نسبية، وليست أزلية، وهي منفتحة قابلة للتعديل والتكيف والتفاعل مع الهويات الأخرى، شرط أن يتم ذلك باختيار واع تفرضه الضرورة وتقرره الإرادة الجماعية[١٨]، فإن ذلك لا يحول دون أن تشكّل الهوية مستويات متعددة من الانتماء يمكن أن تكون

(١٣) **الموسوعة الفلسفية العربية**، ٣ مج (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، مج ١: **الاصطلاحات والمفاهيم**، ص ١١٦.

(١٤) *Encyclopédie Universalise* (Paris: [s. n.], 1990), corpus 11, p. 896.

(١٥) *Dictionnaire de la sociologie*, sous la direction de Raymond Boudon [et al.], essentiels (Paris: Larousse, 1996), p. 117.

(١٦) حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٦٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(١٨) حفيظ الطبابي، «صراع الهوية: الزيتونة والزيتونيون في معترك النضال الوطني والاجتماعي،» ورقة قدمت إلى: **الندوة الدولية الحادية عشر حول الزيتونة: الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي** (تونس: منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، ٢٠٠٣)، ص ٤٢٢.

مجتمعة في آن واحد أو في أحيان كثيرة، كالانتماء العرقي أو الديني أو الانتماء إلى قبيلة أو إقليم أو دولة أو أمة.

ويشير بعض الدراسات السوسيولوجية المعاصرة إلى أن مفهوم «الهوية» في علم الاجتماع متعدد الجوانب، وهو قابل للمقاربة من عدة زوايا، فالهوية بشكل عام تتعلق بفهم الناس وتصورهم لأنفسهم ولما يعتقدون أنه مهم في حياتهم. وكثيراً ما يتشكّل هذا الفهم انطلاقاً من خصائص محدّدة تتخذ مرتبة الأولوية على غيرها، مثل الجنوسة أو الطبقة أو الإثنية... الخ. وفق ذلك التمشي، فإن الهوية تنقسم إلى صنفين: هوية جماعية، وأخرى فردية ذاتية. من الأمثلة على الصنف **الأول**: الطالب، الأم، المحامي، المتزوج... الخ، ويمكن أن يجتمع بعض تلك الخصائص في الآن نفسه، وبقدر ما يمكن أن تكون تلك المستويات المتعددة من الانتماء مصدراً للصراعات، فإن الناس عادة ما ينظمون حياتهم حول هوية محورية أساسية تتميز بالاستمرارية النسبية عبر الزمان. ومن ثمة يمكن أن يشكل بعض الهويات المشتركة أساساً لبعض الحركات الاجتماعية. أما الصنف **الثاني**، وهو الهوية الفردية، فإنه يضع لنا الخصائص التي تميّزنا بوصفنا أفراداً. وتشير تلك الهوية إلى عملية التنمية الذاتية التي نرسم من خلالها ملامح متميزة لأنفسنا ولعلاقاتنا مع العالم من حولنا[١٩].

إن الإرث النظري الذي تركته لنا دراسات الهوية في مختلف العلوم، ولا سيما العلوم الاجتماعية، وخاصة في الفكر الغربي المعاصر، هو من الاتساع والتعدد بما يتطابق مع التنوع المدرسي والأيديولوجي في ذلك الفكر. من الأطروحات التي حظيت بالمناقشة ما يمكن تسميته «الهوية بالوراثة» أو الهوية الإثنية أو العرقية نسبة إلى الانتماء الإثني أو العرقي. يعتقد غاليسو أن هذا الانتماء الهوياتي الذي كان سائداً قبل ظهور الانتماء القومي الحديث، ارتبط بالتشكيلات ما قبل الرأسمالية، وارتكز على العلاقات القرابية التي كانت تحتل مكانة مركزية في المخيال الجماعي، أساسها الاعتقاد في الانحدار من أصل واحد، لينتهي ذلك إلى إضفاء قدسية على ذلك الأصل، سرعان ما يتحول إلى أصل نبيل سيكون مرتكزاً لبروز العنصرية[٢٠]. سينتهي هذا الطرح إلى أن الفرد،

---

(١٩) أنتوني غيدنز، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، بمساعدة كارين بيردسال؛ ترجمة وتقديم فايز الصيّاغ، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥)، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٢٠) René Gallissot, «Sous l'identité le procès d'identification,» *L'Homme et la société*, no. 83 (janvier 1987), pp. 19-20.

وانطلاقاً مما يرثه بيولوجياً، تولد معه العناصر المكوّنة لهويته العرقية التي تتحول إلى هوية ثقافية. إن ميزة هذا النمط الهوياتي هو الثبات في الخصائص المشكّلة للهوية، باعتبار أن تلك الخصائص موروثة، وليست مكتسبة، وبالتالي فهي «جوهر» يبرز في شكل سمات متأصلة في التركيب العقلي ـ النفسي للفرد والجماعة، متواتر عبر أزمنة ممعنة في القدم[٢١].

يوجد بعد مهم للهوية انتبه إليه عالم الاجتماع الفرنسي بورديو هو علاقة الهوية بالسلطة. في مقالة مهمة نشرها سنة ١٩٨٠ بعنوان «الهوية والتمثل» انتهى إلى أن من يملك السلطة الشرعية أو السلطة التي تستند إلى القوة هو القادر على تعريف نفسه وتعريف غيره. إن السلطة الشرعية تمتلك القوة الرمزية التي تجعل الآخرين يعترفون بمقولاتها المتعلقة بتصور الواقع الاجتماعي. وكمثال على ذلك، فإن الجماعة المهيمنة في الولايات المتحدة الأمريكية المسماة «واسب» (Wasp) المتكونة من البيض الأنغلوسكسون البروتستانت هي صاحبة السلطة الشرعية التي بموجبها تصنّف بقية الأمريكيين إلى مجموعات عرقية على أساس من الانتماء العرقي السلالي أو اللون. ووفقاً لذلك التصنيف، فإن تلك السلالات والأعراق تتكون من الذين يبتعدون عن الهوية الأمريكية أو يقتربون منها، أما البيض فيفلتون من مثل تلك التصنيفات. إنهم خارج عملية التصنيف، أو بالأحرى يصنّفون أنفسهم فوقها[٢٢].

في مستوى آخر، من أبعاد الهوية تصنف هذه الأخيرة على أنها شأن من شؤون الدولة. برز ذلك مع ظهور الدولة ـ الأمة، وانتشرت تلك «العدوى» لتشمل مختلف الدول المعاصرة على اختلاف أنماطها وأنظمتها، مما جعلها تسعى إلى ما بات يعرف بتوحيد الهوية أو بالأحرى الهوية الواحدة (Mono-identification)، مما جعل أغلب الدول لا يعترف إلا بهوية واحدة، وإن فرض عليها التعدد الناتج من التنوع في الهويات، فإن هوية من بين المجموعة ستكون هي المهيمنة.

لقد جسدت الدولة المعاصرة مبدأ الهوية الواحدة مادياً عبر صناعة بطاقات الهوية «غير القابلة للتزوير»، وفي مقابل ذلك تضاءلت حرية الأفراد في التعبير عن هويتهم المتعددة الأبعاد، كالانتماء الديني أو العرقي أو القبلي، وتمنعهم من

---

(٢١) نديم البيطار، **حدود الهوية القومية: نقد عام** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢)، ص ٢٢.

(٢٢) Pierre Bourdieu, «L'Identité et la représentation éléments pour une réflexion critique sur l'idée de région,» *Actes de la recherche en sciences sociales,* no. 35 (novembre 1980), pp. 63-68.

الإشارة إلى ذلك في بطاقات الهوية أو غيرها من الوثائق ذات الصلة[٢٣]. لقد تمكّن كثير من الدول من طمس هويات بعض رعاياه استناداً إلى فكرة الهوية الواحدة، على الرغم من إعلان هذه الدول الالتزام بفكرة الحقوق المشاعة. وفي المقابل، فإن كثيراً من المجموعات لم يسلّم بالأمر الواقع، ومنها من لم يعترف قط بتلك الدولة وبمختلف أنظمتها، والأمثلة على ذلك كثيرة في الشرق والغرب على حد السواء، كما في المجتمعات المتقدمة والمتخلفة.

لقد أشار كلود ديبار، أحد أبرز دارسي الهوية في الفكر السوسيولوجي المعاصر إلى أن «الهوية ليست معطاة وإنما تبنى»[٢٤]. ولكن ذلك البناء لا يستند إلى فراغ مهما كان صنف الهوية موضوع البناء. فلا بد من توفر سمات عامة وموروث تاريخي في تشكيل الهوية. حتى إن بعض التعريفات استند إلى ذلك: «الهوية يمكن أن تحدد سوسيولوجيا بأنها مجموعة من السمات العامة التي تميّز شعباً أو أمة في مرحلة تاريخية معينة»[٢٥]. إن تلك السمات تحيل على نوع من الثبات في مكوّنات الهوية، لكنه يتأتى ضمن التغيّر الذي عرفته، وما تزال، مختلف الهويات الإنسانية، ثبات لا يجعل الهوية تخضع لهوى الأفراد ورغباتهم يغيّرونها كما يغيّرون أي شيء آخر في حياتهم. ولكنه لا يحول دون تفاعلها الإيجابي مع مقتضيات التحول الذي تفرضه حركة التاريخ، فلا أحد اليوم يمكن أن يتحدث عن سكان أوروبا الشمالية بأنهم مماثلين للقبائل الجرمانية التي سكنت المنطقة منذ ألفي عام، ولا أحد يماثل عرب اليوم بعرب الجاهلية أو حتى عرب العهد العباسي أو الأندلسي، أو حتى العثماني[٢٦].

لا شك في أن الهويات ومستويات الانتماء يمكن أن تتعايش لدى الفرد الواحد، الإثني والمهني والطبقي والطائفي أو المذهبي... الخ ولكن معنى الهوية المستخدم في هذا البحث يتجاوز كل تلك المستويات التي تعتبر جزئية وغير تاريخية أحياناً، مثل ربط الهوية بنقاء السلالة أو بالدولة، إلى نوع من «الوعي

(٢٣) دوني كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ترجمة قاسم المقداد (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٢)، ص ٤٦. [وصدر أيضاً: دنيس كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ترجمة منير السعيداني؛ مراجعة الطاهر لبيب، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٧)].

(٢٤) Claude Dubar, *La Socialisation: Construction des identités sociales et professionnelles*, collection U, sociologie (Paris: A. Colin, 1991), pp. 109-112.

(٢٥) البيطار، **حدود الهوية القومية: نقد عام**، ص ٢٢.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣١.

الجمعي»، حسب العبارة الدوركايمية، بين أفراد المجتمع الواحد، يشكّل أساساً لهويتهم يتميزون به من غيرهم من المجتمعات الأخرى، ويجعلهم يتجاوزون الانتماء إلى الولاء لذلك المجتمع، أي الاستعداد للتضحية في سبيله حتى بما يمكن تسميته «الهويات الثانوية»، التي ينتمي إليها الفرد، والتي لا ترتقي إلى أن تشكل وعياً جمعياً، مثل الانتماءات المهنية أو العادات والتقاليد التي قد تشترك فيها مجموعات بعينها دون أن تشمل مجموعات أخرى من المجتمع نفسه.

وفي الهوية يوجد مستويان من الانتماء يحظيان بالتواصل والاستمرارية، ويشكّلان حساً مشتركاً في كثير من المجتمعات المعاصرة، ولا سيما بين غالبية المجتمع موضوع الدراسة، وهما اللغة والدين، اللذان تكاد ترتبط بهما مختلف الانتماءات والعلاقات الأخرى، مثل الوطن والأرض، وكذلك الدولة، ناهيك عن العادات والتقاليد والأعراف والقيم والأخلاق وكثير من السلوكيات الفردية والجماعية. لقد أشارت دراسة معنونة بـ «هل توجد هوية فرنسية؟» إلى وجود علاقة خاصة بين الهوية الفرنسية ولغة الفرنسيين، تلعب المؤسسات التعليمية دوراً مهماً في إنشائها، فالتكوين داخل اللغة نفسها، وعبر النظام التعليمي نفسه، لا يؤدي إلى تقاسم نمط التعبير الموحد فحسب، وإنما رؤية للعالم[٢٧]، رؤية ترجمها رجل السياسة الفرنسي عملياً عندما جعل من الهوية الفرنسية شعاراً لحملته الانتخابية، معتبراً أن «الهوية الفرنسية هي الشخصية والروح والمميزات الوطنية، وأن فرنسا تعيش أزمة أخلاقية، أي أزمة قيم ومرجعيات، وهي أزمة هوية»[٢٨]. وحول العلاقة الوثيقة بين الدين والمجتمع الفرنسي، لا بد من تأكيد أن تبنّي الثورة الفرنسية منذ قرون لمقولة العلمانية التي تحول دون تدخل الكنيسة في الحياة السياسية، لم يمنع فرنسا من التأثر، وإلى حدّ بعيد، بتراثها الديني، بل إن بعض الدراسات الحديثة التي أجريت في مختلف مناطق فرنسا، باعتماد متغيّرات مثل الجنس والعمر والطبقة والمهنة، بيّن عمق العلاقة بالانتماء الديني، كما أظهرت التحاليل الروابط

(٢٧) Dominique Schnapper, «Existe-t-il une identité française,» dans: Catherine Halpern et Jean-Claude Ruano-Borbalan, *Identité(s)-L'Individu, le groupe, la société*, synthèse (Paris: Edition sciences humaines, 2004), p. 299.

(٢٨) Gérard Noiriel, *Á quoi sert l'identité nationale*, passé et présent (Marseille; Paris: Agone, 2007), p. 10.

يتعلق الأمر بالرئيس الفرنسي ساركوزي الذي تبنى شعار الهوية، وهو ما اعتبر عاملاً مكنّه من الفوز بهرم السلطة. انظر في هذا الشأن: عبد الجليل التميمي، «جدلية الهوية الثقافية العربية على محك العولمة (ج ٢)،» **الصباح** (تونس)، ١٦/ ٢/ ٢٠٠٨.

القائمة بين التنشئة الدينية ومختلف الميادين، ولا سيما الممارسة السياسية[٢٩].

لا شك في أن للغة العربية في تونس مكانة الفرنسية في فرنسا، على الرغم من الازدواجية الحاصلة بسبب التأثير الاستعماري، وأن الدين الإسلامي ينتظم في نسيج المجتمع كما المسيحية، بل هو أعمق حالاً وأكثر ارتباطاً. لقد شدّد عالم الاجتماع والمستشرق الفرنسي جاك بيرك على أهمية اللغة العربية، قائلاً: «إن الشرق هو موطن»، وإن «اللغة العربية لا تكاد تنتمي إلى عالم الإنسان، إذ يبدو أنها بالأحرى معارة له... إن فضيلة الكلمة مستمدة من شكلها وصوتها وإيقاعها أكثر مما هي مستمدة من نوع تطابقها مع حقائق الحياة اليومية»[٣٠]. ويضيف أن «العرب مدينون للغتهم برهيف تحسسهم لشخصيتهم، ولغتهم آلة تقل معها مفهوماً كلاسيكياً ونمطاً من التصرف معيّناً... ولا جرم أن العرب ليسوا حديثي عهد بالحضارة، فلقد زوّدتهم ثقافتهم القديمة بأبين الآيات النضالية من هويتهم»[٣١]. وقال عنها الجابري: «إن اللغة الفصحى العربية ظلت دوماً الرباط الروحي الفكري بين الأمة والشعوب القاطنة في المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج، فإلى جانب كونها لغة القراءة والكتابة، وبالتالي لغة التواصل الفكري والروحي، فهي أيضاً لغة القرآن، وبالتالي لغة التراث وما تبقى من التاريخ، وهذا ما أضفى ويضفي عليها نوعاً من القدسية. فكما كانت من قبل شرط الاجتهاد الديني، أي التشريع، فهي اليوم شرط الوجود القومي، إنها والتاريخ العربي الإسلامي ذو الطابع الروحي المهيمن شيء واحد. لقد اندمجت في هذا التاريخ وأصبحت سر أسراره، واندمج هو فيها فأصبح حاضراً يتخطى حواجز الزمن تماماً كما فعلت وتفعل اللغة العربية نفسها»[٣٢].

وقال عنها المستشرق الألماني هرنباخ: «إن اللغة العربية ليست ضعيفة البتة، كما يدّعي بعض العرب وغير العرب، ولا عاجزة عن مواكبة عصر التقنيات، فالتاريخ يرشدنا إلى أن اللغة العربية كانت لغة لأكثر من ثلث سكان المعمورة، ولم

(٢٩) عبد الباقي الهرماسي، «علم الاجتماع الديني: المجال - المكاسب - التساؤلات،» ورقة قدمت إلى: **الدين في المجتمع العربي** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٢٥.

(٣٠) نقلاً عن: بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، ص ٦٥.

(٣١) جاك بيرك، «العرب والعلوم الاجتماعية في مائة عام،» ورقة قدمت إلى: **الفكر العربي في مائة سنة: بحوث مؤتمر هيئة الدراسات العربية المنعقد في تشرين الثاني ١٩٦٦ في الجامعة الأميركية في بيروت**، أشرف على تحريره فؤاد صروف ونبيه أمين فارس (بيروت: منشورات الجامعة الأميركية في بيروت، ١٩٦٧)، ص ١٥٣ و١٦٣.

(٣٢) محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٠٩.

تكن فقط لغة شعر أو نثر، وإنما كانت لغة تعامل وعلم. فبواسطتها نقلت الحضارة اليونانية وما قبلها بعلومها وفلسفتها... فهي لغة تتفاعل مع كل موضوع وكل فن وعلم، وتلك ميزتها الكبرى التي لا تتضمنها أية لغة أخرى... وهي لغة المدن والتمدن، وفي الوقت نفسه لغة الصحراء، أفهل نسيتم دار الحكمة في بغداد؟ وهل نسيتم ما كتبه الجاحظ من فنون عديدة لم يكتشفها الغرب إلا بعد ألف سنة؟ والطب والصيدلة والرياضيات وشروح أرسطو وعلم الفلك وعلم الاجتماع وفلسفة التاريخ... الخ، ألم تكن تكتب بالعربية التي أوجدت لها التعابير المناسبة؟ واليوم، لقد أوجدت أسماء عديدة لاختراعات كثيرة. إن أمثال كلمات النفاثة والصاروخ والدبابة والغواصة والهاتف والمحرك والطائرة والطاقة الكهربائية والطاقة النووية وغيرها، أليست هذه بكلمات عربية مئة بالمئة، وهل يوجد أكثر من هذه المفاهيم حداثة في العصر الحاضر؟»[٣٣].

وتتمتع اللغة العربية بالعديد من عناصر القوة، فهي ذات قدسية ورمزية لدى ما يفوق المليار مسلم، وتحظى بالأفضلية لدى علماء المسلمين. وهي ذات قوة عددية نظراً إلى أنها منطوقة من قبل ما يفوق ٣٠٠ مليون من العرب ومن جاورهم من الأفارقة والآسيويين، فهي تحتل المرتبة السابعة دولياً من حيث عدد المتكلمين، وهي اللغة الرسمية الأولى أو الوحيدة لاثنتين وعشرين دولة، وهي بذلك في المرتبة الثانية بعد الإنكليزية (٤٨ دولة)، ويوجد بعض الدول الذي اتخذها لغة رسمية إلى جانب لغته، وهي أقوى لغة سامية، ونظراً إلى قدمها وقدرتها على التواصل فإن اللغات القديمة التي فقدت الحيوية كثيراً ما يقارنها مستعملوها بالعربية[٣٤].

أما في ما يتعلق بالإسلام المقوّم الرئيسي الثاني في الهوية العربية، فهو دين الغالبية العظمى من العرب، وهو الذي وحّدهم وحمّلهم رسالة وأعطاهم قاعدة فكرية وأيديولوجية، وبه كوّنوا دولة[٣٥]. وهو دين العرب أساساً، على حد تعبير الجابري، والقرآن كتابه المقدس جاء بلغة العرب، وهو يربط الإسلام والعرب معاً

(٣٣) انظر مقابلة مع المستشرق الألماني هرنباخ في: **الصباح**، ١١/٣/١٩٧٠، نقلاً عن: محمود عبد المولى، **مقدمات وأبحاث تتناول علم الاجتماع والإيديولوجيا والبحث العلمي والتاريخ واللغة والتراث في الوطن العربي** (تونس؛ طرابلس، ليبيا: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٢)، ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٣٤) عبد القادر الفاسي الفهري، «اللغة العربية تعزيز للهوية القومية والتنمية المجتمعية،» **المجلة العربية للثقافة**، العدد ٤٦ (آذار/ مارس ٢٠٠٥)، ص ١٤٨.

(٣٥) عبد العزيز الدوري، «حول التطور التاريخي للأمة العربية،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

بأصل واحد هو إبراهيم أول المسلمين الموحّدين، وابنه إسماعيل أول المسلمين والعرب، كما يرى الكاتب نفسه أن عالمية الإسلام، التي جعلت منه إحدى أكبر الديانات في العالم باعتباره موجّهاً إلى البشرية جمعاء، لا تنفي أن تاريخ نشأته وانتشاره مرتبط بالعرب وفاعليتهم التاريخية[(٣٦)].

إن مبرّرات إعطاء الأولوية للعربية لغةً، والإسلام ديناً، في الإجابة عن سؤال الهوية المركزي والتاريخي، كما طرحه بعض رموز الفكر العربي المعاصر: «من نحن؟ وماذا نريد أن نكون؟» لا تكمن فقط في النسيج الاجتماعي والثقافي الذي نشأ حول تلك اللغة والدين وبسببهما، وإنما إضافة إلى ذلك بسبب صعوبة فك الارتباط بينهما، خاصة في المغرب العربي. هذا التمشّي نجده راسخاً في كتابات محمد عابد الجابري، الذي يعتبر أن سؤال الهوية ما يزال يطرح أزواجاً وثنائيات، على رأسها: الإسلام ـ العروبة، الدين ـ الدولة، الأصالة ـ المعاصرة. . . الخ. وفي إجابته عن الإشكالات المرتبطة بهذا السؤال، يقول الجابري: «بالنسبة إلى الزوج الأول العروبة ـ الإسلام، يمكن القول دون تردّد إننا لم نشعر يوماً نحن المغاربة ـ أي أبناء المغرب العربي ـ بأن هناك فرقاً بين الاثنين، أو بأن هذا الزوج يطرح مشكلاً، من نوع الذي يطرح في صيغة الاختيار بين أحد الطرفين: العروبة والإسلام، أو من نوع المشكل الذي يطرح مسألة أيهما يجب أن يكون أولاً، وأيهما يجب أن يكون ثانياً»[(٣٧)]. هذا التماهي نجده بارزاً في مختلف تجارب أقطار المغرب العربي في تعاملها مع مسألة الهوية، حتى إن أحد مقوّمي الهوية، كما حددنا سلفاً، ونقصد بذلك الإسلام، كثيراً ما يستطيع اختراق النموذج التنموي الاشتراكي والسياسي العلماني، كما هو الشأن في تجربتَيْ ليبيا والجزائر[(٣٨)]، وفي صهر التناقضات الثقافية والرمزية والذهنية، كما هو معروف في تجربة المغرب حين يتحول العنصر اللغوي إلى عامل تفريق[(٣٩)].

وهذا ما يسمح لنا بالإقرار بأن فهم الهوية خارج سياق اللغة والدين، سواء

(٣٦) محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية: العروبة والإسلام. . . والغرب**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٧. قضايا الفكر العربي؛ ٣، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٦٩.

(٣٧) محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٠٣.

(٣٨) المنصف وناس، **الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي** (تونس: دار سراس، ١٩٩٥)، ص ١٣٨ و١٤٣.

(٣٩) Abdelwahab Boudhiba, *A la recherche des normes perdues* (Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1973), pp. 29-42.

كانا مجتمعين أو كل على حدة، وما ينتجانه من رموز ودلالات وعلامات وأفكار وفنون وآداب وتاريخ. . . الخ، أمر لا يقتصر على الهوية العربية، القطرية منها والقومية، وإنما يتجاوز ذلك إلى مختلف الهويات، حيث لا يمكن فهمه خارج سياقه اللغوي والديني. إن دراسة الهوية على تلك الأرضية من الانتماء قد ينعت بالشوفينية والتعصب، ولكن ذلك من مقتضيات الفهم العلمي للظاهرة المدروسة، حيث لا يمكن أن يتحقق ذلك الفهم إلا بواسطة محدّدات منهجية تنطلق من الواقع أولاً قبل أن يتحوّل إلى نظريات مجرّدة.

ثالثاً: الهوية كإشكال تاريخي في تونس

١ ـ الإرث الاستعماري

توصل ديمرسمان إلى أن العديد من المفاهيم والمصطلحات التي ترتبط بمعنى الوطنية، كما عرفت لاحقاً، مثل تونس، بلد، قطر، أمة، عمالة، إيالة، بيت، مملكة، دولة، وطن. . . الخ، التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، تحيل فقط على أرض يتصرف فيها المسلمون ويجب حمايتها[(٤٠)]. إلا أن هذا الحسّ الإسلامي الجنيني، كما اختار تسميته، تطوّر بعد قيام الحماية الفرنسية، إلى شكل من الانتماء العربي الإسلامي لتونس، في محاولة لتحصين البلاد من عمليات المسخ التي تستهدف الشخصية المحلية، وذلك بعد القضاء على الدولة العثمانية كآخر دولة خلافة إسلامية واقتسام أطرافها في شكل مستعمرات بعد الحرب العالمية الأولى. لقد عبّر عن هذا الاتجاه شيوخ الزيتونة وطلبتها، ومنهم الشيخ محمد الفاضل بن عاشور، الذي أشار إلى أن الزيتونة قد مثلت مركز الضمير الجمعي ورمز الهوية الحضارية العربية الإسلامية، كما أن هذه المؤسسة لعبت دوراً في تأطير مختلف شرائح المجتمع[(٤١)]، ومن ثمة الدفاع عن هويته التي استهدفتها الإدارة الاستعمارية منذ قيامها سنة

(٤٠) André Demeersman, «La Formulation de l'idée de partie en Tunisie 1837-1872,» *IBLA*, 2ème-3ème trimestre (1966), p. 134.

(٤١) محمد الفاضل بن عاشور، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٣)، ص ٢١٤ و٢٢٢. جاء في خطاب الشيخ محمد الفاضل بن عاشور في مؤتمر ليلة القدر يوم ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٤٦ ما يلي: «من يومئذ انطبعت الروح الشعبية في تونس بطابع مصوغ من مادة الروح الثقافية للجامعة الزيتونية، فهي مادة الرابطة القومية الواسعة والحرص على الالتزام مع الأمم الإسلامية الشرقية، وخاصة الأمة العربية، فأصبح الاتجاهان السياسي والثقافي يسيران على خطة واحدة هي خطة طلب الذاتية القومية التونسية ومقوماتها في الاندماج في العالم العربي، وأصبحت الجامعة العربية باعتبار ناحيتها الثقافية والسياسية الغاية التي يتجه كل عمل فكري واجتماعي في تونس إلى تحقيقها».

١٨٨١، مما أدى إلى الصدام بين أنصار الهوية العربية الإسلامية لتونس، تقودهم المؤسسة الزيتونية، وجماعة الحزب القديم بقيادة الثعالبي، قبل أن تلتحق بهم جماعة الأمانة العامة، التي أطلقت عليهم لاحقاً تسمية «الحركة اليوسفية»، من ناحية، والإدارة الاستعمارية والنخب الفكرية والسياسية الموالية لها، أو التي تلتقي معها في ضرورة فرنسة المجتمع، مثل الحزب الشيوعي من ناحية ثانية.

لقد شهد النصف الأول من القرن العشرين أبرز وقائع هذا الصراع، مثل أحداث الزلاج سنة ١٩١١، والتجنيس بداية من سنة ١٩٢٣، والمؤتمر الأفخارستي سنة ١٩٣٠.

إن أحداث الزلاج مثلت أول اصطدام في مدينة تونس بين المسلمين والإدارة الاستعمارية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من سنة ١٩١١، والسبب في اندلاع هذه الأحداث هو قرار سلطة الحماية تسجيل مقبرة الزلاج في السجل العقاري[٤٢]، وهي المعلم ذو الطبيعة الدينية، مما أدى إلى اندلاع حركة احتجاجية ضد هذا الإجراء انطلقت من المساجد والجوامع، ولا سيما جامع الزيتونة، مركز الحركة الطلابية آنذاك التي شهدت تحركات وإضرابات مهمة سنة ١٩١٠.

أما أحداث التجنيس، فإن جذورها تعود إلى سنة ١٩٢٣، تاريخ سنّ الإدارة الاستعمارية سلسلة من القوانين، كان آخرها قانون ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها، الذي يفتح الأبواب واسعة أمام اعتناق الجنسية الفرنسية من طرف الأجانب والتونسيين. وقد أثار اعتناق تلك الجنسية من قبل بعض التونسيين جدلاً عميقاً في الأوساط الدينية، وإصدار فتاوى مضادة لهذه العملية، لعل أبرزها الفتوى التي أصدرها مفتي بنزرت الشيخ إدريس الشريف، التي أقرّ فيها أن «المتجنّس مرتد، والمرتد لا يصلّى عليه ولا يدفن في المقابر الإسلامية». وشهدت سنة ١٩٣٢ رفض دفن المتجنسين في مقابر المسلمين في بنزرت وفي غيرها من المدن في قفصة والجريد وصفاقس والساحل وتونس، وهو ما جعل الإدارة الاستعمارية تدفع بعض الشيوخ إلى إصدار فتاوى ترد بها على مفتي بنزرت، ولئن اعتبرت تلك الفتاوى أن المسلم المتجنّس مرتد، إلا أنها تركت الباب أمامه مفتوحاً لإعلان التوبة والعودة إلى الحظيرة الإسلامية، لكن ذلك قد سارع من وتيرة الحركة الاحتجاجية التي يقودها طلبة الجامع الأعظم في شكل إضرابات ومظاهرات[٤٣].

(٤٢) الطبابي، «صراع الهوية: الزيتونة والزيتونيون في معترك النضال الوطني والاجتماعي،» ص ٤٢٧.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٤٣٠ ـ ٤٣١.

وفي ما يتعلق بالمؤتمر الأفخارستي، فقد انعقد في قرطاج في شهر أيار/مايو من سنة ١٩٣٠، وهو خير مثال على الهجوم الاستعماري على الهوية العربية الإسلامية، نظراً إلى ما كان يرمي إليه من إعادة إحياء المسيحية في تونس لتحلّ محلّ الإسلام. وقد وقع الاختيار على قرطاج لأنها تحتوي أقدم الكنائس في أفريقيا، هذا علاوة على احتوائها جثمان لويس التاسع قائد الحملة الصليبية الثامنة على تونس في القرن الثالث عشر ميلادية[٤٤]. إلا أن انعقاد المؤتمر التنصيري في تونس قد فجّر حركة احتجاجية بدأت بالعرائض التي تطالب الباي بالانسحاب من الرئاسة الشرفية للمؤتمر، مروراً بالتحركات التي شهدها الجامع الأعظم بالاشتراك مع تلاميذ معاهد كارنو والصادقية والعلوية، وانتهاء بالمظاهرات والإضرابات والتجمعات التي شهدتها المؤسسات التعليمية والدينية، حيث وقعت المطالبة بإعلان الجهاد، مما أدى إلى امتزاج الديني بالوطني في مقاومة الاستعمار[٤٥].

٢ ـ الإرث البورقيبي

ميزة هذا الإرث هي أنه محكوم بما خلّفته الصراعات السياسية التي خاضها بورقيبة مع جماعة الحزب الحر الدستوري التونسي بقيادة عبد العزيز الثعالبي المعروف بالحزب القديم، ومع شيوخ جامع الزيتونة وطلبته، وبصفة خاصة مع الحركة اليوسفية مجسّدة في صالح بن يوسف، الأمين العام للحزب الحرّ الدستوري الجديد وأنصاره. ولّما كان هؤلاء يرمزون إلى العروبة والإسلام بشكل أو بآخر، ويمثلون المدافع عن الهوية التونسية بهذا المعنى، فقد وجد فيهم بورقيبة الخصم والعدو الذي يستوجب المقاومة، بل إن موقف بورقيبة من مقومات الهوية، مجسدة في العروبة والإسلام وكافة أطر الانتماء وما ارتبط بها من مؤسسات، قد تحدّد في ظل ذلك الصراع الذي تراوح بين أشكال سلمية وأخرى عنيفة.

لقد جعل بورقيبة من التحديث شعاره المبجّل في بناء الدولة، وفي ظل ذلك عمل على طمس كافة العلاقات والروابط التقليدية العائلية والعشائرية والقبلية والدينية والتخلص منها، فألغى المحاكم الشرعية، وأوقف التعليم في الجامع الأعظم، وحلّ الأوقاف، وأصدر مجلة الأحوال الشخصية، التي تمنع تعدّد الزوجات، وحوّل مقرات الزوايا والطرق الصوفية إلى مراكز للحزب الدستوري

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٤٣٣.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

الجديد، وعمّم التعليم الفرنكو ـ عربي... الخ[٤٦]. ولم ينحصر الموقف البورقيبي من مقوّمي الهوية الرئيسيين في تلك الإجراءات المتخذة مباشرة بعد توليه السلطة في بداية النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، وإنما تبعتها سلسلة من الممارسات والسياسات التي مكّنت من فهم تلك الرؤية على وجه الدقة.

ففي ما يتعلق بالعروبة، فإن موقف بورقيبة من ذلك قد اتسم بنوع من الازدواجية، فهو لا يتوانى عن الاعتراف بانتماء تونس إلى الأمة العربية، كما جاء في خطابه يوم ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ إذا ما اقتضت ذلك الضرورة البروتوكولية والسياسية في علاقته بزملائه من الحكام العرب، حتى إنه تحوّل في بعض الأحيان إلى داعية للوحدة العربية، إذ يقول إنها «هدف نصبو إليه جميعاً وضرورة في عصر التكتلات، وهي وسيلة لرد الأطماع والصمود تجاه الضغوط الخارجية»[٤٧]. وفي مقابل ذلك، فإن بورقيبة هو صاحب المقولة الشهيرة: «إن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية، وإن مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص، وإن مرسيليا أقرب لنا من بغداد ودمشق والقاهرة، وإن اجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية»[٤٨].

ويرى بورقيبة في الانتماء إلى تونس هوية قائمة بذاتها، وهو ما يعكسه قوله: «الوطن التونسي لا الوطن العربي، لأن تونس لها شخصيتها منذ آلاف السنين، منذ عهد قرطاج، أما العرب فيشكّلون عدة أمم، وهو ما يؤكد انقسامهم إلى عدة دول»[٤٩]. كما ينعكس موقف بورقيبة من خلال آرائه ومواقفه المتعلقة باللغة العربية، ومن خلال تبجيله للعامية، فقد جاء في خطابه في ٢٩ تموز/ يوليو

(٤٦) انظر: سالم لبيض، «قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي ـ مثال تونس (١٩٥٧ ـ ١٩٨٧)،» في: ابتسام الكتبي [وآخرون]، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢٠٢. انظر أيضاً تصريح إدريس قيقة، أحد وزراء بورقيبة في مجلة: **الإعلان** (تونس) (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢)، حيث يستعرض سياسة بورقيبة منذ اعتلائه السلطة سنة ١٩٥٧ في التعامل مع مختلف مستويات الانتماء التي تميزت بها تونس في نهاية الفترة الاستعمارية.

(٤٧) خطاب بورقيبة بمناسبة زيارة العقيد القذافي إلى تونس سنة ١٩٧٤.

(٤٨) الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ ـ ١٩٥٦** (بيروت: مكتبة الجماهير، ١٩٧٦)، ص ١٥٥.

(٤٩) عبد اللطيف الحناشي، «موقف الحبيب بورقيبة من قضايا الوحدة العربية والمغاربية، ١٩٥٦ ـ ١٩٧٤،» ورقة قدمت إلى: **أعمال المؤتمر الثاني حول بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية**، إشراف وتقديم عبد الجليل التميمي، السلسلة السادسة: البلاد العربية وتركيا وأفريقيا خلال الفترة المعاصرة؛ ١٢ (زغوان، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠١)، ص ٨٨ ـ ٨٩.

١٩٦٨ في المنستير «إن اللغة التي يتكّلمها الشعب ويفهمها كل تونسي مهما كان نصيبه من الثقافة، ومهما كانت الجهة التي ينتمي إليها، ومهما تباينت الجهات، ليست الفصحى، بل العامية، لذلك من حق الأدب الشعبي والشعر الشعبي أن يحتلا مكانتهما عند الشعب، وأن يكونا هما أدبه وشعره».

إن هذا الموقف لا يقود إلى الازدواجية اللغوية فقط، وإنما يضع اللغة العربية التي كان بورقيبة يحتقرها موضع الدونية، فهي تأتي في المرتبة الثالثة بعد الفرنسية والعامية التونسية. وقد انعكس هذا التوجّه على اختيارات بورقيبة من المسؤولين السياسيين في المناصب العليا في هرم الدولة الذين كثيراً ما يقع اختيارهم من خريجي الصادقية، وفي أقصى الحالات من ذوي التكوين اللغوي المزدوج، في حين تم إقصاء خريجي الزيتونة عن تولّي تلك المناصب، وهو ما اعتبر بمثابة الإقصاء لذوي التكوين اللغوي الزيتوني ـ العربي، وهذا الإقصاء تغذيه النزعة التحقيرية للغة العربية، ليس من طرف بورقيبة فحسب، وإنما من طرف الكثير من أعضاده ورجال دولته من ذوي التكوين الفرنكفوني[٥٠].

لم يكن موقف بورقيبة من الإسلام مختلفاً عن ذلك، فقد خضع بدوره للازدواجية. فإذا نظرنا إلى الفترة التاريخية الممتدة من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٥٦ سنلاحظ أن بورقيبة لم يتصادم مع الإسلام ولو لمرة واحدة، بل كان يوظف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في نشاطه السياسي، حتى إنه كان من دعاة تحجّب المرأة، وهو الاتجاه نفسه الذي كان ينتهجه في كثير من المناسبات الدينية، مثل المولد النبوي الشريف، وقد فعل ذلك في أثناء زيارة أحد قادة الدول الإسلامية إلى تونس، فعند استقباله للملك فيصل في تونس سنة ١٩٦٦ صرّح قائلاً إن الأساس الذي قامت عليه الدولة التونسية بعد استقلالها هو الإسلام. إلا أن تلك التصريحات كانت تنمّ عن رؤية براغماتية كثيراً ما حكمت السلوك السياسي لبورقيبة، خاصة عندما يعلم دارس التجربة السياسية البورقيبية أن بورقيبة هو صاحب المواقف التالية:

(٥٠) محمود الذوادي، «في الأسباب والآثار لاغتراب العلاقة بين المجتمع ولغته،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، السنة ٣٣، العدد ١ (٢٠٠٥)، ص ٧١.

(٥١) انظر خطاب بورقيبة في تونس بتاريخ ١٨ آذار/ مارس ١٩٧٤ بعنوان: «الإسلام دين عمل واجتهاد».

(٥٢) محمد الحبيب الهيلة، «بورقيبة والإسلام،» ص ١٨٣، ومصطفى كريم، «تأملات في شخصية بورقيبة،» ص ١٦، ورقتان قدمتا إلى: **أعمال المؤتمر العالمي الأول المنعقد بتاريخ ١ ـ ٣ ديسمبر ١٩٩٩** =

ـ وصف الصلاة بأنها «زقزقة مياه» وإنزال الرأس إلى الأرض، وكون المصلي «يكب ويقعد».

ـ الدعوة إلى التخلي عن الحج لما ينجرّ عن ذلك من نزيف للعملة، وتعويضه بالحج إلى مقام الصحابي أبي زمعة البلوي في القيروان.

ـ فتح باب الاجتهاد لكل إنسان له «فكر حر ومادة شخمة»، فيقبل من الإسلام ما يراه صالحاً، ويترك ما لا يراه كذلك، دون حاجة إلى المعرفة الدينية والإلمام بالنصوص ومصادر التشريع التي تحتل المرتبة الأكثر أهمية من الاجتهاد، مثل القرآن والسنّة، حتى إنه دعا إلى تغيير قانون الإرث. وفي هذا الإطار جاء في قوله: «فهل يكون من المنطق في شيء أن ترث الشقيقة نصف ما يرثه شقيقها (...)، فعلينا أن نتوخّى طريق الاجتهاد في تحليلنا لهذه المسألة، وأن نبادر إلى تطوير الأحكام التشريعية بحسب ما يقتضيه تطور المجتمع وقد سبق لنا أن حجّرنا تعدد الزوجات بالاجتهاد في مفهوم الآية الكريمة... الخ»[51].

ـ نزع القدسية عن الأنبياء والرسل، مثل النبي إبراهيم بقوله: «طلعت البوخارية في رأسه»، فنام نوماً رأى فيه أحلامه، وربط اسمه باسم النبي محمد (ﷺ) في أناشيد إسلامية كانت تبثّ في الإذاعة والتلفزيون التونسيين[52].

ـ التشكيك في القصص القرآني، فهو القائل «مثل قصة عصا موسى التي ألقى بها، فإذا هي حية تسعى، وقد كان الإيمان بأن الحية يمكن أن تخرج من الجماد سائداً في أوروبا أيضاً، ولكنه انقرض تماماً منذ عهد باستور، ومن هذه الأساطير التي ظلت موضع إيمان الناس في البلاد العربية دهراً قصة أهل الكهف، الذين لبثوا رقوداً مئات السنين، ثم انبعثت فيهم الحياة»[53].

لا شك في أن المتأمل في هذه المواقف وغيرها المتعلقة بالدين عامة، والإسلام على وجه الخصوص، سيلاحظ حجم الجرأة في تناول التابوهات وتحدّيه، حتى إن الرجل لا يؤمن بالديانات بمعناها التقليدي ويعتبرها مجرد اختلاق بشري، ومن ثمة فالرسل عنده ليسوا بمبعوثين من الله، كما يدّعون، بل

= **حول الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية: قراءات علمية للبورقيبية**، إعداد وتقديم عبد الجليل التميمي، السلسلة السادسة: البلاد العربية وتركيا وإفريقيا؛ ١٠ (زغوان، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٠).

(٥٣) انظر خطاب بورقيبة في تونس بتاريخ ١٨ آذار/ مارس ١٩٧٤ بعنوان «الإسلام دين عمل واجتهاد».

هم قوم ساعدتهم قدراتهم الشخصية وظروفهم الاجتماعية على حمل الرسالة[54].

ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى الإسلام الشعبي أو إسلام الطرق الصوفية والزوايا، فقد أدرك بورقيبة التأثير العميق لتلك المؤسسات الدينية في كثير من الشرائح الاجتماعية التي كان في حاجة إليها، مما جعله يحرص على عقد اجتماعاته وإلقاء خطبه في أثناء الفترة الاستعمارية في مقرّات الزوايا على الرغم من وجود مقرات ونوادي الشعب الدستورية. ففي جهة الساحل كان يعقد اجتماعاته بسكان مدينة المنستير في مقام الإمام المازري، وبالوطن القبلي في مقام الولي سيدي داود، وبمدينة قابس في مقام الصحابي سيدي أبي لبابة الأنصاري[55]. لكن هذا الموقف لن يدوم طويلاً، وسيتغير مباشرة بعد الاستقلال في سنة ١٩٥٦، حيث لم يتردّد في اعتبار كثير من عقارات الزوايا ملكاً للدولة بعد حلّ الأوقاف، مثل أحباس سيدي مهذب وعزيزة عثمانة، وتحويل البعض الآخر إلى مراكز للحزب الحر الدستوري الحاكم أو إلى مستوصفات ومكتبات عمومية ونواد ورياض للأطفال، أو هدمها واستثمار مكانها في نشاط آخر، من ذلك مقام سيدي يحيى بن عمر في مدينة سوسة، وزاوية سيدي عبد الله المديوني في قصيبة المديوني. وأعطى بورقيبة تعليماته بإبطال الخرجات الخاصة بالزوايا، وكثيراً ما وصف شيوخ بعض الطرق بأعوان الاستعمار، كما وصف فتاويهم بالفتاوى المخزنية[56].

لقد كان بورقيبة إبان فترة حكمه المنتهية سنة ١٩٨٧ يجاهر بعدائه للطرق الصوفية والزوايا، ولكنه مقابل ذلك لا يجد حرجاً في دعوة فرق الإنشاد التابعة لتلك الطرق إلى الحضور سنوياً إلى قصر سقانص الرئاسي في مدينة المنستير بمناسبة عيد ميلاده لإنشاد المدائح والأذكار الصوفية، فتمزج سيرة بورقيبة بسيرة الأنبياء والرسل، ويذاع كل ذلك في الإذاعة ويبث على شاشة التلفزيون[57].

وتندرج تلك الخيارات ضمن توجّه بورقيبة الذي يوصف بالعلماني في تناوله

---

(٥٤) محمود الذوادي، «العلاقة بين شخصية بورقيبة وأزمة الهوية في المجتمع التونسي الحديث من منظور علم النفس الاجتماعي،» **دراسات عربية**، العددان ١١ ـ ١٢ (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦)، ص ١١٦.

(٥٥) عادل بن يوسف، «بورقيبة والإسلام الشعبي في تونس، ١٩٥٧ ـ ١٩٨٧: الزوايا والطرق الصوفية نموذجاً،» ورقة قدمت إلى: **رهانات الثقافة والمعرفة بتونس والمغرب العربي، ١٩٥٦ ـ ٢٠٠٥: أعمال المؤتمر السادس للدراسات البورقيبية [المنعقد في سبتمبر ٢٠٠٦]**، إشراف وتقديم عبد الجليل التميمي (تونس: مؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٠٦)، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٤٩.

لقضايا الصوم، وإباحة الإفطار في شهر رمضان، وقضايا الربا، حيث تجاهلت الدولة الوطنية الناشئة في أيام حكمه تجاهلاً تاماً الموقف الديني المحرم للربا، وبالتالي أباحته في نظامها البنكي، ومسألة تحديد النسل عن طريق ما سمّاه رفع السحر عن رحم المرأة باستنباط حلول لذلك، مثل المراوحة بين الولادة والولادة، واستعمال موانع الحمل والإجهاض والعزل، وتعطيل وظيفة الحمل من خلال تعقيم المرأة. كما شكّلت المساواة في الإرث مجال جدل وأخذ وردّ في التصور السياسي والديني البورقيبي، إلا أن وجود نصوص قرآنية حاسمة حال دون التدخل في هذا الشأن. لكن تلك الخيارات لم تمرّ دون ردود أفعال، مثل مظاهرة القيروان المدينة ذات الرمزية الدينية في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦١ بقيادة إمام جامع عقبة بن نافع عبد الرحمن خليف، كرد فعل مباشر على الدعوة إلى الإفطار في رمضان، وعلى التوجه العلماني للرئيس بورقيبة[٥٨].

إن موقف بورقيبة من العروبة والإسلام، ومن أشكال الانتماء التقليدية بصورة عامة، وعلاقات التواصل والقطيعة التي أفرزها هذا الموقف، هو امتداد لجدل وصراع عرفته النخبة التونسية منذ أواسط القرن التاسع عشر، واستمر طيلة الفترة الاستعمارية وما تلاها من نشأة الدولة الوطنية الحديثة مع منتصف القرن العشرين. فحوى هذا الجدل والصراع هو كيفية التعامل مع النموذج التحديثي الغربي. ففي حين ارتأى رواد الإصلاح الأوائل أمثال خير الدين وابن أبي الضياف والثعالبي ضرورة الاستفادة من المدنية الغربية الحديثة دون أن يؤثر ذلك في مقوّمات الانتماء والهوية، ضمن معادلة مثلى تحتفظ بالتراث العربي الإسلامي، وتقتبس من الغرب في آن معاً ما تحتاجه من نتاج التقانة المعاصرة[٥٩]. في الوقت نفسه، كان بعض المعاهد، أمثال المعهد الصادقي، ومعهد كارنو، وغيرهما، وكذلك بعض الجامعات الفرنسية، يدفع بالخريجين، الذين سيتولون قيادة الحركة الوطنية والدولة الحديثة ومؤسساتها، ممن يرغبون في فكّ الارتباط مع الهوية الوطنية بمضامينها الرئيسية المجسدة في العروبة والإسلام.

---

(٥٨) آمال موسى، **بورقيبة والمسألة الدينية** (تونس: سراس للنشر، ٢٠٠٦)، ص ١٠٣، ١١٥، ١١٨، ١٢٤ و١٧٢.

(٥٩) ميخائيل سليمان، «تونس والعالم: موقف الشباب التونسي من البلدان الأخرى،» ورقة قدمت إلى: **صورة الآخر: العربي ناظراً ومنظوراً إليه** (ندوة)، تحرير الطاهر لبيب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٣٩٨.

الفصل الثاني

الهوية في الخطاب السياسي

أولاً: خطاب الهوية في النصوص المؤسسة والتشريعات القانونية

يقصد بالنصوص المؤسسة مجموع القوانين الأساسية التي تنظّم حياة المجتمع والدولة، مثل الدستور والميثاق الوطني. وقد كان موضوع الهوية محل جدل عميق منذ الأيام الأولى لنشأة الدولة الوطنية في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي بفعل الأزمة السياسية الحادة التي شقت صفوف الحركة الوطنية، وأدت إلى انقسامها إلى فصيلين: فصيل يدافع عن هوية المجتمع كما تمثلتها وقتئذ النخب التقليدية في جامع الزيتونة والحزب الدستوري القديم قبل أن يلتحق بهم صالح بن يوسف، الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد آنذاك، يقود مؤيدي حركته الأمانة العامة والمجموعات المسلحة المسماة بالفلاقة؛ وفصيل آخر يقوده بورقيبة، رئيس الحزب نفسه، ورئيس الدولة لاحقاً، وصاحب التوجه الليبرالي والتحديثي طبقاً للنموذج الغربي، وهو ما سينعكس على تمثله للهوية. فكان لتلك الاختلافات، التي تحوّلت إلى صراع سياسي وعسكري بين الاتجاهين، كبير الأثر في الموقف من الهوية من قبل مؤسسات الدولة الوليدة. ولما كان أبرز مؤسسات تلك الدولة المجلس القومي التأسيسي الذي انتخب أعضاؤه يوم ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٦ من بين أعضاء «الجبهة القومية» التي ضمت الشقّ البورقيبي في الحزب الحرّ الدستوري الجديد، أو ما يعرف بالديوان السياسي، وحلفاؤه من الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين، وذلك لوضع دستور للبلاد، فإن هذا المجلس سيمثل أول أطر الحوار والجدل والاختلاف حول موضوع الهوية في تونس، وأبرز مقوّماتها، الذي انطلق آنذاك وما يزال مستمراً إلى اليوم. لقد تمحورت مناقشات المجلس التأسيسي، بصفة رئيسية، حول ما جاء في المقترح الذي تقدم به بورقيبة كفصل أول للدستور، وذلك في الجلسة المنعقدة في ١٣ نيسان/أبريل من سنة ١٩٥٦. وتمثل هذا المقترح في ما يلي:

يشتمل الفصل الأول من الدستور على ثلاث مواد:

المادة الأولى: تونس دولة مستقلة ذات سيادة.

المادة الثانية: الشعب التونسي هو صاحب السيادة يباشرها على الوضع الذي يضبطه الدستور.

المادة الثالثة: الإسلام دين الدولة، والعربية لغتها، وهي تضمن حرية المعتقد وتحمي حرية القيام بالشعائر الدينية ما لم تخلّ بالقانون.

وفي ظل المناقشات التي شهدها المجلس حول هذه المادة، وخاصة بعد تدخل بعض رجال الدين وما أبدوه من تحفظات حول تلك المادة، التي من أبرزها تدخل النائب الشاذلي النيفر الذي اقترح إضافة كلمة عربية إلى المادة الأولى لتصبح «تونس دولة عربية مستقلة ذات سيادة» معللاً ذلك بقوله: «إن العربية اللغة غير عربية الدولة»، وبأن «هناك فرقاً بين أن تكون دولة عربية وبين أن تكون دولة لغتها العربية، بحيث إذا قلنا دولة عربية نقصد صراحة بأنها من ضمن المجموع العربي، بمعنى العائلة العربية». كما تدخل نائب ثان هو نصر المرزوقي مقترحاً أن يكون النص في المادة الأولى «تونس دولة عربية إسلامية حرة مستقلة».

وقد أثارت تلك المقترحات ردود فعل عديدة من قبل ذوي التوجه التحديثي الليبرالي، نظراً إلى أن أصحابها هم من رجال الدين أو ما شابههم، من ذلك ردّ النائب الباهي الأدغم، الذي سيتولى لاحقاً مهام الوزير الأول، على الشيخ النيفر، وفحواه أن «لا خلاف في كون الدولة التونسية ينبغي أن تكون بينها وبين بقية العالم العربي الميزات والترابط والمعاني التي تتكيف بها العروبة في مفهومها المتعارف، ولكن التعبير بالقول بأن تونس دولة عربية ما معناه في الدستور؟ ما معناه في اللغة القانونية؟ هل هناك صنف من الدول، صنف من نظم الحكم يسمى عربياً؟ لم يسبق لنا معرفة بنظام دولة يسمى نظاماً عربياً أو دولة عربية بمعنى نظامها القانوني عربي»[1]. ويتبين من خلال هذه النوعية من المناقشات وضع بعض ثوابت المجتمع موضوع مناقشة من قبل «الاتجاه الحداثي الغربي» ورموزه، ويلاحظ من خلال تلك الردود والمناقشات إرادة مستترة لتحويل وجهة الجدل إلى مسائل جانبية تحاول التغطية على الخلفية الحقيقية لتلك المواقف، على رغم تنصيص كثير من المتدخلين على أن «الهوية التونسية لا تنفصل عن الحضارة العربية

(١) انظر: عروسية التركي، **فصول من تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة** (صفاقس: مكتبة علاء الدين، ٢٠٠٥)، ص ٣٠٠ ـ ٣٠٣، وانظر أيضاً بصورة إجمالية الفصل الثاني عشر بعنوان: «الهوية في تونس من خلال مناقشات المجلس القومي التأسيسي للفصل الأول من الدستور هوية دولة أم هوية أمة».

الإسلامية لساناً وعقيدة»[2]. أفضت تلك المناقشات إلى تحوير المادة الأولى من الدستور، فأصبح الفصل الأول من الدستور التونسي «تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها». ووقعت المحافظة على الفصل الثاني كما وقع اقتراحه أول مرة ليقع تعديل الفصل الثالث، فأصبح «الدولة تضمن حرية المعتقد وتحمي حرية القيام بالشعائر الدينية ما لم تخل بالقانون»[3]. وانتهت تلك المناقشات إلى إعلان الدستور في الأول من حزيران/يونيو ١٩٥٩، الذي تم ختمه آنذاك من قبل رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة، وتضمن في فصله الأول ما أقر سابقاً من أن «تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها».

واعتبر الفصل الثاني «الجمهورية التونسية جزءاً من المغرب الكبير تعمل لوحدته في نطاق المصلحة المشتركة». وأشار الفصل الخامس إلى أن «الجمهورية التونسية تضمن حرمة الفرد وحرية المعتقد وتحمي حرية القيام بالشعائر الدينية ما لم تخل بالأمن العام»[4]. وعلى الرغم من التنقيح الذي عرفه الدستور في مناسبات عديدة، فإن الفصل الأول الذي يعترف بالإسلام ديناً للدولة، والعربية لغة ولغة وحيدة لها، لم يمسسه أي تغيير، كما لم يمسس التغيير أيضاً الفصل السابع والثلاثين، الذي يقر بأن «رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ودينه الإسلام». إلا أن الجدل لم يتوقف عند هذا الحد في المجلس التأسيسي، فالصيغة التي ورد بها الفصل الأول من الدستور تمهد الأرضية لذلك الجدل، إذ إن الإقرار بأن الإسلام دين الدولة قد يثير حفيظة ثلاث شرائح لها نفوذ خارج المجلس وداخله: **أولى** تلك الشرائح هي المجموعة اليهودية التي كانت تمثل ٢ بالمئة من حجم السكان آنذاك، **وثانيتها** الجالية الأوروبية المسيحية التي كانت تعدّ حوالى سبعة بالمئة في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، أما الشريحة **الثالثة** فهي النخب اللائكية التي لا تقبل بالهوية الدينية للدولة، لأن ذلك سيؤدي إلى جعل الإسلام المصدر الذي

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٥. يلاحظ في صيغة مشروع الدستور المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/ يناير لسنة ١٩٥٨ اختلافاً في الترتيب، إذ نجد الفصل الأول في باب أحكام عامة «تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها»، الفصل الثاني «الدولة التونسية دولة جمهورية»، الفصل الثالث «الشعب التونسي هو صاحب السيادة يباشرها على الوجه الذي يضبطه هذا الدستور»... الفصل السابع «الدولة تضمن حرية المعتقد وتحمي حرية القيام بالشعائر الدينية»... انظر: عبد الفتاح عمر وقيس سعيد، **نصوص ووثائق سياسية تونسية** (تونس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، مركز الدراسات والبحوث، ١٩٨٧)، ص ١٨٤.

(٤) انظر نص الدستور في: عمر وسعيد، المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

تستمد منه القوانين المنظمة للحياة العامة أو على الأقل عدم مخالفته، ناهيك عن أن الأقليات الدينية الأخرى لا تقبل الاحتكام إلى التشريعات المستمدة من الإسلام في مجالات الملكية والأحوال الشخصية وغيرها. ولكن ذلك الجدل أفضى إلى الإقرار بأولوية الدولة، وبالتالي تبعية الدين لها وإشرافها عليه وعلى مؤسساته وعلى القائمين به.

وقد مثل ذلك مخرجاً ذكياً كان قد اقترحه بورقيبة نفسه عندما قال في إحدى جلسات المجلس التأسيسي: «لا تسبق كلمة أخرى غير الدولة وعليه لا يمكن الالتباس»[٥]. إلا أن الالتباس لم يشمل مسألة الدين فقط، وإنما مسّ المقوّم الثاني من الهوية وهو اللّغة. فصيغة «العربية لغتها» التي وردت في الفصل الأول جاءت بعد مناقشات مطوّلة كانت تخفي حدة الجدل. فالعربية ليست مجرد لغة، بل إنها انتماء ولغة ووطن وحضارة، وهي أبعاد رغب ذوو الاتجاه الأغلب في المجلس تجاهلها أو القفز عليها. ويمكننا هنا استحضار مقولات أحمد بن صالح، رئيس المجلس آنذاك، التي أنهى بها ذلك الجدل وحسم بها الموقف، قائلاً: «أما فيما يتعلق بالعلاقات أو الانتساب فمن الممكن أن يقرر البرلمان المقبل للدولة التونسية الالتحاق بالجامعة العربية أو بجامعات أخرى مثل الجامعة الإسلامية والمنظمات الدفاعية أو العسكرية أو غيرها. . . وبودّنا أن يكون النواب مجردين تماماً ومخلصين إلى عمل واحد هو قيام الدولة التونسية»[٦].

كان لتلك المواقف أثر واضح في الفصل الأول من الدستور، وفي توطئته، التي جاء فيها: «نحن ممثلي الشعب التونسي المجتمعين في مجلس قومي تأسيسي نعلن أن هذا الشعب مصمم على توثيق عرى الوحدة القومية والتمسك بالقيم الإنسانية. . . وعلى تعلقه بتعاليم الإسلام وبوحدة المغرب الكبير وبانتمائه للأسرة العربية وبالتعاون مع الشعوب الأفريقية، في بناء مصير أفضل، وبالتضامن مع جميع الشعوب المناضلة من أجل الحرية والعدالة»[٧]. فاللغة العربية لا يراد لها أن تعكس الانتماء إلى «أمة عربية» أو إلى «مجتمع عربي» أو حتى إلى «مغرب عربي»، يتجلى ذلك في ظل استعمال المغرب الكبير والأسرة العربية، وتأتي في الدرجة الثانية بعد توثيق عرى الوحدة القومية والتمسك بالقيم الإنسانية. ولكن كل ذلك

(٥) التركي، **فصول من تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة**، ص ٣١٥.
(٦) المصدر نفسه، ص ٣١٩.
(٧) توطئة دستور الجمهورية التونسية في ١ حزيران/ يونيو ١٩٥٩.

لا يحول دون إمكانية تضمين اللغة لتلك الأهداف والالتزامات التي تفرضها «ثقافة اللغة» و«حضارتها» على شعب معين مع من يشتركون معه في تلك اللغة، وهو ما كان يراد التنصل منه من طرف واضعي الدستور التونسي آنذاك.

إن العربية كلغة للمجتمع أمر لا لبس فيه، وإن الإقرار بها كلغة للدولة هو أحد مطالب الحركة الوطنية طيلة مراحل عديدة من نضالها، خاصة في ظل التهميش المقصود الذي طالها إبان الفترة الاستعمارية. إلا أن الدارس لمرحلة بناء الدولة الوطنية يتساءل: هل إن المقوّمينْ الرئيسيينْ للهوية الوطنية، اللذين تم إقرارهما دستورياً، وهما اللغة العربية والدين الإسلامي، على الرغم من محدودية الصيغة التي وردا بها في الفصل الأول، وعلى الرغم من الخلفية المحددة لهما سلفاً في ديباجة الدستور، هل تم احترامهما والالتزام بهما في مختلف تشريعات الدولة ومؤسساتها باعتبارهما جزءاً من قانون أساسي يتمتع بالعلوية، وبالتالي لا شيء يعلو فوقه؟

إن الإجابة عن هذا السؤال يمكن أن نستقيها من تجارب وممارسات وقوانين عدة ميزت تجربة الدولة التونسية لفترة ما بعد الاستقلال وما تلاها في ما بات يعرف بالجمهورية الثانية. إلا أننا سنتناول ذلك بالاعتماد على نص تأسيسي آخر يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية في قوانين الدولة الأساسية، وعلى بعض التشريعات والقوانين الصادرة لاحقاً. أما النص التأسيسي فهو الميثاق الوطني الصادر في سنة ١٩٨٨ والموقّع عليه من قبل مختلف مكوّنات المجتمع السياسي والمدني في تونس على اختلاف انتماءاتها الأيديولوجية والسياسية. احتوى الميثاق الوطني على فصل خاص بالهوية الحضارية للشعب التونسي، واحتل المرتبة الأولى في ترتيب فصوله. لقد جاء فيه «إن هوية شعبنا عربية إسلامية متميزة تمتد جذورها في ماض بعيد حافل بالأمجاد، وتتطلع إلى أن تكون قادرة على مجابهة تحديات العصر. . . كما تعتزّ تونس التي انطلقت منها فتوحات نشرت رسالة الحضارة العربية الإسلامية في ربوع المغرب العربي وشمال البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا بالعبقريات التي أنجبتها، مثل الإمام سحنون والعلامة ابن خلدون والمصلح خير الدين. لذلك تمسكت تونس بعروبتها وإسلامها باعتبارها جزءاً من الوطن العربي ومن الأمة الإسلامية. ولقد عمّت اللغة العربية أهلها، فأصبحت منذ قرون لغة الخطاب والكتابة والثقافة، وانتشر الإسلام بين سكانها دون أن تتنازعهم الملل والنحل. إن المجموعة الوطنية مدعوة لدعم اللغة العربية حتى تكون لغة التعامل والإدارة والتعليم، والضرورة تقتضي التفتح على الحضارات وعلى اللغات الأخرى،

وخاصة لغات العلم والتقنية، إلا أنه من الواضح أن لا تطوير للثقافة الوطنية بغير اللغة الوطنية، ولا بد في هذا المجال أن تجنب اغتراب النخبة عن الجماهير لما في ذلك من خطر على النخبة وعزلة الجماهير عن العصر. إن التعريب مطلب حضاري متأكد، وهو من أهم الضمانات لتحويل المعاصرة إلى مكسب شعبي، ولجعلها جزءاً من الذهنية العامة. ويتحتم السعي إلى تطوير اللغة الوطنية والارتقاء بها حتى تنهض بكفاية واقتدار بقضايا العلم والتكنولوجيا والفكر المعاصر، خلقاً وإبداعاً، وحتى تسهم عن جدارة في حضارة الإنسان. والدولة التونسية ترعى حرمة القيم الإسلامية السمحة، وتعمل بهدي منها حتى يكون الإسلام مصدر إلهام واعتزاز منفتحاً على مشاغل الإنسانية وقضايا العصر والحداثة، فتظل تونس مثلما كانت مركزاً من مراكز الإشعاع الإسلامي ومنارة للعلم والاجتهاد، تجديداً ومواصلة لما كان بالقيروان والزيتونة من سبق وريادة. وعلى مفكرينا أن يقتدوا برجال النهضة والإصلاح الذي كان لهم شرف إحداث تحول نوعي خلق القطيعة مع عهد الذبول والانحطاط، ومهّد للأجيال الحاضرة سبل مواكبة العصر والمعارف الحديثة، وهيأ قاعدة متينة للتقدم والرقي الاجتماعي، ومجتمعاً مدنياً حياً متطوراً أسهم في إرسائه بالخصوص معهد الصادقية والخلدونية...».

كما جاء في موقع ثان يتعلق بمحور العلاقات الخارجية من الميثاق الوطني: «للدولة أن تتخذ الإجراءات والمبادرات الكفيلة بتعجيل بناء المغرب العربي، وأن تخلق المناخ المناسب لذلك، وعليها أن تدعم الجامعة العربية وتسعى إلى تطوير وسائل عملها خدمة لتضامن الشعوب العربية ووحدتها من أجل التقدم والقيام برسالتها الحضارية الإنسانية المشتركة وتحقيق الأمن الجماعي العربي. وتعمل الدولة على دعم أواصر الأخوة الإسلامية بما يحقق العزة والمناعة للدول الإسلامية...»[8]. إن أهمية ما ورد في الميثاق الوطني لسنة ١٩٨٨ يكمن في أنه فتح الباب أمام إمكانية التخلص من الإرثين الاستعماري والبورقيبي وسدّ الثغرات التي احتواها الدستور في موضوع الهوية والانتماء، وذلك من خلال الاعتراف بأن «هوية شعبنا عربية إسلامية»، وبالتالي تم إعطاء مضمون واضح لـ «التونسة» بعد أن كانت قابلة لأن تشحن وتضمّن بمضامين أخرى قد لا تمت بصلة قوية لهوية الشعب التونسي.

لقد شكّل ذلك الاعتراف بطبيعة «الحضارة التونسية» بأنها حضارة عربية

(٨) انظر الميثاق الوطني الصادر في تونس يوم ٧/ ١١/ ١٩٨٨، فصلي «الهوية» و«العلاقات الخارجية».

إسلامية، وطبيعة «الشخصية التونسية» بأنها مماثلة لحضارتها، مدخلاً للخروج من موقع الحياد المستبطن تجاه ما هو عربي إسلامي. فنصّ الميثاق لم يحاكِ الدستور، ولم يجد حرجاً في تحديد انتماء تونس إلى «المغرب العربي» بدلاً من «المغرب الكبير» المبهم الدلالة، و«الوطن العربي» بدل «الأسرة العربية» الغامضة المعنى، وكذلك الانتماء إلى «الأمة الإسلامية» بمفهومها الشامل والمرن. بالتوازي مع كل ذلك، احتلت اللغة العربية والاهتمام بها موقعاً متميزاً في نص الميثاق الوطني، وكأني بواضعيه يريدون القطع مع ما خلفته الهيمنة الاستعمارية من فرنسة، وما تركه الإرث البورقيبي من ازدواجية لغوية تسببت فيها سيطرة بعض النخب «المتفرنسة» على السلطة وعلى مؤسسات الدولة، ممن تلقوا تعليمهم في المعهد الصادقي ومعهد كارنو، وعلى أيدي الآباء البيض والبعثات المسيحية والفرنسية، أو ممن كانوا من خريجي الجامعات الفرنسية، وممن أقصوا النخب الزيتونية، وخاصة أولئك الذين أكملوا تعليمهم العالي في جامعات المشرق العربي. إن ذلك الموقف هو مؤشر على الرغبة في وضع حدّ لتقاليد التمييز في التسيير السياسي وتحمل المسؤوليات الكبرى التي كانت محتكرة من قبل ذوي التكوين الغربي، تاركة بصماتها على تجربة الدولة الناشئة طيلة عقود عديدة بعد الاستقلال، وهو ما جعل الأرضية مناسبة لتنامي المعارضة الفكرية والأيديولوجية، وحتى السياسية، في أوساط النخب من ذوي التكوين الزيتوني[9].

ولإيقاف ذلك التيار المتنامي الذي عايش مرحلة تهميش اللغة العربية كلغة وطنية وتدنيس المقدسات الإسلامية في المرحلة الاستعمارية، دون أن يتغير حال تلك اللغة كثيراً مع نشأة الدولة الوطنية التي عرفت أيضاً نوعاً من الفلكلرة (Folklorisation) بالنسبة إلى الإسلام، طالب الميثاق الوطني المجموعة الوطنية بدعم اللغة العربية حتى تكون لغة التعامل والإدارة والتعليم ـ وهو اعتراف ضمني بكونها لم تكن كذلك في الماضي ـ وجعلها شرطاً لتطوير الثقافة الوطنية ولتجنب اغتراب النخبة عن الجماهير. كما طالب في الآن نفسه الدولة بأن تعمل على حماية الإسلام وإخراجه من وضعية السلبية والجمود التي تردّى إليها بفعل هيمنة من لا يعتقدون في جدوى مقولاته على هرم الدولة وتعاملهم معه على أنه مجرد ماض جامد، وليس نسقاً من الأفكار والمعتقدات ما يزال فاعلاً في حياة الأفراد والجماعات يصنع كيانهم ويحدد نمط شخصيتهم، أي أنه إطار للتنشئة

(٩) محمود الذوادي، «في محددات الهوية الجماعية وإشكالياتها: المجتمع التونسي الحديث نموذجاً،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٧ (آذار/ مارس ١٩٩٧)، ص ٤١.

لا تنافسه بقية الأطر على الرغم مما تحظى به من دعم واهتمام من قبل مؤسسات الدولة.

إن إعادة النظر في التعامل مع مسألتي اللغة والدين في الميثاق الوطني شكّل مدخلاً ضرورياً لإعادة النظر في مستويات «القرابة السياسية» أو الدوائر الأقرب التي لا شك في أنها يجب أن تكون ذات أولوية بالنسبة إلى تلك المستويات من الانتماء بعد أن تكون الجغرافيا قد منحتها الدعم اللازم. من تلك الزاوية طالب الميثاق بضرورة اتخاذ الدولة للإجراءات والمبادرات الضرورية لتعجيل بناء المغرب العربي ولتضامن «الشعوب العربية» ووحدتها. إن القاسم المشترك في تلك النزعة هو الانتماء إلى المغرب العربي بعد أن تحدّدت هويته، أو إلى «الشعوب العربية» بعد أن بات ما يجمع التونسيين بها بمثابة الوعي الجمعي المشترك مضافاً إليه لعبة المصالح المشتركة في إطار كيان كبير قادر على الفعل التاريخي. على أنه ليس هناك ما هو أقرب إلينا جغرافياً من مالطا أو سيسيليا الإيطالية إذا اكتفينا بالجغرافيا مجردة من ذلك الوعي والتاريخ.

ويعتبر قانون الأحزاب المناقش والمصادق عليه من قبل مجلس النواب المنعقد بتاريخ ٢٧ و٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٨[١٠] إحدى الترجمات العملية لما ورد في الميثاق الوطني على محدوديتها وقصورها أحياناً. فقد نصّ الفصل الثاني من ذلك القانون على أن يعمل الحزب السياسي في نطاق الشرعية الدستورية، وعليه أن يحترم ويدافع بصورة خاصة عن الهوية العربية الإسلامية... لكنه في مقابل ذلك التنصيص على أهمية الهوية العربية الإسلامية، وضرورة الالتزام بها، أقصى القانون إقصاء مباشراً كل حزب سياسي يستند إلى مقوّمَي الهوية الرئيسيين، وهما اللغة والدين، وذلك في فصله الثالث الذي جاء فيه «لا يجوز لأي حزب سياسي أن يستند أساساً في مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه إلى دين أو لغة...». واللغة كما هو معروف هي العربية، أما الدين فهو الإسلام، ومن ثمة يكون قد مهّد السبيل إلى حرمان الجماعات السياسية التي تهدف إلى حماية مقوّمات الهوية من التهميش والتحقير والازدواجية في أحسن الحالات، حرمانها من حقها في الانتظام السياسي وتبني برامج سياسية تهدف إلى صيانة الهوية والدفاع عنها. وقد أقر ذلك الفصل على الرغم من أنه كان موضوع خلاف سياسي عميق بين النواب، الذين أقروه بعد أن وجد معارضة في لجنة الشؤون السياسية في مجلس النواب، حتى إن

(١٠) منشور في: **الرائد الرسمي** (٦ أيار/ مايو ١٩٨٨)، ص ٧١٥.

أحدهم وصفه بأنه إقصائي ورجعي، وهو شبيه بمشروع مزالي لسنة ١٩٨٥ الذي يعكس خوف النخبة والحكومة آنذاك من «حركة الاتجاه الإسلامي»[١١].

وقد ردّ ممثل الحكومة على ذلك التدخل مشيداً بأهميته، ولكنه يرى أن الحكومة تريد أن تقطع الطريق على أي حزب سياسي يريد أن يحتكر الدين أو اللغة. فهو يحول بذلك دون قيام أحزاب إسلامية أو قومية عربية، وهو ما اعتبره بعض الدارسين مناقضاً للفصل الثامن من الدستور الذي يضمن حرية الرأي والتعبير والتجمع... الخ[١٢]. وعلى الرغم من قصور قانون الأحزاب في هذا المستوى، فإنه يمثل تجاوزاً لما جاء في قانون الجمعيات لسنة ١٩٥٩ الذي يكتفي بتعريف الحزب السياسي دون أخذ موقف محدد من مدى التزامه بهوية المجتمع.

وبالتوازي مع تلك النصوص التأسيسية والتشريعات التي تقرّ طبيعة الهوية الوطنية انطلاقاً من التمسك بمقوّميْها الرئيسيين اللغة العربية والدين الإسلامي، صدرت بعض القوانين والمناشير التي تدعم ذلك التوجه وتؤكّده. أوّل هذه القوانين هو القانون الرقم ٦٤ لسنة ١٩٩٣ الذي جعل من الصيغة العربية للقوانين والقرارات والمناشير هي المرجع الوحيد، أما إذا وقع نشرها بلغة ثانية فذلك من محض الإعلام لا أكثر. لكن المنشور الأكثر الأهمية هو المنشور الصادر عن الوزير الأول في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩، الذي يعتبر أن «اللغة العربية من مقومات الانتماء الحضاري، وهي رمز للسيادة الوطنية، وركن من أركان الدستور»، وقد احتوى النقاط التالية:

- تحجير اعتماد أي لغة أجنبية في المراسلات الموجهة للمواطنين التونسيين.

- تحجير استعمال أي لغة أجنبية في الأعمال الداخلية الخاصة بالإدارة والمنشآت العمومية، من مناشير وقرارات ومذكرات وتقارير ومراسلات بين الإدارات التونسية، وذلك ابتداء من غرة كانون الثاني/ يناير من سنة ٢٠٠٠ المنقضية.

- إتمام تعريب المطبوعات الإدارية قبل موفى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

(١١) يتعلق الأمر بموقف النائب مصطفى الفيلالي، ورد في: **نشرة مداولات مجلس النواب**، العدد ٣٥ (٢٧ ـ ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٨)، ص ١٨٤٩.

(١٢) Mohamed Chafik Sarsar, «Le Cadre juridique des partis politiques en Tunisie,» (Mémoire pour le diplôme des études approfondies, Faculté de droit, Tunis, 1989-1990), p. 16.

ـ إتمام تعريب المنظومات الإعلامية في الإدارة والمنشآت العمومية، وذلك في أجل لا يتعدى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

ـ الانتهاء من إعداد المعاجم اللازمة لتوفير رصيد معرفي من المصطلحات العربية في جميع مجالات المعرفة، وذلك قبل موفى شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

ـ لا يمكن استعمال المطبوعات والمنظومات الإعلامية التي لا تستعمل اللغة العربية إلا إذا اقتضت ذلك مصلحة عامة، وذلك بعد ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

ـ رفع تقرير إلى الوزير الأول حول تطبيق هذا المنشور مع ذكر الصعوبات، إن وجدت، وتقديم مقترحات في شأنها، وذلك قبل ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠[١٣].

لقد تضمن ذلك المنشور مجموعة من الاستثناءات، مثل إمكانية مخاطبة الأجانب بلغتهم، الوارد في النقطة الأولى، أو تضمين بعض الملفات مستندات معينة بلغة أجنبية، الوارد في النقطة الثانية، إلا أن أهمية المنشور تكمن في صرامته، إذ حجّر استعمال لغة أجنبية في الإدارة التونسية بعد موفى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر من سنة ٢٠٠٠ المنقضية. وإذا اقتضت الضرورة أو المصلحة العامة، فلا بد من أن يكون ذلك بالاعتماد على ترخيص من الوزير الأول نفسه. وبقدر ما اعتبر بعض الدارسين أن مبرّرات كثيرة كانت وراء تأخر التعريب الكامل والشامل للإدارة التونسية، لعل أبرزها الإرث الإداري الاستعماري الذي جعل من اللغة الفرنسية لغة التعامل الإداري، ثم المحافظة على ذلك النهج من قبل النخبة السياسية الحاكمة طيلة العشريات الثلاث التالية للاستقلال. إلا أن تلك المبرّرات لم تكن قوية لدى مجتمعات أخرى عاشت تجربة التأثير الاستعماري وكانت أسرع إلى توطين لغتها الوطنية، مثل الجزائر وماليزيا[١٤]. لقد أشار المنشور إلى أن اللغة العربية رمز للسيادة الوطنية، وركن من أركان الدستور. وهي بالإضافة إلى ذلك شكّلت مطلباً شعبياً وسياسياً للنخب للسياسية والمدنية خارج

---

(١٣) انظر منشور عدد ٤٥ من الوزير الأول إلى السادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة والرؤساء المديرين العامين للمنشآت العمومية ورؤساء المجالس البلدية، موضوعه اللغة العربية في الإدارة، مؤرخ في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩.

(١٤) محمود الذوادي، «في الأسباب والآثار لاغتراب العلاقة بين المجتمع ولغته،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، السنة ٣٣، العدد ١ (٢٠٠٥)، ص ٧٣.

السلطة، كانت قد جعلته ضمن أولوياتها طيلة فترة طويلة من النضال وتمت الاستجابة لذلك المطلب في نصّ الميثاق الوطني، الذي وقّعت عليه تلك النخب على اختلافاتها وتناقضاتها، بما يعني إجماعها حول الهوية بمضمونها الذي نتطرق إليه في هذه الدراسة.

ثانياً: الهوية في خطاب الأحزاب السياسية

١ ـ القوى الدستورية والليبرالية

أ ـ الحزب الدستوري

تميّزت تجربة القوى الدستورية في تونس، وهي المجموعات الحزبية المنبثقة عن الحزب الدستوري منذ أن أسسه الثعالبي سنة ١٩٢٠، بنوع من الجدلية في خطابها بين العروبة والتونسة، حكمتها الصراعات والرهانات الحزبية وطبيعة المراحل التي حكمت تلك التجارب. إن جذور الخوض في قضايا الهوية تمتد إلى تجربة حركة الشباب التونسي، ذلك أن تلك الحركة قد تأسست في ظرف تاريخي اتسم بالهيمنة الاستعمارية ومحاولات طمس الهوية المحلية. وبالتوازي مع ذلك بدأت البلاد تعرف نشأة نخبة، ولكنها مزدوجة التكوين، منها خريجو الصادقية والمدارس الفرنسية، ومنها خريجو الزيتونة والتعليم التقليدي. لقد كانت حركة الشباب التونسي إطاراً لنشاط هذين الصنفين من النخب، مما أدى إلى انعكاس ذلك على النشاط الفكري والسياسي للحركة، وعلى موقفها من قضية الهوية. عبّرت الحركة عن مواقفها من خلال صحيفة **التونسي** الناطقة بالفرنسية بداية من شهر شباط/ فبراير سنة ١٩٠٧، ومن خلال نسختها العربية التي صدرت مع بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٠٩، التي أسندت مهمة إنجازها إلى عبد العزيز الثعالبي، المعروف بتوجهاته العربية والإسلامية، ولكنها بقيت محدودة، شأنها في ذلك شأن جريدة **الاتحاد الإسلامي**، إذ لم يصدر من الأولى سوى ٦٩ عدداً، واقتصرت أعداد الثانية على ٦ فقط. ويجمع بعض الدراسات على أن الاتجاه الغالب على تلك الحركة هو الاتجاه المدافع عن الهوية العربية الإسلامية[١٥]. لكنه

---

(١٥) خالد قزمير، «دور الشبان التونسيين في تطوير السياسة والمؤسسات بالبلاد التونسية،» ورقة قدمت إلى: **ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة ١٨٨١: بحوث ندوة تاريخ الحركة الوطنية التي نظمت أيام ٢٩ ـ ٣٠ ـ ٣١ ماي ١٩٨١ بسيدي بوسعيد ـ تونس**، نقلها إلى العربية حمادي الساحلي =

تيار لا يرى تناقضاً بين الدعوة إلى التونسة وتضمين ذلك المفهوم في برامجه السياسية، والدعوة إلى الجامعة الإسلامية، التي كانت سائدة في المشرق العربي آنذاك، والتي يمثل الانتساب إليها بمثابة الرباط المعنوي الذي يفترض التضامن بين أفراد الأمة الإسلامية والولاء لدار الخلافة في إستانبول(١٦).

هذا التوجه سيتبلور أكثر مع تأسيس «الحزب الحر الدستوري التونسي» سنة ١٩٢٠ بقيادة الثعالبي، الذي على الرغم من تأسيسه على شاكلة الأحزاب الأوروبية في المستوى التنظيمي، فقد اشترط منذ البداية على منخرطيه من المسلمين القسم على القرآن، أما إذا كان المنخرط ينتمي إلى الديانة اليهودية فيستوجب القسم على كتابه المقدس. ويعتبر مطلب إجبارية تعليم الأطفال باللغة العربية من أبرز المطالب التي تبناها الثعالبي، ووردت في كتابه **تونس الشهيدة** الذي احتوى مطالب الحركة الوطنية حتى قبل أن يتأسس الحزب الدستوري. ولعل ذلك يندرج ضمن الوفاء للذاتية التونسية وانتمائها العربي الإسلامي، كما أشار إلى ذلك الشيخ محمد الفاضل بن عاشور(١٧).

لقد كان للحزب الدستوري اهتمام خاص بكافة القضايا ذات الشأن العربي والإسلامي، وتجسد ذلك الاهتمام في كثير من الأحيان من خلال مواقف قياديه في الصحف أو عبر إعطاء الأوامر لمنخرطيه لدعم تلك المواقف إذا كانت القيادة تتحاشى التعامل مباشرة خشية البطش بها من طرف الإدارة الاستعمارية. وأبدت النخب السياسية تعاطفاً منقطع النظير مع الأتراك، كردّ فعل على الدور الذي قامت به إنكلترا في «تفتيت» دولة الخلافة واحتلال العساكر الإنكليز لإستانبول. ولكن ذلك التعاطف سرعان ما تحوّل إلى عداء شديد عندما أعلن أتاتورك إلغاء دولة الخلافة في ٣ آذار/مارس ١٩٢٤(١٨). كما كان للنخب الدستورية موقف منحاز ضد الشريف حسين وأبنائه بسبب الدور الذي قام به لفائدة الإنكليز، الذين استعملوا تلك العائلة في تفتيت دولة الخلافة دون أن يفوا لها بأي التزام،

= (تونس: المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي والتقني، ١٩٨٦)، ص ٢٣٧، وعميرة علية الصغير، «النخبة في تونس والقضايا العربية في ما بين ١٩٢٠ و١٩٢٥،» ورقة قدمت إلى: **أعمال الندوة الدولية العاشرة حول المغرب العربي في العشرينات** (تونس: المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ٢٠٠١)، ص ٧٨.

(١٦) نور الدين الدقي، **حركة الشباب التونسي** (تونس: المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ١٩٩٩)، ص ١٠.

(١٧) محمد الفاضل بن عاشور، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٣)، ص ١٤٤ ـ ١٤٦.

(١٨) علية الصغير، «النخبة في تونس والقضايا العربية في ما بين ١٩٢٠ و١٩٢٥،» ص ٨١ ـ ٨٢.

بل خدعوها ولم يمكّنوها من الدولة العربية الكبرى الموعودة. ويعتبر الاهتمام بمصر وما يجري فيها الأكثر حضوراً في مواقف الحزب الدستوري، نظراً إلى تواصل الزيارات المتبادلة بين رموز النهضة آنذاك، أمثال محمد عبده، الذي قام بزيارتين إلى تونس، والثعالبي والشيخ محمد خضر حسين، المدرّس في جامع الزيتونة، الذي لم يكتف بزيارة مصر، وإنما عمل مدرّساً وشيخاً لجامع الأزهر.

جاء في جريدة **الاتحاد**، لسان حال الحزب الدستوري يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٢٢ «إن الشعب التونسي يمتاز عن شعوب الشرق كلها بإحساسه وعواطفه نحو هذه الشعوب التي تجمعه وإياها روابط عديدة ومتينة للغاية، فهو يتتبع سير جميع أمم الشرق وشعوبه المهضومة وما يعترضها في سبيل نهوضها بما يعبّر عن عطفه وغيرته الملية. ومن يطالع الصحف التونسية يتبيّن له صدق ما نقول. لذلك نرى ساسة القطر التونسي وأدباءه وحملة الأقلام يتتبعون القضية المصرية بأشد اهتمام وينتظرون نجاحها طبق رغبات الشعب المصري بفارغ صبر. لذا نرى الصحف التونسية قد اهتزت لتلك الإشاعات القائلة بإحراز مصر على استقلالها»(١٩). وتبرز الجريدة نفسها موقف الدستوريين من الاحتلال الإيطالي لليبيا واستيلاء جيشه على مدينة مسراطة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٢٣ والقضاء على جمهورية طرابلس.

وفي مقال لأحمد توفيق المدني جاء فيه: «يجب على العالم الإسلامي أن يدرك أن مسراطة لم يخسرها الطرابلسيون لأنهم دافعوا عنها بضعة أعوام، من عام ١٩١٥، وإنما العالم الإسلامي بأسره قد خسرها لأنه بسكوته المخجل وعدم رفعه الصوت مطالباً بإعطاء الحقوق الشرعية للقطر الطرابلسي، تسبب في إطالة الحرب في هذا البلد». كما كان لثورة الريف المغربي سنة ١٩٢٠ بقيادة عبد الكريم الخطابي وإعلانه الجمهورية الريفية في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٢١ كدولة مستقلة، تأثير كبير في الحزب الدستوري في تونس، وأثار تعاطفاً واسعاً في صفوف أنصاره وقياداته. وقد تدعم ذلك التعاطف ليرتقي إلى مستوى المساندة عندما أجهضت تلك الدولة بسبب تدخل فرنسا إلى جانب إسبانيا في محاولة منها للحدّ من انتشار تلك الظاهرة على بقية المستعمرات الفرنسية، مما أدى إلى اندلاع ثورة شاملة في الريف المغربي بداية من سنة ١٩٢٥.

لقد شهد الحزب الدستوري آنذاك جدلاً واسعاً حول كيفية مساندة تلك

---

(١٩) انظر مقالة بعنوان: «مصر تجتاز آخر عقبة،» نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٩٣ ـ ٩٤.

الثورة، ففي اجتماع الحزب المنعقد في تونس في ٧ أيار/مايو سنة ١٩٢٥ تقدم الكاتب العام للحزب بعريضة اقترحها الطاهر الحداد يطلب فيها اعتبار الريفيين وطنيين يناضلون من أجل استقلالهم، ومن واجب التونسيين الامتناع عن العمل في الجيش الفرنسي في المغرب، ويحث على أن يقوم بالدعاية الضرورية في هذا الاتجاه. لكن قيادة الحزب آثرت عدم تبني هذا الموقف خشية قمع السلطة الاستعمارية.

لكن تلك القيادة أوعزت إلى منخرطي الحزب بالدعاية لثني التونسيين عن العمل في صلب كتائب القناصة الذين تبعث بهم فرنسا لمحاربة الريفيين. كما وجهت نداء علّق في مواقع عديدة في مدينة تونس في بداية شهر حزيران/يونيو من سنة ١٩٢٥ فحواه «نداء إلى المسلمين، الذي لا يستجيب له ليس بمسلم حقيقي. إن الدين الإسلامي يبلّغ كل أبنائه أن كل من يذهب إلى المغرب لمحاربة إخوانه في الدين ليس مؤمناً حقيقياً ويجب تكفيره. إن المعاهدة التي أمضتها فرنسا في باردو تمنع على العساكر التونسيين الانتقال للقتال خارج تونس». وقد حاول الدستوريون جمع التبرعات لفائدة ثوار الريف، وامتد ذلك النشاط من العاصمة إلى بعض المدن الأخرى، من أبرزها بنزرت وقابس. إلا أن الدور الأكبر قامت به الصحافة الدستورية معتبرة نضال الريفيين حقاً مشروعاً من أجل الاستقلال، منددة بأعمال التنكيل التي اشتركت فيها فرنسا وإسبانيا ضد أهالي الريف المغربي.

وعموماً، فإن تلك المواقف، التي كان يبديها الدستوريون غداة تأسيس حزبهم في مطلع العشرينيات من القرن العشرين تجاه القضايا العربية والإسلامية، لا تترك مجالاً للشك في أن تلك النخبة السياسية كانت تحتكم إلى انتماء أوسع هو الانتماء العربي والإسلامي، متجاوزة بذلك سياسة الحصار التي رسمتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية[٢٠]. لقد جاءت تلك المواقف متأثرة بأفكار عبد العزيز الثعالبي، أحد أبرز مؤسسي الحزب الدستوري، ولم يكن الرجل يخفي اهتمامه بالقضايا العربية أولاً، وبالقضايا الإسلامية ثانياً، بل كان ذلك الاهتمام يضاهي اهتمامه بالقضايا الوطنية التونسية. بدأ الرجل حياته مناضلاً في الجامعة الإسلامية والرابطة العثمانية، وانتهى مناضلاً في الحركة القومية العربية، وذلك حتى وفاته سنة ١٩٤٤. وكان جلّ كتاباته محكوماً بتلك الخلفية، وقد دافع فيها عن الدين الإسلامي والحضارة العربية، وعبّر عن رغبته في تعليم الناس ما كان عليه

(٢٠) علية الصغير، المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٣.

أجدادهم من ماض مجيد ليوازنوه بحاضرهم المنحطّ، ويبعث فيهم الاعتزاز بالذات التي كانت عرضة للتحقير والابتذال من الاستعماريين وأتباعهم، وبذلك تشبّ إرادة الحياة والمقاومة[٢١].

ويعتبر الثعالبي أن سبب تخلف العرب هو تسلط الأتراك إذ يقول: «هذا ما نكب به العرب في جميع أقطارهم منذ تسلط عليهم الأتراك على طول العهد ذاك. ولما جاء دور تغلب الأوروبيين الآريين وجدوهم موطئي الرقاب، خاشعين للاستعباد، فقراء النفوس ليس لهم من الحصانة ما يخففون به عن أنفسهم وطأة القادمين»[٢٢]. لم يكن الثعالبي يخفي انتماءه وتوجهه القومي حتى أنه كتب مقالاً في جريدة **الإرادة**[٢٣] جاء فيه ما يلي: «الوحدة العربية كيان عظيم ثابت غير قابل للتجزئة والانفصال، يشغل قسماً كبيراً من رقعة آسيا الغربية وشطراً من أفريقيا، يمتد رأسه في الشرق من المحيط العربي، ويسير مغرباً غرباً إلى المحيط الأطلنطيكي، ويضم هذا الشطر نصف القارة»[٢٤].

إن تلك الرؤية العروبية للثعالبي لن تنسجم مع النخبة الجديدة، أي جماعة العمل التونسي من الشباب من خريجي الجامعات الفرنسية، الذين انضموا إلى الحزب الدستوري في مؤتمره المنعقد في نهج الجبل في ١٢ ـ ١٣ أيار/مايو ١٩٣٣. هذه الجماعة التي تكوّنت من الحبيب بورقيبة والطاهر صفر والبحري قيقة وغيرهم سرعان ما انشقت لتؤسس الحزب الحر الدستوري الجديد المنبثق عن مؤتمر قصر هلال المنعقد في ٢ آذار/مارس ١٩٣٤. لم تكن العوامل المؤدية إلى ذلك الانشقاق ذات أهمية كبيرة، ولكن وراء ذلك الحدث كانت تختفي تصورات وأيديولوجيات ومواقف متباينة من موضوع الهوية وتمثّلاتها بين الجماعة، التي باتت تعرف بالحزب القديم، والجماعة التي اختارت لنفسها تسمية الحزب الحر الدستوري التونسي ـ الجديد. لقد وصفت الجماعة الثانية بأنها «غربية الثقافة وعلمانية المنهج»، أما الجماعة الأولى فقد وقع وصفهم بأنهم «متشددون في

(٢١) عميرة علية الصغير، «الغرب في فكر عبد العزيز الثعالبي،» **روافد** (المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية)، العدد ٥ (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠)، ص ١٩٣.

(٢٢) انظر: عبد العزيز الثعالبي، «أمراض العالم العربي،» **الإرادة**، ٢٥/١/١٩٣٩، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٢٣) عبد العزيز الثعالبي، «الوحدة العربية في طور التحقيق،» **الإرادة**، ٢٢/٦/١٩٣٩.

(٢٤) الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ ـ ١٩٥٦** (بيروت: مكتبة الجماهير، ١٩٧٦)، ص ٦٢.

المحافظة على الدين ويرفضون فصله عن السياسة، باعتبار أن الإسلام دين ودولة، وهو ما يعتبر إغراقاً للقضية التونسية في الوحل وتمزيقها بين السلطة الروحية والسلطة التنفيذية، بل أكثر من ذلك فإن المزج بين السياسة والدين جعل الحزب بمثابة طريقة صوفية، ذلك أنه يفتتح جلساته بتلاوة الآيات القرآنية، وتؤثث قاعة الصلاة في نواديه، ويشترط على من أراد الانخراط فيه أن يقسم اليمين بالله يمين الإخلاص»(٢٥).

ولم يكن اختلاف الموقف من الدين هو موطن الخلاف الوحيد، وإنما كان يشق المجموعتين خلاف ثان يتعلق بالموقف من العمق المغاربي والعروبي للقضية التونسية آنذاك. لقد كانت جماعة الدستور القديم مصممة على انتهاج سياسة تؤدي حتماً إلى استقلال البلاد الكامل، وهو ما عبّر عنه صالح فرحات، الأمين العام للحزب القديم، الذي رفض التعاون نهائياً مع فرنسا، وانتقد إجراءات الحماية وحكومة الجبهة الشعبية الحاكمة في فرنسا، التي ركزت على مصالح الاستعمار في تونس(٢٦).

وخلافاً لهذا الاتجاه، تبنى الحزب الجديد فكرة تقوم على عدم الدفاع عن مبدأ الاستقلال التام، معتبراً أن سياسة الكل أو لا شيء هي سياسة غير معقولة، لأنها غير ناجحة. ولنجاح فكرة الاستقلال، فإن بورقيبة، أحد أبرز قادة الحزب الجديد، كان يرى ضرورة توفر جملة من الشروط لعل أهمها توثيق الروابط مع فرنسا، التي لا بد من أن توافق على مبدأي التحرر والاستقلال(٢٧). جاء في أحد أقوال بورقيبة: «وإذا كنا لم نيأس بعد من فرنسا التي كونتنا ورسخت في نفوسنا المبادئ المكوّنة للإنسان الأفضل، فلأننا مقتنعون بأن صوتنا لم يبلغ بعد شعب فرنسا»(٢٨). إن المتابع للخلافات التي أدت إلى انقسام الدستور إلى حزبين منفصلين يدرك أهمية الموقف من الهوية في ذلك الانقسام، وأثر ذلك الموقف في مسيرة الحزب الجديد خاصة، وموقفه من مختلف القضايا ذات العلاقة بعنصري الهوية الرئيسيين من لغة ودين.

(٢٥) يوسف مناصرية، **الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية، ١٩٣٤ ـ ١٩٣٧** (سوسة، تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، ٢٠٠٢)، ص ١٣ ـ ١٤.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٧) كاميل بيقي، **رسالة بورقيبة ـ سياسة إنسان**، ترجمة رياض المرزوقي وتوفيق بن عامر؛ مراجعة أحمد العابد (تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، ١٩٨١)، ص ٩٤.

(٢٨) مناصرية، المصدر نفسه، ص ٢٥.

إن أول اختبار للحزب الدستوري الجديد جاء سنة ١٩٤٧، وتحديداً في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر يوم الإعلان عن مشروع التقسيم الأممي لفلسطين. لقد كان ردّ فعل القيادة الدستورية لامبالياً في وقت كانت تتصاعد فيه الدعوات إلى نصرة القضية الفلسطينية، وظهرت الأشكال الأولى للمساندة متمثلة في إعلان الإضراب لمدة ثلاثة أيام ومقاطعة اليهود اقتصادياً. وبما أن تلك الدعوات جاءت من جامع الزيتونة، شيوخاً وطلبة، فإن اهتمام الدستوريين بها كان في حدود خشية تعاظمها وتعاظم المجموعات الزيتونية التي تقف وراءها، بل إن قيادة الدستور الجديد دعت، مجسدة في صالح بن يوسف آنذاك في اجتماع بجامع الزيتونة الأعظم يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، إلى «. . التحفظ التام على صداقة العنصر الإسرائيلي المساكن لنا ما دام هذا العنصر لم يظهر العداء لنا. . . الخ»(٢٩). عكس ما كانت دعت إليه التحركات الزيتونية، وتكرّر الموقف نفسه في أثناء اجتماع في منزل أحد الدستوريين في نابل في ١ حزيران/يونيو ١٩٤٨، حيث تمّت تلاوة توصيات بن يوسف، المتمثلة في منع أي اعتداء من أي نوع كان على اليهود، وعدم استفزازهم أو الردّ على الاستفزازات، والعدول عن أي عمل يضرّ بالعلاقة مع اليهود مثل المقاطعة، والحفاظ على علاقات طبيعية معهم، وهو ما اعتبره المقيم العام الفرنسي اعتدالاً من قبل الدستوريين الجدد. لقد كان لتلك المواقف تأثير في الحركة الاحتجاجية التي شهدتها البلاد آنذاك متمثلة في الإضرابات والمقاطعة، إذ لم يستجب الكثير من مناصري الدستور الجديد لها، ولكن في المقابل لاقت عرقلتها استياء كبيراً. وقد اعتبر ذلك الموقف بمثابة التخاذل تجاه القضية الفلسطينية، خاصة بعد أن صرح علي الزليطني، أحد قادة الحزب الدستوري الجديد، بأن الفلسطينيين هم في وضعية أحسن من وضعية التونسيين اليوم. ولم يقتصر موقف الاستياء على الأهالي، بل شمل بعض الشِعَب الدستورية والمنظمات التابعة للحزب(٣٠). كما أبدت القيادة الدستورية عدم اقتناعها بجمع التبرعات لفائدة فلسطين، معتبرة أن الحزب أولى بها، وذلك من خلال عرقلة عمليات التبرّع التي كانت تقوم بها جمعية الدفاع عن فلسطين العربية. وندّد أحمد بن سلامة، أحد المناضلين الدستوريين في العاصمة، بكل من الفاضل بن عاشور والشاذلي بلقاضي، معتبراً أن الأجدى جمع التبرعات لفائدة التونسيين

(٢٩) كلمة الزعيم الكبير صالح بن يوسف في جامع الزيتونة. نشرت في: **الزهرة**، ٧/١٢/١٩٤٧.

(٣٠) سمير البكوش، «صدى القضية الفلسطينية بتونس وصراع القوى السياسية حولها بين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨،» **روافد**، العدد ٦ (٢٠٠١)، ص ٥١ ـ ٥٢.

قبل إعانة الفلسطينيين. وبعد أن انخرط الحزب بديوانه السياسي وشعبه في جمع التبرعات لصالح القضية الفلسطينية، سرعان ما تم اكتشاف تلاعب بالأموال وتحويل بعضها إلى المصلحة الخاصة، وقد حدث ذلك في صفاقس من قبل رئيس الشعبة وعضو الديوان السياسي هناك، مما أدى إلى تغييره[٣١]. ولم يقتصر الموقف السلبي لقادة الدستور الجديد على التحركات المناصرة للقضية الفلسطينية التي قادها الزيتونيون ومنظمة فلسطين العربية بقيادة أحمد توفيق المدني في شكل تبرعات وإضرابات ومقاطعة، وإنما شملت التطوع للقتال. فالمتطوعون الذين طردوا من مرسى مطروح لم يعاملوا معاملة سيئة من قبل الإنكليز والسلطات المصرية فحسب، وإنما من قبل بعض القادة الدستوريين، ولا سيما الحبيب بورقيبة، الذي لم يحرّك ساكناً تجاه الوضع المأساوي الذي وصل إليه أولئك المتطوعون على حدّ تعبير أحدهم، بل إن الحزب الدستوري الجديد لازم الصمت تجاه ما تعرّض له هؤلاء من اعتداء ووحشية في التعامل من قبل السلطات المصرية. وقد اقتصر ردّ الفعل على لجنة الدفاع عن فلسطين العربية، التي أرسلت برقية إلى رئيس اللجنة المصرية لدعم فلسطين العربية جاء فيها ما يلي: «إن جمعية الدفاع عن فلسطين في تونس تستنكر الطريقة التي عاملت بها السلطات المصرية المتطوعين التونسيين، الذين تعرّضوا لكل أنواع التضييقات في مرسى مطروح، ثم طردوا إلى بلدهم الأصلي»[٣٢]. لقد وصف المتطوعون العائدون إلى تونس مواقف القادة الدستوريين باللامسؤولية وبالتخاذل، ولكن موقف أولئك لم يكن يستند إلى خلفية قومية عربية، كما عبّر عنها الصادق بسيس، أحد أبرز الناشطين في جمعية الدفاع عن فلسطين العربية في تونس[٣٣].

وعادت المواقف من قضايا الهوية إلى الواجهة مرة أخرى عند اندلاع الصراع البورقيبي ـ اليوسفي على إثر توقيع اتفاقيات الاستقلال الداخلي سنة ١٩٥٥، التي بموجبها انقسم الحزب الدستوري الجديد إلى قسمين، وتراجع

(٣١) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٣٣) كتب في جريدة **الزهرة** مقالاً جاء فيه: «إن العالم العربي بموقفه الحاسم بجانب فلسطين، مؤيداً، ناصراً، مقدماً بالنفس والمال والأقلام والمهج والأرواح، سيقطع دابر الصهيونية ويطاردها في كل مكان ويدخل معها في دور المحنة الأخيرة، دور الحياة أو الموت. إن تونس العربية المسلمة تصرخ أمام الناس جميعاً بأنها ستؤدي واجبها في الدفاع عن عروبة فلسطين كاملاً غير منقوص، فشبابها على أكمل استعداد للمشاركة في الدفاع وتنفيذ أوامر القائد الأعلى لجيش التحرير وجيش الإنقاذ محمد أمين الحسيني». انظر: المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٧.

بورقيبة، رئيس الحزب، عن المبادئ الواردة في ميثاق «لجنة تحرير المغرب العربي» المنبثق عن مؤتمر حركات التحرر في المغرب العربي المنعقد في القاهرة سنة ١٩٤٧، الذي حضره بورقيبة نفسه كممثل عن الحزب الجديد[٣٤]، وذلك بقبوله تلك الاتفاقيات، بل التنكّر لكافة ارتباطات حزبه المغاربية والعربية، حتى إنه تبرّأ من الجامعة العربية علناً بقوله «أنا لست منها، ولا هي مني، وإني لا أبالي لا بندائها ولا بشتائمها، على أنه يوجد تضامن تاريخي يرتكز على ذكريات تاريخية»[٣٥]، وهو ما أثار حفيظة بعض قادة الحركة الوطنية واضطرهم إلى استنكاره والرد عليه[٣٦].

لقد كان توقيع اتفاقية الاستقلال الداخلي وبروتوكول الاستقلال في ٢٠ آذار/مارس ١٩٥٦ مدخلاً ضرورياً لفرنسا كي تحقق أهدافها السياسية من ناحية، وتقطع على تونس التواصل ضمن مشروع سياسي جديد بدأ يبرز في منطقة المغرب العربي، يستند إلى مقوّمات الهوية العربية لتلك المنطقة. أفصح عن ذلك الوزير الفرنسي للشؤون المغربية والتونسية ألان سافاري أمام البرلمان الفرنسي في شهر حزيران/يونيو من سنة ١٩٥٦، قائلاً: «لقد وقّعت فرنسا اتفاقية ٢٠ آذار/مارس ١٩٥٦ كي توقف الثورة التي تنخر تونس، وكي تقطع محاولات الالتحام مع حركة الثورة الجزائرية، وتمنع تونس من الاشتراك في الجامعة العربية، وكي تساند أخيراً حزب بورقيبة صديق فرنسا الذي يعمل على إيقاف المدّ القومي العربي تجاه أفريقيا الشمالية»[٣٧].

ومع تولي الحزب الدستوري الجديد مقاليد السلطة ووراثته للدولة الاستعمارية بعد تونستها في مستوى التشريعات والمؤسسات، عمل هذا الحزب

(٣٤) جاء في تلك المبادئ ما يلي: ـ المغرب العربي بالإسلام كان، وللإسلام عاش، وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية ـ المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم ـ الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره الثلاثة: تونس والجزائر ومراكش ـ حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط على اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية.

انظر: امحمد بن عبود وجاك كاني، «مؤتمر المغرب العربي سنة ١٩٤٧ وبداية نشاط المغرب العربي في القاهرة،» **المجلة التاريخية المغاربية**، العددان ٢٥ ـ ٢٦ (حزيران/يونيو ١٩٨٢)، ص ٢.

(٣٥) تصريح بورقيبة لجريدة *Le Combat* نقلته: **الصباح**، ١٤/٩/١٩٥٥.

(٣٦) انظر نداء يوسف الرويسي إلى الشعب التونسي نشر في: **البلاغ**، ١٢/١١/١٩٥٥.

(٣٧) الطيب الرياحي، «مقدمة لفهم الصراع الفوقي،» **مجلة وعي الضرورة**، العدد ١ (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٧٨)، ص ١١٧.

على صياغة منظومة اصطلاحية جديدة تعكس تصوره الأيديولوجي والسياسي الذي يتضمن كذلك الموقف من الهوية. ولكن تلك الهوية لم تكن موضوع مناقشة طيلة كافة المؤتمرات التي عقدها الحزب الدستوري الجديد منذ مؤتمره في صفاقس سنة ١٩٥٥، وحتى انتهاء تلك الفترة سنة ١٩٨٦. لقد بات الأمر محسوماً بأن حزب الأمة لا يحتمل خلفية أيديولوجية غير تلك التي حدّدها لها رئيسه، وعمل على تطويرها بعض النخب المتمثلة في أيديولوجيا «الوحدة القومية»، التي تنطلق من مفاهيم «القومية التونسية» و«الأمة التونسية»، وكذلك «الهوية التونسية». لم تكن قيادة الحزب الدستوري المركزة في يد رئيسه ورئيس الدولة «مدى الحياة» لتقبل غير تلك المفاهيم، كأرضية أيديولوجية في التعامل مع المجتمع ومع مختلف قواه السياسية والمدنية. إن «القومية التونسية» باتت الرابطة التي تربط التونسيين دون غيرهم، وهم بذلك يشكّلون «أمة تونسية» قائمة بذاتها. إن هذه الرؤية هي مشروع للبناء يتطلب ترسيخه مجهوداً سياسياً وثقافياً وقانونياً متناسقاً يبرّر الواقع السياسي الجديد المتسم بسيادة الدولة القطرية، الذي يستوجب سدّ الطرق أمام الخيارات العروبية والإسلامية[٣٨].

لقد انبثقت عن تلك المسميات مفاهيم أخرى، مثل «مجلس الأمة»، وأطلقت صفة القومية على كافة المؤسسات التابعة للدولة، إلى أن تحوّلت تلك الأيديولوجيا بمختلف مفاهيمها إلى ما يشبه العقيدة الدستورية التي تأثر بها كثير من الدستوريين أكثر من تأثرهم بعقيدتهم الدينية. لقد كانت تلك العقيدة، إضافة إلى أيديولوجيا العروبة التي اعتمدت مرجعية من قبل جزء كبير من فكر الحركة الدستورية نفسها أيام الثعالبي وبن يوسف ودورهما في الحركة الوطنية، الأداة التي ستحول دون ترسيخ مفهوم «الوحدة القومية». إن هذا المفهوم الذي أوهم أصحابه أنفسهم أنهم قادرون على تحصين البلاد من التأثيرات الخارجية، ولا سيما تلك القادمة من الوطن العربي والعالم الإسلامي، وجعلها «مجتمعاً مغلقاً» يعيش «وحدة قومية صماء»، سيسقط في أولى الاختبارات المتمثلة في الأحداث الكبرى التي عرفها الوطن العربي بداية بحرب ١٩٦٧، التي بموجبها احتلت الدولة العبرية (إسرائيل) جزءاً لا يستهان به من أراضي ثلاث دول عربية، مروراً بالحروب الإسرائيلية ـ

(٣٨) Hassine-Raouf Hamza, «L'Etat dans la pensée et l'action bourguibiennes,» ورقة قدمت إلى: **أعمال المؤتمر الثاني حول بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية**، إشراف وتقديم عبد الجليل التميمي، السلسلة السادسة: البلاد العربية وتركيا وأفريقيا خلال الفترة المعاصرة؛ ١٢ (زغوان، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠١)، ص ٥٤.

العربية في سنة ١٩٧٣ وفي سنة ١٩٨٢، حيث وقع احتلال العاصمة اللبنانية بيروت وطرد منظمة التحرير الفلسطينية منها، وانتهاء بالعدوان الأمريكي على العراق سنة ١٩٩١ واحتلاله بالكامل وتدمير دولته سنة ٢٠٠٣. هذا علاوة على التضامن المطلق مع الانتفاضتين الفلسطينيتين، ومع كافة القضايا والأحداث التي كانت لها أبعاد عربية. ولعل الحدث المتأتي من الخارج الذي أنهى أيديولوجيا «الوحدة القومية» التي تبنّاها «الحزب الاشتراكي الدستوري» هو العدوان الصهيوني الإسرائيلي على منظمة التحرير الفلسطينية في حمام الشطّ سنة ١٩٨٥، وإن أبرز ما يستشفّ من تلك الحادثة أن الدم الواحد الذي اختلط آنذاك لا يختلط إلا في قضايا الهوية الواحدة، ودون شك لن تكون «الهوية التونسية» خالية من المضامين اللغوية والدينية المشار إليها. وقبل ذلك العدوان كانت بقايا مركب «الوحدة القومية» قد فتّتتها الأمواج العاصفة التي تجسدت في الأزمات الاجتماعية والانتفاضات الشعبية التي عرفتها البلاد سنة ١٩٧٨ إبان ما يعرف بالخميس الأسود، وانتفاضة الخبز سنة ١٩٨٤، والأحداث النقابية لسنة ١٩٨٥[٣٩]، والمحاكمات السياسية التي لم تخلُ منها عشرية من عشريات حكم الحزب الاشتراكي الدستوري الثلاث التي تلت الاستقلال. لقد كانت تلك المحاكمات خير دليل على طوباوية الهوية الجديدة التي اختارها الحزب الدستوري الحاكم لنفسه وللتونسيين باعتباره «حزب الأمة»، كما كان يروّج لنفسه، المنبثقة من أيديولوجيا «الوحدة القومية». ويكفي أن نشير في هذا المجال إلى تعرّض أربع شرائح مهمة إلى المحاكمة والسجن طيلة الفترة الممتدة من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٨٧، وهذه الشرائح هي:

ـ **العروبيون**: تطلق هذه التسمية على اليوسفيين والقوميين العرب والبعثيين والناصريين، فمن بين هؤلاء تعرّض المئات للمحاكمة، وقد تراوحت الأحكام بين الإعدام بالنسبة إلى بعض اليوسفيين والمشاركين في المحاولة الانقلابية لسنة ١٩٦٢، وقادة عملية قفصة لسنة ١٩٨٠، والأشغال الشاقة والسجن المؤبد والسجن بالنسبة إلى البعض الآخر. كما تعرّض البعثيون والناصريون للمحاكمة في نهاية الستينيات على إثر ردود الفعل على هزيمة ١٩٦٧. وتعرّض كذلك البشير الصيد، رئيس التجمع القومي العربي للمحاكمة والسجن في مطلع الثمانينيات.

(٣٩) انظر: سالم لبيض، «الأزمات الاجتماعية والسياسية وإدارتها وآثارها ـ مثال تونس ١٩٥٧ ـ ١٩٨٧،» ورقة قدمت إلى: **أعمال المؤتمر الرابع حول القضاء والتشريع في تونس البورقيبية والبلاد العربية** (تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٤)، ص ٢٢١ ـ ٢٤٦.

ـ **اليساريون**: تعرّضوا للمحاكمة والسجن في مناسبات عديدة، منها محاكمات «مجموعة الدراسات والعمل الاشتراكي» المعروفة بـ «آفاق» في نهاية الستينيات، و«مجموعة العامل التونسي» المنبثقة عنها في أواسط السبعينيات من القرن العشرين، و«مجموعة الشعب السرية» سنة ١٩٧٩، ومؤسسو «التجمع الاشتراكي التقدمي» سنة ١٩٨٦، و«حزب العمال الشيوعي التونسي» سنة ١٩٨٧.

ـ **الإسلاميون**: تعرّضوا للمحاكمة والسجن، فكانت البداية مع «حركة الاتجاه الإسلامي» سنة ١٩٨١، ثم «حزب التحرير» سنتي ١٩٨٣ و١٩٨٥، و«الجهاد» سنة ١٩٨٦. ثم أعيدت المسألة مع حركة الاتجاه الإسلامي سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٧.

ـ **الحركة النقابية**: تعرّض النقابيون للمحاكمة والسجن عدة مرّات ما بين سنتي ١٩٥٧ و١٩٨٧، وكانت أشهرها سنة ١٩٧٨ على إثر الإضراب العام، وعلى إثر أحداث ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ التي شهدت افتكاك مقرّات دور الاتحاد العام التونسي للشغل من قبل مليشيات الحزب الحاكم، على الرغم من أن الاتحاد كان دائماً شريك ذلك الحزب في تأسيس الدولة الجديدة سنة ١٩٥٦ في ما سمي بـ «الجبهة القومية»، التي اشتغلت خلال المحطات السياسية المهمة التي عرفتها تونس[٤٠].

لقد كانت تلك المواقف والأيديولوجيات المتعلقة بمسألة الهوية، وما خلفته من آراء وممارسات سياسية، عوامل فرقة، وليست عوامل توحيد ووحدة. إن فكرة «صناعة الهوية»، الفكرة الاستعمارية القديمة التي حاول «الحزب الاشتراكي الدستوري» إعادة إنتاجها خلال تجربة امتدت على أكثر من ثلاثين سنة، بعد أن زيّن مسيرته بآراء بعض نخبه، قد فشلت فشلاً ذريعاً. ولما تغيّرت القيادة في ذلك الحزب بعد الإطاحة برئيسه ورئيس الدولة، وانطلاق تجربة جديدة حاملة اسم «التجمع الدستوري الديمقراطي» بداية من سنة ١٩٨٨، ستجد النخب الدستورية نفسها تعاني إرثاً ثقيلاً حول مسألة الهوية سرعان ما عملت على التخلّص منه. تجسّد ذلك في مستويات عدة:

أولها تضمين ميثاق التجمع المنبثق عن مؤتمره المعروف بمؤتمر الإنقاذ المنعقد أيام ٢٩ ـ ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨ ـ وهو بمثابة المؤتمر التأسيسي ـ فصلاً يحمل

---

(٤٠) محمد ضيف الله، «المحاكمات السياسية في تونس في عهد بورقيبة،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

عنوان «الهوية» جاء فيه: «إن الحفاظ على الشخصية التونسية بهويتها العربية الإسلامية مبدأ أساسي تقوم عليه الرسالة الحضارية للتجمع. وترتكز مقوّمات الهوية على:

ـ أن الإسلام مصدر للقيم السامية وعامل من عوامل توازن الذات والمجتمع، يجنبها الانغلاق والتطرف والعنف ويدعو إلى التسامح والوفاق والإخاء.

ـ أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية، باعتبار أن تونس أسهمت بفكرها وإبداعاتها وجهدها طيلة قرون لتأصيل هذه اللغة وتطويعها للأداء الدقيق واستعمالها في روابطها الإنسانية الممتدة، شرقاً وغرباً. وإن تونس لجديرة بأن يكون دورها المعاصر المستند إلى قوة التاريخ واضحاً في خدمة اللغة العربية ودعمها. هذا وأن التفتح الواسع على اللغات الأخرى ينبغي أن يكون أداة تطوير لتعزيز المعرفة وملاحقتها في لغات شعوب العالم المتقدم.

ـ أن العمل الجاد بعقلانية على تركيز انتمائنا إلى مقوّماتنا المغاربية والعربية والمتوسطية، باعتباره منتمى أصلياً قاراً تسنده الروابط المؤكدة بالتفاعل والتاريخ المشترك والثقافة، ينبغي أن يستمر إلى الدوائر الأخرى المتصلة بالأبعاد الجغرافية والحضارية لبلادنا. ويظلّ انتماؤنا المتميز إلى المغرب العربي الكبير ثابتاً نعمل على تجسيمه وإثرائه، بما يربطنا مع الشعوب العربية والإسلامية، وبما يمليه علينا وضعنا المتوسطي والأفريقي».

ثاني تلك المستويات مختلف الإشارات الواردة في بقية فصول الميثاق ذات الصلة بالهوية، كما وردت أعلاه، مثل «ضمان حقوق الإنسان واجب مقدس تمليه تقاليدنا العربية الإسلامية... الخ»، و«... إنجاز تكامل اقتصادي مغاربي في نطاق بناء فضاء مغاربي يمهد لإنشاء سوق عربية مشتركة...»، و«... وذلك بدعم اللغة العربية في كافة مراحل التدريس...»، و«... وأن تحقيق مغرب عربي بلا حدود ضرورة حيوية... وإن المغرب العربي لعنوان أولي في برنامج التجمع... العمل مع أشقائنا العرب في سبيل دعم مكانة الوطن العربي وتحقيق مناعته، والوقوف في وجه الأخطار التي تهدّده، والتي يأتي في مقدّمتها اغتصاب إسرائيل لفلسطين وتشريد شعبها واحتلال أجزاء من البلدان العربية الأخرى. ويؤكد التجمّع أن القضية الفلسطينية تمثل أعدل القضايا المعاصرة، وأن كفاح الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد، يلزم كل عربي وكل إنسان حرّ بمساندة هذا الكفاح حتى يحقق الشعب الفلسطيني

أهدافه في التحرير والعودة وبناء دولته المستقلة على ترابه الوطني... و«إن التجمع يعتبر مناعة محيطنا العربي والإسلامي والأفريقي تبقى رهينة... إلخ»[٤١]. وجاء في النظام الداخلي للحزب نفسه أداء اليمين كالآتي: «أقسم بالله العظيم وبكتابه الكريم، أن أخلص للوطن، وأن أعمل بمبادئ التجمع، والله على ما أقول شهيد».

المستوى **الثالث** هو ما يطلق عليه بعض منظّري حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، ردّ الاعتبار لبعض زعماء الحركة الوطنية، الذين تعرّضوا للتهميش إبان «الفترة البورقيبية»، قبل أن يقع إقصاؤهم أو حتى تصفيتهم جسدياً، كما حدث مع صالح بن يوسف. وقد تجسّد ذلك في الاحتفال بذكرى وفاة الشيخ الثعالبي من قبل الحزب المذكور، وتنظيم ندوات فكرية بالمناسبة، وتسليم بعض أحفاده «براءة وسام الاستقلال». كما شمل التوجّه نفسه الزعيم صالح بن يوسف، عبر نقل رفاته إلى روضة الشهداء في الزلاج بتونس، وما صاحب ذلك الحدث من صبغة احتفالية وتخليدية[٤٢].

إن تلك المستويات من الخطاب تعكس مسألتين مهمتين:

المسألة **الأولى** هي عقدة الذنب التي بقي حزب التجمع الدستوري الديمقراطي يعانيها بسبب تجربة أسلافه التاريخية، ولا سيما في أثناء الفترة البورقيبية مع موضوع الهوية، ذلك أن السمة الرئيسية لتلك التجربة هي محاولة استئصال المقوّمات الحقيقية للهوية، والعمل على استبدالها بهوية جديدة تنسجم مع الأيديولوجيا الليبرالية التي تبناها ذلك الحزب خلال العقود الثلاثة التي تلت إعلان الاستقلال.

أما المسألة **الثانية** فترتبط بالتوجّه النفعي لذلك الحزب الذي أملته طبيعته الليبرالية، مما أوجب إعادة النظر في خطابه إلى درجة تبنّي أفكار كان وإلى وقت قريب لا يضعها ضمن أولوياته. ولعل ذلك يأتي استجابة لشروط التواصل والاستمرارية التي تقتضي كسب الشارع وتجديد الشعبية، ولا سيما في أوساط النخب والمفكّرين. لقد كانت تلك التوجّهات والشعارات قادرة على توسيع دائرة المنتمين إلى هذا الحزب، ولكن ترسّبات بعض المقولات القديمة ما تزال تلقى

---

(٤١) انظر ميثاق التجمع الدستوري الديمقراطي، في: زهير المظفر، **من الحزب الواحد إلى حزب الأغلبية** (تونس: [د. ن.]، ٢٠٠٤)، ص ٢٠٣ ـ ٢١٠.

(٤٢) انظر التفاصيل في: المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥١.

مكانتها في خطابه الحذر تجاه قضايا الهوية، فميثاق التجمّع في الباب الحامل عنوان التنمية الشاملة، جاء فيه: «... وهي مشروع حضاري يستدعي التعبئة الفعلية لكل طاقات الأمة للمساهمة... الخ». إن الأمة كما وردت في ميثاق التجمّع ليست «الأمة العربية» أو «الأمة الإسلامية» أو حتى «الأمة المغاربية»، فالأقرب أن تكون «الأمة التونسية» التي ما تزال تحافظ على موقعها في الخطاب، ومن الممكن شحنها بمضامين شتّى، مما يعكس إشكالاً في الهوية ما تزال تعيشه بعض الشرائح الاجتماعية بسبب هيمنة الفرنسة المطلقة على كثير من القطاعات الحيوية في البنوك والصحة والتعليم العالي، ناهيك عن هجانة الإعلام الجديد الذي انبثق من رحم بعض المحطّات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة، والذي لا يرى حرجاً في استعمال لغة جديدة، لا هي بالعربية، ولا هي بالفرنسية، وإنما هي خليط من هذا وذاك، فهي أقرب إلى المالطية. إنها لغة باتت تنتشر على واجهات المحلات وفي لافتات الإشهار، مما أثار حفيظة بعض النخب[٤٣]. لا شك في أن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، وهو الحزب الذي يتولى كافة مؤسسات الدولة، إشرافاً وتسييراً، بما في ذلك المجلس التشريعي الذي يسنّ القوانين، هو المطالب بمعالجة تلك المفارقة الناجمة عن محاولات تهميش الهوية في تونس، وما ورد في نصوصه من مقولات بقيت في أحيان كثيرة في المستوى التمجيدي فحسب. ولعل ذلك بسبب انفتاح هذا الحزب على عناصر ومجموعات ذات انتماءات فكرية وأيديولوجية مختلفة ومتعددة، منها مَنْ لم يزل على ولائه الفرنكوفوني القديم، الذي لا يجد حرجاً في إعلانه، رغم تناقضه الصارخ مع نصوص الدستور والميثاق الوطني وقانون الأحزاب، بل مع ميثاق الحزب نفسه.

ب ـ حركة الديمقراطيين الاشتراكيين

هي حركة دستورية المنشأ، بمعنى وليدة الصراعات والانقسامات داخل

---

(٤٣) في رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية ورد ما يلي: «تتعرض اللغة العربية إلى اعتداءات متواصلة يومياً، سواء في لافتات الإشهار التي نراها في الشوارع أو في الإذاعات والقنوات التلفزيونية التونسية. وقد اتخذت هذه الاعتداءات شكلاً ممنهجاً ومدروساً عن روية بهدف إضعافها والتقليل من السيطرة عليها، خاصة لدى شريحة الشباب. اللوحات تحتوي على كلمات تكاد تكون نابية، وهي مكتوبة بأحرف لاتينية بصورة ينتج منها غياب الأحرف العربية من المشهد الإشهاري، وفي بعض الأحيان يكتب الإشهار باللغة العربية، ولكن العديد من المفردات تكتب بالفرنسية، مما يوحي بأن العربية غير قادرة على التعبير، ولا تملك المفردات التقنية...». انظر: أحمد بوعزي، «رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية،» **الموقف** (١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٨)، ص ٧.

الحزب الدستوري، تعود جذورها إلى بداية السبعينيات، وخاصة مؤتمر ذلك الحزب في المنستير سنة ١٩٧٤، الذي شهد مطالبة بعض الأعضاء بضرورة «احترام الحريات الفردية والعامة، ووجوب تمكين التيارات السياسية في البلاد من حرية التعبير»[٤٤].

وقد أدى ذلك الانقسام إلى «انشقاق» مجموعة من الدستوريين، وبعثها التيار الليبرالي الذي جعل من جريدة **الرأي** منبراً له يعبّر من خلاله عن مواقفه تجاه مختلف القضايا السياسية إبان فترة نهاية السبعينيات من القرن العشرين. وأفضى ذلك العمل إلى بروز تيار سياسي جديد أطلق على نفسه «التيار الديمقراطي الاشتراكي»، سرعان ما تحوّل إلى حركة سياسية أعلن عن تأسيسها يوم ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٨، قامت ببلورة أفكارها وبرامجها السياسية من خلال جريدة **الرأي** في البداية، ثم من خلال بعض منابرها الخاصة، مثل صحيفة **المستقبل** وصحيفتين أخريين ناطقتين بالفرنسية. وعلى رغم تجنيدها للكثير من الأنصار، وفوزها في الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٨١، التي قام بتزييفها الحزب الحاكم، فإنها لم تنل التأشيرة القانونية إلا سنة ١٩٨٣ بعد أن تراجعت السلطة عن مبدأ احتكار النشاط السياسي من طرف الحزب الدستوري، وذلك تحت تأثير «عملية قفصة المسلحة»[٤٥].

لم تجد حركة «الديمقراطيين الاشتراكيين» حرجاً في إعلان تمايز خطابها من الخطاب الدستوري القديم الذي كان تنتمي إليه قياداتها وبعض مؤسسيها في التعامل مع مسألة الهوية. لقد أقرت اللائحة العامة المنبثقة عن أول مجلس وطني للحركة المنعقد في شهر آب/ أغسطس من سنة ١٩٨١ أن من بين أهدافها الأساسية «دعم الشخصية الحضارية لتونس، باعتبارها جزءاً من الأمة العربية والمجموعة الإسلامية»[٤٦]. إن اعتراف الحركة بانتماء تونس إلى الأمة العربية، أي بهويتها العربية، سيقودها إلى التعبير عن إيمانها بجدوى الوحدة العربية باعتبارها

(٤٤) جاءت تلك المطالبة في رسالة إلى رئيس الدولة موقعة من قبل مجموعة من كوادر الحزب. انظر نص تلك الرسالة في ملاحق: علية العلاني، «حركة الديمقراطيين الاشتراكيين من التأسيس إلى المؤتمر الأول،» (شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ١٩٨٦)، ص ٢٠٠.

(٤٥) علية العلاني، «حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٧،» **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد ١١٩ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٥)، ص ١٠١.

(٤٦) فايز سارة، **الأحزاب والحركات السياسية في تونس، ١٩٣٢ ـ ١٩٨٤** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٨٦)، ص ١١٤.

«هدفاً يستجيب لمطامح الجماهير الشعبية في مختلف أرجاء الوطن العربي، ويفرضه الماضي العريق والحاضر المتشابه بتأزمه وتطلعه إلى المصير المشترك»، مشترطة وحدة المغرب العربي كخطوة أولى تسبق الوحدة العربية، باعتبار أن «بناء المغرب العربي قد نصت عليه مقدمة الدستور الذي وقع إعلانه سنة ١٩٥٩»[٤٧]. وقد انعكس ذلك على موقفها من مختلف القضايا العربية، ولا سيما القضية الفلسطينية، التي أفردت لها لائحة خاصة بها في مؤتمرها الأول، تدعو إلى اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتندّد بـ «مواقف أنظمة عربية متخاذلة أو متواطئة. . .» وتطالب بـ «قومية القرار الذي لا يتحقق إلا عندما تقرّر الجماهير أن يكون هذا القرار في خدمة المصلحة القومية العليا، وهي مواجهة الخطر التوسعي الصهيوني الذي يهدّد كيان الأمة العربية»[٤٨]. كما طالبت الحركة بقطع العلاقات بين تونس والولايات المتحدة وضرب مصالحها في المنطقة العربية، وذلك في بيانها الصادر عن مكتبها السياسي على إثر غزو «إسرائيل» للبنان في صيف سنة ١٩٨٢، ومساندة الولايات المتحدة لها. ولم تترك حركة الديمقراطيين الاشتراكيين الفرصة تمرّ دون التعبير عن موقفها من الحادثة المعروفة بـ «عدوان حمام الشطّ الذي استهدف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. فبالإضافة إلى موقف الحركة صحبة بقية الأحزاب المعارضة، الذي اعتبر ذلك العدوان بمثابة انتهاك للسيادة الوطنية، وإدانة الولايات المتحدة الأمريكية، معتبرة إياها شريكاً في تلك الممارسة، دعت الحركة إلى حماية منظمة التحرير الفلسطينية ومناضليها من اعتداء الصهاينة وحلفائهم، وإلى تقديم شكوى ضد هذا الإرهاب الشنيع إلى مجلس الأمن، وتكرّر موقف الإدانة والتنديد نفسه على إثر اغتيال القائد الفلسطيني خليل الوزير (أبو جهاد) في ضاحية تونس الشمالية في ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٨ على يد جهاز الموساد الصهيوني[٤٩].

ج ـ حركة الوحدة الشعبية

أسس هذه الحركة أحمد بن صالح، وهو شخصية سياسية ونقابية معروفة في تاريخ تونس المعاصر. إنه مهندس الشراكة بين الحركة النقابية مجسدة في الاتحاد

(٤٧) العلاني، «حركة الديمقراطيين الاشتراكيين من التأسيس إلى المؤتمر الأول،» ص ١٢٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٤٩) عبد اللطيف الحناشي، «الأحزاب والتنظيمات السياسية في تونس وموقفها من بعض قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٤ (شباط/ فبراير ١٩٩١)، ص ٧٢ ـ ٧٥.

العام التونسي للشغل مع الدولة، وتجربة التعاضد التي عرفتها تونس في عشرية الستينيات من القرن العشرين، التي انتهت إلى الفشل الذريع ومحاكمة القائمين عليها والحكم على بعضهم بالسجن المؤبد والأشغال الشاقة، ومنهم بن صالح نفسه. لقد تأسست الحركة ذات المنشأ الدستوري، التي حملت اسم «حركة الوحدة الشعبية» سنة ١٩٧٣ بعد فرار مؤسسها من السجن، فضمت إطارات وتكنوقراط وأساتذة جامعات، إضافة إلى أعضاء سابقين في «الحزب الاشتراكي الدستوري». أعلنت الحركة سنة ١٩٧٥ عن برنامجها، محددة انتماءها العقدي والسياسي كما يلي: «حركة الوحدة الشعبية حركة اشتراكية تناضل من أجل تحقيق أهداف تتجاوب عميق التجاوب مع الجماهير الشعبية التونسية ومع الشباب التونسي، والغرض من ذلك هو تحقيق نهضة حضارية وتصفية الاستعمار في مجتمعنا وضمان استقلالنا وكرامتنا الوطنية، وإرساء الأسس الهيكلية الاقتصادية والثقافية وما يرتبط بالمؤسسات السياسية لإقامة مجتمع اشتراكي طبقاً لما يقتضيه تدرج ديمقراطي نحو الاشتراكية»[٥٠]. شهدت الحركة انقساماً حاداً بداية من مطلع الثمانينيات من القرن الماضي بين مجموعتين:

مجموعة **أولى** بقيادة أحمد بن صالح، عرفت بمجموعة الخارج، بقيت تشتغل خارج نطاق الشرعية القانونية.

أما **الثانية** والمعروفة بجماعة الداخل بقيادة محمد بلحاج عمر، التي سميت آنذاك «حركة الوحدة الشعبية ـ الهيئة المؤقتة»، وعرفت بعدها بـ «حزب حركة الوحدة الشعبية»، فقد تقدمت بمطلب تأشيرة للنشاط القانوني، وتمكنت من الحصول عليها بعد أن قبلت الشروط التي حدّدتها السلطة لإمكانية إنشاء تنظيم سياسي. كما تم تمكينها من جريدة ناطقة باسمها هي جريدة **الوحدة**. لقد خاضت الحركة مختلف المعارك السياسية التي عرفتها تونس، وقد كان يرأسها بلحاج عمر الذي تنحّى على إثر انتخابات سنة ١٩٩٩ ليفسح المجال أمام محمد بوشيحة لخلافته على رأس الحركة.

لقد حسمت الحركة قضية الهوية والانتماء قبل انشقاقها بالانتساب إلى الوطن العربي، فقد جاء في أحد بياناتها ما يلي: «يرجع انتسابنا إلى الوطن العربي، وإلى وحدة الحضارة والمصير، وبخاصة الوحدة التي ينبغي أن تتركز قبل كل شيء على

(٥٠) سارة، **الأحزاب والحركات السياسية في تونس، ١٩٣٢ ـ ١٩٨٤**، ص ٧٤.

التحرر من مختلف التبعات المؤثرة فيها، وعبر تقوية التضامن العربي بتمتين الروابط الاقتصادية والثقافية والسياسية، سواء في إطار الجامعة العربية ومنظّماتها أو في الإطار الثنائي لأجل توحيد الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، والذي يمر بمرحلة توحيد المغرب العربي الذي يعتبر الشرط الأصلي لدوام شعوبه وتحررها وواجب تجسيمه في إتحاد فدرالي»[٥١]. فالوحدة العربية والقضايا ذات الصلة المتعلقة بالمغرب العربي أو بالقضية الفلسطينية والموقف من الاعتداء على العراق سنة ١٩٩١، ثم احتلاله سنة ٢٠٠٣، احتلت مكانة مركزية في خطاب الحركة وفي مواقفها وممارستها السياسية، معتبرة إياها ضمن أولوياتها التي لا تقل أهمية عن أي قضية وطنية تتعلق بتونس. فقد ندّدت الحركة بالحصار المفروض على ليبيا نتيجة قضية لوكربي، كما ندّدت بقرار الكونغرس الأمريكي نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس وانتقدت الدول العربية التي سارعت إلى تطبيع علاقاتها مع الدولة الصهيونية[٥٢].

د ـ الحزب الاجتماعي التحرري

تأسس هذا الحزب سنة ١٩٨٨ من قبل منير الباجي، وقد حمل اسم «الحزب الاجتماعي التحرّري» بعد أن وقع تغييره في مؤتمره الأول، حيث كانت التسمية «الحزب الاجتماعي للتقدم». يفتقد الحزب إلى تنظيرات فكرية وأيديولوجية على رغم تصنيف نفسه ضمن الأحزاب الليبرالية ومشاركته وعضويته في ما يعرف بـ «الأممية الليبرالية»[٥٣]. تمكّن الحزب من الحصول على تأشيرة العمل القانوني منذ تأسيسه، مستفيداً من التحولات السياسية التي عرفتها البلاد بسبب نهاية الحكم البورقيبي، ولكنه بقي يفتقد إلى قاعدة شعبية حقيقية على رغم مشاركته في أغلب المناسبات الانتخابية، البلدية والتشريعية، وحتى الرئاسية بعد ترشح رئيسه لهذا المنصب في انتخابات سنة ٢٠٠٤، ورغم تمكّنه من تأسيس ١٦ جامعة في الجهات ومراكز الولايات[٥٤]. وقد يعود ذلك إلى أن

(٥١) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٥٢) عاطف عاتي، «الأحزاب السياسية في تونس: دراسة حالات حركة التجديد، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حزب الوحدة الشعبية،» (رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦)، ص ١٣٣.

(٥٣) لطفي حجي، «الاجتماعي التحرري: حزب في مهب الرياح،» **حقائق** (١٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٨)، ص ٨.

(٥٤) «مسيرة الحزب الاجتماعي التحرري مسيرة الصعوبات،» **الأفق**، ٩/ ١٢/ ٢٠٠١، ص ٤.

منافسه الرئيسي هو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، ذلك أن القاعدة البشرية التي يسعى هذا الحزب إلى استقطابها تتكون من الأعراف وأصحاب الأعمال والمثقفين الليبراليين. لقد فشل الحزب الاجتماعي التحرري في هذا المستوى، وبات مجالاً خصباً للانقسامات السياسية، وللأزمات التي تعصف به[٥٥]، كما فشل في إيجاد مرجعية أيديولوجية واضحة يمكن اعتمادها في فهم موقفه من مختلف القضايا، لكنه على الرغم من ذلك يلزم نفسه بـ «الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية والعمل على ترسيخها باعتبارها جذورنا وامتدادنا الطبيعي الثقافي والحضاري والعقائدي»[٥٦]. لكن ذلك الفهم لم يؤد بالحزب إلى موقف محدّد من قضايا اللغة أو الدين، كمحدّدين في قضية الانتماء، وهو ما يمكن فهمه مما جاء في الوثيقة السالفة الذكر «الدفاع عن مكاسب الأمة»، وهو يقصد بذلك «الأمة التونسية».

أما في ما يتعلق ببعض القضايا ذات الصلة بموضوع الهوية، فقد ورد في جريدة الحزب بعض المقالات والبيانات المتعلقة أساساً بالقضية الفلسطينية. ففي كلمة مساندة للشعب الفلسطيني اعتبر الحزب الاجتماعي التحرري أن «مناضليه من المناصرين للشعب الفلسطيني يتألمون معه ويشاركونه معاناته وقضيته قضيتنا، واقفون إلى جانبه لتحقيق آماله وأمانيه في تحرير فلسطين درة العرب ورمز الشهيد محمد الدرة الذي نترحم على روحه الطاهرة، وعلى أرواح جميع شهداء فلسطين العظماء»[٥٧].

وبمناسبة انعقاد القمة العربية في بيروت سنة ٢٠٠٢، فإن الحزب قد عبّر عن «تنديده وشجبه للتصعيد العسكري والحصار الذي يتعرض له الرئيس عرفات»، ويدعو العرب والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياتهم التاريخية والخروج من حالة الصمت إلى تحركات فعلية وملزمة لوقف لغة التصعيد وحمل إسرائيل على الرجوع إلى مسار السلام. كما تمت الإشارة إلى أهمية الجانب الاقتصادي في جدول أعمال القمة: «وقد يسمح بالتأسيس لاندماج عربي على أسس عقلانية ومدروسة تضمن ديمومته... وكذلك إعادة تنشيط السوق العربية المشتركة التي

(٥٥) «الصمت الرهيب،» **الأفق**، ١٠/١/٢٠٠٢.

(٥٦) وثيقة صادرة عن الحزب الاجتماعي التحرري مؤرخة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ بعنوان: «الخطوط العريضة لبرنامج الحزب الاجتماعي التحرري».

(٥٧) انظر مقالة بعنوان: «القضية الفلسطينية قضيتنا،» **الأفق**، ١١/٢/٢٠٠٢، تتضمن كلمة السيد المنجي الخماسي بمناسبة التظاهرة الوطنية لمساندة الشعب الفلسطيني.

وقّع عليها العرب منذ أواسط الستينيات والالتزام بخطة لتنمية عربية شاملة»[٥٨].

إن مجرد الاهتمام بالقضية الفلسطينية وغيرها من القضايا العربية لا يمكن قراءته سوى أنه تعبير عن الهوية المسكوت عنها في خطاب حزب يروّج لنفسه بأنه ليبرالي التوجّه، وربما يستشف من ذلك أن الهوية العربية الإسلامية لتونس وللتونسيين قد لا تكون ضمن أولوياته، وقد يعوضها لديه الانتماء إلى الليبرالية والليبراليين في العالم، وإلى أمميتهم التي لا يتأخر الحزب عن المشاركة في مؤتمراتها وفي نشاطاتها، كما أسلفنا، وهي تضاهي لديه الأممية الشيوعية لدى الشيوعيين، فهي مرجعية كبرى قد لا تضاهيها مرجعية أخرى.

٢ ـ القوى القومية العربية

أ ـ التجمع القومي العربي

حركة التجمع القومي العربي أسسها البشير الصيد، الذي يشتغل محامياً ورمزاً حقوقياً، وذلك في سنة ١٩٨١، محدداً طبيعتها بكونها «تنظيماً سياسياً قومياً يستند إلى مبادئ الإسلام والوطنية والقومية العربية». لم يحصل هذا الحزب على التأشيرة القانونية التي تمكّنه من العمل العلني والقانوني، بالرغم من اعترافه بدستور البلاد وبنظامها السياسي، وهو ما لم تكن تعترف به الحركات القومية الأخرى، التي سبقت في النشأة والبروز. لقد تميّزت علاقة الحركة بالسلطة بالتوتر والعداء لأسباب عديدة، لعل أهمها عدم الاعتراف بالحركة والمواقف المندّدة بسياسات الحكومة، وخاصة بعد أحداث الخبز سنة ١٩٨٤، تلك الانتفاضة الشعبية التي وصفتها الحكومة بالعنف والتخريب الصادر عن لصوص وقطّاع طرق، وكذلك الموقف من الاعتداء على مقرّات الاتحاد العام التونسي للشغل من قبل مليشيات الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم سنة ١٩٨٥. لقد تميّز خطاب الهوية لدى القوميين العرب عموماً، ومنهم حركة التجمع القومي العربي، بالدفاع المستمر عن «عروبة تونس»، انطلاقاً من إيمانهم بأن المستعمر ووريثه النظام البورقيبي قد مسخا الشخصية العربية للتونسيين بتكريسهما الازدواجية اللغوية، وبالتالي الحضارية.

(٥٨) «قمة بيروت بين خيبات الماضي وحصار عرفات: هل يخرج العرب من جناح التائهين إلى الأبد في فندق العولمة؟،» **الأفق**، ١٢/٣/٢٠٠٢.

وعلى هذا الأساس، تبنّى «التجمع القومي العربي» ما يسميه بمنهج العروبة، الذي «هو ضد التغريب والتجزئة والاستعمار المعادين للإسلام، وهي مع الوحدة وتحرير الأراضي والإرادة والثروات وبناء الدولة الموحدة تحقيقاً للذات القومية»[٥٩]. وهو ما يعتبر الأساس الذي بنت عليه الحركة رؤيتها لكل القضايا ذات الصلة بالهوية والانتماء العربي، فهي لا ترى في ارتباطها ببعض الحركات القومية العربية خارج تونس تبعية للأجنبي، نظراً إلى أنها لا تحتكم للمرجعية الأيديولوجية نفسها التي يعتمدها كل الحركات السياسية ذات الطبيعة القطرية، ولا سيما مرجعية الحزب الحاكم الذي كان يتهم هذه الحركة وأمثالها بالولاء للخارج، وهو يشير بذلك إلى علاقة مؤسس الحركة بالعقيد القذافي في ليبيا. وهو الذي ردّ على مثل تلك المواقف: «إن ما تريد أن تكرّسه الأنظمة الإقليمية والقوى المناهضة بين الناس وفي أذهان الرأي العام الوطني والخارجي القومي هو استيراد وتصدير الفكر القومي من قطر عربي إلى قطر عربي آخر، ولا حاجة إلى هذا القطر أن يستوردها، وهي الزاد المشترك بين كل الأقطار وكافة القوميين»[٦٠].

وانطلاقاً من كل ذلك حدّد التجمع القومي العربي موقفه من مختلف القضايا ذات الصلة بموضوع الهوية. وهويته بطبيعة الحال هي الهوية العربية. فالخيانة لديه لا ترتبط فقط بتونس كـ «وطن» و«هوية»، وإنما ترتبط بالتفريط في الأراضي العربية، ولا سيما أرض فلسطين. فقد عبّر عن ذلك الأمين العام للحركة بقوله: «بالنسبة لنا كقوميين عرب في تونس والتجمّع القومي العربي، حدّدنا مواقف راسخة على صعيد القضية الفلسطينية، فنحن نعتبر من يساوم من الأنظمة العربية على القضية الفلسطينية، وعلى أي شبر من فلسطين، وعلى أي شبر من الأرض العربية، هو نظام خائن، وهذا ينطلق من اعتبارنا أن الصراع بين الأمة العربية والعدو الصهيوني هو صراع من أجل الوجود لا صراع من أجل الحدود... وعلينا كأمة عربية، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، رفع شعار لا صلح لا تفاوض ولا اعتراف بالعدو الصهيوني، ومعنى هذا أن حرية القرار المستقل بالنسبة للثورة الفلسطينية يتطلب التوقف عنده، ويتطلب الفهم إن كان بمعنى عزل العرب عن الأخوة الفلسطينيين، وهذا مرفوض لأنه يعني تمييع القضية الفلسطينية... ولهذا لا نفرّق بين الفلسطينيين العرب وبين العرب غير

(٥٩) توفيق المديني، **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١)، ص ٤٥ - ٤٦.

(٦٠) **الموقف** (٤ تموز/يوليو ١٩٨٣)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٦.

الفلسطينيين، لأن قضيتنا واحدة ولا يمكن أن تتجزأ، وعليه فنحن لا نفرّق بين بلدة أو قرية أو أية مدينة في فلسطين أو أية مدينة وقرية في قطر عربي آخر، ونعتبر هذا هو المنطق الصحيح»[٦١].

إن اللافت للانتباه في تجربة هذه الحركة هو عدم الخوض في قضايا الهوية المتعلقة باللغة والدين، إذا ما استثنينا ما أشار إليه الأمين العام للحركة في الندوة الصحافية التي أعلن فيها عن تأسيس حركته من أن «التجمع تنظيم سياسي قومي يستند إلى مبادئ الإسلام»، كما أسلفنا. ولعل ذلك يرجع إلى عاملين أساسيين: العامل **الأول** هو معركة التأسيس السياسي التي حظيت بالأولوية المطلقة في خطاب التجمع، أما العامل **الثاني** فمرده إلى اعتقاد قيادة هذا الحزب أن خطابها القومي العربي هو خطاب هوية بطبيعته، وهو يختزل كل تلك القضايا، وإن لم يشر إليها علناً.

ب - الاتحاد الديمقراطي الوحدوي

نشأ الاتحاد الديمقراطي الوحدوي سنة ١٩٨٨ استجابة لرغبة المجموعات القومية العربية في الانتظام القانوني، وقد كان يهدف إلى صهر ثلاث مجموعات قومية، هي: «التجمع القومي العربي» بقيادة البشير الصيد، «طلائع الوحدة العربية» بقيادة عبد الرحمن الهاني، و«حركة البعث» بقيادة المرحوم فوزي السنوسي. ولكن تلك المحاولة قد باءت بالفشل بسبب توكيل عبد الرحمن التليلي بتلك المهمة، وهو الذي كان ينتمي آنذاك إلى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، والذي لم يكن وجهاً قومياً، وإنما أرادت السلطة من خلاله وضع المجموعات القومية، بل تنظيمها، تحت رقابته. ولمّا فشلت تلك المحاولة، تم إنشاء الحزب عن طريق تجميع مجموعة من الشخصيات ذات التوجّه العروبي من بعثيين وماركسيين عرب ويوسفيين. إلا أنه في أثناء الفترة الممتدة بين تأسيس الحزب وإنجاز المؤتمر الرابع في جربة في آذار/مارس ٢٠٠٦ لم يبق في المكتب السياسي للحزب إلا شخص واحد[٦٢]، وما يعكسه ذلك التغيير في الأشخاص من تحول في مستويات الانتماء السياسي من الاتجاهات العروبية إلى الانتماء القومي العربي ذي الاتجاه الناصري. إن هذا التحول في الخلفية الأيديولوجية

(٦١) المديني، المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٦٢) الشخص الوحيد الذي استمر في هياكل الحزب القيادية منذ التأسيس هو المنصف الشابي، انظر: **الشروق**، ١٨/٤/٢٠٠٦.

سينعكس حتماً على موقف الحزب من قضايا الهوية. فهو يعلن منذ البيان الذي أصدره عقب منحه تأشيرة العمل القانوني أن من بين أهدافه «تعميق الوعي بالهوية العربية الإسلامية في إطار بناء مشروع حضاري مستقبلي يعتمد قراءة عقلانية لتراثنا العربي الإسلامي متفاعلة مع مقتضيات العصر»(٦٣). ولكن ذلك الموقف سيتطور في اتجاه أن يكون نقطة رئيسية في برنامجه للعمل الديمقراطي الوحدوي، معتبراً أن البلاد تخضع إلى أشكال مختلفة من التغريب والهيمنة الثقافية مطالباً بـ «التركيز على الهوية العربية على المستوى الثقافي في تونس، والعمل على تعميم التعريب في البرامج التعليمية، وضرورة التصدّي لطمس الذاكرة التاريخية للشعب، وذلك بإبراز الفترات المضيئة في تاريخنا القطري والقومي»(٦٤).

لقد انتهج الحزب سياسة تعطي الأولوية المطلقة للقضايا ذات الصلة بالهوية العربية، ولم يتوقف عن إصدار البيانات المتعلقة بذلك تأييداً لإنشاء اتحاد المغرب العربي، وفي ذكرى انفصال سورية عن مصر، ورحيل جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول/ سبتمبر من كل سنة، والتذكير بتوجهه العربي والقومي في بياناته الانتخابية البرلمانية والرئاسية والبلدية، وفي مختلف المناسبات المتعلقة بالقضيتين الفلسطينية والعراقية، التي تضعها بياناته ضمن أولوياته المطلقة. إلا أن ما يشدّ انتباه الباحث في دراسة تجربة هذا الحزب هو ضبابية موقفه من الإسلام، كمقوّم رئيسي من مقوّمات الهوية في تونس، وهي ضبابية استمرت منذ تأسيس الحزب سنة ١٩٨٨ إلى مؤتمره الرابع سنة ٢٠٠٦، وهو المؤتمر الذي شهد بلورة موقف واضح من الإسلام، الذي لم يكن «ديناً فحسب بالنسبة إلى الأمة العربية، بل كان ثورة اجتماعية ذات مضامين حضارية أنشأت بينه وبين الأمة العربية علاقة عضوية وتاريخية»، كما يعتبر الاتحاد الوحدوي أن لا وجود لمجتمع دون دين، ويدعو إلى «دولة لها دين»، وأن «الدين هو الإسلام، والإسلام هو القرآن والسنّة القطعية التي لا تقبل التأويل والطعن...»(٦٥). ولعل هذا الخطاب هو تحول في النظرة

(٦٣) انظر بيان الحزب بمناسبة حصوله على تأشيرة العمل القانوني بعنوان: «بروز الاتحاد تتويج لنضال أجيال من القوميين في تونس،» في: **مسيرة الحزب من خلال منطلقاته ونشاطاته، ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢** (تونس: منشورات الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، ١٩٩٢).

(٦٤) «برنامج الاتحاد الديمقراطي الوحدوي من أجل التقدم بتونس،» **الوطن**، عدد خاص (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩)، ص ٧٦.

(٦٥) انظر: **برنامج الاتحاد الديمقراطي الوحدوي** (تونس: منشورات الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، ٢٠٠٧)، ص ٥٠ ـ ٥٣.

إلى الدين تقوم على العداء للعلمانية واللائكية بعد أن كان الحزب يؤيد تلك النزعة قبل مؤتمره الرابع المشار إليه، مما قد يعكس تحولاً في نوعية المنتمين إلى الاتحاد الوحدوي، وفي طبيعة الأيديولوجيات السائدة داخله من الانتماء القومي العلماني إلى الانتماء القومي الإسلامي.

٣ ـ القوى الإسلامية

سنكتفي بالتعرض لتجربة الفصيلين الأكثر أهمية في تاريخ الإسلام السياسي التونسي المعاصر، وهما حركتا الاتجاه الإسلامي التي عرفت لاحقاً بحركة النهضة، ومجموعة الإسلاميين التقدميين.

أ ـ حركة الاتجاه الإسلامي

مثلت حركة الاتجاه الإسلامي أبرز تجارب الإسلام السياسي في تونس، وقد تمكّنت هذه الحركة بعد نحو ثلاثة عقود على تأسيسها في مطلع السبعينيات من أن ترث كل الزخم السياسي الذي أوجدته الحركات القومية العربية اليوسفية والناصرية والبعثية، وكذلك اليسارية الماركسية، وأن تشكّل القطب الثاني في الاستقطاب السياسي في مواجهة السلطة والحزب الدستوري الحاكم. ودون الدخول في سرد تفاصيل تشكّل هذه الحركة والمراحل التي مرت بها في ذلك التشكّل، وما انتهت إليه من صدام مع السلطة، أجهض التجربة برمتها، الذي تناولته دراسات كثيرة مختلفة المشارب والاختصاصات، وهي على درجة كبيرة من الأهمية(٦٦)، سنكتفي

(٦٦) من أبرز تلك الدراسات: علية العلاني، «حركة الاتجاه الإسلامي بتونس، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧،» إشراف محمد الهادي الشريف (رسالة السلك الثالث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، تونس، ١٩٩٣)؛ محمد عبد الباقي الهرماسي، «الإسلام الاحتجاجي في تونس،» ورقة قدمت إلى: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)؛ عبد القادر الزغل، «الاستراتيجيات الجديدة لحركة الاتجاه الإسلامي: مناورة أم تعبير عن الثقافة السياسية التونسية؟،» ورقة قدمت إلى: **الدين في المجتمع العربي** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، وعبد اللطيف الهرماسي، **الحركة الإسلامية في تونس** (تونس: بيرم للنشر، ١٩٨٥).

يلخص راشد الغنوشي مؤسس حركة الاتجاه الإسلامي وزعيمها، نشأة حركته في ما يلي: «في بداية السبعينيات قدمت أنا من المشرق مفعماً بفكرة الإصلاح الديني التي شهدها المشرق، وكنت ذهبت إلى سورية للدراسة لأنني من بقايا التعليم الزيتوني، وخريجو الزيتونة لم يكن لهم أمل في الجامعة، فالبعض يتوظف، والبعض يتسلل إلى الشرق، لأن طريق الشرق لم يكن مشجعاً عليه. ولما رجعت إلى تونس، حضرت حلقات الشيخ بن ميلاد، والتقيت بالشيخ عبد الفتاح مورو، ثم انطلقنا في الحركة الإصلاحية، وقد ساعدني عملي =

بالإشارة إلى أن الحركة لم تنعم يوماً بما كانت تعتبره نظيراتها من الحركات السياسية المؤدلجة ميزة مهمة، وهو الوحدة الفكرية والأيديولوجية، فغطاء الإسلام كان يخفي مواقف وانتماءات فكرية ترتقي أحياناً إلى حدّ التناقض. فمن ناحية، نجد أن الحركة تروّج لنفسها في البداية على أنها امتداد لحركة الإخوان المسلمين «المصرية»، فتتبنى مرجعياتها ومؤلفاتها أمثال كتابات حسن البنا، وسيد قطب، وفتحي يكن، وعبد القادر عودة[٦٧]، ومن ناحية أخرى تنتشر كتابات باقر الصدر وعلي شريعتي لدى شرائح واسعة من كوادرها ومنخرطيها من الشرائح المتعلمة. ولعل ذلك يفسّر بالبحث عن أيديولوجيا ونظرية لمقارعة التيارات السياسية والفكرية داخل أروقة الجامعات، حيث يتباهى الشباب الطلابي الماركسي بنظريتهم الماركسية اللينينية، ويروّج الطلبة القوميون لنظرية الثورة العربية التي وضعها المفكر المصري عصمت سيف الدولة في منتصف الستينيات من القرن العشرين. إلا أن ما يعنينا من كل ذلك، وفي هذا المستوى من البحث، هو أن ذلك التنوع في الخطاب الديني الذي تعكسه الأسماء التي أشرنا إليها ينتمي إلى مرجعيات مذهبية مختلفة، منها ما هو شيعي، ومنها ما هو سنّي، وإلى رؤى موغلة في التطرف أحياناً، مثل كتاب سيد قطب: **معالم في الطريق**، الذي يطرح فيه أفكاره حول جاهلية القرن العشرين، التي تتورط في وصف «المجتمع المسلم» بالكفر وتجعل منه ديار حرب. ومن ثمة سينعكس على موقف الحركة الإسلامية من مسألة الهوية ومن قضاياها. لقد تم تعريف الهوية من قبل أحد قياديي الاتجاه الإسلامي، بقوله: «لقد تشكّلت إذن منذ أواخر القرن الأول للهجرة هوية جديدة للأمة في تونس تقوم على عقيدة الإسلام ونظمه، وعلى لغة القرآن وأدبه، وظلت هذه الهوية تترسخ شيئاً فشيئاً

= في التعليم الثانوي على الاتصال بالشباب وتوعيتهم، وكان عملنا يتركز على التوعية العقائدية، وتتلخص في نقد المفاهيم الغربية التي كانت مسيطرة على أذهان الشباب، وإثبات تفوق الإسلام بالنسبة إليها. وقد أنشأنا لذلك حلقة أولى في جامع سيدي يوسف بالعاصمة سنة ١٩٧٠، وهي تتجه خاصة إلى شباب البكالوريا تقدم فيها المفاهيم الغربية، وتحلل وتنقد ويقدم البديل الإسلامي. وفي سنة ١٩٧١ انضممنا إلى جمعية المحافظة على القرآن ونشطنا داخلها، إلا أن الحزب تدخل وأخرجنا منها، فأنشأنا حلقة أخرى في جامع صاحب الطابع في العاصمة، وبدأت تتسع شيئاً فشيئاً، واستمرت تقريباً سبع سنوات. ثم انتقل هؤلاء الشباب الذين كانوا يحضرون الحلقات إلى الجامعة، ونقلوا معهم الفكرة الإسلامية وبدأ صراعهم هناك مع الاتجاهات اليسارية. والذين تخرجوا في الجامعة انتشروا في البلاد، ونقلوا فكرتهم وأنشأوا بدورهم حلقات لتوعية الشباب وتربيته تربية إسلامية. وهكذا انتشرت الحركة». انظر: سعيدة النالوتي، «الصحافة الإسلامية في تونس: مجلة المعرفة،» (رسالة ختم الدروس، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس، ١٩٨٠)، نص المقابلة مع الشيخ راشد الغنوشي.

(٦٧) العلاني، «حركة الاتجاه الإسلامي بتونس، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧،» ص ٤٦.

حتى أصبحت هوية متينة لم ينصل لونها على مر العصور»[٦٨]. لقد جاء في بيان الإعلان عن حركة الاتجاه الإسلامي في ٦ حزيران/يونيو ١٩٨١ ما يلي:

- الرفض المبدئي للعلمانية.

- ارتباط الحركة بقضية المسلمين في العالم أجمع.

- عدم الإقرار بقضية القومية العربية.

- اعتبار قضية فلسطين ثمرة انحراف حضاري، وتحرير فلسطين يمر عبر تحرير الإنسان العربي من الاستلاب وإفراز أنظمة تعبّر عن مصالح الجماهير.

- المطالبة بفهم الإسلام بما ينسجم مع معطيات الواقع.

وفي ضوء تلك المبادئ العامة، حدّدت الحركة المهام المنوطة بعهدتها، ومن أبرزها:

- بعث الشخصية الإسلامية لتونس حتى تستعيد مهمتها كقاعدة كبرى للحضارة الإسلامية في أفريقيا، ووضع حد لحالة التبعية والاغتراب والضلال.

- تجديد الفكر الإسلامي في ضوء أصول الإسلام الثابتة ومقتضيات الحياة، وتنقيته من رواسب عصور الانحطاط وآثار التغريب.

- إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية وتوزيع الثروة في البلاد في ضوء المبدأ الإسلامي: الرجل وبلاؤه... الرجل وحاجته.

- المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي والمغربي والعربي والعالمي[٦٩].

إن هذه المبادئ والأهداف كفيلة بأن ترشدنا إلى طبيعة الهوية التي رسمتها حركة الاتجاه الإسلامي لنفسها وللمجتمع التونسي، فهي ترفض العلمانية التي تحيل، كما هو متعارف عليه، على فصل الدين عن الدولة، أو بصيغة أكثر وضوحاً، فصل الحياة الدينية عن الحياة المدنية، على أرضية أن الدولة والسياسة لا يمكن فصلهما عن الدين. ولما كان الأمر يتعلق بالدين الإسلامي، فإن الحركة تقرّ بأن الإسلام هو دين ودولة، ومن ثمة تستمد الحركة مشروعيتها في رفضها

---

(٦٨) عبد المجيد النجار، **صراع الهوية في تونس**، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٦٩) سارة، **الأحزاب والحركات السياسية في تونس، ١٩٣٢ ـ ١٩٨٤**، ص ٢١٢ ـ ٢١٤.

كافة المقولات التي ظهرت بالتوازي مع تبلور «العلمانية الغربية»، مثل الديمقراطية والاشتراكية وغيرها، وتتبنى على أنقاض ذلك إقامة النظام الإسلامي كخطوة أولى في اتجاه استرجاع دولة الخلافة الإسلامية. «وهي كحركة مرتبطة بكافة قضايا المسلمين في العالم، تعطي لنفسها هوية كونية، ولا ترى حرجاً في ربط علاقات مع مختلف الحركات والدول التي تصنف على أنها إسلامية، مثل حركة الإخوان المسلمين المصرية، التي مثلت عمقاً وامتداداً لحركة الاتجاه الإسلامي، حتى إن مرجعية الحركة الإسلامية التونسية قد تحدّدت بعد القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة في تنظيرات رموز حركة الإخوان المسلمين، وخاصة حسن البنا، مؤسس الحركة، وسيد قطب، أحد أبرز قياداتها، والثورة الإيرانية التي سرعان ما تحوّلت إلى جمهورية إسلامية»(٧٠). وقد كان زعيم حركة الاتجاه الإسلامي مقتنعاً بذلك التوجّه، إلى درجة محاولة تأصيله في التاريخ من خلال وجود علاقة بين حركة الإخوان المسلمين والحركة الإسلامية الإيرانية منذ أربعينيات القرن الماضي(٧١).

لم تكن حركة الاتجاه الإسلامي تضع ضمن أولوياتها الاختلافات المذهبية آنذاك، فهي حركة ناشئة تسعى إلى الانتشار وتثبيت الأقدام عبر تبني الخطاب الذي يحظى بالمقبولية. ودون شك، شكلت الثورة الإيرانية نموذجاً يحتذى على الأقل في مستوى الشكل بالنسبة إلى غالبية الحركات الإسلامية التي كانت تحلم بإسقاط الأنظمة في بلدانها التي تنكر عليها إسلاميتها. لكن تعميق البحث والجدل داخل الكثير من تلك الحركات، ولا سيما حركة الاتجاه الإسلامي، سينهي ذلك

(٧٠) لقد جاء في مجلة **المعرفة** الناطقة باسم الحركة وصفاً لتلك الثورة ما يلي: «إن إيران اليوم بقيادة آية الله الخميني القائد العظيم المسلم المقدام هي المنتخبة لحمل راية الإسلام في ربوع العالمين بكل وضوح وقوة وعزة لا تخشى في الله لومة أمريكا ولا روسيا ولا أذنابهما في العالم. إنها تشق طريقها نحو تطبيق الإسلام في واقع الحياة بكل جزئياته لتعطي للعالم المثال، وتشحذ همم الإسلاميين في كل مكان ليرفعوا الهامات عالية، ويتباهوا بالتحرك الإسلامي، ويعلنوها ثورة واعية وهادفة على كل المستويات. فقد آن الأوان لأن يكونوا للحق كبرهان لا يترك زوراً على الباطل، كالبركان ويلاً وثبوراً». انظر: **المعرفة**، العدد ٨ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩)، ص ١٩.

(٧١) جاء في أحد مقالاته: «ومن التاريخ الحديث للحركة الإسلامية نذكّر بالعلاقة التي كانت تربط بين الإمام الشهيد حسن البنا والإمام الكشاني، الزعيم السابق للحركة الإسلامية في الأربعينيات والخمسينيات في إيران حيث وضعا برنامجاً للتعاون والتنسيق لقيام الدولة الإسلامية وتأييدها من الجميع في أي مكان تقوم فيه حسبما بلغني ممن أثق فيهم، فضلاً عن أن حركة نواب صفوي الفدائية في إيران كانت امتداداً لتفكير الإخوان، فلا مناص من مدّ الجسور مع الحركة الإسلامية المشتركة للتعاون معها». انظر: راشد الغنوشي، **مقالات**، ط ٢ (قرطاج: مطبعة تونس، [د. ت.])، ج ١، ص ٨٣.

الإعجاب والانبهار بالنموذج الإيراني بسبب الاختلاف في المذهبيات بين الشيعة وتلك الحركات ذات الطبيعة السنّية، وهو اختلاف يلامس الثوابت، ولا يكتفي بالمتغيرات في الخطاب الديني.

إن بناء خطاب الحركة الفكري والسياسي على تلك الأرضية من الكونية الإسلامية سينتج موقفاً متشابهاً من كافة القضايا، بما في ذلك القضية الفلسطينية التي لم تعطها الحركة أولوية، وجعلتها على الدرجة نفسها مع القضية الإريترية والقضية الأفغانية، بل إن هذه الأخيرة كانت أكثر حظوة من القضية الفلسطينية، فهي «من جملة قضايا مطروحة، وهي ثمرة انحراف حضاري»(٧٢). وربما يعود ذلك الموقف من القضية الفلسطينية إلى رأي آخر كثيراً ما أثّر في تلك الحركة، هو موقفها من القومية العربية التي يضع منظّروها ونشيطوها القضية الفلسطينية ضمن أولوياتهم.

لقد أقرت الحركة في بيانها التأسيسي أنها «لا تقرّ قضية القومية العربية»، وهذا الموقف بدوره نجد أسسه الأولى في العلاقة الصدامية التي عاشتها حركة الإخوان المسلمين المصرية مع النظام الناصري في مصر ما بين سنوات ١٩٥٢ و١٩٧٠. لقد كانت تلك العلاقة قائمة على محاولة نفي أحد الطرفين للآخر. وهو ما جعل موقف الحركة ورموزها من كافة القضايا المرتبطة بالعروبة والقومية العربية والأحزاب التي تمثلها يتسم بالعدائية، رغم أنه لم يحدث أن تصادمت الحركات القومية، البعثية منها والناصرية، الحاملة لواء العروبة، مع حركة الاتجاه الإسلامي في تونس، إذا ما استثنينا الخلافات والجدل الفكري الذي دار بينهما في أروقة الجامعة التونسية في نهاية السبعينيات وطيلة عشرية الثمانينيات من القرن الماضي. إن تلك العلاقة كانت محكومة بالصراع والعنف الذي عرفته مصر في الخمسينيات والستينيات من القرن نفسه، حتى إن تلك العلاقة لم تتطور إيجابياً، رغم توفر كثير من القواسم المشتركة المستمدة من الدين واللغة. لقد كانت الحركة محكومة بذلك العداء التاريخي الذي عرفته مصر، إلى درجة وصف العروبة بالعصبية الجاهلية المقيتة(٧٣). وفي مقابل ذلك الخلط بين العصبية، كما وردت في الحديث النبوي،

(٧٢) سارة، **الأحزاب والحركات السياسية في تونس، ١٩٣٢ ـ ١٩٨٤**، ص ٢٣٤.

(٧٣) كتب أحد قادة الحركة في مجلة **المعرفة**: «كثيراً ما ترد في الصحف الإسلامية عبارة العروبة والإسلام، ما هذه العصبية الجاهلية المقيتة؟ ألنا مبدأ يحاذي الإسلام يسمى العروبة؟ ما هذا الكلام: الإمبريالية عدوة العروبة والإسلام أو الجهاد في سبيل العروبة والإسلام؟ أعداؤنا يحاربون إسلامنا، ولكنهم هم الذين استحدثوا لنا مبدأ أوهن من بيت العنكبوت يسمى العروبة والأمة العربية والجامعة العربية، والأدهى من ذلك =

والعروبة، كانت حركة الاتجاه الإسلامي تنادي بتعريب التعليم لأنه في رأيها لم يشمل كافة المواد في البرامج المدرسية، ولأن تعامل السلطة معه كان تكتيكياً، وليس استراتيجياً، لأنه يهدف من خلال ذلك إلى إرضاء الخليجيين وجلب رأس مالهم للاستثمار في تونس(٧٤).

إن تبنّي الدفاع عن التعريب من قبل الإسلاميين لم يكن إلا من قبيل اعتبارهم أن العربية لغة القرآن، وليس انطلاقاً من أنها لغة وطنية تشكّل مقوماً رئيسياً في الهوية، فهم لم يعترفوا بغير الإسلام محدداً لتلك الهوية، وبالتالي هي هوية إسلامية صرفة. إن هذا الخلط الذي استمر فترة طويلة، معتمداً العداء بين العروبة والإسلام أساسا له، سيتغير بعد أن أصبح زعيم الحركة عضواً في المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي الإسلامي، وبعد أن اكتشفت الحركة الإسلامية التونسية عاطفية ذلك الخطاب ووجدانيته وعدم ملامسته للواقع.

ب ـ الإسلاميون التقدميون

نشأت هذه المجموعة من رحم الحركة الأم، أي حركة الاتجاه الإسلامي، وتعود جذور تلك النشأة إلى نهاية السبعينيات من القرن المنصرم، ولكن مؤتمرها التأسيسي لم ينعقد إلا في أواخر شهر تموز/يوليو من سنة ١٩٨٠. بعد ذلك، بدأ عملها يشهد تحولاً من مجرد تيار ثقافي ينشد التمايز من الجماعة الأم إلى فريق منظّم يقدم نفسه على أنه صاحب مشروع فكري جديد، ولكن من داخل الحركة الإسلامية بمعناها الواسع، أي المتعددة التيارات، وليس من خارجها، يطلق على نفسه تسمية «الإسلاميين التقدميين»(٧٥). ولعل تمكين هذه الحركة من

= هو تقليص الأمة الإسلامية إلى قطاعات عصبية لا تثبت لها وحدة. علينا أن نكثر من نشر فكرة الأمة الإسلامية والوحدة الإسلامية حتى يتكيف الرأي العام بهذه الدعوات ويعاف الدعوة الجاهلية الأخرى». انظر: **المعرفة**، العدد ٨ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٩)، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٧٤) العلاني، «حركة الاتجاه الإسلامي بتونس، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧،» ص ٥٠.

(٧٥) في محاولة لتبرير تلك التسمية بدل اليسار الإسلامي، يرى بعض قادة هذا التيار أن «مرجع ذلك ليس رفض مصطلح اليسار من الناحية المبدئية، إذ لا يوجد مانع حركي ولا شرعي من استعماله. . . إلا أن مصطلح اليسار عندما التصق بالتجارب الماركسية الفاشلة ولوثته الممارسات المتخلفة، فأفقدته الوضوح وأربكت دلالته الثورية. لهذا لم يقع اعتماده تجنباً للبس وتفويتاً للفرصة على دعاية مظلّلة، حاولت إضفاء مسحة ماركسية على الخيار، وحرصاً في الأخير على إعطاء الأولوية للصفة الإسلامية على الوجهة التقدمية. فجاءت تسمية (الإسلاميون التقدميون) كلافتة أقوى دلالة في مرحلة تعجّ بالتناقضات، وتتميز بالفقر الدلالي وتهاوي الشعارات». انظر: صلاح الدين الجورشي، محمد القوماني وعبد العزيز التميمي، **المقدمات النظرية للإسلاميين التقدميين: لماذا الإسلام؟ كيف نفهمه اليوم؟** (تونس: دار البراق للنشر، ١٩٨٩)، ص ١٥.

دورية خاصة بها هي مجلة **٢١/١٥**، وذلك بداية من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ إلى سنة ١٩٩١، ومن المنتدى الحامل اسم الجاحظ، الذي لم يتوقف عن النشاط منذ سنة ١٩٨٨، تاريخ حصوله على التأشيرة القانونية، يندرج ضمن توفير الأرضية المناسبة لبلورة ذلك المشروع على الرغم من أن السلطة كانت تهدف إلى تفكيك الحركة الإسلامية الأم، وبالتالي إضعافها من وراء تلك الدورية، ومن وراء ذلك المنبر(٧٦). لقد أنتجت تلك التجربة بعض المرجعيات الفكرية والسياسية للحركة التي يصفها أصحابها بأنها «الحالة الوحيدة في المنطقة الإسلامية السنّية التي تتولى فيها مجموعة شبابية مسؤولية رعاية توجه إسلامي تجديدي عقلاني. . .»(٧٧). ولكن تلك المرجعيات اقتصرت على مجموعة من اللوائح، مثل اللائحة المستقبلية في ٢٧ صفحة، التي تتضمن عدداً من المواقف المتعلقة بقضايا عقائدية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وعلى ما نشرته مجلة **٢١/١٥** من مقالات نشر البعض منها في كتيّب صغير، مثل كتاب **المقدمات النظرية للإسلاميين التقدميين** المشار إليه. إن ما يميّز تلك المقدمات هو ضبابية الموقف من الهوية وقضاياها. إن الاستثناء الوحيد على ذلك هو النظرة إلى الإسلام وبعض الإشارات العامة الواردة هنا أو هناك، مثل القول: «إن الازدراء الرسمي بالإسلام وبمقومات الهوية قد بلغ أقصاه(٧٨)»، أو الإشارة إلى التونسة التي يصفها(٧٩)، بالدفاع عن بناء تجربة ذاتية وما تعنيه من نقد التجارب الإخوانية، والتأكيد على عدم إلزاميتها، بل والتدليل على فشلها التاريخي، والتونسة تعني فهم خصوصيات الواقع والمرحلة القطرية واعتبارها أصلاً في التصور والتحرك والبناء. كما تبرز إشارات أخرى، مثل صياغة جديدة للعلاقة بين العروبة والإسلام في ضوء تصور وحدوي أكثر عقلانية وواقعية»(٨٠).

فتصور الإسلام برؤية «تقدمية» قد حظي باهتمام هذا التيار، وصيغت تلك الرؤية في إطار البحث عن الاستقلالية عن الحركة الأم، أي الاتجاه الإسلامي، والرغبة في التمايز منها. حتى إن النيفر، أحد أبرز مؤسسي هذا

(٧٦) علية العلاني، «الإسلاميون التقدميون بتونس، ١٩٧٩ ـ ١٩٩١،» **المجلة التاريخية المغاربية**، العددان ٩١ ـ ٩٢ (أيار/مايو ١٩٩٨)، ص ٥٢٤ ـ ٥٢٥.

(٧٧) الجورشي، القوماني والتميمي، المصدر نفسه، ص ١٦.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٦.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٩.

التيار، يقول إن «الدولة إذا لم تكن قائمة على شرعية الوفاق، أي وفاق أغلبية الأطراف المنتجة والقوى الفاعلة في المجتمع، فهي ستكون إذن دولة دكتاتورية، سواء باسم الدين أو باسم البروليتاريا»[٨١]. وهذا يحيل إلى عدم تبني فكرة الحاكمية الإلهية التي يعتمدها أغلب الحركات الإسلامية التقليدية. وفي الإطار نفسه نستطيع تفسير الموقف من الغرب، فـ «الإسلاميون التقدميون» «لا يعادون الغرب من منطلقات دينية أو عرقية، وإنما يواجهون مشروعه الهيمني التوسعي للشعوب والطامس لثقافتها، إلا أنهم يعتبرون من سمات اللاوعي التاريخي شطب الغرب كلياً والقول بضرورة أو إمكانية القطع معه والقفز فوقه»[٨٢].

إن الغرب يصنّف ضمن المعتدين على الذات الحضارية ومسخ الشخصية، هذه الشخصية التي لم تتحدّد خصوصياتها في هذا الخطاب، ولكنه في الآن نفسه منتج للعلم، ويمكن الاستفادة منه. فهو ليس شراً مطلقاً، ولا خيراً مطلقاً. إن ضبابية الخطاب الإسلامي التقدمي المتعلق بالهوية، أياً كانت تلك الهوية «وطنية تونسية» أو «قومية عربية» أو «إسلامية» ـ وهنا نقصد هوية المجتمع وليس هوية الحركة ـ قد انعكس على الموقف من كثير من القضايا، فلم نعثر عن موقف من مسألة التعريب في مجتمع يعيش الازدواجية اللغوية، أو عن رأي في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية أو غيرها من القضايا المثارة داخل ذلك الفضاء المسمى بـ «الوطن العربي والإسلامي»، والمصطلح مستخدم في كتاب: **مقدمات** السالف الذكر في موقعين. إن غياب مثل تلك المواقف قد يجد مبرراً له في نوعية المعارك التي كان يخوضها ذلك التيار، فهي بالأساس موجهة إلى قواعد الحركة الإسلامية الأم، في محاولة لاستقطاب أنصارها، وإثبات التفوق في المسائل النظرية من داخل خطاب الحركات الإسلامية، وليس من خارجه.

٤ ـ القوى اليسارية الماركسية

أ ـ الحزب الشيوعي

نشأ الحزب الشيوعي التونسي، الذي غيّر اسمه إلى «حركة التجديد»، نشأة

(٨١) حوار مع النيفر أحد قادة التيار الإسلامي التقدمي، نقلاً عن: العلاني، «الإسلاميون التقدميون بتونس، ١٩٧٩ ـ ١٩٩١،» ص ٥٢٧.
(٨٢) الجورشي، القوماني والتميمي، المصدر نفسه، ص ٣٤.

استعمارية مع مطلع عشرية العشرينيات من القرن العشرين، باعتباره فرعاً من فروع الحزب الشيوعي الفرنسي. وعلى الرغم من القرار الذي اتخذه بعض ناشطيه بتونسة الحزب، وذلك على إثر المؤتمر الذي عقده في الفترة الفاصلة ما بين ٢١ ـ ٢٢ أيار/مايو ١٩٣٩، والذي غيّر تسمية الحزب لتصبح «الحزب الشيوعي بالقطر التونسي»، وانتخاب علي جراد أميناً عاماً له، إلا أنه لم يستطع التمايز والانفصال عن الحزب الشيوعي الفرنسي وتبنّي مواقف مغايرة له ومختلفة عنه. وتكفي الإشارة في هذا المجال إلى تصريح الأمين العام للحزب في حزيران/يونيو ١٩٤٤ الذي جاء فيه: «إن المعركة التي نخوضها يجب أن تتواصل حتى تحرير فرنسا الكلي إلى حدّ القضاء على الهتلرية عدو الإنسانية، وسيحدّد مصير تونس بهذه المعركة، وسيبرز إثر نهايتها المنتصرة عالم أفضل، عالم تخلص من الاضطهاد النازي، حيث تكون تونس وفرنسا مشاركتين في مجموعة أخوية، فتسيران إلى الأمام نحو مزيد من الحرية والعيش الكريم»[٨٣].

لقد انبنت سياسة الحزب الشيوعي التونسي طيلة الفترة الاستعمارية على تبني مقولة الاتحاد بين فرنسا ومستعمراتها، ومن ثمة ضرورة ربط مستقبل الشعب التونسي بالشعب الفرنسي. وكانت تلك المواقف بمثابة الأرضية التي سيبني عليها الحزب موقفه من حركات المقاومة الوطنية، السلمية منها والمسلحة، واصفاً إياها بالأعمال الإرهابية[٨٤]. لقد انعكست تلك التجربة على مواقف الحزب من العديد من القضايا، مثل تشكيله لمنظمة نقابية خاصة به، هي «اتحاد نقابات القطر التونسي»، موازية للاتحاد العام التونسي للشغل، المنظمة النقابية الشعبية، ليحلّها بداية من سنة ١٩٥٥ ويدعو منخرطيها إلى الالتحاق بالاتحاد العام. أثرت تلك المواقف والتوجهات في شعبية الحزب الشيوعي التونسي، وعلى الرغم من القراءات النقدية لتجربته كانت ثمرتها غلق باب العضوية أمام غير التونسيين بعد أن كان الحزب خليطاً من مختلف الجنسيات، بالإضافة إلى الشيوعيين ذوي الأصول اليهودية. ولكن تلك العملية لم تنل موافقة الحزب الشيوعي الفرنسي

(٨٣) توفيق المديني، «الحزب الشيوعي التونسي من صيغة الحزب الشيوعي إلى صيغة حركة التجديد،» في: **الأحزاب والحركات اليسارية: [مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين]**، بإشراف علي ناصر محمد؛ تنسيق وتحرير فيصل دراج ومحمد جمال باروت، ٢ ج (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، [٢٠٠٤])، ج ١: **الأحزاب والحركات الشيوعية والماركسية العربية: أحزاب المنظومة السوفياتية**، ص ٥٧٨.

(٨٤) سارة، **الأحزاب والحركات السياسية في تونس، ١٩٣٢ ـ ١٩٨٤**، ص ١٣٨.

الذي احتج على ذلك. وقد تغيّرت مواقف الحزب إبان فترة الاستقلال بما ينسجم مع الخط العام الذي رسمته الحكومة التونسية آنذاك، فشارك في الانتخابات التي أفرزت مجلساً تأسيسياً أعلن دستور ١٩٥٩، كما أيّد إنشاء نظام جمهوري، وإصدار مجلة **الأحوال الشخصية**، وغلق جامع الزيتونة، وإقامة نظام تعليمي علماني[٨٥]. ولكن ذلك التأييد لم يحل دون حلّ الحزب الشيوعي بعد المحاولة الانقلابية اليوسفية التي عرفتها البلاد سنة ١٩٦٢، والتي وجد فيها الحزب الدستوري الحاكم مبرراً لإلغاء التعددية السياسية والانفراد بالحكم. إلا أن الحزب الشيوعي سينظر إلى تلك العشرية على أنها إيجابية، لأنها عرفت تجربة التعاضد التي وصفت بأنها اشتراكية، و«مساندة تلك التجربة التقدمية بحزم»، وفي الوقت نفسه دون التراجع في تلك المساندة، وانتقاد الأخطاء انتقاداً بناء وصريحاً، لتحذير التجربة من الأخطاء التي تحدق بها»[٨٦]. لقد استأنف الحزب الشيوعي نشاطه السياسي العلني بداية من سنة ١٩٨١، على إثر السماح بذلك من قبل السلطة التي اتخذت قرارها في ضوء ما عرفته البلاد من عنف سياسي وعسكري، في ما يعرف بأحداث الخميس الأسود النقابية لسنة ١٩٧٨، وعملية قفصة المسلحة سنة ١٩٨٠، وقد عرفت آنذاك بسياسة مزالي الانفتاحية، التي بموجبها ستمنح التأشيرة لبعض الأحزاب ذات المنشأ الدستوري والليبرالي واليساري، وستستثنى التنظيمات ذات الخلفية الأيديولوجية القومية والإسلامية، انطلاقاً من أن اللغة والدين يمثلان قاسماً مشتركاً بين كافة التونسيين. وفي الآن نفسه، استعاد الحزب الشيوعي إصدار جريدته **الطريق الجديد**، التي ستكون المنبر الذي يعبّر من خلاله عن مواقفه من مختلف القضايا.

لم تكن مواقف الحزب الشيوعي التونسي من مسألة الهوية بمقوّمَيْها اللغوي والديني لتنأى بنفسها عن تلك النشأة الاستعمارية، التي طبعت تجربته وجعلتها سجينة العداء للأبعاد العربية والإسلامية. بدأت تلك المسيرة بتأييد الاستعمار الفرنسي، خاصة بعد صعود الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، وهي التحالف بين الحزبين الشيوعي والاشتراكي الفرنسيين إبان الحرب العالمية الثانية على خلفية التصدّي للفاشية. واستمرّ ذلك الموقف من العداء عند نشأة الجامعة العربية، التي اعتبرها الحزب إحدى ثمرات الاستعمار الإنكليزي، مما جعله يرفض رفضاً قاطعاً

(٨٥) المديني، المصدر نفسه، ص ٥٩٠.
(٨٦) المصدر نفسه، ص ٥٩٦.

كل تجمع أو تكتل يستند إلى الانتماء إلى العروبة، بما في ذلك لجنة تحرير المغرب العربي برئاسة عبد الكريم الخطابي، الزعيم الوطني المغربي، والتي تولى كتابتها العامة الحبيب بورقيبة، والممثلة للفصائل الرئيسية للحركات الوطنية في تونس والجزائر والمغرب، التي هي من وجهة نظره أحد إفرازات الجامعة العربية، رغم ما قامت به تلك اللجنة من أدوار في التعريف بقضية البلدان الثلاثة[٨٧]. ولم يختلف الموقف من احتلال فلسطين سنة ١٩٤٨، ففي حين أثار ذلك الحدث تعاطفاً شعبياً غير محدود وصل إلى ذروته مع تدفق موجات المتطوعين التونسيين إلى جبهة القتال، بقي الحزب أسير ولائه للاتحاد السوفياتي المؤيد قرار التقسيم، وهو الموقف المنسجم مع الحركة الشيوعية العربية آنذاك المؤيدة حق اليهود في إنشاء «دولة قومية» على أرض فلسطين. ورغم نفي الحزب وجود «الأمة اليهودية» انسجاماً مع مواقف ماركس ولينين، فإنه أقرّ بوجود «قومية يهودية في طريق النشوء والتطور». ولعل الدافع الخفي وراء ذلك الموقف هو تركيبة الحزب التي يقول عنها المؤرخ التونسي مصطفى كريم: إن اثنين من ضمن ثلاثة أطراف تتضمنهم تلك التركيبة يقفان وراء ذلك الموقف، وهما العنصر الأوروبي والعنصر اليهودي التونسي[٨٨]. كما ينسحب الاتجاه نفسه على الموقف من القضية الجزائرية، ولا سيما الثورة المسلحة، التي بدأت سنة ١٩٥٤، والتي أدت إلى استشهاد ما يناهز المليون ونصف المليون شهيداً، معبراً عن رفض خيارها المسلح، شأنه في ذلك شأن الحزب الشيوعي الجزائري، وتماشياً مع الحزب الأم، وهو الحزب الشيوعي الفرنسي.

لم تكن تلك المواقف نهائية، فقد عرفت بعض التعديل بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة بعد انطلاق الثورة الفلسطينية في ١/١/١٩٦٥، حيث اعتبرها الحزب الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما تقول هي عن نفسها، وذلك من أجل استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه، وفق القرارين الدوليين ٢٤٢ و٣٣٨، وكذلك وفق مشروع بريجنيف السوفياتي، الذي يعتبره الحزب الشيوعي صديقاً للعرب ولفلسطين[٨٩]. رفض الحزب الشيوعي التونسي اتفاقيات كامب ديفيد الموقعة سنة ١٩٧٩ ووصفها أحد قيادييه بما يلي: «... إن اتفاقيات كامب ديفيد تعتبر المظهر الرئيس لهذه الهجمة الإمبريالية على منطقتنا،

(٨٧) Mustapha Kraiem, *Le Parti communiste tunisien pendant la période coloniale* (Tunis: Institut supérieur d'histoire du mouvement national, 1997), pp. 287-289.
(٨٨) المصدر نفسه، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠.
(٨٩) المديني، المصدر نفسه، ص ٦٢٣ ـ ٦٢٤.

فهي تهدف بصورة واضحة إلى إقامة حلف عسكري عدواني، وتصفية القضية الفلسطينية لصالح الصهيونية، وذلك عن طريق تحويل هذه القضية إلى قضية حكم ذاتي وإفراغها من جوهرها الأساسي، وهي العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة... وإلى سلب أراض عربية جديدة وإلحاقها بإسرائيل، وقد دان حزبنا هذه الاتفاقية بشدة وساند كل المبادرات التي قامت بها الدول العربية لمجابهتها»(٩٠). ورغم ذلك الموقف وغيره من المواقف التي اتخذها الحزب في مناسبات عديدة، مثل الغزو الصهيوني للبنان سنة ١٩٨٢، والاعتداء على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في حمام الشط في ضواحي تونس، فإن الحزب، شأنه في ذلك شأن الأحزاب الشيوعية المغاربية، بقي يعتبر نهج منظمة التحرير وحركة فتح وما رسمه ياسر عرفات هو الطريق الشرعي والقويم، بما في ذلك اتفاقيات أوسلو الموقعة سنة ١٩٩٣، التي قد تتباين مع مواقف الحزب من موقفه من اتفاقيات كامب ديفيد.

وفي ما يتعلق بموقف الحزب الشيوعي التونسي من الأمة العربية ومشتقاتها من عروبة وقومية عربية، فإن مواقفه قد تدرجت من الدفاع عن الفرنسية واعتمادها في صحافته ومختلف منشوراته، إلى تحديد موقف من القومية العربية والأمة العربية، بعد أن كان لا يعترف بوجودها بالمرة. ولكن مفهومه لتلك الأمة سيكون مشروطاً. لقد أولى المؤتمر التاسع للحزب أهمية ملحوظة لتلك المسألة، التي عالجها في باب المقدمات النظرية والفكرية للبديل الوطني، وتحت عنوان فرعي «القضية القومية» اعتبر الحزب أن «تونس بخصوصيتها وتاريخها والعلاقات التي نسجها التاريخ القديم والمعاصر ومصالحها المصيرية، جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والوطن العربي... وأن الطموح إلى الوحدة يستمد قوته وشرعيته ودوامه من المكوّنات والركائز الموضوعية والذاتية للقومية العربية في معناها الواسع.. إلا أن الانتماء إلى الأمة العربية لا يلغي الفروق والخاصيات الوطنية التونسية والجزائرية والمصرية والفلسطينية، وهي واقع ملموس لا يجوز طمسه، وتندرج في إطار الوطن العربي الشامل والقومية العربية التي فيها الوحدة، وفيها التعدد في آن واحد»(٩١).

القومية العربية ليست بالشيء المتجانس عند الحزب الشيوعي، فهي خليط

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٦٢٤.

(٩١) المصدر نفسه، ص ٦٢٠.

من كثير من القوميات، مثل القومية التونسية، ولكنها جميعها عربية. ولا يكتفي الحزب بتلك الرؤية الخاصة للقومية العربية، وإنما يوجه نقده إلى ما يسميه الحركات القومية التقليدية والرومانسية، التي ظهرت في المشرق العربي، معتبراً أنها «تستند إلى قاعدة نظرية قديمة تعتبر مختلف البلدان العربية أمة واحدة ودون فروق، وتنكر الخصوصيات الوطنية التي نسجها التاريخ وتعتبرها مجرد فروق إقليمية، في حين أن تلك الخصوصيات الوطنية واقع ملموس لا يجوز طمسه». ويرى الحزب أن فشل الوحدة العربية هو نتيجة عمل القوى القومية العربية من أجل «وحدة فوقية أو اندماجية أو شكلية، ولأنها كانت أيضاً مرتبطة بفشل البرجوازية العربية بمختلف فئاتها»(٩٢).

استطاع الحزب الشيوعي التونسي أن يتأقلم في أيديولوجيته، ودون صعوبة تذكر، مع فكرة القومية العربية والوحدة العربية، بعد أن كان داعية إلى الاندماج مع الأمة الحامية فرنسا، وأن يتبنى مقولات تلك الفكرة ويضع البعض منها ضمن سياق قد لا يتعايش أبداً، مثل الدفاع عن قومية تونسية وأخرى عربية في الوقت نفسه، ولكن المهم في ذلك الطرح هو أن الحزب الشيوعي، ولكي يعيش وينمو ويتواصل في وسط يبدو من الصعب قبول مقولاته، اختار أن يغيّر ما يمكنه تغييره من أفكاره، ولكنه ضمن ذلك التغيير لم يكتف بتبني مقولات الحركات القومية العربية، مثل الوطن العربي، والوحدة العربية، وغير ذلك، ولكنه تبناها بعد القيام بعملية قياس للاستفادة منها بما يتناسب مع أطروحاته القديمة، ونصّب نفسه منتقداً لأصحابها التقليديين والرومانسيين. إلا أن هذا التوجّه لا يمكن أن ينسحب على موقف الحزب الشيوعي من الإسلام، فهو الذي اختار تجنب الخوض في هذه المسألة وما تعلق بها من جدل، لكنه في الآن نفسه لم يستطع أن ينأى بنفسه عن الخوض في الجدل المتعلق بالمسألة الدينية، خاصة في الفترة التي عرفت تنامياً لافتاً للإسلاميين في تونس ومشاركتهم في الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٨٩ عبر ما عرف آنذاك بـ«القائمات المستقلة». فقد كانت جريدة الحزب **الطريق الجديد** منبر ذلك الجدل الذي كانت خلاصته ما يلي:

ـ إذا كان الإسلام الذي ينشده راشد الغنوشي هو الذي يدعمه ريغان والنميري وضياء الحق، فهذا إسلام من نوع خاص، بل نعتبر الإسلام الحقيقي في براء منه.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٦٢١.

- لا للاستغلال الرذيل للدين.

- أحترمكم في خصوصيتكم، في حضارتكم التي أذهب إلى القول إني أحبها بشرط أن تحترموني إن كنتم عاجزين عن حبي.

- برز الاتجاه الإسلامي على الساحة الانتخابية من خلال ما يسمى بـ «القائمات المستقلة» المدعومة من حزب النهضة، التي مارست في حملتها الانتخابية توظيف الدين والشعائر الدينية في أمور غير دينية، فأرجعت إلى الأذهان الأخطار التي طالما نبهنا إليها، والتي تهدد المسيرة الديمقراطية.

- يجب ردع التصرفات التي تقضي بعدم دفن الشيوعي في مقابر المسلمين.

- إن واقعنا هو كالتالي: رجال الدين كان عليهم أن يهبوا أنفسهم لله، فيعتنون بإخوانهم المرضى والمعاقين والمدمنين، إخلاصاً لما يؤمنون به من ﴿**والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخير أملاً**﴾(٩٣) بدل أن يتصدّروا الجميع في حرب قذرة لافتكاك الدنيويات النقابية والسياسية.

- يجب أن يعلم الإسلاميون أن الإسلام براء من تصرفاتهم، وأن المسلم من سلم الناس من يده ولسانه، فكفى مغالطة وتستراً بعباءة الدين من أجل غايات دنيوية خسيسة(٩٤).

يبرز من خلال تلك المقاطع أن الحزب الشيوعي يعتقد بوجود إسلام حقيقي، وآخر وهمي أو غير حقيقي، حتى لا نقول مزوّراً، ولكنه لا يحدد لنا سماته وخصوصياته، ويرفض الاحتكام إلى أي منهما لأن توظيف الشعارات الدينية هو تهديد للمسيرة الديمقراطية المقولة التي جاءت بها الحداثة السياسية الغربية، والتي تستحق الاحتكام إليها دون الإشارة إلى أن تلك المقولة لم ترفض حق الأحزاب السياسية الدينية المسيحية الغربية في توظيف الشعارات الدينية في العملية السياسية. وانطلاقاً من تلك الرؤية الحداثية تستبطن صحافة الحزب الشيوعي مقولات العلمانية الغربية، فتدعو رجال الدين إلى الاعتناء بالجوانب الإنسانية بدل الخوض في المسائل السياسية. ولكن المهم في كل ذلك هو إمكانية

(٩٣) **القرآن الكريم**، «سورة الكهف،» الآية ٤٦.

(٩٤) محمد الطاهر اللافي ونائلة بن عائشة، «تجليات الهوية العربية الإسلامية كما تصورها الصحافة التونسية من خلال حقائق ـ الحرية ـ الطريق الجديد،» (رسالة الأستاذية في الصحافة وعلوم الأخبار، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠)، ص ١٤٩.

استخراج ما يشابه الموقف من الإسلام من خلال الخطاب السياسي لدورية **الطريق الجديد** الناطقة باسم الحزب، فهي أقرب إلى «علمنة الإسلام».

ب ـ التنظيمات الماركسية الجديدة

يقصد بتلك التنظيمات حركة آفاق والمجموعات المنبثقة عنها، مثل العامل التونسي، وحزب العمال الشيوعي التونسي. نشأت حركة «تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي» المعروفة باسم «آفاق» نسبة لاسم المجلة التي كانت تصدرها باللغة الفرنسية «*Perspectives*»، سنة ١٩٦٣. ففي صيف تلك السنة انعقد اجتماعها التأسيسي بالمركب الجامعي «أنتوني» في باريس ضمّ ما بين ٤٠ و٥٠ شخصاً، بالإضافة إلى الأعضاء التسعة المبادرين إلى عقد ذلك الاجتماع(٩٥). والتجمّع هو اسم على مسمى، فقد ضم عدة تيارات لا جامع بينها سوى معارضتهم السلطة في تونس، وإقصائهم من النشاط في صفوف الاتحاد العام لطلبة تونس. فنجد في داخله المجموعات الماركسية ـ اللينينية والستالينية والتروتسكية والماوية، والمجموعات القومية العربية البعثية والناصرية، وكذلك بعض أعضاء فرع الاتحاد العام لطلبة تونس في باريس. خاض التجمّع عدة معارك سياسية في إطار معارضته السلطة، خاصة بعد تحويل نشاطه من باريس إلى تونس. فقد كان لأعضائه موقف ناقد لليوسفية ولزعيمها «صالح بن يوسف، ولخطابه الذي اعتبروه ديماغوجياً، وذلك منذ أن كانوا في صفوف فرع اتحاد عام طلبة تونس في باريس. كما انتقدوا بورقيبة الذي اعتبروه من أشد المدافعين عن البرجوازية، ومكرّس فكرة عبادة الذات. ووصفوا محاولة الانقلاب التي قام بها مجموعة من اليوسفيين سنة ١٩٦٢ بأنها انقلاب رجعي(٩٦). ويصف أحد قياديي حركة «آفاق» كيف بدأت تلك الحركة تجربة الانتشار في تونس، قائلاً: «وبدأت المنظمة تزرع فروعها داخل البلاد، وصارت تشارك في الهيئات النقابية والطلابية وفي الملتقيات الفكرية. ففي عام ١٩٦٧ وجهت إليها الدعوة للمشاركة في مؤتمر عقد في الجزائر حول الاشتراكية في الوطن العربي، كما شاركت أيضاً في النقاش الكبير الذي انتظم في بورصة العمل في العاصمة تونس حول سياسة التعاضد. وكنا الوحيدين الذين أوجدوا صحافة معارضة في تلك الفترة، وأمّنوا لها توزيعاً

(٩٥) عبد الجليل بوقرة، **حركة آفاق من تاريخ اليسار التونسي، ١٩٦٣ ـ ١٩٧٥** (تونس: سراس للنشر، ١٩٩٣)، ص ١٥.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.

واسعاً في أوساط المثقفين والشباب. . . أما في مجال الديمقراطية السياسية، فكانت لنا مواقف واضحة، وسجلنا تبايناً مع الآخرين بجلاء. . . لقد شاركنا في تظاهرة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ احتجاجاً على الولايات المتحدة وبريطانيا، وحوكم بعض أعضاء منظمتنا على إثر تلك المظاهرة، كما ساعدنا القضية الفييتنامية، وذلك بالمساهمة في بعث «لجنة فييتنام» السرية. . .»[٩٧].

لقد كانت قضايا الهوية والانتماء موضوعات جدال عميق داخل ذلك التنظيم الفتي، بسبب تعدد المرجعيات الفكرية داخله. ففي الكرّاس الذي أصدرته الحركة باللغة الفرنسية، والحامل عنوان «خصائص المرحلة الحالية للتطورات وأدوات الثورة العربية»، تم الربط بين الاشتراكية والوحدة العربية، معتبرة أن الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الوحدة «ليس لأن الوحدة تشكّل طموحاً مشتركاً لشعوبنا نظراً إلى وحدة اللغة والدين والتاريخ، ولكن بخاصة لأن الوحدة هي الوسيلة الوحيدة التي يتسنى لأقطارنا ومن خلالها تشييد الاشتراكية الحق»[٩٨]. لقد كانت مجموعة «آفاق» بذلك الموقف تنخرط في التيار الذي برز في أواسط الستينيات في المشرق العربي، وتحديداً في مصر الناصرية إثر صدور الوثيقة المعروفة بـ «الميثاق»، التي تربط ربطاً عضوياً بين فلسفتي القومية العربية في الأمة والوحدة والماركسية في الاشتراكية[٩٩]. وكانت تلك الفكرة هي الأساس الذي ارتكزت عليه مواقف «آفاق» في كثير من المسائل، من ذلك الموقف من عروبة تونس، في مناخ سياسي اتسم بالجذب والجذب المضاد بين بورقيبة وعبد الناصر، إذ إن الأول داعية ارتباط مع الغرب على أرضية انتماءات تونس المتعددة، والثاني داعية إلى القومية العربية وارتباط تونس بمحيطها العربي. في ظل ذلك المناخ نشرت **آفاق** مقالاً أكدت فيه عروبة تونس وشعبها الذي يرزح تحت عبء زعامة متغرّبة تحاول قطعه عن جذوره وعن محيطه العربي، وأن الإيمان بعروبة تونس لا يدخل في إطار الحلم، ولكنه اعتقاد راسخ وثابت[١٠٠]. وبقدر ما كان الخطاب

(٩٧) توفيق المديني، «اليسار الجديد التونسي،» في: **الأحزاب والحركات اليسارية: [مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين]**، ج ٢: **الأحزاب والحركات اليسارية الجديدة**، ص ٤٧٥ ـ ٤٧٦.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٤٧٧.

(٩٩) إن من أبرز المنظّرين في هذا الاتجاه المفكر المصري عصمت سيف الدولة في مشروعه المعروف. انظر: عصمت سيف الدولة، **نظرية الثورة العربية**، ٧ ج (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩)، ج ١: **الأسس: جدل الإنسان، الحرية أولاً وأخيراً.**

(١٠٠) «اليسار التونسي والثورة العربية،» **آفاق**، ١٤/٦/١٩٦٧، والمديني، المصدر نفسه، ص ٤٧٨.

القومي العربي يبرز في نصوص ومواقف **آفاق**، بالقدر نفسه كان خطاب مواز يبرز مسانداً القضايا الأممية، مثل القضية الفييتنامية. إن ذلك التمفصل قد جعل موقف الحركة من القضية الفلسطينية يتسم بشيء من الضبابية، وذلك بسبب التأثيرات الشيوعية المؤيدة لنشأة دولة إسرائيل في بعض الرموز والتيارات الماركسية المشتغلة داخلها، وبسبب كذلك وجود العنصر اليهودي. وحتى لما وقع تناول القضية الفلسطينية ومساندتها، فسيكون ذلك على أرضية النضال ضد الإمبريالية العالمية: «إن النضال ضد إسرائيل، التي نجدها أمام طريقنا في كل مرة نبادر مبادرة تقدمية، لا يمكن أن يكون إلا نضالاً متواصلاً صميمياً، يدخل في إطار النضال ضد الإمبريالية التي تهاجم كل الشعوب»[١٠١].

خاضت حركة «آفاق» أبرز معاركها مع السلطة السياسية في تونس كردّ فعل على هزيمة ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، حيث شاركت في كثير من المظاهرات والأعمال الاحتجاجية التي اندلعت في تونس العاصمة، وأدت إلى إحراق بعض المنشآت الدبلوماسية الغربية، وخاصة البريطانية، وقدمت بعض التضحيات في شكل معتقلين ومساجين ومحاكمات. إن تلك الحرب قد غيّرت جذرياً الاتجاه الفكري داخل «آفاق»، خاصة في ما يتعلق بالهوية والانتماء، فتحوّلت من حركة تدافع عن القومية العربية والوحدة العربية إلى تبني مقولة «الأمة التونسية» والدفاع عنها، شأنها في ذلك شأن كثير من الحركات السياسية العربية التي بدأت قومية عربية، ثم انتهت ماركسية، وأحسن مثال على ذلك هو حركة القوميين العرب، التي كانت لها امتدادات تخترق الحدود الجغرافية للدول العربية، فتحولت إلى حركات قطرية الانتماء، ماركسية الأيديولوجيا، مثل الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. تجسّد هذا التوجّه من خلال ما جاء في ما يعرف بـ **الكراس الأصفر** الصادر بعد هزيمة ١٩٦٧ في مقال يحمل عنوان «المسألة الفلسطينية في علاقتها بتطور النضال الثوري في تونس»، من أن «تونس أمة بحالها وبلغتها وبشخصيتها المميزة، وأن القومية العربية هي إحدى الترهات التي تقوم على أخوة الدين والعرق والدم. . وأن الشعب الفلسطيني أحد رعايا دولة إسرائيل التي يشكّل أقلية فيها»[١٠٢]. لقد كان ذلك التحول في الموقف من الهوية وقضاياها متزامناً مع حملات اعتقال ومطاردة ومحاكمات أمام محكمة أمن الدولة، انتهت إلى صدور أحكام قاسية وصلت إلى عشرين سنة سجناً مع الأشغال الشاقة،

(١٠١) المصدر نفسه.

(١٠٢) المصدر نفسه.

وهو ما أدى إلى تدمير البنية التنظيمية لتلك الحركة. لكن تجربة السجن خلقت تفاعلات فكرية جديدة، ولكنها آلت إلى بروز عدة مجموعات تتبنى الأيديولوجيا الماركسية ـ اللينينية، مثل التجمع الماركسي ـ اللينيني، والمنظمة الماركسية ـ اللينينية المعروفة بـ «الشعلة»، وحزب الشعب الثوري، ومنظمة الحقيقة، وهي جميعها منبثقة عن منظمة العامل التونسي، وهي التنظيم السياسي الوريث لحركة «آفاق» أو التسمية الجديدة للتنظيم نفسه، وسميت كذلك نسبة إلى النشرية التي كانت تصدرها. وهي جريدة صدر العدد الأول منها في تموز/يوليو ١٩٦٩، تزاوجت لغتها بين الفرنسية والعربية الدارجة. كان اعتماد الدارجة أو العامية موقفاً واعياً من القائمين على تلك الدورية، مما يعكس انتصار خط التونسة بعد صراع طويل بين تلك المجموعات المشتغلة بتلك المنظمة. لقد انتهت تجربة العامل التونسي إلى نهاية **آفاق** حيث تعرض ناشطوها سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٥ إلى حملة واسعة من الاعتقالات شملت كوادرها من طلبة وأساتذة وعمال تجاوز عددهم عدة مئات، قدّم منهم للمحاكمة ٢٠٢ شخص، وصدرت بحقهم أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين ستة أشهر وتسع سنوات، استناداً إلى تهم، مثل الانتساب إلى منظمة غير مشروعة، وإهانة شخص رئيس الدولة، والتعريض برئيس دولة أجنبية، والتشهير بأعضاء الحكومة... الخ[١٠٣]. واستمر نشاط «منظمة العامل التونسي» حتى أواسط الثمانينيات، وتحديداً سنة ١٩٨٥، وهي السنة التي أعلن فيها عن ميلاد حزب جديد من رحم تلك المنظمة هو «حزب العمال الشيوعي التونسي» الذي تولى أمانته العامة حمة الهمامي، الذي كان بدوره أميناً عاماً لمنظمة العامل التونسي. أعلن الحزب نفسه منذ البداية حزباً ماركسياً ـ لينينياً، ستاليني الأيديولوجيا، نموذجه المحتذى هو القائد الشيوعي الألباني أنور خوجة، الذي ربط معه علاقات وطيدة قبل سقوط الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية. وعلى عكس تجربتي «آفاق» و«منظمة العامل التونسي»، ولد حزب العمال الشيوعي في مناخ عرف تنامياً ملحوظاً للتيارين القومي العربي والإسلامي في الأوساط الجامعية، وأوساط المثقفين، والساحة النقابية، وتميز بالجدل العميق بين مختلف مكوّنات المجتمع السياسي، خاصة أن تلك الفترة عرفت بداية سحب البساط من تحت أقدام الحركات اليسارية الماركسية لفائدة التيارين المذكورين، وذلك قبل أن يقع الصدام بين التيار الإسلامي والسلطة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وما نتج منه من حدّ للفعل السياسي، فكراً وعملاً. ففي تعامله مع

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٤٨٤.

ما يسميه المسألة القومية يعتبر الحزب أن «الشعب التونسي جزء من القومية العربية بحكم عوامل اللغة والأرض والتاريخ والثقافة المشتركة، وأن نضاله ينصهر ضمن النضال العام للشعوب العربية من أجل تحقيق الوحدة ضمن أمة واحدة، حال الاستعمار وما انجرّ عنه من تجزئة وظهور كيانات مختلفة دون تطورها الاقتصادي والسياسي والثقافي على نفس الدرجة»[١٠٤]. إن ذلك الموقف يستند إلى رؤية ستالينية لمسألة الأمة، يعلن الحزب منذ البداية التزامه بها، وهي ضرورة الوحدة الاقتصادية لاكتمال الأمة. إن العرب، حسب حزب العمال الشيوعي، لا ينفي أحد عليهم عروبتهم، ولكنهم ليسوا أمة لأن النظرية الستالينية لا تقرّ لهم ذلك، حتى بعد أن تحققت لهم وحدة اللغة والتاريخ والثقافة المشتركة. لقد عرّض هذا الموقف الحزب إلى انتقادات، ليس من قبل التيار القومي العربي فحسب، وإنما من بعض الجماعات اليسارية الأخرى، التي ترى أن الحزب أخطأ عندما أعطى الأولوية المطلقة لأيديولوجيا لا تستطيع تفسير حقيقة موضوعية هي وجود الأمة العربية، رغم انقسامها إلى دول متعددة. في مقابل ذلك، كتب الأمين العام لحزب العمال الشيوعي التونسي، يرد على تلك الانتقادات، مقالاً يحمل عنوان: «أمميون لكن مفعمون بالعزة القومية» ضمن كتابه **ضد الظلامية: الاتجاه الإسلامي حركة نهضة أم حركة انحطاط**، يثبت فيه فخره بالانتماء إلى القومية العربية ويعتزّ فيه بمحطات مهمة في تاريخ الحضارة العربية. ولكنه يفرد جزءاً مهماً من ذلك المقال لنقد أطروحتي التيارين القومي العربي والإسلامي. ففي نقده للتيار الأول الذي يصنّفه إلى قسمين رئيسيين، هما: البعثيون والناصريون، يرى أنهما يقفان من مسألة القومية موقفاً برجوازياً شوفينياً، ويعملان، حسب رأيه، على وضع الجماهير تحت كلاكل البرجوازية لتحقيق مصالحها، والقومية هي وسيلة لكبح جماح الصراع الطبقي واضطهادها[١٠٥]. لقد دخل الأمين العام لحزب العمال الشيوعي بالتوازي مع ذلك في مساجلة فكرية مع التيار الإسلامي، مجسّداً في الاتجاه الإسلامي، مخصصاً له الكتاب الذي أسلفنا في ذكره، ولكن المهم في ذلك هو أن حزب العمال وأمينه العام قلّما يفرّقان بين الاتجاه الإسلامي كحركة سياسية، والإسلام كدين، فنراه يهاجم الدين باسم مهاجمة التيار السياسي، مثل

(١٠٤) عبد اللطيف الحناشي، «الأحزاب الماركسية في تونس والمسألة القومية،» **الوحدة**، العدد ٥٢ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٩)، ص ٢١٧.

(١٠٥) حمة الهمامي، «أمميون لكن مفعمون بالعزة القومية،» في: حمة الهمامي، **ضد الظلامية: الاتجاه الإسلامي: حركة نهضة.. أم حركة إنحطاط؟** (صفاقس: دار صامد للتوزيع والنشر، ١٩٨٩)، ص ١٤١.

مهاجمة الفكرة التي تقول بصلاحية القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة لكل زمان ومكان، والغاية من رفضه تلك الفكرة هو أن ينزع عن تلك النصوص قدسيتها، ومن ثمة تحويلها إلى نصوص لا تختلف عمّا هو وضعي قابل للنقد على الدرجة نفسها. وهو مدخل ضروري يسمح للهمامي بنقد بقية النصوص بعد أن يسحب عنها الأرضية الصلبة التي تقف عليها، مثل آيات الحدود، وتعدد الزوجات[١٠٦]. وفي الاتجاه نفسه يعلن زعيم حزب العمال الشيوعي ومنظّره نقده لجعل الإسلام الدين الرسمي للدولة والمشكّل لأيديولوجيتها، الذي يبرز من خلال الإعلان أن «تونس دولة.. الإسلام دينها»، وكذلك اقتصار الترشّح لرئاسة الدولة على من كان مسلماً.. فالدين يعيد إنتاج الفوارق الطبقية ويبرّرها[١٠٧].

---

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ١٣٤ ـ ١٣٨.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٢٣.

الفصل الثالث

الهويـة فـي الخطـاب النقابـي

أولاً: الهوية في الفعل النقابي، أو جامعة عموم العَمَلَة التونسيين

يعتبر ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٤ يوماً مهماً وتاريخياً في تاريخ الحركة النقابية التونسية والعربية، إذ شهد ذلك اليوم إعلان محمد علي الحامي[(١)] في بورصة الشغل بتونس بصفة رسمية عن تشكيل «جامعة عموم العملة التونسيين» كأول نقابة تونسية مستقلة استقلالاً تاماً عن النقابات الفرنسية. وقد تم تكليف لجنة تنفيذية وقتية من مهامها الإعداد للمؤتمر التأسيسي للنقابة التي تولى محمد علي كتابتها العامة. انعقد المؤتمر التأسيسي لجامعة عموم العملة في ١٨ ـ ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٥ بحضور نواب النقابات وحوالى ٣٠٠٠ عامل، انتهوا إلى إقرار القانون الأساسي للتشكيلة النقابية الجديدة[(٢)]. لقد نشأت «جامعة عموم العملة التونسيين» في مناخ تميّز بظهور «الحزب الحر الدستوري القديم» (آذار/ مارس ١٩٢٠) كأول حزب سياسي تونسي، وفي مناخ اجتماعي مشحون بحركة إضرابية واسعة، وببعث نقابات عمالية مستقلة في كامل الإيالة التونسية[(٣)]. وهذا ما أدّى

---

(١) محمد علي الحامي هو أصيل الجنوب التونسي، ولد في مدينة الحامة سنة ١٨٩٤، درس في الكتاب قبل أن ينتقل إلى تونس. انظر: «محمد علي زارع البذرة النقابية الأولى،» **الشعب**، عدد خاص (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦)، ص ٣٦ ـ ٣٧. وقد صدر العدد في شكل مجلّة بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل.

(٢) عميرة علية الصغير، «كرونولوجيا أهم أحداث النضال العمالي في تونس وواقعهم بين ١٨٨١ و١٩٥٦،» في: **أعمال المؤتمر العالمي الأول حول فرحات حشاد: الحركة العمالية والنضال الوطني، [زغوان ٢٠٠١]** (زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٢)، ص ٩٧.

(٣) من الإضرابات المهمة التي عرفتها البلاد التونسية سنة ١٩٢٤: إضراب عملة الرصيف في تونس بقيادة محمد علي من ١٥ آب/ أغسطس إلى ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٤ ـ إضراب عمال معمل الآجر في منزل جميل ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٢٤ ـ إضراب عمال شركة ميرسان في مرسى بنزرت ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٤ ـ إضراب العمال الفلاحين في جبل الخروبة ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٤ ـ إضراب عملة عربات النقل في سيدي حمد ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٤ ـ إطلاق النار على متظاهرين نقابيين يطالبون بإطلاق سراح زملائهم في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٤ ـ تكوين جملة من النقابات المستقلة في كامل البلاد انتسبت إلى جامعة عموم العملة ما بين أيلول/ سبتمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٤ ـ إضراب عمال مقاطع الحجر وأفران الجير والإسمنت بحمام الأنف الذين يطالبون بتحديد ساعات العمل ورفع الأجور وإرجاع العمال المطرودين بتاريخ ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٥.

إلى اعتقال الزعيم النقابي محمد علي ورفاقه، الذين أحيلوا على القضاء الفرنسي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٥، الذي أصدر مجموعة من الأحكام تراوحت بين النفي من «الأراضي الفرنسية وتوابعها» والسجن لعدة سنوات[٤]. وقد أدى ذلك إلى إجهاض أول تجربة نقابية وطنية من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية، مما سيفتح المجال أمام بروز محاولات جديدة لإحياء النشاط النقابي الوطني[٥].

لقد كانت مشكلة الهوية في صميم تلك التجربة النقابية القصيرة، فمجرد الإعلان عن تأسيس نقابة غير فرنسية هو إثارة لتلك المسألة، بل إثارة لمختلف مستويات التمييز على أساس الانتماء المغاير. يصف لنا الباحث عبد السلام بن حميدة، وهو من كبار المتخصصين في تاريخ الحركة النقابية التونسية، مستويات ذلك التمييز، فيقسمها إلى ثلاثة: الشريحة **الأولى** هي الفرنسيون الذين يحتلون هرم السلّم الاجتماعي والمادي، وتطلق عليهم تسمية «الأرسطقراطية العمالية»، الشريحة **الثانية** هم الأوروبيون من إيطاليين وغيرهم، ورغم أن عددهم يتجاوز الفرنسيين فإنهم يحتلون المرتبة الثانية، أما الشريحة **الثالثة** والأخيرة فهم العمال «الأهليين»، وهي التسمية التي كانت تطلقها الإدارة الاستعمارية على التونسيين. ويأتي ارتفاع حجم الامتيازات الممنوحة للفرنسيين، التي من بينها ما عرف آنذاك بمنحة الثلث الاستعماري تشجيعاً لهم على مزيد الهجرة والاستقرار في تونس[٦]. وقد قوبل ذلك الاتجاه بالمطالبة بتوسيع دائرة الموظفين التونسيين في إدارة الدولة، وخاصة أن عددهم لا يتجاوز الربع، وهو ما لا ينسجم مع حجم السكان. هذا إضافة إلى المطالبة بتطبيق مبدأ «نفس الأجر لنفس العمل»[٧]. إن عدم الاستجابة لتلك المطالب من قبل الإدارة الاستعمارية واستحالة وضعها ضمن أولويات الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية المعروفة بـ «السجتي»، التي كانت تشتغل في

---

(٤) حكم بالنفي لمدة ١٠ سنوات بالنسبة إلى محمد علي ومختار العياري وخمس سنوات بالنسبة إلى محمد الغنوشي ومحمد الكبادي، وهم أبرز قادة جامعة عموم العملة.

(٥) شهدت سنة ١٩٢٧ بعض المحاولات لإعادة بعث جامعة عموم العملة التونسيين، لكن هذه المحاولة لم تر النور وباءت بالفشل.

(٦) Abdesslem Ben Hamida, *Capitalisme et syndicalisme en Tunisie, 1924-1956* (Tunis: Université de Tunis, 2003), pp. 61-62.

تشير الإحصائيات التي قامت بها الدولة الاستعمارية في تونس سنة ١٩٢١ إلى أن رعايا تلك الدولة يتوزعون كالتالي: فرنسيون ٥٤٤٧٦، إيطاليون ٨٤٧٩٩، مالطيون ١٣٥٢٠، إسبان ٦٦٤، يونانيون ٩٢٠، مسلمون (تونسيون غير اليهود) ١٨٨٩٣٨٨، يهود ٤٨٤٣٦، آخرون ١٧٣٦، المجموع ٢٠٩٣٩٣٩.

(٧) عبد السلام بن حميدة، **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٦**، ترجمة رضا بسباس [وآخرون]، ٢ ج (صفاقس: دار محمد علي الحامي، ١٩٨٤)، ص ٤٥.

تونس باعتماد مقولة «الفرنسيون أولاً وأخيراً»، قد دفع إلى إنشاء هيكل نقابي غير فرنسي هو «جامعة عموم العملة التونسيين»، ذلك الهيكل الذي انتهى به الأمر إلى حلّه، ومحاكمة قياداته، ونفي بعضهم، وسجن البعض الآخر، كما أسلفنا. ورغم أن جامعة عموم العملة التونسيين أعلنت في الفصل الأول من قانونها الأساسي أن «الغرض من تأسيسها هو أن تجمع الأجراء جميعهم في دائرة اقتصادية بصرف النظر عن جنسياتهم وأديانهم للدفاع عن مصالحهم المادية والأدبية وتنظيمها بجميع الطرق الممكنة، وهي تدار طبقاً لهذا القانون»[٨].

ولكن الطاهر الحداد، أحد مؤسسي جامعة عموم العملة، وأحد رواد حركة الإصلاح، يصف تفاعل بعض الفرنسيين مع تلك التجربة بقوله «إننا نرى ابتسامتكم الساخرة إجابة على استدعائنا لكم للدخول في جامعة عموم العملة التونسيين. إن الذين يستدعونكم أهالي، وأنتم فرنسيون لكم حق السيادة والأولوية عليهم في كل شيء، وهذا يتفق بالطبع مع الأممية، أليس كذلك؟»[٩].

ولكن الفرنسيين لم يكتفوا بتلك الابتسامة الساخرة تجاه مسألة يرونها مصيرية، فتراوحت ردود الأفعال بين التذكير بدونية الانتماء «الأهلي» على أرضية التمييز بين هويتين وشعبين وانتماءين، كما جاء في أحد المقالات الصحافية: «أنتم محتاجون إلينا. . . وستبقون كما كنتم دائماً مجرد قطيع. وإن عليكم أن تختاروا بين ميتة بطيئة ولكن أكيدة بالبقاء على تقاليدكم، وبين الحياة المتجددة بالتعاون مع رجال الغرب»[١٠]. وهو ما استدعى ضرورة قمع تلك الحركة النقابية ذات الهوية الأهلية، كما يصفها الخطاب الاستعماري على لسان رئيس وزراء فرنسا م. هيرو بقوله: «. . أقول للأهالي بكل صراحة إنه بقدر ما تكون فرنسا ذات سياسة حرة أبوية نحو من أراد منهم توسعة الحريات الخاصة والعامة

---

(٨) الطاهر الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية** (تونس: دار صامد للنشر، ١٩٩٧)، ص ١٧٧.

(٩) ورد ذلك القول في مقال الطاهر الحداد يخاطب فيه ج. دوريل من «السجتي» الفرنسية أوردته صحيفة **أفريقيا** بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٢٥، نقلاً عن: Mustapha Kraïem, *Nationalisme et syndicalisme en Tunisie, 1918-1929* (Tunis: Ed. Union générale tunisienne du travail, 1976).

وأورده: عدنان المنصر، «الحزب، الدولة، النقابة: مدخل لدراسة مسألة الاستقلالية النقابية بتونس من خلال الأزمات ١٩٢٤، ١٩٣٧، ١٩٥٦، ١٩٧٨،» **الكراسات التونسية**، السنة ٤٥، العددان ١٥٩ ـ ١٦٠ (١٩٩٢)، ص ١١.

(١٠) مقال ج. دوريل في صحيفة **تونس الإشتراكية**، عدد ٨٥٥ ورد في: المنصر، المصدر نفسه، ص ١١.

في دائرة الحماية، بقدر ما تأبى أن تكون ألعوبة لبعض الحركات أو بعض الأشخاص الذين يتستّرون تحت عنوان طلب الإصلاح والمحافظة على الملية التونسية، وما هم في الواقع إلا أعوان لحركات سياسية أو لبعض الدول الأجنبية أحياناً. وإذا أذنت باتخاذ وسائل صارمة ضد بعض الأهالي، فما ذلك إلا لأني اطلعت على ملفاتهم»[11].

لا شك في أن موضوع الخلاف ليس مجرد موقف من تحسين وضعية العمال بالزيادة في الأجور أو غيرها، وإنما مرجع الخلاف الحقيقي هو طبيعة الانتماء الذي هو مصدر كل الحقوق والامتيازات. ربما نستشفّ بعض ملامح ذلك الانتماء من خلال تتبع سيرة أحد أبرز قادة ومؤسسي جامعة عموم العملة التونسيين، وهو محمد علي الحامي.

فعندما نتابع مسيرة القائد النقابي الأول الذي لم يعمّر سوى ٣٨ سنة، نلاحظ احتكاكه بما يمكن أن نسميه الفضاء الإسلامي أو مجال الدولة العثمانية. ففي الرسالة التي بعث بها إلى ابن عمه بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر يصف محمد علي ملامح تلك التجربة الأولى التي بدأت بمبارحته تونس ليحل في استنبول، ثم من هناك يتوجه إلى طرابلس، مرسلاً من قبل الحكومة العثمانية، ليعود إلى استنبول للمشاركة في حرب البلقان، ثم الالتحاق بكلية استنبول. وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى شارك فيها بصفته ضابطاً. وقبل الاستيلاء على العاصمة العثمانية من قبل الحلفاء تحول مع أنور باشا وبعض الوزراء الآخرين إلى ألمانيا بنية الإقامة فيها بعض الوقت، ليمكث فيها لمواصلة دراسته طيلة المدة ١٩٢١ - ١٩٢٤ بعد تحول أنور باشا ورفاقه إلى تركستان[12]. ويبرر محمد علي تلك الرحلة، وذلك الخيار في خطابه أمام الاجتماع التأسيسي لجمعية التعاون الاقتصادي، بقوله: «.. أرى نفسي اليوم سعيداً، حيث وصلت إلى درجة يمكن لي بها خدمة أمتي وبلادي، إذ كنت منذ خمس عشرة سنة قبل مبارحة وطني العزيز أشتغل في الأتوموبيلات. وكان سبب خروجي من بلادي اندفاعاً لإحساساتي الإسلامية، فسافرت إلى بلاد الشرق من تركيا إلى مصر إلى طرابلس

(١١) تصريح رئيس الوزراء الفرنسي في البرلمان الفرنسي يومي ٢٠ و٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٢٥، نقلاً عن: الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، ص ٢٢٨.

(١٢) رسالة من محمد علي في برلين إلى ابن عمه بلقاسم الشافعي في باريس بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢ بالفرنسية وردت في: حفيظ الطبابي، **محمد علي الحامي، ١٨٩٠ - ١٩٢٨** (تونس: منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ٢٠٠٥)، ص ٧٣ - ٧٤.

الغرب..»[13]. تدعّمت تلك الإحساسات عندما حضر محمد علي مؤتمر «باكو» في آذربيدجان لمسلمي الشرق سنة ١٩٢٠، كمندوب عن ليبيا وتونس والجزائر والمغرب[14]. وبعد تردّده باستمرار على «النادي الشرقي» في برلين بداية من سنة ١٩٢١، الذي كان يترأسه شكيب أرسلان المعروف بتوجهه القومي العربي[15]. كل تلك التجارب شكّلت الجانب الثاني في شخصية محمد علي بعد أن تشكّل جانبها الأول من خلال المعارف الحديثة التي تلقاها في ألمانيا، فيصف تلك التجربة بقوله: «فسافرت إذ ذاك إلى ألمانيا لأباشر الدراسة بها، وآخذ عن أساتذتها، وأكلل تاج معلوماتي الشرقية بما يعوزني من أنوار المعارف الغربية... وهذه الفروع هي الأساس لعلم الاقتصاد، فقبضت على هذا العلم وجعلته محل اهتمامي وقبلة مرادي..»[16]. لقد انعكست تلك الجوانب المتعددة في شخصية محمد علي، التي يمتزج فيها الوطني بمكونيْه، اللغوي والديني، على طريقة تعامله مع منخرطي جامعة عموم العملة، فقد كان يدرك صعوبة اندماجهم في النقابات الفرنسية، ليس بسبب معاملتهم بدونية مقارنة بزملائهم الفرنسيين ومن ذوي الجنسيات الأوروبية الأخرى، ولكن لاستعمال النقابات الفرنسية للّغة الفرنسية في تعاملاتها وخطابها اليومي، وهو ما لا يفقهه العمال التونسيون الذين وجدوا في محمد علي خير ممثل لهم حين خاطبهم بلغتهم الوطنية، أي اللغة العربية، وحين يستدل على ذلك بالمخزون الثقافي العربي الإسلامي من آيات قرآنية وأحاديث نبوية. لقد وظّف محمد علي ذلك الاتجاه في زيارته إلى عمال المناجم في قفصة والمتلوي، الذين رفضوا الاستماع إليه في البداية، ولم يتمكن من ذلك إلا بعد أن استحضر ذلك المخزون الذي شكّل وصفة ذهبية في الإقناع. جاء في تلك الوصفة «يا إخواني، اسمحوا لي للمرة الأخيرة أن أكلمكم، ولكم بعد ذلك أن تقبلوا أو ترفضوا، أريد أن أسألكم هل أنتم مسلمون؟ فأجابوه: نعم. وهل تصدقون بآيات القرآن إذا تليت عليكم؟ فقالوا من دون شك. إذن فاستمعوا إلى قول الله تعالى: ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر**﴾[17]... الآية، معناها أن الله تعالى قد جعل هذه الأمة الإسلامية أحسن الأمم التي

(١٣) خطاب محمد علي في الاجتماع التأسيسي لجمعية التعاون الاقتصادي، ورد في: الحداد، المصدر نفسه، ص ٥٣.

(١٤) «Enver Pacha,» dans: *Encyclopédie de l'Islam* (Paris: [s. n.], 1977), tome 2, p. 718.

(١٥) الطبابي، **محمد علي الحامي، ١٨٩٠ - ١٩٢٨**، ص ٢١.

(١٦) الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، ص ٥٣ - ٥٤.

(١٧) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية ١١٠.

ظهرت في العالم بما تحلّت به من الصفات المجيدة، إذ هي تقوم بواجب الإرشاد والتعليم في الناس بأمرها بالمعروف ونهيها عن المنكر. ولقد استطاع المسلمون الأولون أن يكونوا حقيقة خير الناس وساستهم، كما قال القرآن عنهم، ناهيك أنهم هم الوارثون الأوحدون في وقتهم لمدنيات العالم القديمة والمجددون لها..». لينتهي إلى القول: «ما هي حياتكم التي تقضونها في هذا المنجم تحت أخطار السقوط والموت حرقاً بالمواد الملتهبة أو ردما تحت الأدماس..»[18]. لقد كان محمد علي بذلك الاتجاه يثبّت هوية الحركة النقابية الوليدة، فهي هوية وطنية، مضامينها عربية وإسلامية، بالرغم مما ذكر عن محمد علي بأنه شيوعي الميول، وهو ما ينفيه صديقه فنيدوري (Fnidori)، زعيم التنظيم الشيوعي في تونس بقوله: «لم يكن محمد علي شيوعياً.. بل كان رجلاً وطنياً يسعى في عزم إلى تكوين نقابة مستقلة في وطن مستقل. نعم، كان محمد علي صديقي، وشجعته في ما يعتزم القيام به، وفتحت له جريدة **المستقبل الاجتماعي**. شحّت عليه الصحف الوطنية، نشر أخباره ونشاطه رغم اختلاف طريقة تفكيرنا، فقد كنت شيوعياً أممياً، وكان محمد علي نقابياً وطنياً ثائراً، وقد كنا صديقين فعلاً نتبادل الآراء على ما قد يطرأ من تباين فيها، وقد شجعني فيه حبه العظيم لوطنه وتعلقه الكبير بهويته»[19].

١ ـ تجربة الاتحاد العام التونسي للشغل

أ ـ مرحلة التأسيس

الاتحاد العام التونسي للشغل الذي انعقد مؤتمره التأسيسي في مقر معهد ابن خلدون (الخلدونية) يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ بحضور ٥٠ نقابة من مختلف جهات المملكة التونسية آنذاك، وترأسه الشيخ الفاضل بن عاشور، المدرّس في جامع الزيتونة والوجه الوطني والنقابي[20]، هو ثمرة توحيد الأطراف النقابية التالية:

ـ اتحاد النقابات المستقلة في الشمال الذي أسس في ٦ أيار/مايو ١٩٤٥، وكان على رأسه الهاشمي بالقاضي.

ـ اتحاد النقابات المستقلة في الجنوب الذي انعقد مؤتمره في ١٦ تموز/يوليو

(١٨) الحداد، المصدر نفسه، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(١٩) نقلاً عن: الطبابي، **محمد علي الحامي، ١٨٩٠ ـ ١٩٢٨**، ص ٣٢، ومحمد علي بلحولة، **محمد علي الحامي وحوادث الأيام** (تونس: مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، ١٩٨٥)، ص ١٧٢.

(٢٠) للاطلاع على تغطية وقائع المؤتمر، انظر: **الزهرة**، ٢٥/١/١٩٤٦.

١٩٤٥، وحضره نواب ثلاثين نقابة تضم حوالى ٦ آلاف منخرط، وكان على رأسه فرحات حشاد.

ـ الجامعة العامة للموظفين التونسيين التي تكوّنت منذ سنة ١٩٣٦، ولكنها لم تنظّم مؤتمرها الأول إلا في شهر نيسان/أبريل من سنة ١٩٤٥، حيث تم انتخاب الصادق الشايبي أميناً عاماً لها.

وقبل أن ينعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد كتب فرحات حشاد ما يلي: «إن يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ سيكون يوماً تاريخياً من الناحية الاجتماعية في البلاد التونسية. نعم، سيكون لتونس هذا اليوم من أعظم أيامها، إذ إن الطبقة العاملة المتركبة من المتوظفين والمستخدمين بالمصالح العامة، والشغالين في جميع النواحي وبسائر جهات المملكة التونسية، سيكونون قد أنهوا اتحادهم ووحّدوا كلمتهم وانضموا لبعضهم بعضاً في منظمة نقابية قومية تضمّ جهودهم المشتتة وتمنحهم القوة الدافقة التي بواسطتها تتحقق آمالهم ليضمن مستقبلهم»[21].

لقد انتهت أشغال المؤتمر بانتخاب فرحات حشاد كاتباً عاماً للاتحاد، وأسندت رئاسته الشرفية للشيخ الفاضل بن عاشور[22].

(٢١) **النهضة**، ٣/١/١٩٤٦.

(٢٢) المصدر نفسه. لقد دار جدل كبير حول الدور الحقيقي للشيخ الفاضل بن عاشور في تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل وفي مسيرته في السنوات الأولى من إنشائه، وذلك بمناسبة المؤتمر الذي عقدته مؤسسة التميمي للبحث العلمي حول فرحات حشاد ودوره في النضال الوطني زغوان ٢٠٠٢، وما ذكره نور الدين حشاد نجل الزعيم النقابي من أن فرحات حشاد لم يتعرّف على الشيخ الفاضل بن عاشور إلا قبل أسبوع واحد من يوم ٢٠/١/١٩٤٦، وأنه في اللقاء أعجبه الشيخ الفاضل بعد أن حضر درسه، فأعلمه بأنه ينوي تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، وأنه ليس لهم مكاناً يجتمعون فيه، فقال لهم الفاضل: تفضلوا في الخلدونية، وبعد ذلك اقترح فرحات حشاد أن يكون الشيخ الفاضل رئيساً شرفياً تقديراً له وهو ما قوبل بالتصفيق. انظر: **أعمال المؤتمر العالمي الأول حول فرحات حشاد: الحركة العمالية والنضال الوطني، [زغوان ٢٠٠١]**، ص ١٢٧. ويشير محمد الحبيب الهيلة إلى أن دور الشيخ الفاضل بن عاشور في الاتحاد لم يكن مجرد دور شرفي بروتوكولي. فللرجل صولات وجولات في العمل النقابي، ففي العامين الأولين من تأسيس الاتحاد كان الرجل دائم الحضور، كثيف النشاط، فكثيراً ما يهتف باسمه إلى جانب فرحات حشاد والاتحاد، وظهرت صورته إلى جانب حشاد في إمساكية شهر رمضان التي أصدرها الاتحاد سنة ١٩٤٧. كما أكدت التقارير التي كانت ترسلها الإقامة العامة إلى وزارة الخارجية الفرنسية تنامي وتطور الاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة رئيسه الفاضل بن عاشور وازدياد عدد منخرطيه. ولعل أهمية ابن عاشور ترجع إلى ازدواجية نشاطه الديني والنقابي ـ الوطني. ويبرز الهيلة كرونولوجيا الأحداث والمناسبات النقابية التي شارك فيها الفاضل بن عاشور بداية من يوم ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ إلى يوم ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٨ تاريخ المؤتمر السنوي لفدرالية الموظفين التونسيين، رغم أنه كان مبعداً عن رئاسة الاتحاد. انظر: محمد الحبيب الهيلة، «الشيخ الفاضل بن عاشور ومكانته في الاتحاد العام التونسي للشغل من خلال الوثائق الفرنسية،» ورقة قدمت إلى: **الندوة الدولية الحادية عشر حول الزيتونة: الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي** (تونس: منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، ٢٠٠٣)، ص ٧٢ ـ ٧٦.

ومنذ الإعلان عن تأسيسه، دخل الاتحاد في سلسلة من الإضرابات والمظاهرات كان أبرزها:

ـ إضراب عام في صفاقس بتاريخ ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٤٦ هدفه الضغط على اللجنة الجهوية للأسعار للاجتماع مع ممثلي الاتحاد.

ـ مظاهرات واستعراضات احتجاجية في كل من تونس وسوسة وصفاقس وبنزرت وقابس بتاريخ ١٨ آب/ أغسطس ١٩٤٦.

ـ تنظيم إضراب احتجاجي على اعتقال زعماء من الحزب الحر الدستوري الجديد بالاشتراك مع السجتي بتاريخ ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٤٦.

وتواصل نشاط الاتحاد العام التونسي للشغل بعد أن عقد أيام ٢٠ ـ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧ مؤتمره الأول ليدخل في سلسلة أخرى من الإضرابات، لعل أبرزها إضراب عمال معمل الإسمنت في جبل الجلود بتاريخ ٤ ـ ٥ آب/ أغسطس ١٩٤٧ الذي أفضى إلى مقتل ٤ عمال، والإضراب العام في ٤ ـ ٥ آب/ أغسطس من السنة نفسها الذي شمل مختلف أنحاء البلاد، وكان يهدف إلى فرض التفاوض حول مطالب الأجور والعقود المشتركة بمشاركة ١٠٠ ألف مضرب، مما أدى إلى تدخل السلطة العسكرية الفرنسية التي قتلت ٢٩ عاملاً وجرحت ١٥٠ آخرين[٢٣].

إن ما ميّز مسيرة الاتحاد العام التونسي للشغل في أثناء الفترة الممتدة من سنة ١٩٤٦ تاريخ تأسيسه، إلى سنة ١٩٥٥ تاريخ توقيع اتفاقيات الاستقلال الداخلي، هو الانخراط في حركة إضرابية واسعة شكّلت تهديداً حقيقياً للإدارة الاستعمارية. وقد نجم عن ذلك اغتيال فرحات حشاد، مؤسس الاتحاد، من طرف منظمة اليد الحمراء الفرنسية يوم ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢ في تونس العاصمة.

ب ـ مرحلة المشاركة في بناء الدولة الوطنية الحديثة

بدأ هذا الدور يتبلور مباشرة بعد توقيع بروتوكول الاستقلال في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٦، إذ شارك الاتحاد في انتخابات المجلس القومي التأسيسي بعشرين من أعضائه، ضمن ما يعرف بالجبهة القومية التي كانت تضم، بالإضافة إلى

---

(٢٣) علية الصغير، «كرونولوجيا أهم أحداث النضال العمالي في تونس وواقعهم بين ١٨٨١ و١٩٥٦،» ص ١٠٢.

الاتحاد، الحزب الحر الدستوري الجديد ومنظماته القومية، أمثال اتحاد الصناعة والتجارة، واتحاد الفلاحة، واتحاد المرأة، واتحاد الطلبة. وقد تولّى هذا المجلس، الذي كان الكاتب العام للاتحاد نائب رئيسه، وضع دستور للبلاد، وخلع الباي، وإحلال النظام الجمهوري بدل النظام الملكي، هذا علاوة على المشاركة في التشكيلة الحكومية طيلة الأربع سنوات التي تلت الاستقلال. وبذلك يكون الاتحاد قد ساهم في تأسيس الدولة[٢٤].

وفي أثناء هذه الفترة قدّم الاتحاد العام التونسي للشغل برنامجه الاقتصادي والاجتماعي الذي تمت مناقشته في أثناء المؤتمر السادس للاتحاد المنعقد في تونس أيام ٢٠ ـ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦[٢٥]. ووضع هذا البرنامج كهدف له مضاعفة الدخل الوطني خلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات ضمن اتجاه اقتصادي تشاركي، أبرز ملامحه:

ـ في المستوى الزراعي: إحداث تعاونيات فلاحية تدعمها الدولة؛

ـ في المستوى الصناعي: لا بد للدولة من أن تراقب هذا القطاع باعتبار أن السلطات العمومية هي الوحيدة القادرة على تصنيع البلاد واحتواء ظاهرة البطالة المنتشرة في المدن في فترة لا تتجاوز الخمس سنوات؛

ـ في المستوى التجاري والحرفي: لا بد من تجميع الحرفيين في تعاونيات وتطوير التعاونيات الاستهلاكية[٢٦].

---

(٢٤) Mohamed Ennaceur, *Les Syndicats et la mondialisation: Le Cas de la Tunisie* (Tunis: Institut International d'Etudes Sociales, 2000), p. 7.

تبرز بصمات الاتحاد العام التونسي للشغل بصفة خاصة في مستوى التشريعات الاجتماعية، مثل القانون الأساسي للعمال الفلاحين (١٩٥٦)، تنظيم التدريب والتكوين المهني (١٩٥٦)، القانون الأساسي للنقابات المهنية (١٩٥٩) تنظيم الخدمات والعمل (١٩٦٠) والضمان الاجتماعي ونظام التقاعد في القطاع الفلاحي (١٩٦٠). انظر: المصدر نفسه، ص ٧.

(٢٥) تنسب مسودة هذا البرنامج إلى فريق من النقابيين سيتولون بعض الوزارات لاحقاً، أمثال محمود الخياري، مصطفى الفيلالي، الشاذلي القليبي وأحمد بن صالح، وقد ساعدهم في ذلك بعض الفنيين التونسيين والفرنسيين.

(٢٦) Ali Ben Ameur, «L'U.G.T.T et le nouvel etat, 1955-1957,» *Les Cahiers du Gremamo*, no. 9 (1990), pp. 155-156.

مباشرة بعد هذا المؤتمر عاشت المنظمة النقابية أزمة كادت أن تعصف بها وتنتهي بها إلى التقسيم. فقد نشبت بعض الخلافات المتعلقة بقيادة أحمد بن صالح للاتحاد الذي استطاع تحقيق انتصار كبير على مناوئيه في هذا المؤتمر. لكن ذلك دفع الحبيب عاشور إلى تأسيس الاتحاد التونسي للشغل في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ بعد أن قرر الاتحاد الجهوي للشغل في صفاقس الانسلاخ عن الاتحاد العام قبل ذلك بأيام. ووجد هذا التوجه =

لقد تميزت هذه المرحلة بتبني الدولة لأغلب بنود البرنامج الاقتصادي والاجتماعي القائمة على ما يعرف بالاقتصاد الموجّه، وعلى تدخل الدولة عبر التخطيط الاقتصادي وبرنامج التعاضد. كما ارتقى بعض قادة الاتحاد إلى هرم السلطة، ولأول مرة يصبح الاتحاد ممثلاً في الديوان السياسي للحزب الحاكم في شخص كل من أحمد التليلي وعبد الله فرحات. في الوقت نفسه تمكن أحمد بن صالح من السيطرة على عدة وزارات في الوقت نفسه، هي وزارات الاقتصاد، والتخطيط، والمالية، والتربية، مما ساعده في تنفيذ برنامج التعاضد الذي استمر إلى سنة ١٩٦٩.

٢ ـ خطاب الهوية في تجربة الاتحاد العام التونسي للشغل

أ ـ التونسة والوطنية

لقد اختلط مفهوم التونسة بالوطنية في التجارب النقابية المؤسسة بمستوييْها: جامعة عموم العملة التونسيين الأولى والثانية، والاتحاد العام التونسي للشغل. فقد اعتبر بعض الفرنسيين أن جامعة عموم العملة التونسيين تحمل في أحشائها منذ ولادتها بذور الدعوة إلى انفصال تونس عن الإمبراطورية الفرنسية، وهو ما شهد ردّ فعل فرنسياً عنيفاً تجاه تلك الحركة، كانت ضحيته جامعة عموم العملة الأولى نفسها. ويدعم ذلك الاتجاه التقارب مع الحزب الدستوري، سواء القديم في العشرينيات من القرن الماضي أو الجديد في نهاية الثلاثينيات[٢٧]. وبما أن ذلك التقارب أثار حفيظة الإدارة الاستعمارية ونخبها، ولا سيما النقابية، فقد رأى حشاد أنه من الضروري تبيان حقيقة المسائل بقوله: «إن الطبقة الشغيلة في كل بلدان العالم منظّمة في إطار حركات نقابية قومية، وإن الحركة النقابية بتونس لم تأخذ هذه الخاصية القومية إلا مع جامعة عموم العملة التونسيين سنتي ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦ وسنتي ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨، ومنذ سنة ١٩٤٤ مع النقابات المستقلة والاتحاد العام التونسي للشغل... وإذ نحن نمتنع من الدخول في الحسابات والألاعيب السياسية، فإننا، كمواطنين أو منظمة، لا يمكن أن لا نكترث بمصير بلدنا، وهو

= دعم الدولة ومؤسساتها، وخاصة وزارة الاقتصاد التي يرأسها الهادي نويرة، الذي سيتولى مهام الوزير الأول لاحقاً، لكن الاتحاد العام تمكن من الصمود أمام هذه المحاولة الانشقاقية بفضل عدم اعتراف النقابات المغاربية والدولية بالتشكيلة النقابية الجديدة.

(٢٧) عبد السلام بن حميدة، «النقابات والوعي القومي: مثال تونس،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)، ص ٤٥.

ما يحصل في سائر بلدان العالم، فالوطني ليس بشرطه رجل سياسة»[٢٨].

لقد كان حشاد متيقّظا إلى أهمية الدور الوطني في النضال النقابي، حتى إنه يضعه على القدر نفسه مع المطلبي والاجتماعي من النضال المناهض للاستعمار، وهي خاصية غير مقتصرة على تونس، وإنما تتميز بها كافة المستعمرات «فكفاح الشغالين لتحسين حالتهم الأدبية والمادية إذن مرتبط أمتن ارتباط بمصالح البلاد العليا، لأن ذلك التحسين يستوجب انقلاباً اجتماعياً لا يمكن التحصيل ما دامت البلاد ترزح تحت النظام الاستعماري»[٢٩]. ولا يكتفي حشاد بمثل ذلك الخطاب، وإنما يدعمه بأمثلة من التجربة النقابية الاستعمارية نفسها: «ولنا أدلة كثيرة من التاريخ النقابي تؤيد ذلك، وليكفينا موقف س. ج. ت. في فرنسا في مقاومة الألمان زمن احتلالهم لفرنسا، ثم معارضتها للجنرال ديغول حينما أراد أن يحجّر عليها إعطاء رأيها في النظام الدستوري الجديد وفي أسلوب الانتخابات...»[٣٠]. تدعّم ذلك النوع من الخطاب في تجربة الاتحاد العام التونسي للشغل، فبعد خمس سنوات من التأسيس، وتحديداً في المؤتمر الرابع المنعقد في آذار/ مارس ١٩٥١ وقع التأكيد في تقرير المؤتمر حول «المشكلة القومية والتمثيل الشعبي» من أن «خدمة القضية القومية واجبنا الأول»[٣١]، والمقصود بالقضية القومية آنذاك هو القضية الوطنية.

إن تونسة الاتحاد في تلك المرحلة وفرز توجهه الوطني لم يقتصرا على الخطاب والرؤية الفكرية والأيديولوجية القائمة على مناهضة الاستعمار. وإنما تشكّلا من خلال بروز وعي وطني لدى الأجراء والعمال الذين انضمّوا بأعداد كبيرة إلى الاتحاد العام التونسي للشغل المدافع آنذاك عن تونسة الإدارة وتعريبها، وعن مصالح تلك الشرائح، حتى إن الاتحاد لم يعد يمثل مجرد منظمة نقابية مطلبية، وإنما هو بمثابة الحزب المدافع عن أيديولوجيا آمن بها إيماناً مطلقاً. فقد تزايدت أعداد المنخرطين في الاتحاد من ١٢ ألفاً إبان مؤتمره التأسيسي في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٤٦ بسرعة

(٢٨) محمد لطفي الشايبي، «ملاحظات حول موقف الاشتراكيين الفرنسيين من تطور تجربة فرحات حشاد النقابية، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢،» **روافد** (المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية)، العدد ٨ (٢٠٠٣)، ص ١٠٧.

(٢٩) فرحات حشاد، «الحركة النقابية والقضية الوطنية،» **صوت العمل** (الاتحاد العام التونسي للشغل)، ١٦/ ٥/ ١٩٤٧.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه.

كبيرة لتصل إلى ٨٥ ألفاً في كانون الأول/ ديسمبر من السنة نفسها[٣٢].

إن الوطني في تجربة الاتحاد قد تجاوز ذلك بكثير إلى الانخراط في العمل المسلح، الذي كانت تتولاه الحركة الوطنية آنذاك، وخاصة ما يعرف في تاريخ تونس المعاصر بـ «الفلاقة»، وهي التسمية التي أطلقتها الإدارة الاستعمارية على المجموعات المسلحة في الجنوب التونسي. من الأسماء النقابية البارزة التي شاركت في مثل ذلك العمل أحمد التليلي، الذي كان المسؤول النقابي الأبرز في جهة قفصة في تلك الفترة. انطلقت أولى العمليات المسلحة التي أعدّ لها وشارك فيها التليلي، وهو الشخصية التي ستلعب دور الزعامة في تجربة الاتحاد، حيث سيتولى أمانته العامة في بعض الفترات اللاحقة، مع مطلع سنة ١٩٥٢ على إثر إقرار المجلس الملّي للحزب الحر الدستوري التونسي الجديد في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١ وإقراره العمل المسلح. وتجسدت في تحطيم مراكز الهاتف والسكك الحديد، وكذلك عمليات التصفية لبعض المتعاملين مع الاحتلال. وقد استمرت تلك العمليات حتى سنة ١٩٥٤، على رغم جسامة ضحاياها الذي كان حشاد أبرزهم. وكانت نتيجة تلك المشاركة بالنسبة إلى التليلي أن وجهت له تهمة المشاركة في العمليات الإرهابية والاغتيالات، فاعتقل في السجن المدني في تونس، ثم وضع رهن الإقامة المضيّقة والمراقبة مدة ستة أشهر في السجن المدني في منوبة ليطلق سراحه نهائياً في ١٢ تموز/ يوليو ١٩٥٤[٣٣].

وينطبق الموقف نفسه على قيادي نقابي ثان هو الطاهر عميرة، الذي لعب دوراً مركزياً في النضال المسلح إلى درجة اضطراره إلى الهجرة إلى طرابلس لتجنّب الاعتقال من قبل السلطات الاستعمارية[٣٤]. ولم تكن تلك الحالات سوى مجرد أمثلة على مساهمة واسعة النطاق وتضحيات في شكل شهداء وجرحى ومساجين ومطرودين من العمل وتبرعات مالية وإعانات مختلفة قدمها الاتحاد استجابة للنداء الوطني، حتى إن حشاداً كان ينظر إليه على أنه «من طعّم الحركة التونسية للتحرير الوطني بدعم عمالي»[٣٥].

لقد كان حشاد يستعمل كثيراً كلمة «الشعب»، ولكنه أشار أحياناً إلى مصطلح

(٣٢) بن حميدة، **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ - ١٩٥٦**، ج ١، ص ٨٣.

(٣٣) رضا التليلي، **الديمقراطية والتنمية في فكر أحمد التليلي** (تونس: منشورات الاتحاد العام التونسي للشغل، قسم الدراسات والتوثيق، ٢٠٠٥)، ص ٥٦ - ٥٧.

(٣٤) بن حميدة، «النقابات والوعي القومي: مثال تونس،» ص ٤٦.

(٣٥) المصدر نفسه.

«الأمة التونسية»، وهي العبارة التي وردت في بعض بيانات أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد بصفة مكثّفة في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين. كما استعملت في تقرير الاتحاد حول «المشكلة القومية والتمثيل الشعبي» السالف الذكر، الذي أعدّه آنذاك محمود المسعدي، الأديب، وأحد مهندسي إصلاح التعليم مباشرة بعد الاستعمار، كما تكرّرت في التقرير نفسه كلمة «الذاتية التونسية» الكثيفة الاستعمال لاحقاً[٣٦]. ولكن استخدام المصطلحات لم يكن يحمل الشحنة الأيديولوجية نفسها التي أعطيت لها على إثر الخلاف البورقيبي - اليوسفي، إذ يبدو أن الاتحاد العام التونسي للشغل سيجد نفسه - إبان تلك المرحلة التي ستشهد توقيع اتفاقيات الاستقلال الداخلي سنة ١٩٥٥ والاستقلال التام سنة ١٩٥٦، وانحيازه إلى الشق البورقيبي في الصراع المذكور سلفاً، وخاصة مشاركته في مؤتمر صفاقس للحزب الدستوري سنة ١٩٥٥ لحسم الصراع لصالح بورقيبة، بل حماية ذلك المؤتمر بقوة عمالية نقابية كانت في حدود ٢٠٠٠ عامل، حسب الحبيب عاشور، الذي سيتولى مهمة الأمانة العامة للاتحاد لاحقاً - متبنياً خلفية أيديولوجية متماهية مع ذلك الحزب وعقيدة بورقيبة السياسية الرافضة لكل اتجاه عروبي أو مغاربي بسبب انحياز عبد الناصر وقادة حركات التحرير المغاربية إلى اليوسفية.

جاء في خطاب أحمد بن صالح في المؤتمر السادس للاتحاد سنة ١٩٥٦ «ينعقد هذا المؤتمر بحضور ذلك الذي أيقظ الوعي السياسي لهذه البلاد، رئيس الأمة التونسية، رمز أتعابها التي انقطعت ورمز آمالها، رئيسنا المحبوب الحبيب بورقيبة. . .»[٣٧]. وسيكون ذلك منطلقاً لمرحلة خطاب التونسة التي سيتبناها الاتحاد بداية من سنة ١٩٥٦، وتحديداً في المؤتمر السادس للاتحاد المنعقد أيام ٢٠ - ٢٣ أيلول/ سبتمبر من ذلك التاريخ، حيث جاء في التقرير الأدبي للمؤتمر: «الاتحاد أصبح قوة من واجبها أن تتحمل مسؤوليتها في بناء الدولة»، خاصة أن الاتحاد كان شريكاً في الحكومة آنذاك بأربعة وزراء من مناضليه، هم عز الدين العباسي، ومحمود الخياري، ومصطفى الفيلالي والأمين الشابي، كما يحتلّ المئات من كوادره مناصب مهمة في أجهزة الدولة[٣٨]. لقد أفضت تلك التجربة من ضمن ما أفضت

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المنصر، «الحزب، الدولة، النقابة: مدخل لدراسة مسألة الاستقلالية النقابية بتونس من خلال الأزمات ١٩٢٤، ١٩٣٧، ١٩٥٦، ١٩٧٨،» ص ٢٧.

(٣٨) بمناسبة الذكرى الخمسين لاغتيال الزعيم فرحات حشاد، انظر: عبد السلام بن حميدة، مصطفى كريم ومنجي عمامي، **جدلية العلاقة بين النضالين الوطني والاجتماعي في تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل، رؤى عمالية** (تونس: الاتحاد العام التونسي للشغل؛ مؤسسة فريدريش إيبارت، ٢٠٠٤)، ص ٦٩.

إليه إلى نوع من التقارب وصل إلى درجة التماهي بين برامج الحزب الحر الدستوري الحاكم والاتحاد العام التونسي للشغل عندما تبنّى ذلك الحزب جزءاً كبيراً من البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد في مؤتمره المنعقد في مدينة بنزرت في تشرين الأول/أكتوبر من سنة ١٩٦٤ ضمن سياسة «التعاضد الاشتراكية»، التي تبنتها الحكومة، وأسند تنفيذها إلى أحمد بن صالح، الأمين العام السابق للاتحاد، والرجل القوي في الحكومة طيلة فترة الستينيات من القرن العشرين.

ب ـ الانتماء المغاربي في خطاب الاتحاد

تزامن التعبير والدفاع عن الانتماء المغاربي في الخطاب النقابي للاتحاد العام التونسي للشغل مع نشأة الاتحاد، مما شكل الأرضية الضرورية لتبني القضايا المغاربية والدفاع عنها. فبعد بضعة أشهر فقط على تأسيس الاتحاد في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ سيعبّر مؤسس الاتحاد عن ذلك الاتجاه دون حياد وبكل وضوح، حيث جاء في محاضرة ألقاها حشاد في مقر طلبة شمال أفريقيا في باريس «. . . يمكننا تنظيم جامعة نقابية شمال أفريقية قادرة على الدفاع بصفة ناجعة عن مصالح الطبقة العمالية في الأقطار الثلاثة ذات المصير المشترك، وسوف لا نألو جهداً في سبيل تحقيق هذه الجامعة العزيزة علينا بصفة خاصة»[٣٩]. إن أهم ما يمكن استخلاصه من تلك المواقف والبيانات هو أن الزعيم النقابي كان على بيّنة من أهمية العمل النقابي الموحّد ضد خصم واحد هو الإدارة الاستعمارية الفرنسية، التي تهيمن آنذاك على أقطار المغرب العربي الثلاثة، وأن توحيد الفعل النقابي يمكن أن يساعد في تحقيق الوحدة المغاربية، التي لا شك في أن أرضيتها المشتركة قائمة في واقع الشعوب المغاربية وتسندها الجغرافيا والتاريخ واللغة والدين، وربما وحدة العدو. لقد تحوّل ذلك الاتجاه إلى خطاب ميّز مختلف مؤتمرات الاتحاد ومناسباته

(٣٩) لقد ترجم حشاد ذلك الموقف في نداء إلى عمال شمال أفريقيا في شهر آذار/مارس من سنة ١٩٤٧ جاء فيه: «إن خط شغالي أفريقيا الشمالية مشترك، هم يشتكون من نفس الآلام ويقاومون نفس الأعداء، ولذلك لن يتسنّى لهم النجاح إلا بتحقيق وحدتهم واشتراكهم في بذل ما لديهم من القوى وإخلاصهم في سبيل انتصار قضيتهم المشتركة. ولذا فإن الاتحاد العام التونسي للشغل أول منظمة نقابية مستقلة في أفريقيا الشمالية يوجه نداءه إلى كافة الشغالين الشمال أفريقيين، مهما كانت وضعيتهم لينتظموا داخل نقابات مستقلة بجميع أنحاء الجزائر والمغرب ـ عمال الصناعة والتجارة والفلاحة وأعوان المصالح العامة ومتوظفي الإدارات والبلديات، وهاته النقابات تتكون منها اتحادات جهوية ومركزية حتى يسرع اليوم الذي تتأسس فيه من الاتحادات الجزائرية والمغربية والتونسية الجامعة النقابية الشمال أفريقية أثناء مؤتمر تاريخي وتأخذ بيدها حظوظ شغالي أقطارنا الشقيقة الثلاثة. . . وهكذا تدلّ الطبقة الشغيلة الشمال أفريقية شعوبنا على طريق الوحدة». نقلاً عن: بن حميدة، «النقابات والوعي القومي: مثال تونس،» ص ٤٨.

النضالية الكبرى والصغرى، وإلى ممارسة فعلية، تجسّد ذلك من خلال تخصيص المؤتمر الثالث للاتحاد المنعقد في شهر نيسان/أبريل من سنة ١٩٤٩ فقرة طويلة في التقرير الأدبي فحواها إعداد مؤتمر نقابي شمال أفريقي وتكوين جبهة عمال شمال أفريقية[٤٠]. وقد تكرّس هذا التوجه في مختلف مواقف الاتحاد المتعلقة بقضايا المغرب والجزائر آنذاك. ففي ما يتصل بالقضية المغربية واصل الاتحاد الحفاظ على إرث الحركة الوطنية في تبني تلك القضايا من خلال لجنة تحرير المغرب العربي التي تشكّلت في القاهرة منذ سنة ١٩٤٧ وضمّت قيادات مختلف الأحزاب المغاربية. فساند الاتحاد الإضراب الناجح الذي عرفه القطر المغربي في شهر آذار/مارس من سنة ١٩٥١ احتجاجاً على القمع المسلط على الحركة الوطنية المغربية[٤١]. ولم يتوقف الخيار المغاربي في توجّهات الاتحاد حتى بعد اغتيال زعيمه حشاد يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢، حيث سيتبنى الاتحاد العام التونسي للشغل مبدأ الدفاع عن المنظمات النقابية المغاربية، ولا سيما تلك الممنوعة من النشاط بسبب التسلط الاستعماري، في منابر الجامعة العالمية للنقابات الحرة (السيزل) التي لم يقتصر نشاطها على ذلك، وإنما قامت بتأييد قضية المغرب الأقصى في الأمم المتحدة[٤٢].

ولم تكن المسألة الجزائرية أقل أهمية في خطاب الاتحاد الذي كان يخصص حيّزاً مهماً من نضاله لها سواء في لوائحه وبياناته أو في تصريحات قادته. جاء في أحد تقارير المؤتمر السادس للاتحاد العام التونسي للشغل المنعقد أيام ٢٠ ـ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٦ ضمن التقرير الحامل لعنوان «الجزائر ـ أفريقيا»: «كفاح

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٤١) يكاد الموقف من قضيتي المغرب والجزائر لا يغيب عن مختلف مؤتمرات الاتحاد، فقد ورد في كلمة حشاد في المؤتمر الرابع ما يلي: «فأحيي إخواننا في مراكش والجزائر الذين برهنوا بحضورهم في هذا المؤتمر على أن الوحدة المغاربية شيء واقعي حي وعميق، لا جغرافي فقط، وأنها وحدة في المصاب الذي سلّطه الاستعمار على أقطارنا المغلوبة على أمرها، ووحدة في الكفاح المجيد في سبيل الحرية والعدل، وفي العمل الذي سيفضي في نهاية الأمر بفضل جهاد الشعوب المغربية وتضحياتها إلى الفوز بحياة العزة والكرامة». انظر: عمر سعيدان، **فرحات حشاد، بطل الكفاح القومي والاجتماعي: حياته، مذهبه، آثاره** (سوسة، تونس: مطبعة الشلبي، ١٩٦٩)، ص ٢٥٠ ـ ٢٦٣.

(٤٢) انظر مقال: أحمد بن صالح، «جبهة عمال شمال أفريقيا،» **صوت العمل**، ٢٧/٣/١٩٥٥، والذي أعيد نشره ضمن ملاحق كتاب: **شهادة أحمد بن صالح السياسية: إضاءات حول نضاله الوطني والدولي** (تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٢)، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

جاء في ذلك المقال: «وعلى كل حال فاليوم تأسست المنظمة، وافتك العمال المغاربة حقوقهم، ولا يمكن لأي قوة أن ترجعهم إلى الوراء، فلن يموت الاتحاد المغربي للشغل. وهكذا تتقوى جبهة الحركة العمالية القومية الحرة بشمال أفريقيا التي كانت متمثلة في اتحادنا وفي اتحاد ليبيا، ونحن لا نشك أن عمال الجزائر على اختلاف جنسياتهم ومعتقداتهم سوف يلتحقون بالقافلة. . .» (ص ١٣٤).

الجزائر هو كفاحنا القومي، وكفاح شعوب شمال أفريقيا هو كفاحنا القومي. وأنتم على علم من موقف الشعب التونسي بأسره وموقف الاتحاد من ضمنه إزاء كفاح الجزائر الباسلة، فالتأييد مطلق، وهو يومي منتشر في جميع الميادين في الداخل والخارج. وقد حققنا بالخصوص لكفاح الجزائر مناصرة الجامعة العالمية للنقابات الحرة بأن عملنا على أن يصبح الاتحاد الجزائري للشغل عضواً بها... وهكذا يسير شمال أفريقيا وشعوبه في وحدة كاملة نحو الحرية والعدل والرفاهية والمجد»(٤٣). وقد ترجم ذلك الموقف في لائحة خاصة بالجزائر حيّا فيها الاتحاد العمال الجزائريين بمناسبة بعثهم الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وقبوله عضواً في الجامعة العالمية للنقابات الحرة. إن ما يشدّ الانتباه في تلك التجربة هو الحماس الكبير الذي أبداه الزعيم النقابي أحمد التليلي تجاه القضية الجزائرية، وذلك بسبب ما يمتلكه من رصيد نضالي في هذا المجال، فقد كان قريباً من حزب الشعب الجزائري بسبب اشتغاله كاتباً خاصاً لدى مصالي الحاج. كما كان مساعداً للعمال الجزائريين في بعث اتحادهم العام، وهو المسؤول الأول على الملف الجزائري في الحكومة التونسية الجديدة التي تشكلت بداية من سنة ١٩٥٦ والمشرف على توفير الدعم المالي والسلاح لفائدة الثورة الجزائرية(٤٤).

إن تبني الاتحاد العام التونسي للشغل خطاباً مسانداً ومدافعاً عن قضيتي كل من المغرب والجزائر، بل تقديم الأموال والأنفس والتضحيات أيضاً في سبيل ذلك، إنما يندرج ضمن استراتيجية كان الاتحاد يعلنها دائماً، وهي الوحدة المغاربية التي يعتقد أن نصيبه فيها هو تحقيق الوحدة النقابية بين مختلف النقابات والاتحادات القطرية في كل من تونس والجزائر والمغرب، وكذلك ليبيا. إن ذلك يستند إلى العمل التاريخي الطويل الذي قام به الاتحاد من أجل تحقيق ذلك الهدف، فقد جاء في لائحة الجزائر في المؤتمر الثامن للاتحاد المنعقد أيام ١ ـ ٣ نيسان/ أبريل

(٤٣) نقلاً عن: بن حميدة، «النقابات والوعي القومي: مثال تونس،» ص ٥١. انظر أيضاً الكتيب الذي أعد بمناسبة المؤتمر القومي السادس للاتحاد العام التونسي للشغل ٢٠ ـ ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦، ص ١٥.

(٤٤) التليلي، **الديمقراطية والتنمية في فكر أحمد التليلي**، ص ٦٣ ـ ٦٤، وضمن الملاحق ص ٢١٧ ـ ٢٣٠ الوثائق التي تثبت تسليم السيد أحمد التليلي أموالاً لفائدة اتحاد العمال الجزائريين ولفائدة جبهة التحرير الجزائرية. انظر أيضاً: Mohamed Lebjaoui, *Vérités sur la révolution algérienne* (Paris: Gallimard, 1970), pp. 36-37.

حيث أشار الكاتب إلى أن الزعيم النقابي أحمد التليلي أشرف على عملية تمرير كمية من السلاح موجهة إلى الثورة الجزائرية عبر التراب التونسي بواسطة شاحنات الحرس الوطني.

١٩٦٠ «إن المؤتمر يؤكد المساعي المبذولة لتحقيق وحدة المغرب العربي، ويؤكد عزمه على بناء حركة عمالية بشمال أفريقيا». وعبّر عن ذلك أحمد التليلي صراحة في شهر كانون الثاني/ يناير من سنة ١٩٦٣: «إننا عقدنا اجتماعاً في عاصمة الجزائر حاولنا أثناءه تحديد السير نحو جامعة مغربية للشغل تندمج فيها كل المكاتب المركزية الموجودة، وخطونا خطوة أكبر من هذه، فوضعنا روزنامة العمل للوصول إلى هذا الهدف...». وفي الشهر نفسه من السنة نفسها ألقى عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل عبد العزيز بوراوي كلمة الاتحاد في المؤتمر الثالث للاتحاد المغربي للشغل جاء فيها: «تجمع بيننا لغة واحدة ودين واحد ومغرب كبير واحد، وهذا وحده كاف لإقامة الدليل إن لزم ذلك على الوحدة الكاملة التي نعمل على تدعيم أركانها وجعلها حقيقة ملموسة ظاهرة للعيان... لقد ناضلنا ضد استعمار واحد من أجل أهداف واحدة في كنف وحدة قومية شاملة، وانتصرنا انتصاراً واحداً والحمد لله... فاليوم وقد تخلصنا من الحكم الأجنبي في ليبيا وتونس والمغرب والجزائر، وجب علينا تجسيم الوحدة النقابية التي قطعت بعد أشواط تذكر بعد تكوين لجنة قارة تضم المنظمات النقابية الأربع وحصول الميثاق التاريخي، الذي تم بينها في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي. إن توحيد الصفوف تحت راية مؤسسة نقابية نظامية في شمال أفريقيا أصبح أمراً ضرورياً حتى تكون الخطوة التمهيدية لوحدة أشمل بين شعوبها في جميع الميادين على أساس الوحدة القائمة والمصالح المشتركة..».

وفي الشهر نفسه أيضاً صرح الحبيب عاشور بمناسبة انعقاد مؤتمر اتحاد العمال الجزائريين «إن استقلال الجزائر بعد تحرر أقطار المغرب العربي الكبير الأخرى يفتح سبلاً جديدة أمام مغربنا، إذ لنا أهداف تعزّ علينا كثيراً. ففي الميدان النقابي يجب أن نحقق توحيد الحركات النقابية لشمال أفريقيا، وفي خصوص هذه الوحدة يكفي أن نلتزم بالاتفاق المبرم بين الهيئات النقابية المركزية الثلاث في عاصمة الجزائر، إذ إن هذا الاتفاق رسم برنامج الوحدة. حقاً إن الطريق التي سنسلكها لن تكون خالية من الصعوبات... يمكن أن أؤكد لكم أن منظمتي ستقوم بكل ما في وسعها وستتقدم بثمرة تجربتها لتحقيق وحدة نقابات المغرب العربي في أقرب الآجال»(٤٥).

لا شك في أن تلك الخطابات والمواقف المشحونة برغبة في الوحدة والتوحيد

(٤٥) بن حميدة، «النقابات والوعي القومي: مثال تونس،» ص ٥٢ ـ ٥٣.

المغاربي، وبوعي ضرورات ذلك ومقتضياته، قد اصطدمت إثر تحقيق الاستقلالات الوطنية بمصالح الدول الوريثة للاستعمار وبتناقضاتها خاصة، فتأثرت الحركة النقابية المغاربية بتلك التناقضات التي كانت تنتهي في بعض الأحيان إلى العداء، وإلى قطع العلاقات السياسية، ولكن من المهم الإشارة إلى أن تلك الاتصالات بين مختلف المنظمات النقابية المغاربية قد أفرزت بعث الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي سنة ١٩٨٩، على إثر المؤتمر التأسيسي الذي عقد يومي ٦ و٧ كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة، والذي أصدر بيان «إعلان تأسيس الاتحاد النقابي للمغرب العربي» في ثلاث صفحات، تضمن الإشارة إلى الدور التاريخي للطبقة العاملة في المغرب العربي ضمن حركة التحرر الوطني، والتذكير بوحدة التاريخ بالنسبة إلى طبقة الشغيلة المغاربية، وموقعها الذي يساعدها على أن تكون المحرك الرئيسي لقيام وحدة عربية شاملة[٤٦].

ج ـ الإنتماء العربي

تعود جذور ذلك الانتماء إلى فترة فرحات حشاد، الذي كان ألقى محاضرة في الذكرى الثانية لتأسيس جامعة الدول العربية في شهر آذار/مارس من سنة ١٩٤٧، بعنوان: «النهضة النقابية في العالم العربي» في دار الاتحاد العام التونسي للشغل، ومن أبرز ما تضمنته تلك المحاضرة الدعوة إلى تأسيس جامعة عربية للعملة، وأن «الاتحاد العام التونسي للشغل جعل في مقدمة برامجه تحقيق وحدة العمال في الشمال الأفريقي قاطبة، ثم ربط الصلة بين الأقطار العربية لتكوين جامعة العملة العربية»[٤٧]. كما كتب حشاد مقالاً نشر في جريدة **الزهرة** تحت عنوان: «حياة الشغل في العالم العربي» بمناسبة الذكرى الثانية لتأسيس جامعة الدول العربية[٤٨]. لقد عكس ذلك المقال وعياً عميقاً لدى حشاد بمسألة الهوية

(٤٦) التهامي الهاني، **الحركة النقابية العمالية في الوطن العربي** (تونس: مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، ١٩٩١)، ص ٢٣٠.

(٤٧) انظر ملخصاً لنص المحاضرة في جريدة: **الزهرة**، ٢٢/٣/١٩٤٧.

(٤٨) جاء في ذلك المقال: «والشغالون التونسيون يأملون أن تكون الشعوب الأفريقية آمنة مطمئنة راضية عن عيشها مرضياً عنها من كافة البشر، وفي مقدمتهم الشعوب العربية (...). نحن الأفارقة كعرب لا نبتغي لعروبتنا بدلاً، وكعضو في جسم العروبة السليم لنا الرجاء الكبير أن نرى في يوم قريب لغة القرآن الكريم من لغات الاتحاد العالمي بصفة رسمية، فتزداد عزة وانتشاراً وما يدريك لعلها تصبح لغة هداية للعالمين وطريق سعادة للمهتدين، ولا تحسبن أن اللغة الإسبانية التي جعلها اتحاد النقابات العالمية لغة رسمية هي أحق من لغة القرآن الكريم بالاعتبار، وأن الثلاثين مليوناً من سكان أمريكا الجنوبية هم أثقل من العرب في الميزان الدولي (...). فتقديرنا للجامعة العربية إذن هو أمر ضروري لأن الشعوب العربية قد أصبحت ممثلة في =

والانتماء العربي الإسلامي، سرعان ما تحوّل إلى خيار من خيارات الاتحاد العام التونسي للشغل ومختلف النقابات المنضوية فيه. فقد دعا الاتحاد منخرطيه إلى المشاركة في الاحتفالات التي أقيمت في مختلف مناطق البلاد بمناسبة الذكرى الثانية لتأسيس الجامعة العربية، وإلى الاحتفاء بهذا «اليوم العظيم» و«التظاهر بالابتهاج والفرح بهذا العيد المبارك، أعاده الله على الأمة العربية بكل الخير والهناء والسعادة والنصر المبين»[٤٩]. وفي بيان لجامعة الموظفين التونسيين، وهي إحدى النقابات الرئيسية المؤسسة للاتحاد، طلبت من أعضائها تنظيم المهرجانات في مقرات الاتحاد العام التونسي للشغل، و«إظهار ما يكنّون نحو جامعتهم الثقافية والدينية (الجامعة العربية) من التقدير والتأييد، وهو يوم ذكرى تأسيسها وستحتفل به الأمة العربية في المشارق والمغارب، ونحن كعضو في جسم الأمة العربية نرى

= الجامعة العالمية وبفضل العرب مجتمعين (...)، ثم إن هذه الجامعة العتيدة قد أخذت على نفسها تحقيق ما يصبو إليه كل عربي كريم (...). ونحن كتونسيين لا يسعنا أن نتجاهل (...) وجوب الاحتفال بهذا العيد كعرب بصفة عامة، وكعملة بصفة خاصة، ذلك أن الجامعة العربية التي أخذت في توحيد كلمة العرب في جميع أنحاء العالم أخذت في تحقيق سعادة الأمة العربية (...)، وفي تحرير للطبقات العاملة، إذ العملة في هذا التحرير أكثر من بقية الشعب. والاتحاد العام الذي أخذ على نفسه تحقيق الاستقلال النقابي لطبقتنا العاملة، والذي يؤمن بتوحيد كلمة العملة بجميع الأقطار العربية بعد تحررها من الاستعباد، يحق له أن يحتفل بعيد الجامعة العربية التي يعتبرها في الحقيقة جامعة الشعوب العربية لا جامعة الدول العربية. وإذا كان من برامج الاتحاد توحيد كلمة الشغالين في ضمن كل مؤسسة نقابية دولية عموماً، وكل مؤسسة أفريقية وعربية خصوصاً، ظهر أن احتفالنا بعيد العروبة هو الاحتفال ببوادر تكوين تلك الجامعة النقابية العربية التي نأمل منها تحرير العملة بالبلاد العربية من الظلم (...) والتفوق الرأسمالي الذي طغى على اليد العاملة وجعلها مسخرة لفائدته دون اعتبار المبادئ الإنسانية الإسلامية التي يجب أن تكون هي الحكم القاضي في توطيد العلاقات الاجتماعية التي نرغب ونريد أن تكون رائدنا ومنهجنا في تسيير شؤوننا الاجتماعية بالبلاد العربية. وإذا ذكرنا الإخوان فإننا دائما نقول إننا نستمد روح الكفاح في الميدان الاجتماعي من المبادئ الإسلامية التي لا سبيل للاطمئنان إلا متى سادت تلك المبادئ (...). وتكوين الجامعة العربية إنما هو أمر تطبيقي لهذه المبادئ، وبذلك تكون الجامعة العربية قد حققت للشعوب العربية (...) سعادتها ورفع رأسها عالياً بين دول العالم. وجامعة النقابات العربية، ومن ضمنها الاتحاد العام التونسي للشغل قد حققت للطبقات العاملة لهذه الشعوب السعادة والرقي الاجتماعي والتمتع بما يصبو له العامل من حياة كريمة في بلاد عزيزة فخورة بأبنائها العاملين. فلنحتفل بعيد العروبة، ولنذكر عيد جمع شتات الأمة العربية بجامعتها التي لو لم يكن لها من فضل إلا تذكيرها بماضينا وتشجيعنا على الأخذ بطرق العلاج، والتصدي إلى رد عدوان الظلمة، لكفاها ذلك فخراً ولألزمنا بتأييدها ونصرتها والفخر بها (...)...». انظر: فرحات حشاد، «حياة الشغل في العالم العربي،» **الزهرة**، ٣١/٣/١٩٤٧، علماً أن النقاط التي وضعت بين قوسين هي مقاطع من حذف الرقابة.

(٤٩) انظر البلاغ الصادر عن الاتحاد العام التونسي للشغل إلى جميع العمال والموظفين بالبلاد التونسية، مخطوط بقلم حشاد محفوظ بأرشيف الاتحاد، نقلاً عن: سالم بويحيى، «العلاقات العمالية والنقابية بين تونس والمشرق العربي، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨،» **المجلة التاريخية المغاربية**، العددان ٦١ ـ ٦٢ (تموز/يوليو ١٩٩١)، ص ١٨.

من واجبنا أن نذكّر الإخوان بهذا الواجب المقدس ليكتبوا لأنفسهم فخراً ويشاركوا إخوانهم في أفراحهم التي هي أفراح الجميع»[٥٠]. وبقدر ما يحيل هذا التوجه على حسّ استراتيجي لدى الزعيم النقابي، بالقدر نفسه خلق وضعية غير مرضية لدى الإدارة الاستعمارية، مما جعلها ترفض منح حشاد تأشيرة خروج في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من سنة ١٩٥٠ للمشاركة في المؤتمر الاجتماعي للشرق الأوسط، الذي نظّم في القاهرة تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة. لكن هذا الاتجاه لن يرى النور قريباً بسبب اغتيال حشاد الزعيم النقابي القوي، الذي كان الضامن للتوازن في علاقة الاتحاد بالحزب الدستوري الجديد. لقد انخرم ذلك التوازن نهائياً عندما انحاز الاتحاد إلى الشق البورقيبي، وأيّده في مؤتمر صفاقس لسنة ١٩٥٥، ووفّر له الدعم المطلوب للنجاح والانتصار على الشق اليوسفي، وسيكون موقف أحمد بن صالح في ذلك المؤتمر خادعاً وغير ذي جدوى، بل يغلّب أيضاً أشكال الانتماء الأخرى التي تعتبر ثانوية على الانتماء العربي.

جاء في كلمة بن صالح في ذلك المؤتمر: «لا يمكن لتونس أن تنسى مستقبلها في شمال أفريقيا أولاً، ثم في أفريقيا ثانياً، ثم في حوض البحر الأبيض المتوسط. ونستطيع بفضل حضارتنا العربية الإسلامية فرض شخصيتنا في الميدان الخارجي»[٥١]. إن ذلك الانحياز إلى بورقيبة وشقه سيترتب عليه بعض الامتيازات، مثل الشراكة في الدولة وفي مؤسساتها وبرامجها بالنسبة إلى الاتحاد، وفي المقابل ستصبح مواقفه تابعة للسلطة والحزب الدستوري الحاكم الذي كان يعلن لفترة طويلة عداءه لكل ما هو عربي، وذلك بسبب انحياز أغلب العرب، وخاصة مصر بقيادة جمال عبد الناصر، لصالح بن يوسف خصم بورقيبة وعدوه، كما أسلفنا. وقد غاب أي تمثيل عربي يذكر في مؤتمرات الاتحاد طيلة الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٥٦ و١٩٧٣، كما لم تشر لوائح المؤتمرات المنعقدة خلال تلك الفترة إلى ما نادى به حشاد من ضرورة تأسيس هيئة نقابية عربية، واكتفت تلك اللوائح بالتنصيص على أن «الوحدة النقابية المغربية تساعد على تشييد الوحدة النقابية الأفريقية»، كما هو الحال في المؤتمر الثامن المنعقد في شهر نيسان/ أبريل من سنة ١٩٦٠، أو تبني شعار «وحدة مغربية وتعاون أفريقي» في المؤتمر التاسع لسنة ١٩٦٣[٥٢].

(٥٠) بلاغ صادر عن الهيئة الإدارية للجامعة العامة للموظفين التونسيين نشرته جريدة **الزهرة** بتاريخ ٢٢/٣/١٩٤٧.

(٥١) **شهادة أحمد بن صالح السياسية: إضاءات حول نضاله الوطني والدولي**، ص ١٤٨.

(٥٢) بن حميدة، «النقابات والوعي القومي: مثال تونس،» ص ٥٧.

سينعكس ذلك الوضع على علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل في الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. فقد استغل هذا الأخير فرصة انضمام تونس إلى جامعة الدول العربية في تشرين الأول/ أكتوبر من سنة ١٩٥٨، فدعا الاتحاد العام التونسي للشغل إلى الانضمام إليه والمساهمة في مؤتمره الثاني الذي سينعقد في القاهرة في شهر نيسان/ أبريل من سنة ١٩٥٩ أو المشاركة في أعماله بصفة مراقب في حال رفضه الانضمام. إلا أن قيادة الاتحاد قد قاطعت ذلك المؤتمر. ولكن ذلك لم يحل دون تضامن الاتحاد مع العمال العرب أثناء مقاطعتهم للبواخر والطائرات الأمريكية، ردّاً على قيام عمال نيويورك بمقاطعة الباخرة المصرية كليوبترا في ٢٨/ ٤/ ١٩٦٠ مشترطين لتمويلها بالوقود والطعام والمياه تراجع الحكومة المصرية عن قرارها بمنع مرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس[٥٣]. وقد كان ذلك الموقف مقدمة لسلسلة من الخطوات في اتجاه تحسين العلاقة بين المنظمتين النقابيتين، بدأت بالمشاركة في وضع ميثاق التضامن العمالي العربي في أثناء الدورة ٤٤ لمنظمة العمل الدولية في جنيف في حزيران/ يونيو ١٩٦٠، ثم تعبير الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب عن تضامنه مع الاتحاد العام التونسي للشغل في مقاومة الشعب التونسي للاحتلال الفرنسي وتحرير بنزرت. وستتبع ذلك خطوات بين الطرفين في اتجاه انضمام الاتحاد التونسي إلى الاتحاد العربي، لكن كل ذلك سيجهض وستنتهي العلاقة بينهما إلى القطيعة التامة بسبب تصريحات بورقيبة في أريحا سنة ١٩٦٥ الداعية إلى قبول التقسيم وإقامة دولتين، وما سببته تلك التصريحات من توتر في العلاقات بين مصر ومعها الدول العربية المشرقية وتونس. ولم يخف الاتحاد العام التونسي للشغل تأييده لموقف بورقيبة، وعلى الرغم من تجاهل الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ذلك التأييد، فقد جدّد دعوته إلى المنظمة النقابية التونسية للانضمام إليه، ولكن هذه المنظمة تجاهلت هذه الدعوة في مؤتمرها سنة ١٩٦٥، حتى إنها لم تُدرَج على جدول الأعمال[٥٤]. وقد بقيت تلك العلاقة على حالها إلى ما بعد حرب الأيام الستة في سنة ١٩٦٧، ولم تبدأ في التحسن إلا بعد عودة العلاقات بين النظامين التونسي والمصري، حيث اشترك الاتحاد التونسي بصفة مراقب في المؤتمر الرابع للمنظمة النقابية العربية سنة ١٩٦٩، وتوطدت تلك العلاقة، خاصة بعد وفاة عبد الناصر الذي حلّ محله أنور

(٥٣) سالم بويحيى، «العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ١٩٥٩ ـ ١٩٧٧،» **الكراسات التونسية**، السنة ٤٩، العدد ١٨٢ (٢٠٠٢)، ص ٦٤ و٨٠.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١.

السادات في شهر أيلول/سبتمبر من سنة ١٩٧٠. ولم ينضم الاتحاد التونسي إلى المنظمة النقابية العربية إلا بعد أن صادق على ذلك مؤتمره الثالث عشر المنعقد في نهاية شهر آذار/مارس من سنة ١٩٧٣، وبعد موافقة المجلس المركزي للمنظمة النقابية العربية على ذلك في شهر شباط/فبراير من سنة ١٩٧٤ في الدار البيضاء. وتلت ذلك موافقة المؤتمر السادس للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب المنعقد في الإسكندرية في نهاية شهر آذار/مارس من سنة ١٩٧٦[٥٥].

د ـ مسألة التعريب

تعتبر قضية التعريب والدعوة إلى استخدام اللغة العربية من ثوابت الاتحاد العام التونسي للشغل، ومن القضايا التي دافع عنها الاتحاد ووضعها ضمن أولوياته. تعود جذور ذلك الاتجاه إلى فترة تأسيس الاتحاد سنة ١٩٤٦، الذي وضع ضمن شروطه لتوحيد الحركة النقابية خلال مفاوضاته مع فرع الجامعة العامة للعمل الفرنسية المعروفة بـ «السجتي» استعمال اللغة العربية، وكان الاتحاد يطالب باشتراط العربية في جميع المناظرات حتى تكون اللغة الرسمية الوحيدة في جميع الدواوين الحكومية. لقد جاء في تقرير مشاكل الثقافة والتعليم، المقدم إلى المؤتمر الرابع للاتحاد المنعقد سنة ١٩٥١، ما يلي: «للوصول بالشعب التونسي إلى استقلاله الداخلي، على الحكومة التونسية أن تبدأ أولاً بأول مقومات هذا الاستقلال بردّ الصبغة التونسية للإدارات التونسية، ولن يكون ذلك إلا متى أصبح جميع موظفي الحكومة تونسيين، ولغة الإدارة اللغة العربية»[٥٦]. وبات هذا الأمر ضمن المطالب الرئيسية لنقابات التعليم المنضوية تحت قيادة جامعة التعليم، التي تمكّنت من إقناع قيادة الاتحاد بتبنّي جميع تصوراتها حول التعليم في تونس، ولا سيما «السير به نحو التعريب». وقد تبنى الاتحاد ذلك التوجّه وعبّر عنه في التقرير المقدم إلى مؤتمره الرابع المشار إليه سالفاً، الذي جاء فيه: «إن ماضي الأمة التونسية وحاضرها ومستقبلها متصل اتصالاً متيناً بالعالم العربي الإسلامي، وبحضارته الإسلامية ديناً، والعربية لغة. فكل تعليم مبني على غير هذا الأساس إنما هو محاولة معاكسة للواقع تؤول إلى الخيبة كمحاولة، وإلى قتل الإمكانيات العقلية والنفسية كتعليم»[٥٧]. كما ساهم التيار الزيتوني داخل اتحاد الشغل في

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٥٦) بن حميدة، المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٥٧) المصدر نفسه.

الدفع نحو تبني مطلب التعريب، وقد تجسد هذا المطلب في إطار الجامعة القومية للتعليم التي كان يرأسها محمود المسعدي، الذي اعتبر «مسألة تعريب التعليم... هي صميم مشكلتنا الثقافية». ومن هذه الزاوية طالب بـ «تقريب المسافة بين التعليم الزيتوني والتعليم الدولي»، بحيث يؤثر التعليم الزيتوني في التعليم العصري من الناحية اللغوية، وذلك بأن تدخل عليه جرعة من التعريب، في مقابل إدخال المواد العلمية العصرية إلى برامج التعليم الزيتوني. وفي المؤتمر الرابع لاتحاد الشغل المنعقد في أواخر آذار/مارس ١٩٥١ قدم المسعدي تقريراً تعرّض فيه إلى «مشكلة التعليم في الجامعة الزيتونية وما فيه من ضعف وهزال، والتعليم في المدارس الحكومية وما فيه من فرنجة خطيرة في اللغة والروح والفكر». وكنتيجة لتلك الملاحظة صادق المؤتمرون على لائحة تطالب بتوحيد «التعليم بجعله تعليماً قومياً، عربي اللغة، عصري الاتجاه». ورداً منه على البرنامج الذي اقترحته في أواخر الأربعينيات إدارة العلوم والمعارف بخصوص نشر التعليم، يقول محمود المسعدي: «لو تمادينا على الاهتمام بتوسيع نطاق التعليم فقط بدون مطالبة بتغيير توجيهه، وبدون المطالبة بتعريبه تدريجياً، فإننا نكون ساعدنا على إيهان لغتنا، وعلى تقوية جانب ثقافة أجنبية اللسان». وفي الجملة، فإن الاتحاد العام التونسي للشغل كان حريصاً على تحقيق مطلب تعريب التعليم[٥٨].

ثانياً: الاتحاد العام التونسي للشغل والقضايا العربية

١ ـ القضية الفلسطينية والحروب العربية ـ الصهيونية

يمكن القول إن علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالقضية الفلسطينية قد مرت بثلاث فترات تاريخية، وقد كانت كالتالي:

أ ـ الفترة الأولى (١٩٤٦ ـ ١٩٤٨)

تميزت هذه الفترة بتبني الاتحاد الكامل للقضية الفلسطينية. فمنذ سنة ١٩٤٦ سعت المنظمة النقابية التونسية إلى بناء علاقات مع «الحركة النقابية والعمالية العربية في فلسطين» والتعريف بها في الأوساط العمالية التونسية عبر «مركز

(٥٨) محمد ضيف الله، «الضاد والضد: مسار تعريب التعليم في تونس بين عهدين (١٨٧٥ ـ ١٩٧٥)،» ورقة قدمت إلى: **أعمال منتدى نور الدين سريب للتاريخ الاجتماعي والثقافي في دورته السادسة حول التعليم والإصلاح** (جرجيس: منشورات اللجنة الثقافية المحلية، ٢٠٠٨)، ص ٨٨.

البحوث الاقتصادية والنقابية» التابع للاتحاد، الذي تولّى في أثناء تلك السنة تنظيم محاضرات وإعداد دراسات عن تاريخ الحركة النقابية والعمالية الفلسطينية[٥٩]. كما تأسس العديد من لجان المساندة والتأييد والدعم المادي والبشري والمعنوي من داخل الاتحاد العام التونسي للشغل، كما من خارجه، ومن أبرزها تلك التي أشرف عليها الفاضل بن عاشور، الرئيس الشرفي للاتحاد، ما بين سنتي ١٩٤٦ و١٩٤٨، وهي «لجنة الدفاع عن فلسطين العربية»، و«فرع المؤتمر الإسلامي لفائدة القدس الشريف»[٦٠]. ولم يتخلّف الاتحاد عن النداء الذي وجهته جامعة الدول العربية إلى «الضمير العربي» داعية العرب في جميع أقطارهم إلى إعلان الإضراب الشامل عن العمل في يوم ١٠/ ٥/ ١٩٤٦[٦١].

ولّما صدر قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ عبّر المنتمون إلى الاتحاد عن رفضهم لهذا القرار، واشتركوا في الإضراب الذي أعلن لمدة ثلاثة أيام تضامناً مع «فلسطين العربية» الذي دعت إليه «الهيئة العربية العليا»، وقد شمل الإضراب مختلف أنحاء البلاد على رغم محاولات الإدارة الاستعمارية إفشاله وقمعه[٦٢]. واشترك الاتحاد في «المؤتمر العربي ـ الإسلامي لحماية فلسطين»، الذي انتظم يوم ٤/ ١٢/ ١٩٤٧ في جامع صاحب الطابع في مدينة تونس، بحضور مختلف مكونات المجتمع الأهلي يومئذ، أبرزها الجمعية الخلدونية، وجمعية الشبان المسلمين، ولجنة الدفاع عن فلسطين العربية، وحزبا الدستور، قديمه وجديده. وأرسل المؤتمرون برقية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام عبّروا فيها عن رفضهم واستيائهم لصدور قرار تقسيم فلسطين، وعن تضامنهم التام، وتضامن الشعب التونسي الثابت، مع عرب فلسطين مؤكدين استعدادهم للقيام بالواجب في الكفاح والتضحية في سبيل الحفاظ على عروبة فلسطين[٦٣].

وبمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني للمنظمة النقابية التونسية في ٢٠/ ١٢/ ١٩٤٧

(٥٩) Abdesslem Ben Hamida, «Le Syndicalisme tunisien de la 2ème guerre mondiale à l'autonomie interne de la Tunisie,» (Thèse de doctorat de 3ème cycle, France, 1978), p. 136.

(٦٠) الهادي التيمومي، **النشاط الصهيوني بتونس، ١٨٩٧ ـ ١٩٤٨** (تونس: [د. ن.]، ١٩٨٢)، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٦١) جاء في ذلك النداء: «حتى يكون يوماً عربياً في جميع أقطار العروبة والإسلام يوم الألم لفلسطين، يوم الغضب، يوم الاحتجاج على العدوان الذي يريدون تسليطه على فلسطين العربية، فلسطين المسلمة». انظر: **الزهرة**، ١٢/ ٥/ ١٩٤٦.

(٦٢) **الزهرة**: ٢/ ١٢/ ١٩٤٧، و٣/ ١٢/ ١٩٤٧.

(٦٣) **الزهرة**، ٦/ ١٢/ ١٩٤٦.

خصّت القضية الفلسطينية بلائحة خاصة بها وجّهت من خلالها تحية أخوية إلى الطبقة العاملة الفلسطينية على ما تقوم به من نضال من أجل التحرر الوطني والاستقلال، ومؤكدين تضامن الطبقة العاملة التونسية التام من أجل تحقيق أهدافها المقدسة[٦٤]. لكن تلك النزعة الحماسية ستشهد نوعاً من الفتور الذي تدرّج نحو تجاهل القضية الفلسطينية في أيامها العصيبة، أي سنة ١٩٤٨ تاريخ الإعلان عن ميلاد الدولة الصهيونية في فلسطين في ١٥ أيار/ مايو[٦٥]. حتى إن الاتحاد لم ينفرد بموقف أو بيان خاص به أو بفعل جماهيري بمناسبة ذلك الحدث الأليم واستتباعاته المتمثلة في الحرب بين العصابات الصهيونية آنذاك والجيوش العربية. فخلال مسح لجريدة **الزهرة** ما بين تاريخ إعلان الدولة العبرية ونهاية تموز/ يوليو، وهي الفترة التي شهدت الحرب وتفاعلاتها من إعلان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي الاعتراف بدولة بني صهيون (التسمية التي استخدمت في روسيا أول الأمر) وما تبعها من قرارات دولية لوقف إطلاق النار لتمكين الدولة الناشئة من الوجود، لم تشر تلك الجريدة، وهي المعروفة بتغطية كافة الأحداث الوطنية والنقابية، إلا إلى مقال ـ خبر واحد يتعلق بمشاركة الاتحاد في إحدى الأنشطة المشتركة المؤيدة لفلسطين، حمل عنوان «الأمة التونسية تؤازر فلسطين»، وأشار إلى تشكيل «اللجنة التونسية العليا لإنقاذ فلسطين»[٦٦]. ويبدو

(٦٤) Mustapha Kraïem, *La Classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale, 1939-1952* (Tunis: Impr. UGTT, 1980), p. 187.

(٦٥) رسالة استفسارية من الاتحاد المحلي للشغل في جربة إلى فرحات حشاد مؤرخة في ٧/ ٣/ ١٩٤٨ حول عدم الاحتفال بعيد العروبة أو يوم العروبة، كما جرت به العادة. وردت في: سالم بويحيى، «العلاقات بين عمال تونس وفلسطين ومواقف الطبقة العاملة التونسية من القضية الفلسطينية، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٦،» **المجلة التاريخية المغاربية**، العددان ٥٥ ـ ٥٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩)، ص ٢٥.

(٦٦) جاء في ذلك المقال ـ الخبر ما يلي: «صباح الأربعاء عقد اجتماع مهم من ممثلي المنظمات التونسية الكبرى التالية: الحزب الدستوري التونسي بشقيه الجديد والقديم والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وجامعة الفلاحين التونسيين العامة وهيئة المؤتمر الإسلامي لإنقاذ فلسطين ولجنة الدفاع عن فلسطين العربية ورابطة الصحافة التونسية. وفي هذا الاجتماع التاريخي العظيم اتفق ممثلو هذه المنظمات على توحيد الجهود لتكوين لجنة عليا موحدة تحمل عنوان «اللجنة التونسية العليا لإنقاذ فلسطين». ثم حررت البرقيتين التاليتين ووجهتهما على أن تواصل هذه اللجنة أعمالها بالسرعة التي يتطلبها الموقف الحاضر في البلاد المقدسة: ـ إلى الكاتب العام لجامعة الأمم المتحدة: إن الشعب التونسي العربي المسلم يرفع احتجاجه الصاخب ضد من اعترف من أعضاء جامعة الأمم المتحدة بدولة إسرائيل المزعومة المحدثة صورة من كتلة من الصهيونيين الأجانب عن فلسطين، فأحدثوا فيها الاضطراب واعتدوا اعتداءات لا تحتمل على الأطفال والنساء والشيوخ متحدين الأخلاق والقوانين الأممية. إن الشعب التونسي المتضامن مع إخوانه عرب فلسطين يؤيد التأييد التام موقف الدول العربية في إرجاع الوضعية القانونية الشرعية والأمن لفلسطين تلك البلاد المناضلة في العروبة منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً، ولا يمكن بحال أن =

أن تلك اللجنة قد ولدت ميتة، إذ لم نعثر على إشارة لنشاطات أو أعمال قامت بها، بل إن موقف الاتحاد سيشهد تغيراً جذرياً تجاه القضية الفلسطينية بداية من سنة ١٩٤٩ يمكن وصفه بالسلبية، وهو إيذان ببداية مرحلة جديدة في تاريخ الاتحاد في تعامله مع تلك القضية.

ب ـ الفترة الثانية (١٩٤٩ ـ ١٩٦٧)

سيعرف الاتحاد تغيّراً في موقفه من القضية الفلسطينية، وسيتّسم هذا الموقف بالسلبية مع نهاية الحرب العربية ـ الصهيونية الأولى في سنة ١٩٤٨، وسيزداد سلبية سنة ١٩٤٩، حيث يبدو أن المنظمة النقابية التونسية قد تأثرت بالوضع الدولي المساند لقيام دولة يهودية على أرض فلسطين. وهذا الموقف لم يكن مقتصراً على الدول الكبرى راعية ذلك المشروع، وإنما انطلت الحيلة على النقابات العربية ذات التوجه الشيوعي التي تبنّت مواقف قادتها في الدولة السوفياتية، وفي المنظمات الشيوعية العالمية، فانبرت تدافع عن دولة إسرائيل التي قدمت نفسها على أنها واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط، وعن عمّالها الذين يشكّلون شريحة تقدمية جاءت الرجعية العربية وجيوشها لاقتلاعها من منبتها. لقد خاضت المنظمة النقابية الصهيونية المعروفة باسم «الهستدروت» أولى معاركها في أروقة الجامعة العالمية للنقابات الحرة، وتحديداً في مؤتمرها الثاني المنعقد سنة ١٩٤٩، حيث نجحت تلك المنظمة في تضليل المشاركين باسم الديمقراطية والتقدمية والشرعية الدولية والمساواة والسلم ونبذ الحروب، في حين أن القضية الفلسطينية لم تثر إلا من طرف ممثلي بعض النقابات اليسارية في المشرق العربي، ومن ذلك ممثلو الأرض المحتلة الذين دافعوا عن قرار تقسيم فلسطين الأممي، وأدانوا حرب الجيوش

= نجعل منها ميدان تجربة لسياسة لا تتوالد عنها إلا البغضاء والحروب الداخلية. وتقبلوا فائق الاحترام.
ـ إلى رئيس الوزارة الفرنسية ـ إلى وزير الخارجية الفرنسية: إن جميع الشعب التونسي العربي المتأثر بالنداءات المتوجهة للحكومة الفرنسية من طرف بعض الصحافة الفرنسية لكي تعترف بدولة إسرائيل المزعومة، لا يمكنه أن يعتبر هذا الاعتراف إلا كموقف عدائي نحو ٢٥ مليوناً من المسلمين في شمال أفريقيا، نلفت أنظاركم إلى ما ينجر عن ذلك من سوء الأثر في العلاقات المقبلة بين تونس وفرنسا تقبلوا منا فائق احترامنا. الإمضاء الشيخ الشاذلي بن القاضي رئيس المؤتمر الإسلامي لحماية القدس الشريف، الشيخ الصادق بسيس رئيس لجنة الدفاع عن فلسطين العربية، صالح فرحات الكاتب العام للحزب الدستوري القديم، صالح بن يوسف الكاتب العام للحزب الدستوري الجديد، فرحات حشاد الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل، الفرجاني بلحاج عمار الكاتب العام للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، المهدي بن ناصر عن جامعة الفلاحين التونسيين العامة، عبد العزيز الشابي عن رابطة الصحافة التونسية، أحمد بن ميلاد رئيس لجنة إعانة فلسطين.
انظر: **الزهرة**، ٢١/٥/١٩٤٨.

العربية ضد إسرائيل سنة ١٩٤٨، وانتصروا لحق الدولة العبرية في الوجود[٦٧].

ويبدو أن الاتحاد العام التونسي للشغل قد قبل الأمر الواقع، واختار الصمت بدلاً من فضح تلك المزاعم والأباطيل الصهيونية، التي تروّج مقولات من قبل أن «إسرائيل تعمل من أجل المساواة والإخاء والسلام، وأن حربها في سنة ١٩٤٨ هي حرب تحرير وطني، وبأنها دولة مسالمة وتنبذ الحروب وديمقراطية وتقدمية في محيط عربي إقطاعي وشبه إقطاعي ورجعي». لقد شهدت تلك الفترة جدلاً حاداً داخل قيادات الحركة النقابية التونسية، وقد تعلق الأمر بالموقف من أفراد الطائفة اليهودية التونسية، ففي حين اعتبرهم حشاد، وهو الكاتب العام للمنظمة، مواطنين تونسيين لا فرق بينهم وبين المسلمين في الحقوق والواجبات، كان للفاضل بن عاشور، الرئيس الشرفي للاتحاد، رأي آخر. ويبدو أن ذلك الخلاف من بين الأسباب التي دفعت بن عاشور إلى الاستقالة من منصبه، وهو ما ساعد على «انحسار التيار القومي العربي المعادي للصهيونية داخل المنظمة النقابية والنحاز تماماً للقضية الفلسطينية من منطلق ديني وقومي عربي»[٦٨].

تفاعلت كل تلك الأحداث العالمية والمحلية لتغير موقف الاتحاد تجاه القضية الفلسطينية من التبني إلى التجاهل الكامل، وإن كانت العوامل المؤثرة بصفة فعلية في موقفه هي عضويته في الجامعة العالمية للنقابات الحرة، التي باتت يومئذ تحت السيطرة الكاملة للاتجاه المناصر لقيام الدولة العبرية، وهو اتجاه سيشهد شيئاً من التغيّر، كما سنرى ذلك لاحقاً. وسيتطور الموقف النقابي التونسي إلى شيء من التطبيع مع الكيان العبري الجديد عندما يقبل الاتحاد العام التونسي للشغل مشاركة ممثليه في سلسلة من الدروس النقابية الخاصة بالتثقيف النقابي نظّمتها الجامعة العالمية للنقابات الحرة بأكرا في ساحل الذهب بمشاركة المغرب وليبيا والكيان الصهيوني، وذلك ما بين ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر و١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦[٦٩].

(٦٧) من ذلك مواقف بعض النقابيين اليساريين من الأرض المحتلة، جاء فيها: «... إننا العمال العرب بفلسطين نعتبر أن الرجعية العربية، استجابة لأوامر الإمبريالية الأنكلو ـ أمريكية، قد قاومت قرار هيئة الأمم المتحدة وقرارات ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ الخاصة بفلسطين، وبدأت حرباً عدوانية ضد العمال وضد الشعب العربي والشعب اليهودي... وحينما فشل الرجعيون في الحيلولة دون تأسيس دولة إسرائيل الحرة سعوا إلى إيقاف نموها، الأمر الذي نجم عنه بؤس شديد في أوساط السكان العرب. فقد تم اقتلاع مئات الآلاف من العمال من مساكنهم ومن أماكن عملهم، وهم الآن مجردون من كل شيء...». من خطاب منعم جرجورة في المؤتمر، نقلاً عن: بويحيى، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٣١.

ولعل الموقف الرافض للانضمام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الذي تأسس في آذار/مارس ١٩٥٦ قد يعود إلى ما أعلنه ذلك الاتحاد في مؤتمره التأسيسي من قرارات تعكس مدى اهتمامه بالقضية الفلسطينية، من أبرزها النضال ضد الصهيونية وشراء السلاح من جميع المصادر ورفض السلام مع إسرائيل(٧٠). وقد بلغ الأمر درجة تبني الاتحاد موقفاً رافضاً للحل العسكري للصراع العربي - الصهيوني على حدّ تعبير أحمد بن صالح، الكاتب العام للاتحاد، الذي صرح عندما سئل عن موقفه من ذلك الصراع في صيف ١٩٥٦ أن «... هذا من المشاكل الصعبة التي طرحت على أمتنا الفتية، وعلى ضمائرنا، وقد عبّرنا دائماً علناً عن أملنا في إيجاد حل سلمي لهذا المشكل...»، ولم يتردد الزعيم النقابي في التنويه بما أولته الجامعة العالمية للنقابات الحرة من اهتمام بمشكلة اللاجئين العرب وضرورة الاهتمام بهم من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، حسب الدعوة التي وجهتها إليها الجامعة العالمية(٧١)، ومن ثمة نفهم كيف وقعت قيادة المنظمة النقابية التونسية في فخّ النظر إلى القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين، الذي نصب لها من قبل المنظمة العالمية في ظل التأثير المتنامي للحركة الصهيونية العالمية في مختلف المجالات والقطاعات.

ولن يقتصر تأثير الجامعة العالمية للنقابات الحرة في موقف الاتحاد من القضية الفلسطينية، وإنما سيلحق ذلك التأثير الموقف من العدوان الثلاثي على مصر في شهر تشرين الأول/أكتوبر من سنة ١٩٥٦. لقد وجد الاتحاد نفسه في موقع التعبير الكامل عن تضامن قواعده ومنخرطيه مع أشقائه المصريين منذ أن بدأت تلك الأزمة عندما قرر الرئيس المصري جمال عبد الناصر تأميم قنال السويس في صيف ١٩٥٦. لقد اعتبرت صحافة الاتحاد آنذاك أن ذلك التأميم هو رمز «استرجاع العزّة والكرامة والسيادة»، كما جاء في خطاب عبد الناصر في ٢٦/٧/١٩٥٦، الذي أعلن فيه التأميم. كما اعتبرت الصحافة النقابية ما قام به عبد الناصر درساً موجهاً بالخصوص إلى الشعوب الحديثة العهد بالاستقلال، يؤكد

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٩.

«Confédération Internationale des syndicats libres-sous-comité-Bruxelles 9-11 avril 1956 point 13 de l'ordre du jour: Etablissement d'une confédération Arabe du travail et efforts en vue de convoquer une confédération syndicale afro-asiatique,» (Document envoyé par L'UGTT), dans: Archives de L'UGTT à Tunis.

(٧١) **صوت العمل**، ٥/١٢/١٩٥٦.

لها أنه لا وجود لاستقلال سياسي دون سيادة اقتصادية، وهو درس الغد بالنسبة إلى تونس ومراكش والجزائر(٧٢).

كما اعتبرت الصحافة النقابية أن ما قامت به مصر من تأميم يجب أن يقتدى به في تونس، وأن يشكل نموذجاً، على الرغم مما قد يثيره من ردود أفعال من قبل القوى الاستعمارية التي تضرّرت مصالحها بسبب عملية التأميم «فلا مستقبل لأمة تزوّجت بها الشركات». ولمّا بدأت التهديدات الفرنسية - البريطانية لمصر وما تلاه من تعبئة عسكرية لشنّ الهجوم العسكري المعروف بالعدوان الثلاثي، رسم الاتحاد العام التونسي للشغل اتجاهين في حركته المضادة لتلك التهديدات، أحدهما التعبئة الداخلية للقواعد النقابية التي عبّرت عن رفضها التام لتلك التهديدات، والإعلان عن إضراب عام يوم ١٦ آب/أغسطس ١٩٥٦ شمل مختلف مناطق القطر التونسي. وقد وجد بعض القادة النقابيين المحليين في ذلك الحدث فرصة لإثارة الوجود العسكري الفرنسي المتبقي في شمال تونس (القاعدة العسكرية في بنزرت) وفي جنوبها (القاعدة العسكرية في رمادة) وضرورة التخلّص منه، بل خوض المعارك أيضاً ضده اقتداء بنضال المصريين ضد الاحتلال البريطاني لقناة السويس في مصر(٧٣). كما قامت الفروع النقابية للاتحاد بإرسال العديد من البرقيات إلى المركزية النقابية في العاصمة والسلطات التونسية عبّر فيها العمال عن احتجاجهم واستنكارهم لموقف بريطانيا وفرنسا من مصر، منددّين بالعقلية الاستعمارية لأعداء الشعوب، ومؤكدين حق مصر في تأميم القنال(٧٤).

بالتوازي مع ذلك الاتجاه، عبّرت القيادة النقابية، ممثلة في الأمين العام للاتحاد أحمد بن صالح، عن حق مصر المطلق في تأميم قناتها، وهو الحق الذي يعتبر في نظر تونس وجميع الأقطار العربية تعبيراً عن حق مصر في استكمال سيادتها التي وقفت في طريق تحقيقها فرنسا وبريطانيا بمساعدة الولايات المتحدة. عبّر الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل عن ذلك الموقف في رسالة بعث بها إلى الأمين العام للجامعة العالمية إلى النقابات الحرة، اقترح فيها الوقوف إلى جانب مصر والتنديد بالاستعدادات العسكرية، خاصة أن ما قامت به الحكومة المصرية من تأميم للقناة لتمويل مشاريعها الاقتصادية أفضل من الالتجاء إلى

(٧٢) «سمعت جمال عبد الناصر يقول،» **صوت العمل**، ٤/٨/١٩٥٦.

(٧٣) سالم بويحيى، «العلاقات بين عمال تونس مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٨،» **المجلة التاريخية المغاربية**، العددان ٥٣ - ٥٤ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ٢٩.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٣٠.

الكتلة الشيوعية لتحقيق ذلك الغرض[٧٥]. وعلى الرغم من الحماس والتعاطف الشديدين اللذين أبداهما الاتحاد العام التونسي للشغل وقيادته مع مصر وشعبها على إثر العدوان الثلاثي في نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر من سنة ١٩٥٦، حتى إن أحمد بن صالح كتب قائلاً: «... من الواجب علينا بكل صراحة أن نعتبر أنفسنا في حالة حرب إلى جانب مصر...»[٧٦]، لكن الاتحاد لم يستطع تحويل تلك المواقف إلى ممارسة عملية بسبب ارتباطه بالجامعة العالمية للنقابات الحرة، التي وصفت مواقفها بالسلبية تجاه تلك القضية التي جاءت عامة وضبابية عندما دعت إلى إضراب عام رمزي لمدة خمس دقائق احتجاجاً على ما أسمته أعمال العنف والاعتداءات ضد سيادة الدول في أوروبا والجزائر ومصر استجابت له الحركة النقابية التونسية[٧٧]. وبذلك تكون الجامعة العالمية قد ساوت بين الجلاد والضحية، بل الانحياز إلى الجلاد على حساب الضحية بفضل الفعل الاستعماري والصهيوني في قرارات المنظمة النقابية العالمية.

إن ذلك الموقف يعكس مدى القابلية الموجودة لدى الاتحاد العام التونسي للشغل للتدخل في قراراته وتغيير مواقفه، فقد برز ذلك بصفة جلية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية في أثناء الفترة المشار إليها، ويكاد الموقف نفسه يتكرر بشيء من الاختلاف في العدوان الثلاثي على مصر. ثم سيتكرر ثانية، ولكن على علاقة بالدولة والحزب الدستوري الحاكم في تونس إبان زيارة الرئيس بورقيبة إلى الشرق سنة ١٩٦٥، ودعوته في أريحا العرب والفلسطينيين إلى القبول بقرار التقسيم الذي يشترط الاعتراف بالدولة العبرية[٧٨]. فوجدت القيادة النقابية نفسها آنذاك مجسدة

---

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٧٦) انظر مقال في ركن كلمة الاتحاد بعنوان: «الجنون،» **صوت العمل**، ٢/ ١١/ ١٩٥٦.

(٧٧) **صوت العمل**، ٩/ ١١/ ١٩٥٦.

(٧٨) يبدو ذلك الموقف على أنه مبتكر من قبل الرئيس بورقيبة، ويرى البعض الآخر أن بورقيبة عبّر عنه بعد الاتفاق مع الرئيس جمال عبد الناصر، لكن الوثائق التاريخية الصادرة حديثاً تبيّن أن موقف بورقيبة قديم متجدد في اعترافه بدولة إسرائيل وشرعية وجودها. جاء في مذكرة مختصرة حول مقابلة إيسترمان، مبعوث رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ناحوم غولدمان إلى الحبيب بورقيبة في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٥٧، أي قبل أن يتحول إلى رئيس للدولة التونسية بأسبوع، ما يلي: «... ذكر بورقيبة بطريقة تلقائية حق اليهود المطلق للهجرة إلى إسرائيل، مؤكداً أن هذا الأمر سوف يستمر، وكان ذلك مناسبة للتعبير لإبراز موقف ودّي تجاه إسرائيل، وإننا نعول عليكم كأهم رئيس دولة ديمقراطي في أفريقيا الشمالية وحتى في العالم العربي لممارسة تأثيره لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وقد ردّ قائلاً إن السياسيين بالشرق الأوسط أغبياء، إن كل سلوكهم متسم بالغباء، وليس لدي شعور بالاحترام تجاههم وبدرجة أقل لسلوكهم، وقد وجب عليهم الاعتراف بدولة إسرائيل والعمل معها عاجلاً أم آجلاً، وسوف أعمل من جانبي على تحقيق التسوية بالشرق الأوسط، غير أنه وجب علي التقدم بحذر شديد وهذا يتطلب شيئاً من الوقت». انظر: «الوثيقة العدد ٨: =

في السيد الحبيب عاشور في موقع المتبني والمدافع عن ذلك الموقف، وعن تلك السياسات، فأرسلت برقية تأييد موقّعة من قبل الكاتب العام، معبّرة عن ذلك الخيار[٧٩]. ولقد تغيّر ذلك الموقف من المدافع عن بورقيبة وسياساته المتعلقة بالقضية الفلسطينية إلى مهاجمة مصر ورئيسها عبد الناصر، اقتداء بالحزب الحاكم، حتى إن القضية الفلسطينية غابت غياباً كاملاً عن الصحافة النقابية طيلة سنوات بكاملها، حسب المسح الذي قمنا به لجريدة **الشعب**، لسان حال الاتحاد العام التونسي للشغل، ليأخذ مكانها المقالات المعادية للنظام الناصري في مصر، كما كان الحال بالنسبة إلى بقية وسائل الإعلام من تلفزيون وراديو وصحف ودوريات[٨٠].

ج ـ الفترة الثالثة من سنة ١٩٦٧ إلى اليوم

لقد شكّلت حرب الأيام الستة في شهر حزيران/ يونيو من سنة ١٩٦٧ بداية عودة الاتحاد إلى موقفه من القضية الفلسطينية ومن الصراع العربي ـ الصهيوني لما قبل سنة ١٩٤٩. فقد أدان الاتحاد تلك الحرب و«الأساليب النازية التي يستعملها اليهود إزاء ضحايا عدوانهم من الأسرى العرب... وهي الأساليب نفسها التي

= بورقيبة والمؤتمر اليهودي العالمي،» في: سالم الحداد، **الاتحاد العام التونسي للشغل والإشكالات الصعبة** (تونس: منشورات الاتحاد العام التونسي للشغل، قسم الدراسات والتوثيق، ٢٠٠٦)، الملحق، ص ٣١٤ ـ ٣١٥.

(٧٩) جاء في تلك البرقية ما يلي: «إلى فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة، طهران، باسم الجماهير العمالية التي تتبع رحلتكم الموفقة مرحلة بمرحلة عبر البلدان الشقيقة والصديقة، يعبّر الاتحاد العام التونسي للشغل لفخامتكم عن كامل تأييده لسياستكم الإيجابية الرامية إلى دعم الصف العربي والدعوة إلى تخطيط كفاح الدول العربية من أجل تحرير فلسطين من براثن الاستعمار الصهيوني، وهو إذ يبارك مواقفكم الصريحة في معالجة هذه القضية المقدسة، يؤكد لكم تعلق العمال بمنهاجكم الموفق في تحقيق آمال الأمة العربية في الحرية والكرامة والمجد. الكاتب العام الحبيب عاشور. نشرت في: **الشعب**، ١/ ٤/ ١٩٦٥، ص ٣.

(٨٠) لقد كان الصحافي الهادي الغالي متخصصاً في مهاجمة النظام الناصري، ولا يكاد يخلو عدد من جريدة **الشعب** طيلة الفترة الممتدة من نيسان/ أبريل ١٩٦٥ إلى حزيران/ يونيو ١٩٦٧، تاريخ حرب الأيام الستة، من مقال يعادي فيه عبد الناصر والنظام المصري. ويبدو أن تلك الحرب كانت وراء وضع حد لتلك السلسلة من المقالات. وعلى سبيل المثال جاء في مقال بعنوان: «سنة الانزعاج.. والأمل» ما يلي: «لقد أصاب المرض فعلاً الجامعة العربية، وهي للأسف الشديد قد أصبحت معولاً لتخريب الوحدة العربية يستعمله عبد الناصر لفرض هيمنته على بقية الأعضاء، كما يستعمل أي جهاز من أجهزة دعايته ومخابراته لتخريب نظام أية دولة لم تقبل بالدوران في فلكه... لقد قبرت قضية فلسطين منذ أن دخلت الجامعة العربية، وتولت أمرها دول المشرق العربي، ولم يجرؤ أي عضو من أعضاء الجامعة على إثارة حرب اليمن والاستعمار الناصري الذي استولى على هذا القطر... فدنيا العرب ليست بخير، وكان عام ١٩٦٦ بالنسبة إلى معظمهم من أتعس الأعوام، ففيه قبر عبد الناصر مؤتمر القمة، وعاد إلى حملاته الهستيرية المجنونة... إلخ». انظر: **الشعب**، العدد ٧٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧).

استعملها هتلر نحو اليهود وندّد بها، من جملة من ندّد، العرب أنفسهم والمسلمون عموماً». واعتبر الاتحاد أن العرب «خسروا المعركة ولم يخسروا الحرب»، وأن قضيتهم هي قضية مصير كرامة مداسة وحياة عدل وحرية وحقوق يجب أن تسترجع، وهي في النهاية قضية استعمار. وذهب الاتحاد أكثر من ذلك عندما اقترح كيفية معالجة آثار ذلك العدوان عبر الجهود والأعمال العاجلة والأخرى الآجلة. أما الصنف **الأول** فيستوجب توفير الأسباب الكفيلة بإنقاذ المشردين واللاجئين وسائر المنكوبين ضحايا العدوان، وأما الصنف **الثاني** فيتطلب وضع الخطط من قبل العرب وضبطها بدقة لاسترجاع الأراضي المحتلة، والغاية من كل ذلك هي مجابهة «القضية الفلسطينية المقدسة»[81]. لكن سرعان ما عاد بعض الأصوات من داخل المنظمة النقابية، وبعد مرور فترة تقارب الثلاثة أسابيع من ذلك العدوان، ليذكّر بالموقف «الحكيم» للرئيس بورقيبة الذي عبّر عنه سنة ١٩٦٥ في خطابه في أريحا وضرورة اتباعه[82].

كانت حرب ١٩٦٧ بمثابة المناسبة المنتظرة من قبل المنظمة النقابية التونسية حتى تتخلص من المواقف «السلبية» تجاه القضية الفلسطينية التي علقت بها بسبب تأثير الجامعة العالمية للنقابات الحرة في تلك المنظمة، وبسبب تبعية الاتحاد للسلطة والحزب الحاكم، فما كان له أن يدين تلك الحرب لولا إدانة الحزب الحاكم لها، وما كان له أن يشارك في التعبئة لإرسال قوات مسلحة إلى الجبهة، لو لم تفعل ذلك السلطة والحزب. لقد كانت المنظمة النقابية تدفع ثمن عدم استقلاليتها تجاه الحزب والسلطة من جهة، وتجاه الجامعة النقابية العالمية بسبب قضية تعتبرها قضيتها المركزية، كما سيتجسد لاحقاً، من جهة أخرى. لقد كان الموقف من العدوان الصهيوني في سنة ١٩٦٧ بداية التغيير، ولكن الموقف لم يتغير جذرياً إلا في الحروب الموالية بين العرب والدولة العبرية.

ففي سنة ١٩٧٣، وبمناسبة حرب رمضان ـ تشرين الأول/أكتوبر عمل

(٨١) انظر كلمة جريدة **الشعب**، ١٦/٦/١٩٦٧، ص ٢.

(٨٢) جاء في مقال للهادي الغالي ما يلي: «فعندما نادى الرئيس الحبيب بورقيبة في ربيع ١٩٦٥ بانتهاج سياسة المراحل بالنسبة إلى قضية فلسطين بعدما وقف بنفسه مباشرة على وضعية اللاجئين الفلسطينيين في أريحا التي سقطت تحت أيدي المعتدين في جملة ما اغتصبوه بعد ٥ حزيران/يونيو، وشاهد ما شاهده من مآس، وسمع ما سمعه من هتافات وتغن بشعارات العودة، ومن آمال مجنحة ليس وراءها أية خطة محكمة لتحقيق العودة المؤملة، صدع وقتها بكلمة الحق وتحمل مسؤولية مصادمة عواطف القادة والجماهير بالخصوص... وما عرضه الحبيب بورقيبة سنة ١٩٦٥ ما يزال صالحاً لتنفيذه اليوم...». انظر: الهادي الغالي، «فلسطين بين المأزق والحل الوسط،» **الشعب**، ١/٧/١٩٦٧.

الاتحاد العام التونسي للشغل على التخلص مما علق به من موروث سلبي من القضية الفلسطينية. فمنذ انطلاق تلك الحرب انتهج الاتحاد سياسة تعبئة شملت مستويات مختلفة، بدأت بانعقاد الهيئة الإدارية للاتحاد يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٣[83]، التي أقرّت المساندة الكاملة عبر توفير المساعدة المالية للفلسطينيين، فقد وصل مجموع التبرعات إلى ٢٤٠ ألف دولار، أي في حدود ٩٠٠ ألف دينار آنذاك، قدمت إلى الفلسطينيين. كما قام الاتحاد بفتح باب التبرع بالدم معتبراً أن تلك الأنشطة «نالت نجاحاً منقطع النظير، دل على وعي العامل التونسي وشعوره بواجبه في ضرورة المساهمة في نصرة إخوانه المناضلين الصامدين في خطوط النار»، والإشادة بموقف السلطات في «إرسال الجنود إلى جبهات القتال لنيل نصيبهم من شرف الجهاد من أجل إعلاء كلمة الحق». واعتبر «جموع العمال في طليعة القوى الحية المناضلة والشاعرة بواجباتها القومية وبمتانة اللُحمة التي تربطهم بإخوانهم العرب أينما كانوا إيماناً منهم بأن القضية قضيتهم، انتصارها انتصارهم، ومحو العار الذي لطخ به جبين العرب أجمعين...»[84]. لقد خاض الاتحاد المعركة على طريقته في تأييد «المجاهدين الأبرار في الخطوط الأمامية لواجهة القتال»، وأبرز تلك المعارك شهدها المجال الصحافي ـ الإعلامي والحركة النقابية العربية وأروقة المنظمات النقابية العالمية.

في **المستوى الأول** قامت الصحافة النقابية بدور كبير في تغطية الأحداث، وفي التعبئة لشدّ أزر المقاتلين في الجبهات ودعمهم بالتبرعات المالية وبالدم، ولم لا التطوع للقتال؟، وإن كنا لم نعثر على ما يؤيد ذلك. فقد جاء في الصفحة الأولى من جريدة **الشعب** إبان الأسبوع الأول من الحرب عناوين بارزة مثل: «معركة الصمود تتواصل دون هوادة وتحقق انتصارات باهرة»، «الأمة العربية من

(٨٣) افتتح الأمين العام للاتحاد ذلك الاجتماع بكلمة، من بين ما جاء فيها: «كنا نسمع كثيراً عن تهديدات الصهاينة ودعايتهم الواسعة عن جبن الجندي العربي وجهله بأساليب الحروب العصرية، وبذلك أصبح العالم بأسره يعتقد أن الجندي الصهيوني مثال لا يقهر، وهذا الجو خلق في الجندي العربي شعوراً خاصاً باطنياً كتمه طوال سنوات عديدة حتى اندفع هذه المرة بحماس فياض إلى رد الفعل... ولكن الحمد لله أن عاد للعرب الشعور بالثقة في النفس منذ الساعات الأولى للمعركة، وأصبح العرب كلهم يتابعون أنباء المعارك، ليلاً ونهاراً...». انظر: **الشعب**، ١٦/١٠/١٩٧٣، ص ٢. وفي كلمة الاتحاد المنشورة في الصفحة الثالثة من العدد نفسه، وهي كلمة يكتبها عادة الأمين العام للمنظمة النقابية، أن «... الجندي العربي استطاع محو الأسطورة التي أراد الصهاينة تركيزها في عقول الجميع والقائلة بأن الجندي الإسرائيلي لا يقهر، كما استطاع أن يحطم حواجز ردد الصهاينة المرات العديدة بكل إصرار استحالة تحطيمها كالحاجز المائي المتمثل في قناة السويس، وخط بارليف، التي بذلت إسرائيل في إقامته وتشييده على ارتفاع شاهق ٢٦٠ مليون دولار...».

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٢ ـ ٣.

الخليج إلى المحيط تهبّ لنصرة المجاهدين»، «الاتحاد ينظّم حملة ناجحة للتبرع بالدم لنصرة إخواننا المجاهدين»، «فتح اكتتاب لجمع التبرعات والقيام بحملة لجمع الدم لدعم المعركة المصيرية»[٨٥]، «ضرورة حشد كل الإمكانيات العربية، مادياً وبشرياً، لتغطية كل ما تحتاجه المعركة ضد العدو الصهيوني»، «مناشدة الدول العربية سحب أرصدتها من البنوك الأجنبية واستثمارها في الوطن العربي»، «تأميم البترول العربي ووضعه كسلاح حاسم في المعركة»[٨٦]. وفي مقال نشر في ركن كلمة الاتحاد بعنوان: «جزى الله الشدائد عنا كل خير» وقف الاتحاد على ما لتلك الحرب من أفضال على العرب، فمن خلالها «تجسمت الوحدة العربية. . . حيث أصبحت قلوب ومهج كل أبناء العروبة مع المجاهدين في واجهات القتال»، وكشفت ما «تكنّه أمريكا ـ زعيمة العالم الحر ورافعة مشعل الحرية ـ من عداء للأمة العربية، وتأييد غير محدود للدولة اللقيطة التي زرعتها في قلب الأمة العربية لتكون دملاً ينخر عظامها»[٨٧]. ولكن ذلك الموقف الأمريكي المنحاز انحيازاً مطلقاً إلى الكيان العبري لم يثن الدول العربية عن أن تكون واعية لواقعها، ومدركة لمتطلبات هذه الحقبة التاريخية المهمة من حياتها، ومن ثمة استرجاع أراضيها المغتصبة مهما كلفها ذلك، أو هكذا ارتأت ذلك الصحافة النقابية، معللة موقفها بما اتخذته الدول العربية البترولية من قرارات، لعل أبرزها إيقاف تصدير بترولها إلى أمريكا وهولندا والتخفيض من إنتاجها بنسبة ٥ بالمئة شهرياً[٨٨]. وأمام التشكيك في جدوى تلك الحرب اعتبر الاتحاد «أن تحقيق وحدة كلمة الأمة العربية، وردّ الاعتبار للجندي العربي، وتلقين العدو دروساً في البطولة والاستبسال، وانتشال القضية العربية من الجمود الذي تردّت فيه طيلة ستة أعوام ونيف، وتحطيم جانب كبير من قوّة العدوّ الصهيوني في الرجال والعتاد، وتكبيده خسائر فادحة أخذت تظهر قيمتها الحقيقية تدريجياً، حسب اعترافات الخبراء العسكريين في العالم»؛ أن ذلك كاف لإعلان كسب تلك الحرب[٨٩].

في **المستوى الثاني** شارك الاتحاد العام التونسي للشغل في الاجتماع الذي عقده الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في ليبيا أيام ١ و٢ تشرين الثاني/

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١ ـ ٢.

(٨٦) **الشعب**، العدد ٢٢٩، ص ٨ ـ ٩.

(٨٧) **الشعب**، العدد ٢٢٨، ص ٣.

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) المصدر نفسه.

نوفمبر سنة ١٩٧٣، وتبنّى كل المواقف الصادرة عن المنظمة النقابية العربية بعد أن صيغت في لائحة ختامية، ومن أبرز ما جاء فيها:

ـ إن العمال العرب من خلال اجتماعهم يؤكّدون أن المعركة المقدسة التي تخوضها الأمة العربية ضد الاحتلال الصهيوني، ومن أجل استعادة كل الأرض العربية المحتلة، هي معركة الوجود والشرف والكرامة.

ـ إن قومية المعركة ضرورة حتمية تتطلّبها احتياجات النضال وضروراته، لأن المعركة مع العدو الصهيوني طويلة ومستمرّة.

ـ الإيمان بمبدأ ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة (أحد شعارات قمة الخرطوم لسنة ١٩٦٧) لضمان تحقيق النصر الكامل في المعركة القومية ضد إسرائيل والدول المؤيدة والمساندة للعدوان.

ـ ضرورة مواصلة القتال لاستعادة الأرض العربية المحتلة وتحرير كل التراب الفلسطيني.

ـ الإشادة والاعتزاز بمواقف بعض الدول المؤيدة والداعمة للعرب في حربهم ضد إسرائيل، مثل الاتحاد السوفياتي، وكذلك الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها مع تلك الدولة تأييداً للنضال العربي.

ـ إدانة موقف ملك الأردن الرافض مشاركة الفدائيين الفلسطينيين في القتال، انطلاقاً من الجبهة الأردنية.

ـ العمل على التأميم الكامل للبترول العربي ووضعه كسلاح حاسم في المعركة.

ـ مناشدة الحكومات العربية قطع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وجميع الدول التي تساند العدو الصهيوني، والنضال من أجل تصفية مصالحها ومقاطعة جميع وسائل النقل الجوي والبحري والبضائع الأمريكية والهولندية والشركات المساندة لذلك العدو[٩٠].

في **المستوى الثالث**، وهو المتعلق بالجامعة العالمية للنقابات الحرة، حاول الاتحاد العام التونسي للشغل تغيير مواقف تلك المنظمة المؤيدة لإسرائيل في كثير من مؤتمراتها واجتماعاتها، ولا سيما ذلك المنعقد في أيام ٢١ ـ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ الذي اكتفى فيه الاتحاد بالتذكير بالوضع المؤلم الذي يعيشه الشعب

(٩٠) **الشعب**، العدد ٢٢٩، ص ٨ ـ ٩.

الفلسطيني، والمظلمة الفادحة التي بقيت مسلطة عليه، وبضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة لهذا الشعب وحقه في تقرير المصير وفقاً للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن. إلا أن ذلك لم يكن بالأمر الهين بسبب التأثير الصهيوني والدول المؤيدة له في تلك المنظمة، خاصة الدول الكبرى منها. وكان أقصى ما حققه الاتحاد في ذلك الاجتماع هو تضمين إحدى اللوائح ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره(٩١). وعلى الرغم من اعتبار قيادة الاتحاد تلك الخطوة نصراً حقيقياً تحقق لها في أروقة المنظمة النقابية العالمية، فإن ذلك لا ينسجم مع مواقف الاتحاد وشعاراته التي بات يتبناها منذ حرب ١٩٦٧، وخاصة في حرب ١٩٧٣ المعتمدة على مقولات «قومية المعركة والتحرير الكامل» كأرضية للمواقف النقابية مهما اختلف مكانها أو زمانها.

استمر نهج الاتحاد الداعم للقضية الفلسطينية والمناوئ للاعتداءات الصهيونية على الدول العربية، وخاصة تلك المحيطة بالدولة العبرية المعروفة في الأدب السياسي بدول الطوق، إبان غزو لبنان، ومحاصرة بيروت، التي انتهت بإخراج منظمة التحرير الفلسطينية وارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا في صائفة وخريف ١٩٨٢. بدأ الاتحاد ردود أفعاله تجاه تلك الحرب باجتماع مكتبه التنفيذي يوم ٩ حزيران/ يونيو ١٩٨٢، الذي أصدر بياناً حدّد فيه موقفه من ذلك الغزو(٩٢). ثم

(٩١) انظر تدخل الحبيب عاشور - الأمين العام للاتحاد أمام اللجنة التنفيذية للجامعة الدولية للنقابات الحرة - بتاريخ ٢١ - ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، والحوار الذي أجرته جريدة **الشعب** مع الصادق علوش، الكاتب العام المساعد، في: **الشعب**، ١/ ١٢/ ١٩٧٣، ص ٨ - ٩.

(٩٢) يتجلى موقف الاتحاد من خلال ست نقاط احتواها ذلك البيان، وهي التالية: ١ - يعلن عن إدانته الشديدة للجريمة الشنعاء التي تقترفها السلطات الاستعمارية العنصرية الإسرائيلية بغزوها للأراضي اللبنانية، ويعتبر هذه الجريمة حلقة من الحلقات الجديدة في إطار المؤامرة التي ما انفكت ملحقة بها الدمار والفساد، تديرها إسرائيل من أجل إبادة الشعب الفلسطيني المناضل الباسل... ٢ - يعبّر لمنظمة التحرير الفلسطينية وللحكومة اللبنانية عن مساندته لها وتضامنه الكامل مع الشعبين الفلسطيني واللبناني، مجنداً في ذلك جميع طاقاته وإمكانياته المادية والأدبية. ٣ - يهيب بجميع الشعوب المحبة للسلام والحرية والعدل التضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني، والوقوف ضد العدوان الإسرائيلي على لبنان، ومطالبة حكوماتهم بالعمل الحاد على انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان، ووضع حد لاعتداءاتها المتواصلة على الأراضي العربية. ٤ - يطالب جميع المنظمات الدولية، وخاصة منها منظمة الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للنقابات الحرة، التضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني، وممارسة جميع صلاحياتها وإمكانياتها لحمل إسرائيل على الانسحاب فوراً من لبنان، وإدانة المجزرة الوحشية المقترفة في حق هذين الشعبين. ٥ - يدين جميع القوى الإمبريالية والرجعية العالمية التي تدعم وتشجع إسرائيل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على المزيد من العدوان ضد الشعوب العربية، وفي طليعتها الشعب الفلسطيني المناضل. ٦ - يهيب بكافة الدول العربية ترك خلافاتهم الهامشية وتوحيد جميع جهودهم وطاقاتهم لمجابهة العدو المشترك، والقيام بعمل إيجابي وملموس من أجل نصرة الشعب الفلسطيني ومؤازرة الشعب اللبناني. انظر: **الشعب**، ١١/ ٦/ ١٩٨٢.

تلا ذلك اجتماع للهيئة الإدارية للاتحاد يوم ١٥ حزيران/ يونيو أكدت فيه التوجه نفسه، متخذة جملة من الإجراءات العملية المتمثلة في مطالبة الحكومة بخصم أجر يوم عمل لفائدة القضية الفلسطينية، وفتح اكتتاب لجمع التبرعات بصندوق خاص للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والقيام بحملة للتبرع بالدم لفائدة ضحايا العدوان الصهيوني(٩٣). ولم تقتصر أنشطة الاتحاد على البيانات، بل أخذت صبغة احتجاجية من خلال التجمعات والمظاهرات المساندة للمقاومة الفلسطينية واللبنانية، من ذلك التجمع العمالي الضخم الذي شهدته ساحة محمد علي في رحاب مقر الاتحاد، يوم الاثنين ١٤ حزيران/ يونيو بحضور آلاف المؤيدين للقضية الفلسطينية والمناوئين للعدوان الصهيوني، والذي استمر طيلة ساعتين ردّدت خلاله الشعارات وألقيت الخطب من قبل القيادة النقابية وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في تونس(٩٤). واستمرت تلك الحركة الاحتجاجية طيلة صيف ١٩٨٢ لتشهد إضراباً عاماً جزئياً على إثر مجزرة صبرا وشاتيلا، وذلك يوم الثلاثاء ٢١ أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها. وكان ذلك الإضراب مصحوباً بعدة اجتماعات عامة وحلقات نقاش وتحركات في الشارع في العديد من الجهات والمدن(٩٥).

ومنذ سنة ١٩٨٢ أصبحت القضية الفلسطينية أم القضايا في خطاب الاتحاد

(٩٣) **الشعب**، ١٨/ ٦/ ١٩٨٢. من أبرز ما طالب به ذلك الاجتماع، مطالبة الدول العربية بسحب المدخرات العربية من بنوك البلدان المساندة للكيان الصهيوني وتوظيفها في خدمة القضية العربية، واستخدام سلاح البترول باعتباره وسيلة ضغط رئيسية ضد القوى المعادية للشعوب العربية، ودعوة كل النقابات العربية لتعبئة الجماهير الشعبية من أجل نصرة القضية الفلسطينية والضغط على حكوماتها.

(٩٤) من أبرز الشعارات السياسية التي احتوتها المعلقات الحائطية واللافتات أو ردّدها الحاضرون: «فلسطين عربية لا حلول استسلامية»؛ «حرب الشعب هي الكل ضد الخائن والمحتل»؛ «التطوع بلا شروط»؛ «الطبقة العاملة في تونس تدعم نضال شعبنا الفلسطيني»؛ «فلسطين للثوار لا رجعية ولا استعمار»؛ «ارفعوا أيديكم عن القضية يا عملاء الإمبريالية»؛ «الاتحاد يطالب الحكومات العربية باتخاذ مواقف عملية حازمة»، انظر: المصدر نفسه، ص ٣ - ٤.

(٩٥) لقد وصفت بعض تلك التحركات كالتالي:

- استجاب الأعوان في قطاع البنوك والتأمينات لنداء الاتحاد العام التونسي للشغل الداعي إلى التوقف عن العمل لمدة نصف ساعة، وقد نظمت النقابات الأساسية اجتماعات عامة وحلقات نقاش حول المجزرة التي ارتكبها الكيان الصهيوني في لبنان، وهذه المؤسسات هي الصندوق القومي للادخار السكني، والشركة المالية والسياحية، وبنك الجنوب... الخ.

- بمناسبة الإضراب العام تحول قرابة ٥٠٠ عون فلاحي يعملون في الإدارة المركزية في مسيرة سلمية من وزارة الفلاحة إلى مقر منظمة التحرير الفلسطينية... الخ.

- توقفت الحركة تماماً في مدينة منزل بورقيبة صباح الثلاثاء من العاشرة حتى العاشرة والنصف، وتجمع عمال المصانع في مداخل مؤسساتهم ورفعوا شعارات مساندة للشعب الفلسطيني... الخ. انظر: **الشعب**، ٢٤/ ٩/ ١٩٨٢.

العام التونسي للشغل ومختلف نقاباته. فلا يترك مناسبة ذات صلة بتلك القضية دون إصدار موقف أو لائحة في الغرض أو القيام بتظاهرة مساندة. وبات ما يعرف بلائحة الصراع العربي ـ الصهيوني، التي تحولت إلى لائحة الوطن العربي، أمراً مركزياً في خطاب الاتحاد ومؤتمراته ومؤتمرات نقاباته الوطنية. فذكرى يوم الأرض التي تتزامن مع ٣٠ آذار/ مارس من كل سنة تقام لها الاحتفالات في مختلف دور الاتحاد في العاصمة والمدن والقرى وتلقى خلالها الخطب والمحاضرات حول تاريخ القضية وواقعها وأساليب الدعم والمقاومة[٩٦]. كما إن الانتفاضات الفلسطينية المتتالية، ولا سيما انتفاضتا ١٩٨٧ و٢٠٠٠، لا تمر ذكراها دون إصدار بيان يذكر بتلك المناسبة وبالألم الذي يعيشه الشعب الفلسطيني الذي دفعه إلى خيار الثورة والانتفاضة[٩٧]. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عبّر الاتحاد عن رفضه المستمر لكل نهج تطبيعي مع الدولة العبرية، ولا سيما بعد أن أقام بعض الدول العربية تمثيليات ومكاتب دبلوماسية في تلك الدولة، وبعد أن بشّر بعض النخب السياسية والفكرية بالسلام المرتقب على إثر عودة منظمة التحرير الفلسطينية بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، وإقامة الحكم الذاتي الفلسطيني[٩٨]. وتمسكاً بذلك الخيار رفض

---

(٩٦) نقرأ في أحد البيانات الصادرة بتلك المناسبة في ٣١ آذار/ مارس سنة ٢٠٠٥ «إنه اليوم الذي يؤكد فيه الشعب الفلسطيني تشبثه بأرضه وتمسكه بحقه المشروع في حياة حرة... تمر الذكرى اليوم والشعب الفلسطيني، نتيجة الممارسة الصهيونية كان قد فقد قائد ثورته أبو عمار... تمر الذكرى اليوم والكيان الصهيوني يواصل سياسة التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، ويستمر بناء الجدار العازل، ويغتال يومياً مناضلين في الأراضي المحتلة... إن الاتحاد العام التونسي للشغل الذي ما انفك يدعم المقاومة الفلسطينية المناضلة من أجل تحرير فلسطين يجدد وقوفه إلى جانب كفاح الشعب الفلسطيني حتى تحرير أرضه...». بيان الاتحاد العام التونسي للشغل في ذكرى يوم الأرض بتوقيع عضو مكتبه التنفيذي الهادي الغضباني، الأمين العام بالنيابة، مؤرخ في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(٩٧) نقرأ في بيان صدر عن المنظمة النقابية في تلك المناسبة: «تمر اليوم الذكرى الثالثة لاندلاع الانتفاضة الثانية لشعبنا الفلسطيني المناضل ضد الاحتلال الصهيوني الغاشم، ولتكون صرخة أخرى في وجه العالم بسبب رفض تحمل مسؤوليته السياسية والأخلاقية تجاه الحقوق الوطنية المشروعة لهذا الشعب، ونتيجة موقف اللامبالاة إزاء المظلمة التاريخية التي تعرّض لها الشعب العربي الفلسطيني منذ قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وإقامة ما يسمى الكيان القومي لليهود... وقد اندلعت الانتفاضة الثانية بعد أن يئس الشعب الفلسطيني من الوعود الكاذبة... والاتحاد العام التونسي للشغل الذي وقف إلى جانب شعبنا الفلسطيني منذ بداية النكبة لا يسعه سوى تأكيد دعمه غير المشروط للنضال البطولي الذي يخوضه من أجل إثبات وجوده ونيل حقوقه الوطنية...». بيان المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل بمناسبة الذكرى الثالثة للانتفاضة الفلسطينية المجيدة، بتوقيع الأمين العام عبد السلام جراد، مؤرخ في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣.

(٩٨) نقرأ: «يؤكد الاتحاد تمسكه برفض التطبيع مع الكيان الصهيوني باعتبار طابعه العدواني للشعب العربي في فلسطين ولمصالح الأمة العربية، ويدعو الحكومات العربية إلى مراجعة مواقفها، وإلى قطع علاقاتها معه في ضوء ممارساته وضربه عرض الحائط بكافة المقررات الأممية، وتحديه السافر لكل الالتزامات =

الاتحاد رفضاً مطلقاً زيارة رئيس وزراء الصهيوني شارون إلى تونس بمناسبة الدعوة التي وجهت إليه للمشاركة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات[٩٩]. وقد لقي هذا الحدث الموقف نفسه من قبل بعض النقابات العامة والاتحادات الجهوية والمحلية[١٠٠].

= والمواثيق الدولية». لائحة الوطن العربي الصادرة عن الاتحاد العام التونسي للشغل بمناسبة التئام مجلسه الوطني يومي ٣ و٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بتوقيع الأمين العام للاتحاد إسماعيل السحباني.

(٩٩) نقرأ في بيان الاتحاد الصادر بتلك المناسبة المؤرخ في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ والموقّع من قبل الأمين العام عبد السلام جراد: «أثارت الأنباء التي تناقلتها بعض وسائل الإعلام بدعوة الحكومة التونسية لشارون لزيارة بلادنا استغراب النقابيين في الاتحاد العام التونسي للشغل واستياءهم. إن هذه الزيارة إن تأكدت تتعارض والمواقف المبدئية الثابتة لجميع التونسيين من منظمات وأحزاب وحكومة ومختلف الهيئات الوطنية والشعبية دون استثناء، والتي ترفض أي شكل من أشكال التطبيع، ولم تتوان يوماً عن دعم نضال شعبنا الفلسطيني من أجل إنهاء احتلال أراضيه وإقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. كما تعتبر هذه الزيارة مسّاً بمشاعر شعبنا الذي يذكر العدوان الهمجي على حمام الشط سنة ١٩٨٥ والجرائم التي ارتكبها شارون في حق شعب وعمال فلسطين من اغتيالات وقصف للمدنيين وتهديم للبيوت واعتقال للآلاف من الفلسطينيين. وبناء على ما تقدم، فإن الاتحاد العام التونسي للشغل يرفض مطلقاً هذه الزيارة، ويدعو الحكومة التونسية إلى مراجعة موقفها بما ينسجم مع ثوابت بلادنا في الوقوف إلى جانب قضايا الحق والعدل ورفض نهج العدوان والاحتلال ومعاداة السلم والحرية».

(١٠٠) في ما يتعلق بموقف بعض النقابات العامة، نشير إلى نقابة التعليم الثانوي المعروفة في الوسط النقابي التونسي بتبنيها الكامل لكافة القضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية، جاء في إحدى لوائح مؤتمرها المنعقد يومي ٢٨ و٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٥، وهي لائحة «الصراع العربي الإمبريالي الصهيوني من أجل مقاومة التطبيع والتصدّي لزيارة السفاح شارون»: «نرفض كل مظاهر التطبيع مع الكيان الصهيوني، وندين الدعوة الموجهة إلى السفاح شارون ممثل هذا الكيان أو من ينوبه لزيارة تونس، ونطالب بإلغاء الزيارة فوراً مع إيقاف كافة المساعي الرامية إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الصهاينة، كما نطالب بعدم السماح للصهاينة بالحضور في المؤتمرات الدولية المقامة في تونس (مؤتمري الجغرافيين والكشافة العالمية) وإلغاء مكتب الشرق الأوسط الكبير الموجود في تونس». أما ما يخصّ مواقف الاتحادات الجهوية من تلك المسألة، فنشير إلى بيان «لا للتطبيع لا لزيارة شارون» الذي أصدره الاتحاد الجهوي للشغل في مدنين المؤرخ في ٥ آذار/ مارس ٢٠٠٥، والممضى من قبل الكاتب العام للاتحاد في مدنين، وقد جاء فيه: «إن التاريخ المظلم للسفاح شارون والجرائم التي اقترفها من دير ياسين إلى حمام الشط، مروراً بصبرا وشاتيلا وقانا، يضاف إليها ما يقدم عليه يومياً من اغتيال وهدم للبيوت وتجريف للأراضي تحقيقاً للحلم الصهيوني اللعين، لا يمكن أن تؤدي به إلا إلى ساحة القصاص ليقف أمام كرسي الشيخ ياسين ونزيف الملاك الشهيد إيمان حجر كمجرم ضد الإنسانية... لكن فوجئنا، كما فوجئ كل الأحرار بدعوته رسمياً من قبل السلطة التونسية للمشاركة في ملتقى المعلومات. دعوة تتناقض مع الإجماع الوطني في تونس على مناهضة الصهيونية ومقاومة التطبيع ورفض اغتصاب فلسطين والتصدي لمشاريع الاستعمار الجديد الداعم للكيان الصهيوني...». ولا يختلف موقف الاتحادات المحلية عن ذلك، وكنموذج لذلك أصدر الاتحاد المحلي للشغل في جرجيس بياناً مؤرخاً في ٥/ ١١/ ٢٠٠٦ جاء فيه: «...في مثل هذه الظروف تحتضن تونس خلال تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وقد وجهت الدعوة بصفة رسمية إلى السلطة الصهيونية للمشاركة في فعاليات هذه التظاهرة، وهي فرصة ذهبية سيستغلها الكيان الصهيوني لإقرار التطبيع مع بلادنا بصفة علنية ورسمية. وإن مكتب الاتحاد المحلي للشغل إذ يثمّن مواقف الاتحاد العام التونسي للشغل المساندة لقضايا الأمة =

٢ ـ الإسلام في خطاب الاتحاد العام التونسي للشغل

يرتبط حضور الإسلام في خطاب الاتحاد العام التونسي للشغل بالدور الذي لعبه الشيخ محمد الفاضل بن عاشور بصفته الرئيس الشرفي للمنظمة النقابية خلال العامين الأولين من تجربتها. فهو الذي حاول تقديم «قراءة تأصيلية» للعمل النقابي بما ينسجم مع الإسلام. فبمناسبة الاحتفالات في غرة أيار/مايو ١٩٤٦ ألقى الشيخ خطاباً جاء فيه: «فنحن في جامعة بنيت على أصول تشريعية متينة جاء بها الإسلام، فإذا تحققت أمانينا تحقق لنا أن كافة المجتمعين مستعدون للإعلان بأنهم مناصرون للاتحاد العام بمقتضى التعاليم الإسلامية القاضية بهدم الفوارق بين الطبقات، وأن كل واحد باعتباره مسلماً يجب أن يعتبر نفسه جندياً في قضية العملة باعتبار أن العامل هو طبقة اجتماعية أوجدها الإسلام وأعطى لها حقوقها وحرياتها»(١٠١). لقد كان الشيخ ابن عاشور بهذا الموقف يؤسس لخطاب نقابي متماه مع قناعته، ليس كمسلم فقط، وإنما كدارس متخصص في علوم الدين، ومن ثمة يعمل على نزع احتكار العمل النقابي عن الكونفدرالية العامة للشغل المعروفة بـ «س. ج. ت.»، وهي النقابات الفرنسية الأصل التي غيّرت اسمها إلى الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي الذي يسيطر عليه الشيوعيون. واستمر الشيخ ابن عاشور في خطاباته مؤكداً أنه «إذا كانت هناك نحلة تدّعي أنها عدوة لرأس المال غير الإسلام، فهي كاذبة لأن الإسلام سبق جميع هذه النحل، وأن احترام حقوق العامل في العصور الأخيرة مقتبس من تعاليم الإسلام»(١٠٢). ونتيجة مثل تلك المواقف اتهم ابن عاشور بالتعصب الديني من قبل فرحات حشاد نفسه، الذي صرح بذلك لصحيفة **النهضة** قائلاً: «أعلم أنهم يرموننا بأننا منظمة وطنية، بل عنصرية، ولا خطأ من هذا الزعم. . . غير أننا لسنا بالملّيين ولا المتعصبين في المضمار الديني. .»(١٠٣). تزامن ذلك التصريح مع إبعاد الشيخ ابن عاشور عن

= العربية العادلة ويعتبرها مصدر اعتزاز لكل النقابيين في بلادنا، يعبّر باسم كافة العمال بالفكر والساعد في جرجيس عن رفضه المطلق لكافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني لتناقض طبيعته العدوانية ووجودنا القومي، ونظراً إلى ما اقترفه ويقترفه من جرائم في حق الشعب في فلسطين، ونظراً إلى عمله الممنهج على زعزعة الاستقرار في الأقطار العربية، وسعيه المحموم إلى تخريب مقومات الأمة، يدعو الحكومة التونسية إلى سحب الدعوة التي وجهتها إلى السلطة الصهيونية. . .».

(١٠١) **النهضة**، ١/٥/١٩٤٦.

(١٠٢) محمد ضيف الله، «بين التجاذب والتنافر: الزيتونة والاتحاد العام التونسي للشغل من أواسط الأربعينات إلى أواسط الخمسينات،» ورقة قدمت إلى: **الندوة الدولية الحادية عشر حول الزيتونة: الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي**، ص ٢٤٧.

(١٠٣) **النهضة**، ١/٨/١٩٤٧.

الرئاسة الشرفية للاتحاد، وسيكون ذلك بمثابة بداية القطيعة في تعامل المنظمة النقابية مع الإسلام، وهو ما سيتحول تدريجياً إلى موقف ثابت يخفي نزعة لائكية تقوم على إقصاء الدين في الخطاب النقابي. تبلور هذا الاتجاه منذ أن اختار الاتحاد الانحياز إلى الاتجاه البورقيبي في الصراع بين جناحي الحركة الوطنية المشار إليه سلفاً، وذلك بداية من المشاركة في مؤتمر الحزب الدستوري في صفاقس سنة ١٩٥٥، ثم الدخول في شراكة مع هذا الحزب في التأسيس للدولة الحديثة. ولما كان قيام تلك الدولة على أنقاض مجموعات المقاومة اليوسفية ذات التوجه العربي الإسلامي والنخب الزيتونية الموالية لها، فإن الاتحاد سيجد نفسه مضطراً إلى تبني خيارات الدولة، وهي المتأثرة بخلفيات النخب الفرنكوفونية المتناغمة مع بورقيبة وتصوراته، وهو ما سيحكم موقف المنظمة النقابية تجاه المسألة الدينية التي ستغيب تماماً عن خطاب الاتحاد طيلة حقبة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات. لقد تميّزت تلك العشريات بالتأثير الواضح للحزب الحاكم في المؤسسة النقابية، وفي خطابها، إلى درجة التماهي، حتى إن الصحافة النقابية خصصت حيّزاً من مساحتها للدعاية للاتجاه الاشتراكي ـ التعاضدي الذي تبنته السلطة في الستينيات، من ذلك المقال الحامل لعنوان: «الاتجاه الاشتراكي الأصيل في المجتمع العربي الإسلامي»(١٠٤) أو مقال «الإسلام دين التطور»(١٠٥). عدا ذلك، فإن الصحافة النقابية لم تنفتح على الجانب الديني في الحياة العمالية، ويلاحظ استمرار الغموض، بل الإقصاء التام لكل ما هو ديني منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي إلى اليوم. ولعل استمرارية ذلك الموقف يعزى إلى سيطرة النخب اليسارية والقومية العربية ذات الخلفية العلمانية على المنظمة النقابية بعد أن حدّت تلك النخب من التأثير الدستوري. وربما نفهم كيف تحولت جريدة **الشعب** إلى منبر معاد لحركة النهضة ذات التوجه الإسلامي لما أصدرت هذه الحركة بياناً تدين فيه تهميش وزير التربية والعلوم محمد الشرفي التربية الإسلامية في مشروعه للإصلاح التربوي سنة ١٩٩١، ذلك أن تلك الجريدة كانت تخلط عن قصد أو عن غير قصد بين الإسلام كدين والنهضة كحركة دينية. ويمكن القول إن الاتحاد بقي ينتظر ٦٠ سنة بعد تأسيسه ليصدر بياناً يستنكر فيه الاعتداء على الرسول الكريم في بعض الدول الأوروبية دون أن ينسى الإشارة إلى حرية التعبير باعتبارها إرثاً

---

(١٠٤) عمر سعيدان، «الاتجاه الاشتراكي الأصيل في المجتمع العربي الإسلامي،» **الشعب**، ١/١١/١٩٦٥.

(١٠٥) أبو القاسم محمد كرو، «الإسلام دين التطور،» **الشعب**، ١٦/١/١٩٦٦.

إنسانياً. وبقدر ما يعود الموقف الأول إلى تنامي الفعل لبعض المجموعات القومية واليسارية التي قطعت مع اللائكية وباتت تعطي مكانة أكبر للإسلام في خطابها، فإن الموقف الثاني يحيل على القيود المفروضة على الاتحاد بسبب ارتباطه بمنظمة «السيزل» وما تمليه عليه من مواقف والتزامات(١٠٦). كما يبرز عمق الفهم اللائكي بحسب النقابات، ففي حين اعتبرت نقابة التعليم الثانوي، وهي من أقوى النقابات في الاتحاد، أن ما قام به بعض الصحف الغربية من نشر «صور مسيئة لشخص الرسول محمد» تندرج ضمن الإساءة لمشاعر المسلمين وعقيدتهم، تقف وراءها الولايات المتحدة «بهدف ضرب الهوية العربية»، كما اعتبرت أن «الادعاء الإمبريالي الأمريكي البريطاني الفرنسي المتشدّق باستنكار الإساءة للإسلام يهدف إلى محاولة هذه القوى تلميع صورتها في الوطن العربي بعد المجازر التي ارتكبتها وترتكبها يومياً في العراق وفلسطين...». وذكّرت النقابة بمواقف بعض المراجع الدينية، مثل شيخ الأزهر وبعض المرجعيات الشيعية المؤيدة لاحتلال العراق، واصفة موقفها من الرسوم المسيئة للرسول بالنفاق(١٠٧)، وأن موقف نقابة التعليم الأساسي من هذه المسألة كان أكثر تعبيراً عن الوعي بالانتماء الإسلامي، بالإضافة إلى الانتماء العربي(١٠٨).

---

(١٠٦) جاء في البيان الموقّع من قبل الأمين العام للاتحاد المؤرخ في ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٦: «قامت بعض الصحف الدنماركية والنرويجية بنشر بعض الرسوم المسيئة للرسول الكريم (ﷺ) متعمّدة بذلك استفزاز مشاعر المسلمين من مختلف أنحاء العالم... وقد أثارت هذه الرسوم ذات الطابع العنصري ردود أفعال رسمية وشعبية في الوطن العربي والعالم الإسلامي... والمكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل، ومن خلال كل النقابيين والشغالين لا يسعه إلا أن يعبّر عن إدانته الشديدة لما أقدمت عليه هذه الصحف من إساءة للدين الإسلامي الحنيف... والمكتب التنفيذي للاتحاد إذ يؤكد على الحق في التعبير عن الاحتجاج والاستياء بالطرق السلمية، فإنه يرفض أعمال العنف التي رافقت الاحتجاجات في بعض الأقطار العربية والإسلامية...».

(١٠٧) بيان النقابة العامة للتعليم الثانوي المؤرخ في ٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ والموقّع من قبل كاتبها العام.

(١٠٨) جاء في بيان النقابة العامة للتعليم الأساسي المؤرخ في ٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ الموقّع من قبل كاتبها العام ما يلي: «إثر نشر صحيفة دنماركية صوراً كاريكاتورية سعياً منها للإساءة إلى الرسول الكريم (ﷺ) ونسج بعض الصحف الأوروبية الأخرى على منوالها في خطوة خطيرة وغير مسبوقة للاعتداء على أقدس مقدساتنا وركن ثابت من هويتنا العربية والإسلامية وأسمى رموزنا، فإن النقابة العامة للتعليم الأساسي تدين بشدة هذه الممارسات، وتعبّر عن استيائها واستنكارها لما تتعرض له مقدساتنا ورموزنا الحضارية...».

الفصل الرابع

الهويـة فـي النظـام التربـوي

أولاً: مشروع الإصلاح التربوي لسنة ١٩٥٨

لقد مهّد بورقيبة في خطاب حفل اختتام السنة الدراسية ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ في ٢٥ حزيران/يونيو من تلك السنة، الذي ألقاه في المدرسة الصادقية، بأن المنظومة التربوية في تونس قادمة على عملية إصلاح وتغيير، مشيراً إلى «أن الاستعمار يرمي في برامجه إلى استعباد العقول ليضمن لنفسه الدوام إلى ما لا نهاية»، و«إلى أن مشكلة التعليم أخذت مركزها في الطليعة لما لها من أهمية في بناء الدولة وتدعيم النظام الجمهوري»[١]. لقد تميّز النظام التربوي بوضوح أهدافه منذ تأسيس الدولة الحديثة، هذه الأهداف التي ترسم رؤية واضحة لطبيعة المجتمع المنشود ككل. لقد تأكد ذلك على لسان أحد كبار الدولة في تصريح له في مجلة **الإعلان** جاء فيه: «كان علينا أن نختار بين وضع تعليم متأقلم مع مختلف الجهات، وبين تعليم موحّد، واخترنا الطريقة الثانية. مبدئياً قد نعيب هذه البيداغوجيا، ولكننا نهدف إلى توحيد التونسيين، بعد عشرين عاماً نجد شباباً متمتعاً بنفس التكوين، وبنفس الأيديولوجيا والهيكلية الذهنية»[٢]. تلك هي الخلفية التي حكمت مشروع إصلاح التعليم لسنة ١٩٥٨، وهو المشروع الذي حمل معه اسم الأديب محمود المسعدي، ولكنه كان تغطية لمشروع آخر أعدّه الخبير الفرنسي جان دوبياس (Jean Debiesse)[٣].

لقد لخص المسعدي، الذي كان يشتغل آنذاك في خطة كاتب دولة للتربية القومية، الخطوط الرئيسية لذلك الإصلاح في النقاط التالية:

- توحيد التعليم.
- إكساب التعليم صبغة قومية.

---

(١) انظر: «حديث فخامة الرئيس الأسبوعي،» **العمل**، ٢٦/٦/١٩٥٨، ص ٣.

(٢) انظر تصريح وزير الداخلية الأسبق إدريس قيقة، في: **الإعلان** (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢).

(٣) Jean Debiesse, «Projet de réforme de l'enseignement en Tunisie,» (janvier 1958).

- جعله متلائماً مع واقعنا وحاجياتنا مسايراً لتطور العالم الحديث.

- نشره أفقياً وعمودياً(٤).

وهو الإصلاح الذي انطلق العمل به مع مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر من سنة ١٩٥٨. أشار المشروع في جزئه الأول الحامل لعنوان: «المبادئ العامة»، في فصله الثاني، إلى أن «أبواب التربية والتعليم مفتوحة في وجوه جميع الأطفال ابتداء من سن السادسة». كما يؤكد الفصل نفسه «إجبارية التعليم من سنّ السادسة إلى سنّ الثانية عشرة من العمر»(٥).

ولعل تحديد سنّ التعليم وإجباريته يمثلان إطاراً ضرورياً لإنتاج السمات العامة والمشتركة لـ «الشخصية التونسية»، الشخصية التي أشار المشروع في فصله الأول من الباب نفسه إلى «تزكيتها وتنمية مواهبها عند جميع الأطفال، ذكوراً وإناثاً، دون أي تمييز بينهم لاعتبار جنسي أو ديني أو اجتماعي»، وذلك قصد «المساعدة على تنمية الثقافة القومية وتحقيق ازدهارها»(٦). إن المتأمل في فصول وأبواب مشروع إصلاح سنة ١٩٥٨ يلاحظ ما تميّزت به أبوابه من عمومية إذا ما استثنينا الفصل ٥٣ من الباب الثاني من العنوان الرابع، المتعلق بشروط سير المعاهد الحرة، حيث يشير هذا الفصل إلى ما يلي: «تشتمل برامج معاهد التعليم الحر وجوباً على تعليم اللغة والآداب العربية وتاريخ البلاد التونسية والمغرب العربي وجغرافيتها... الخ»(٧).

إن ما يميز هذا المشروع هو بروزه مباشرة بعد الفترة الاستعمارية، وما يعنيه ذلك من ضرورة القطع مع «التعدد التعليمي والتربوي»، الذي تميّزت به تلك الفترة، هذا التعدد الذي عبّرت عنه الكتاتيب القرآنية والتعليم الزيتوني كنموذج تقليدي وصف بأنه «قعد عن مجاراة الزمن، وظلت الصبغة الدينية التي يصطبغ بها وسيلة لإبقاء ما كان على ما كان، ودخل طلبته في صراع مرير من أجل إصلاح البرامج وتغيير الأمكنة والأسلوب، وعمد الاستعمار إلى إجراء

(٤) كتابة الدولة للتربية القومية، **انبعاثنا التربوي منذ الاستقلال**، سلسلة إصلاح التعليم والتخطيط التربوي (تونس: منشورات الديوان التربوي، ١٩٦٣)، ص ٣١.

(٥) انظر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٨ ضمن القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي، القانون عدد ٨٠/ ٢٠٠٢ بتاريخ ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٢، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه، ص ٧١.

إصلاحات مموّهة، ولم يعمد إلى الإصلاح الحقيقي، بل حرّك المؤامرات لتأليب الطلبة على الشيوخ، ولاستخدام المصالح الخاصة للقضاء على المصالح الحقيقية المتمشية مع مقتضيات العصر»(٨)، والمدرسة الفرنسية ـ العربية والتعليم الصادقي وغيره كنموذج كثيراً ما وصف بالحداثي على رغم طبيعته الاستعمارية. وحداثته هي التي جعلت من خريجي الصادقية يفكّرون بطريقة عصرية على رغم قلتهم، ومن ثمة يشذّون عن بقية خريجي المدرسة الاستعمارية التي كانت ترمي إلى «فرنسة العقول بإخضاع التلميذ التونسي إلى نفس البرامج والقوانين التي يخضع لها التلميذ الفرنسي»(٩).

لقد كانت الغاية من مشروع إصلاح سنة ١٩٥٨ هي إرساء نموذج موحّد يؤسّس لهوية جديدة هي «الهوية التونسية» عن طريق إرساء ما سماه المشروع بـ «الثقافة القومية» التونسية، وخاصة أنه يستبطن الصراع العنيف والحاد الذي عرفته تونس طيلة فترة الخمسينيات من القرن الماضي، والذي بلغ أوجه في نهاية تلك العشرية بين التيار البورقيبي من ناحية، وكل من التيار اليوسفي والتيار الزيتوني الذي كان يمثله آنذاك شيوخ الجامع الأعظم ولجنة صوت الطالب الزيتوني، أقوى فصائل الحركة الطلابية الزيتونية التي أعلنت انحيازها إلى صالح بن يوسف وجماعة الأمانة العامة، من ناحية ثانية. فبقدر ما أكّد ذلك المشروع على أن يكون التعليم لجميع الأطفال الذين هم في السنّ القانونية لم يحدّد بالقدر نفسه ملامح الهوية التي يروّج لها، ولكن مهندسيه كانوا يدركون أنها هويّة تونسية مختلفة المضامين عن الهوية العربية الإسلامية. فعلى الرغم من إعلان بورقيبة في إحدى خطبه أن «التعليم بالمدارس الثانوية سيكون متجهاً إلى التعريب واستعمال اللغة العربية، حيث تكون لغة التدريس لجميع المواد، إلا إذا اقتضت الضرورة والظروف لأجل مؤقّت استعمال اللغة الفرنسية للاستفادة من الإمكانيات التي بأيدينا ريثما تعدّ المدارس التكوينية الإطارات الضرورية للتعليم باللغة العربية في جميع المواد»، فإن تعريب التعليم التونسي طبقاً لمشروع إصلاح ١٩٥٨ قد بدأ محدوداً لينتهي إلى الفرنسة الكاملة أو شبه الكاملة بعد فترة وجيزة، بما يعنيه ذلك من استغلال لتلك المسألة في الدعاية السياسية ودغدغة مشاعر شعب ما زال لتوّه يتألّم من سياسة المسخ والتشويه التي استهدفت

(٨) كتابة الدولة للتربية القومية، **انبعاثنا التربوي منذ الاستقلال**، ص ٢١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢.

شخصيته الوطنية. فقد ورد في تطبيقات ذلك المشروع ما يلي:

- السنة الأولى صنف «أ»، وهو الصنف القار في التحوير الجديد للتعليم الثانوي، وستدرّس فيه كل المواد باللغة العربية، وهو الصنف الذي يعوّض الشعبة الزيتونية العصرية[١٠].

- السنة الأولى صنف «ب»، وهو صنف انتقالي يكون التعليم فيه باللغتين العربية والفرنسية اللتين تكونان لغة التدريس، يعوض هذا الصنف ما كان من شعب صادقية وعصرية وفنية في تونس.

- السنة الأولى صنف «ج»، وهو انتقالي تدرّس فيه كل المواد باللغة الفرنسية، وتعتبر العربية لغة حية إجبارية، ويقوم هذا الصنف مقام ما كان يسمى بالشعب العصرية والفنية العادية[١١].

وطبقاً لهذا التوجه من المفترض أن يتجه التعليم التونسي تدريجياً نحو التعريب، إلا أن عكس ذلك هو الذي حصل، وتكفي الإشارة إلى أنه بعد عشر سنوات من التجربة، سنجد أن التعليم الابتدائي سيبقى مجمّداً وغير معرّب في مكانه في السنة الثانية. كما لم تتسع الشعبة «أ» بحيث لم يزد عدد تلاميذها سنة ١٩٦٧ على ٤٥٠٠ تلميذ من جملة ٧٠ ألف تلميذ في التعليم الثانوي، بل تقرر حذفها، واكتسحت أقسام الشعبة «ب» المدارس الثانوية المخصصة للشعبة «أ». وبالتوازي، شنّ على تلاميذ تلك الشعبة وعلى خريجيها نوع من الحرب النفسية الهادفة إلى إشعارهم بالدونية، وقد تفاقمت بعد الأزمة التي فجّرها بورقيبة في أثناء زيارته إلى بلدان المشرق العربي، ودعوته إلى الاعتراف بقرار التقسيم وما نتج منه من توترات بين تونس وتلك البلدان نجم عنه إغلاق الحكومة التونسية لباب إرسال الطلبة للدراسة في المشرق وقطع المنح على من أصرّ على ذلك[١٢].

---

(١٠) للاطلاع على تلك التجربة بشيء من التفصيل، انظر: علي الزيدي، **تاريخ النظام التربوي للشعبة العصرية الزيتونية، ١٩٥١ - ١٩٦٥**، تقديم عبد الجليل التميمي (تونس: المعهد الأعلى للتوثيق، ١٩٨٦). وهذا الكتاب هو في الأصل أطروحة دكتوراه مرحلة ثالثة أنجزها المؤلف بإشراف الأستاذ عبد الجليل التميمي، في قسم التاريخ في كلية العلوم الإنسانية بتونس سنة ١٩٨٤.

(١١) علي الزيدي، «إصلاح التعليم التونسي عام ١٩٥٨: من التعريب إلى نقيضه،» ورقة قدمت إلى: **أعمال المؤتمر العالمي الأول المنعقد بتاريخ ١ - ٣ ديسمبر ١٩٩٩ حول الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية: قراءات علمية للبورقيبية**، إعداد وتقديم عبد الجليل التميمي، السلسلة السادسة: البلاد العربية وتركيا وإفريقيا؛ ١٠ (زغوان، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٠)، ص ١٠٧.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

ثانياً: مشروع الإصلاح التربوي لسنة ١٩٩١

يبدو أن مشروع الإصلاح التربوي أو ما يعرف بقانون تموز/يوليو لسنة ١٩٩١[١٣]، الذي صدر بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على صدور أول مشروع للإصلاح التربوي في تونس، كان أكثر وضوحاً في تعامله مع مسألة الهوية. فقد حدّد المشروع في بابه الأول الذي اشتمل على المبادئ الأساسية على أن الغايات التي يصبو إلى تحقيقها تتنزل في إطار «الهوية الوطنية التونسية» و«الانتماء العربي الإسلامي» ويهدف إلى:

- تمكين الناشئة منذ حداثة عهدها بالحياة، مما يجب أن تتعلمه حتى يترسّخ فيها الوعي بالهوية الوطنية التونسية، وينمو لديها الحسّ المدني والشعور بالانتماء الحضاري، وطنياً ومغاربياً وعربياً وإسلامياً، ويتدعم عندها التفتح على الحداثة والحضارة الإنسانية.

- تربية الناشئة على الوفاء لتونس والولاء لها.

- إعداد الناشئة لحياة لا مجال فيها لأي شكل من أشكال التفرقة والتمييز على أساس الجنس أو الأصل الاجتماعي أو الدين أو اللون.

- تمكين المتعلمين من إتقان اللغة العربية بصفتها اللغة الوطنية إتقاناً يمكّنهم من استعمالها، تحصيلاً وإنتاجاً، في مختلف مجالات المعرفة، الإنساني منها والطبيعي والتكنولوجي.

- جعل المتعلمين يحذقون لغة أجنبية على الأقل حذقاً يمكّنهم من الاطلاع المباشر على إنتاج الفكر العلمي - تقنيات ونظريات علمية وقيماً حضارية - يؤهلهم لمواكبة تطوره والمساهمة فيه بشكل يكفل إثراء الثقافة الوطنية وتفاعلها مع الثقافة الإنسانية الكونية.

---

(١٣) جاء في مقدمة الوثيقة الحاملة لنص القانون ومختلف الأوامر والقرارات المكملة لذلك ما يلي: «بعد استشارة موسعة دامت أكثر من سنتين وشاركت فيها العائلات الفكرية والسياسية (!!!) بالبلاد إلى جانب المنظمات الوطنية والمهنية والاجتماعية، وبالطبع أهل المهنة بمختلف مستوياتهم (الابتدائي - الثانوي والعالي)، وبعد دراسة معمّقة للمشروع الذي تقدمت به الحكومة لتعويض قانون تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨ صادق مجلس النواب في جلسة مشهودة التأمت يوم ٢٤ تموز/يوليو ١٩٩١ على القانون الجديد المتعلق بالنظام التربوي... الخ». انظر: مقدمة النظام التربوي، ص ٥ بـ: «Le Système éducatif la loi du 29 juillet et les textes d'application».

ـ تمكين المتعلمين من حقهم في بناء شخصيتهم ومساعدتهم على الترشّد الذاتي حتى ينشأوا على التسامح والاعتدال[١٤].

لا شك في أن قانون عام ١٩٩١ لإصلاح التعليم قد أدرك أهمية الهوية ودور المؤسسة التربوية في تنمية فكرة الانتماء، إلا أن الظرف التاريخي الذي برز فيه القانون كان له كبير الأثر في طبيعته وأهدافه ومحتوياته[١٥]. لقد ركّز المشرع على انتماءات تونس المتعددة العربية والإسلامية والمغاربية، وعلى الهوية الوطنية التونسية، بالإضافة إلى الانتماء إلى الحضارة الإنسانية، مع التنصيص على قيم التفتح على الغير والاعتدال والتسامح وعدم التفرقة والتمييز على أساس الجنس والدين واللون. ولضمان ذلك، وقع التشديد على أهمية حذق اللغات الأجنبية، وهو تمشّ يختلف عمّا كان سائداً في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، حيث كانت النصوص الرسمية الصادرة عن وزارة التربية القومية تتحدث عن الهوية العربية الإسلامية[١٦].

وفي شرح مكوّنات الهوية، فإن المناهج الرسمية للتعليم أكدت ما يلي:

ـ الاعتزاز بمكوّنات الهوية الوطنية.

ـ الوحدة القومية.

ـ التعلق بتعاليم الإسلام.

ـ التعلق بوحدة المغرب العربي.

ـ الانتماء إلى الأسرة العربية.

إن هذه الأشكال من الانتماء تحيل بدورها إلى نوع من العمومية والضبابية، فالمشرّع لم يحدّد مكوّنات الهوية الوطنية، كما أن مفهوم الوحدة القومية بدوره

(١٤) المصدر نفسه (النسخة العربية) منشورة في: **الرائد الرسمي** (٦ آب/أغسطس ١٩٩١)، ص ٩.

(١٥) إن مقارنة بسيطة بين الظرف التاريخي لكل من مشروع الإصلاح لسنة ١٩٥٨ ومشروع إصلاح سنة ١٩٩١ يفضي بنا إلى إقرار تشابه الظروف التاريخية، ذلك أن الأول قد تأثر بالصراع اليوسفي ـ البورقيبي، وجاء محكوماً بخلفيات ذلك الصراع من مسألة الهوية، أما الثاني فقد تأثر بالصراع بين الحزب الحاكم وحركة النهضة ذات الاتجاه الديني، والذي بلغ أوجه عشية صدور ذلك المشروع في شكل قانون سنة ١٩٩١.

(١٦) أحمد شبشوب، «هوية الشباب التونسي بين مستلزمات الحداثة وضرورات الأصالة،» ورقة قدمت إلى: **اندماج الشباب وقضايا الهوية: [أعمال المائدة المستديرة الثانية «الشباب ومشكلات الاندماج» التي نظمت بمراكش من ١٩ إلى ٢٢ يناير ١٩٩٥]**، تنسيق مصطفى حدية وعبد السلام الداشمي، سلسلة ندوات ومناظرات؛ رقم ٥٤ (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٦)، ص ٥٥.

ينتمي إلى ما قبل سنة ١٩٨٧، وهي الفترة التي أدانها الميثاق الوطني الصادر سنة ١٩٨٨، الذي يرى أن المجتمع التونسي لم يكن متصالحاً مع هويته آنذاك. ويكاد الأمر نفسه يتكرر مع العناصر الثلاثة المتبقية، فتعاليم الإسلام التي يجب التعلق بها لم يقع تحديدها، هذا علاوة على أن قانون الإصلاح بكامله لم يذكر كلمة واحدة عن الإسلام إذا ما استثنينا كلمة «إسلامي» التي تتبع الانتماء العربي. أما التعلق بوحدة المغرب العربي، فيتم التشديد عليها باعتبارها «وحدة لا تتجاوز الأقوال»، وقد تشكّل انتماء بديل للانتماء العربي الذي تشير إليه المناهج بـ «الانتماء إلى الأسرة العربية» بدل الانتماء إلى الأمة العربية ذات المقوّمات الحضارية الواضحة الدلالة.

ولقياس حقيقة الانتماء والهوية في مشروع الإصلاح لسنة ١٩٩١ لا بدّ من تقييم موقع تدريس اللغة العربية، ذلك أن اللغة كثيراً ما تشكّل حافزاً لمدى حفظ الهوية، بل الحفاظ عليها. فعلى الرغم من أن المنشور عدد ٤١ ـ ٩١ الصادر عن وزارة التربية والعلوم نصّ على ما جاء في قانون إصلاح التعليم لسنة ١٩٩١ من أن يكون تدريس كافة المواد العلمية والإنسانية باللغة العربية في كامل مراحل التعليم الأساسي[١٧]، فإنه من المفارقات أن تقييم موقع اللغة العربية يستدعي ضرورة مقارنتها بموقع اللغة الفرنسية في المنظومة التربوية في تونس، حيث يمكن التأمل في النصوص التطبيقية لقانون تموز/يوليو لسنة ١٩٩١، وخاصة في باب توزيع الحصص والضوارب، حيث يبرز ارتفاع نسبة الحصص المخصصة للفرنسية وضواربها في الابتدائي والثانوي، إذ تغطي الفرنسية ٤١ ساعة، وتصل العربية إلى ٥٧ ساعة بفارق يساوي ١٦ ساعة. وتحظى الفرنسية بخمس ساعات في كل سنة من سنوات التعليم الأساسي، وهو التوقيت نفسه المخصص للغة العربية، مع أن الأولى لغة أجنبية، والثانية هي الوطنية بتنصيص من دستور البلاد. في السنتين الأولى والثانية من التعليم الثانوي تدرّس العربية على امتداد أربع ساعات ونصف، في حين أن الفرنسية تحظى بثلاث ساعات ونصف لكل سنة، بالإضافة إلى ثلاث ساعات مخصصة للغة الإنكليزية، وبذلك يكون ما تحظى به اللغات الأجنبية ست ساعات ونصف، مقابل ثلاث ساعات ونصف للغة العربية. ويضاف إلى ذلك توقيت المواد العلمية والتقنية التي تدرّس بدورها بالفرنسية، وهي مواد تمسح عشر ساعات ونصف من التدريس. أما في السنتين

(١٧) انظر نص المنشور عدد ٤١ ـ ٩١ الصادر عن وزارة التربية والعلوم بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٩١.

الثالثة والرابعة ثانوي، فإن التوقيت المخصص للعربية يساوي ما هو مخصص للفرنسية في كافة الشعب، مع فارق طفيف في شعبة الآداب، ومع سبق الفرنسية في الشعب العلمية والتقنية مقارنة بالمواد الأدبية، التي تصل إلى ١٠ ساعات، مما يجعل توقيت الفرنسية كمادة ولغة تدريس تتراوح بين ١٧ و٢٤ ساعة أسبوعياً، ذلك أن الفرنسية تلازم دراسة التلميذ في مختلف الشعب، بينما تقتصر العربية على بعض المواد التي لا توجد في كل الشعب، والتي تمثّل موادّ اختيارية، مثل الفلسفة والتفكير الإسلامي والتاريخ والجغرافيا والتربية المدنية[١٨].

إن الاستنتاج الرئيسي من قراءة جداول الساعات والضوارب المخصّصة للغة الفرنسية في علاقتها باللغة العربية، إحدى أبرز مقومات الهوية الوطنية، ينتهي بنا إلى الإقرار بأن ما جاء في باب المبادئ الأساسية من قانون تموز/يوليو ١٩٩١، في ما يتعلق بترسيخ الوعي بالهوية الوطنية التونسية والانتماء الحضاري العربي الإسلامي وتربية الناشئة على الوفاء لتونس، هو من قبيل التضليل التاريخي، لأن الشخصية التي ينتجها النظام التربوي بخصائصه المحدّدة سلفاً هي شخصية لا تستطيع الاعتزاز بلغتها الوطنية وبالانتماء إلى الحقل الثقافي الذي تنتجه تلك اللغة، ذلك أن أبسط ما سينتهي إليه خريج ذلك النظام التربوي هو أن اللغة العربية لا تستطيع أن تكون لغة العلم والتعلّم، وبالتالي فهي لغة قاصرة، وأن البديل تجسده اللغة الفرنسية. وبما أن اللغة تشكل إطاراً ثقافياً لنموذج مجتمعي بأكمله، فإن خريج المدرسة التونسية سيجد في المجتمع الفرنسي، وفي الثقافة الفرنسية، البديل، بل المطمح الذي يرى فيه التونسي حلاً لكافة مشاكله، وخاصة أن النسبة الغالبة من الشباب الذين تلفظهم المؤسسة التربوية التونسية في مختلف مراحلها يجدون في الهجرة إلى فرنسا خير ملاذ بعد أن يدفعوا من حياتهم ضريبة الهجرة السرية للبعض، وضريبة الكرامة للبعض الآخر، الذي استطاع الدخول إلى الأراضي الفرنسية والاستقرار فيها مؤقتاً أو نهائياً.

ولعلنا لا نفهم التناقض بين ما يعلنه النظام التربوي في تشديده على الهوية والانتماء، وما يستبطنه من تحريض ضد هذا الانتماء، وخلق نوع من الازدواجية، إلا من خلال التمعن في تطبيقات تلك المبادئ العامة في مستوى البرامج التربوية،

(١٨) انظر الأمر عدد ١١٨٠ لسنة ١٩٩٢ المؤرخ في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٩٢، الملاحق ١، ٢ و٣ في: **النظام التربوي**، ص ١٢ ـ ١٣، ١٦، ٢٢ ـ ٢٣ و٢٦ ـ ٣١. انظر أيضاً: الهادي الشراد، «عن الفرنسية،» **رؤى** (٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)، ص ٢٧ ـ ٣٣. وهي نشرة داخلية للتثقيف العمالي والتكوين النقابي تصدر عن الاتحاد العام التونسي للشغل المكتب المحلي في جرجيس.

وفي أفكار وخلفيات مهندس ذلك المشروع الوزير الأسبق محمد الشرفي، بعد ذلك بست سنوات، حين انتهى إلى أن «العالم العربي يحتوي أمماً لكل أمة أنانيتها الخاصة»، وأن مشروع الوحدة العربية هو مشروع يعسر إنجازه في الوقت الراهن، فليس للمدرسة أن تدعو له أو أن تقف ضده.. وأن الفتح الإسلامي يعرض على الدارسين عرضاً تمجيدياً وجدانياً، فهو لا يقدم بصفته حدثاً تاريخياً، بل هو الفتح المبين بانتصار المسلمين على الكفار... وأن الطفل يربّى على روح القومية العربية الإسلامية ليعيش عند التخرّج في المدرسة واقع الوطن التونسي.. وهو ما يشكل عاملاً من عوامل انفصام الشخصية، هذا الانفصام الذي لا يمكن تجاوزه إلا باسترجاع التلميذ التونسي ماضيه، وأن «يوطّن» تاريخه ويستعيد امتلاك مجد قرطاج وجلالة حضارة تونس خلال القرون الأولى من الميلاد[١٩].

ثالثاً: الإصلاح التربوي الجديد: الخطة التنفيذية لمدرسة الغد (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)

لقد صدر هذا المشروع سنة ٢٠٠٢ في وثيقة حاملة للعنوان نفسه، وهو بمثابة الإصلاح على الإصلاح. لا تشير الوثيقة إلى غائية معينة من ذلك المشروع، كما كان معمولاً به في المشروعين السالفين، مكتفياً بأن «التعليم من أبرز مميزات بلادنا ومن أهم مكوّنات الشعور بالاعتزاز بالوطن عند التونسيات والتونسيين»[٢٠]. ولعل ذلك يقود آلياً إلى أن هذا المشروع يحافظ على الغايات والأهداف المعلنة في المشاريع السابقة، وخاصة قانون الإصلاح التربوي لسنة ١٩٩١. ومن ثمة، فإن هذا الإصلاح لا يلتفت إلى تلك القضية إلا من زاوية علاقة المدرسة الجديدة التي يصبو إليها بمحيطها العالمي، معتبراً أن لا مجال «لمنظومة تربوية ثابتة في عالم متحول دائم الحركة، ولا مستقبل لمدرسة تركن إلى التقليد وتعزف عن التجديد»، فلا بد من «إقامة تربية الناشئة على قيم الحداثة والتسامح والتفتح وحقوق الإنسان»[٢١]. في مقابل ذلك، لم يهتم المشروع بمسألة الهوية إلا من حيث الإشارة إلى مكانة اللغة العربية. ففي حين وقعت الإشارة إلى ضرورة اضطلاع المدرسة بوظيفة نقل الثقافة الوطنية ونشرها عبر تحديث تدريس

(١٩) محمد الشرفي، **الإسلام والحرية** (تونس: دار الجنوب للنشر، ٢٠٠٢)، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٠.

(٢٠) «الإصلاح التربوي الجديد الخطة التنفيذية لمدرسة الغد ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧،» (منشورات وزارة التربية، حزيران/يونيو ٢٠٠٢)، ص ١٣.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٥ و١٩.

اللغة العربية، محتوى ومناهج وتنظيماً، وقع التنصيص أيضاً على ضرورة تطوير اللغات الأجنبية. فإلى جانب اللغة الفرنسية، «وجب تدريس اللغة الإنكليزية ودعمها، وذلك نظراً إلى موقعها في عالم اليوم...»[٢٢]، وهو ما يوحي ضمناً بأهمية تلك اللغات مقارنة باللغة الوطنية، وهو اتجاه يعبّر عن التواصل في الرؤية مع مشروعي إصلاح ١٩٥٨ و١٩٩١. ويمكن أن نستشف ذلك من الأوقات المخصصة لتدريس مختلف المواد، إذ يشير المشروع إلى أن ٣٥ بالمئة من الزمن الدراسي مخصص للغة الوطنية، و٢٣ بالمئة مخصص للَغات الأجنبية، في حين تحظى الرياضيات بـ ١٤ بالمئة، والعلوم بـ ١٠ بالمئة، والأنشطة الفنية بـ ٧ بالمئة، والبدنية بـ ٤ بالمئة، و٧ بالمئة للمتفرقات !!! إلا أن عملية حسابية بسيطة تفضي بنا إلى القول إن اللغات الأجنبية تمسح ٤٧ بالمئة من الزمن المدرسي، خاصة في التعليم الثانوي باعتبار أن الرياضيات والعلوم تدرّس باللغة الفرنسية[٢٣].

رابعاً: الهوية في نظام التعليم العالي

يعتبر نظام التكوين الجامعي الأكثر وضوحاً من بين أنظمة التعليم السابقة الذكر في تونس، في مستوى الهوية المراد نشرها لدى الطلاب، فهو يشير صراحة إلى أن من بين المهام الأساسية التي يضطلع بها نظام التعليم العالي دراسة التراث الوطني وإحياءه وإثراء الثقافة العربية الإسلامية، والعمل على التعريب وتعميم استعمال اللغة العربية والارتقاء بها في مختلف الاختصاصات، مع الحرص على التمكن من اللغات الأجنبية، ودعم التكامل المغاربي والتضامن العربي الإسلامي، والتفاعل مع الثقافات العالمية، هذا إضافة إلى أهداف عدة، مثل التكوين المستمر بما يخدم مقتضيات تنمية البلاد، والقيام بالبحث العلمي وتنظيمه ودعمه، والعمل على توظيف نتائجه في مجالات التكوين والتنمية في مختلف ميادين النشاط الوطني.. الخ[٢٤]. إلا أن ذلك لا يعبّر عن حقيقة موقع الهوية في نظام التعليم العالي، فهذا النظام يعاني أصلاً موروثاً ثقيلاً من الفرنسة، شكلاً ومضموناً، احتلت مكانها ضمن الازدواجية اللغوية التي ميّزت التعليم بصورة

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٢٤) انظر النصوص الأساسية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا، قانون عدد ٧٠ لسنة ١٩٨٩ مؤرخ في ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٨٩ المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي وجميع النصوص المنقحة والمتممة له، وخاصة القانون عدد ٦٧ لسنة ٢٠٠٠ المؤرخ في ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٠ (ط ٢ منقحة ومحينة، مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٣)، ص ١٥.

عامة، والتعليم الجامعي بشكل خاص، في مرحلة ما بعد الاستقلال، التي كانت موضوع جدل مهم في أوساط النخبة التونسية مع مطلع عشرية السبعينيات وما تلاها[٢٥]. وما يزال التعليم العالي يعيد إنتاج ذلك الموروث في كثير من الاختصاصات وحقول البحث، خاصة تلك التي توصف بأنها علمية صرفة في الكليات والمعاهد التي تدرّس الطب والعلوم الطبيعية والفيزياء والكيمياء والرياضيات، وكل المعاهد والكليات التكنولوجية والهندسية دون استثناء. أما في العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب، فليست العربية بالضرورة هي لغة التدريس والبحث، إذ لا توجد قوانين تجبر المدرّس أو الباحث في تلك الاختصاصات على اعتماد اللغة الوطنية، أي اللغة العربية، فالمسألة متروكة لاختيار الأستاذ، وبما أن الجزء الأكبر من المدرّسين هم من خريجي الجامعات الفرنسية، أو ممن درسوا على أيدي أساتذة فرنسيين في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، فسيختارون الفرنسية بالضرورة، وهو ما جعل الفرنسية لغة التدريس لدى كثير من الأساتذة، ولغة التحرير لدى الكثير من الطلبة، سواء كان ذلك في مستوى الامتحانات العادية أو عند تحرير المذكّرات والأطروحات الجامعية[٢٦]. ويمكن التدليل على ذلك باعتماد مؤشر يستمد من الكتاب الذي أصدرته وزارة التعليم العالي في تونس سنة ٢٠٠٥[٢٧]، والذي يشير إلى وجود ٧٥٠ شعبة جامعية سترتفع سنة ٢٠٠٩ إلى ١٠٠٠، وتتوزع هذه الشعب على الاختصاصات الكبرى التالية: الفنون والثقافة والتربية والتنشيط؛ اللغات والآداب؛ العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ الحقوق والعلوم القانونية؛

(٢٥) من ذلك مثلاً الحوار الذي دار بين كل من المنجي الشملي، أحد دعاة الازدواجية اللغوية، ومحمود عبد المولى أحد الرافضين لذلك على صفحات جريدة **الصباح**. انظر: محمود عبد المولى، **مقدمات وأبحاث تتناول علم الاجتماع والإيديولوجيا والبحث العلمي والتاريخ واللغة والتراث في الوطن العربي** (تونس؛ طرابلس، ليبيا: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٢)، ص ١٣٩ ـ ١٤٩ و١٥٢. يضرب هذا الأخير بعض الأمثلة حول اعتزاز كل أمة بلغتها الوطنية، مشيراً إلى أن الإغريق كانوا يصفون من لا يعرف لغتهم بأنه همجي وجاهل وغريب وشاذ. وكان السلاف يصفون الألمان الذين لا يعرفون لغتهم بأنهم خرس، أي لا يتكلمون ما داموا لا ينطقون بالسلافية. وكان تشرشل ينصح المدرّسين باستعمال الشدة والقسوة في تعليم اللغة الإنكليزية، ويعتبرها أكثر لغات الدنيا حيوية وقوة، ومن لا يتقنها يجب أن يضرب بالسوط حتى تخرج اللغة من فمه على شكل صرخات. وكان فكتور هيغو يقول عن لغته الفرنسية إنها لغة تعرفها في ثلاثين دقيقة، وأما الإنكليزية ففي ثلاثين يوماً، والألمانية في ثلاثين سنة... الخ.

(٢٦) محمود الذوادي، «في الأسباب والآثار لاغتراب العلاقة بين المجتمع ولغته،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، السنة ٣٣، العدد ١ (٢٠٠٥)، ص ٧٠.

(٢٧) *L'Enseignement supérieur en Tunisie: Guide des formations* (Tunis: Centre de publication universitaire, 2005).

العلوم الاقتصادية وعلوم التصرف؛ العلوم الأساسية والعلوم التطبيقية والتكنولوجيا؛ الدراسات الهندسية، وأخيراً العلوم الطبية. وإذا كانت الاختصاصات الأربعة الأولى تعطي بعض المكانة للتعريب، وللعربية كلغة وكاختصاص، يعتمدان في كليات ومعاهد الآداب، فإن الاختصاصات الأربعة الأخيرة لا تعترف بالعربية ضمن مناهجها ومقرراتها، ولا توجد فيها مواد تدرّس بالعربية أصلاً. ولم تنعكس تلك الاختيارات على الشخصية الوطنية ومقوّماتها التي تعتبر اللغة الأم من أبرزها فقط، وإنما انعكست على مستوى التحصيل اللغوي والقدرة على الكتابة بأي لغة كانت، إذ تشير إحدى الدراسات إلى التراجع الفادح في المستوى اللغوي لدى الطلبة، فلم يعد باستطاعتهم أخذ مذكّرات الدروس بأنفسهم، مما أجبر جل المدرّسين على استبدال الإلقاء والتوضيح بالإملاء السردية الغامضة والعقيمة في مدارج عملاقة. ونظراً إلى عدم تمكّن الطلبة من أصول اللغة، لم يعد أغلبهم قادراً أيضاً على بناء وتحرير مقالات الامتحان بأنفسهم، كما فقد الطلبة قدرة التصرف في زاد المعرفة المتوفر لديهم حسب المشكل المطروح[٢٨].

(٢٨) **المنظومة التربوية في تونس: قراءة في البرنامج التوجيهي للإصلاح التربوي** (تونس: منشورات الاتحاد العام التونسي للشغل، قسم الدراسات والتوثيق؛ مؤسسة فريدريش إيبارت، ٢٠٠٣)، ص ١٧.

الفصل الخامس

الهويـة فـي الخطـاب الطلابـي

أولاً: الإرهاصات الأولى لنشأة الحركة الطلابية

يتفق الدارسون للتاريخ الطلابي في تونس على أن النشأة الأولى للفعل الطالبي وللحركة الطلابية كانت نشأة زيتونية، بمعنى ولادة تلك الحركة في أروقة جامع الزيتونة وبين صفوف طلّابه[1]. تعود جذور الفعل الطلابي الزيتوني في تونس إلى سنة ١٩١٠. وعلى الرغم من أن عدد الطلبة الزيتونيين لم يتجاوز الألف طالب إلى حدود ذلك التاريخ، إلا أن تلك الشريحة تمكّنت من خوض بعض التحركات التي ارتبطت في الذاكرة الطلابية بتلك السنة، وقد تمحورت حول المطالبة بإصلاح التعليم وتعصيره[2]، وبتحسين وضعهم المادي، حتى إنهم وجّهوا عريضة إلى الحكومة يطالبونها بتحسين ظروف الدراسة والإقامة والإعفاء من ضريبة المجبى، ومن الخدمة العسكرية، مما دفع بسلطة الإشراف إلى الاهتمام بهذا الموضوع وتكوين لجان متابعة.

ولكن تلك التحركات انتهت إلى الدخول في سلسلة من الأفعال الاحتجاجية التي وصفت بأنها عنيفة، والمتمثلة في إضراب ١٨ نيسان/أبريل ١٩١٠، وفي مظاهرة تلته، جابت أروقة «المدينة العربية» حيث يوجد مقر الحكومة التونسية في القصبة. وعلى الرغم من قبول الحكومة مبدأ التفاوض عبر استقبال وزير القلم لوفد طلابي من المتظاهرين، إلا أن الأحداث سرعان ما أخذت منحى تصعيدياً، وانتهت إلى سلسلة من الاعتقالات، طالت مجموعة من الطلاب من مقاعد الدراسة في الجامع الأعظم، ونفي البعض الآخر إلى الجنوب التونسي، وذلك بعد أن

---

(١) يوجد العديد من الدراسات الهامة حول مؤسسة جامع الزيتونة والتعليم الزيتوني على وجه الخصوص، ويمكن الإشارة على سبيل الذكر لا الحصر إلى: مختار العياشي، **البيئة الزيتونية، ١٩١٠ - ١٩٤٥: مساهمة في تاريخ الجامعة الإسلامية التونسية**، نقله إلى الفرنسية حمادي الساحلي (تونس: دار التركي للنشر، ١٩٩٠)، ومحمد ضيف الله، **الحركة الطالبية التونسية، ١٩٢٧ - ١٩٣٩** (زغوان، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ١٩٩٩).

(٢) ضيف الله، المصدر نفسه، ص ٦٥ و١٠٥.

تصاعدت الحركة الاحتجاجية. وقد اتهمت الإدارة الاستعمارية أولئك الطلبة ببث بذور الشقاق في الجامع والتظاهر عند مرور ركب الحضرة العلية (موكب الباي) وتهديده بالقتل[٣]. لم تحل تلك التهم والعقوبات دون تواصل النشاط الطالبي ولو بصفة محتشمة، ولا سيما إبان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، وهي الفترة التي تزامنت مع الانتفاضة المسلحة التي فجّرتها قبائل أقصى الجنوب التونسي في منطقة الودارنة في تطاوين، وذلك بعقد اجتماعات سرية، وإلصاق المعلّقات على جدران الجامع الأعظم والمبيتات وبقية المدارس التابعة للمؤسسة الزيتونية. ولم يخف الكثير من الطلاب تعاطفهم مع الإمبراطورية العثمانية آنذاك، وبلغت الاحتجاجات الطلابية على احتلال عاصمة دولة الخلافة إستانبول من قبل الجيش الإنكليزي في شهر آذار/ مارس من سنة ١٩٢٠ أوجها من خلال المظاهرة التي نظّمها طلبة الجامع الأعظم يوم ١٠ آذار/ مارس من تلك السنة، محتجين على عملية الاحتلال. كما طالبوا الإدارة الاستعمارية الفرنسية، ممثلة في شخص المقيم العام، بمعارضة انكلترا. وعبّر الطلبة الزيتونيون عن تأييدهم للحزب الحر الدستوري التونسي الذي نشأ سنة ١٩٢٠ على أيدي عبد العزيز الثعالبي ومجموعة من رفاقه، وخاصة عندما عاد عضوان من ذلك الحزب إلى سالف عملهما كمدرّسينْ في الجامع الأعظم بعد أن كانا أوقفا بسبب انتمائهما إلى الحزب المذكور[٤].

لقد خاض الطلبة الزيتونيون عدة تحرّكات مختلفة الأهمية خلال الفترة الممتدة بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٥٠، تاريخ ظهور أول التنظيمات الطلابية، متجسدة في «منظمة صوت الطالب الزيتوني». من تلك التحركات إضراب شهر كانون الأول/ ديسمبر لسنة ١٩٢٨ الذي أفضى إلى مظاهرة يوم الخامس عشر من ذلك الشهر، وهي المظاهرة التي جابت ساحة باب سعدون في العاصمة تونس، وشارك فيها أكثر من ألف طالب، وانتهت بتقديم لائحة في المطالب الطلابية لأعضاء المجلس الكبير (الهيئة التشريعية المنصّبة من قبل الإدارة الاستعمارية). وقد قامت السلطة بقمع تلك الحركة بعد أن قام مدير الأمن آنذاك بتنصيب أعوانه السريين الموثوق بهم في الجامع الأعظم، وبعض الأعوان المرتدين للزيّ السري قرب الجامع، وتركيز أعوان متشبّهين بالمتسولين أمام الأبواب

(٣) العياشي، المصدر نفسه، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٤) ضيف الله، المصدر نفسه، ص ١١١.

الرئيسية لمختلف المساجد ومدارس سكن الطلبة لاكتشاف كبار «المشوّشين» وإحباط مساعيهم[٥].

لقد تجدّدت التحركات الطالبية عبر المشاركة في الحركة الاحتجاجية على عقد المؤتمر الأفخارستي في قرطاج سنة ١٩٣٠، والاحتفال بخمسينية الحماية في تونس سنة ١٩٣١، وحوادث التجنيس لسنة ١٩٣٣. واستمرت التحركات، حيث أعلن الطلبة الإضراب اللانهائي الذي استمر طيلة الفترة ما بين نيسان/ أبريل وأيلول/ سبتمبر من سنة ١٩٣٧ ليشمل الجامع الأعظم ومختلف فروعه في الجهات. لقيت تلك الحركة مساندة واسعة من مختلف الشرائح الشعبية ومختلف الجهات، وذلك بإرسال العرائض المساندة للطلبة والمندّدة بإغلاق تلك المؤسسات المحتضنة للإضراب، وبتأييد الاجتماعات الحاشدة والمهرجانات الخطابية أو حتى المظاهرات، وكذلك مساندة بعض القوى السياسية، مثل الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد لذلك الإضراب[٦]. ولم يتأخر الطلبة الزيتونيون عن المشاركة في أحداث ٩ نيسان/ أبريل ١٩٣٨ التي نظمتها الحركة الوطنية التونسية، وسقط فيها العديد من الشهداء والجرحى، وكان أبرز مطالبها الدستور والبرلمان. فقد حكمت المحكمة العسكرية الفرنسية على عشرين من أولئك الطلبة بالسجن، كما طردت الإدارة الاستعمارية عشرين آخرين من الجامع الأعظم.

وبالتوازي مع ذلك، قامت تلك الإدارة بغلق نادي «مؤتمر الطلبة الزيتونيين»، في محاولة منها لإخماد كل فعل طلابي، وهو ما جوبه بإصدار العدد الأول من جريدة أسبوعية تحمل اسم **الهلال** بصورة غير شرعية يوم ١٣ آذار/ مارس ١٩٣٩. ووصفت تلك الجريدة في عددها الثاني الصادر يوم ٢١ آذار/ مارس ١٩٣٩ لجان

(٥) العياشي، المصدر نفسه، ص ١٥٠. انظر أيضاً: الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة (ب) صندوق (٣٦)، ملف (١) و(٢).

(٦) نشير على سبيل المثال إلى العريضة التي وجهها سكان قصيبة المديوني إلى وزارة الشؤون الخارجية في باريس، وقد جاء فيها «نحذر الحكومة الفرنسية من غلق الجامع الأعظم وبقاء هذا الوضع المضطرب الذي لا يمكن أن نسكت عليه ما دام متواصلاً، إننا نرجو من الحكومة تلبية مطالب أبنائنا الشرعية».

ويمكن الإشارة أيضاً إلى الدور الذي لعبه الحزب الدستوري الجديد في دعم تلك التحركات الاحتجاجية، ولا سيما في المؤتمر السادس لطلبة شمال أفريقيا المنعقد في الخلدونية يوم ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧ الذي تحول إلى مؤتمر زيتوني بحضور زعماء الحزب الدستوري الجديد، وقد تبنى مطالب الطلاب الزيتونيين المتمثلة في: ١ ـ مطالبة المتطوعين المترشحين لخطط التدريس بمناقشة أطروحة. ٢ ـ إمكانية ارتقاء خريجي جامع الزيتونة إلى جميع الوظائف التي يشترط فيها معرفة اللغة العربية. ٣ ـ إعفاء حاملي شهادة الأهلية من الخدمة العسكرية. ٤ ـ إحداث فرع زيتوني مختص في تعليم العلوم الصحيحة. ٥ ـ إصلاح مدارس سكن الطلبة. . . انظر: العياشي، المصدر نفسه، ص ١٦٩.

إصلاح التعليم الزيتوني بالعقم، وشبهتها بـ «الجبل الذي تمخض فولد فأرا»، وهو ما أدى إلى تعطيلها وإحالة محرريها العشرة، وكلهم من الطلبة، على مجلس التأديب في الجامع الأعظم الذي قرر رفتهم، كما قررت الإدارة الاستعمارية إبعادهم إلى التراب العسكري ووضعهم تحت الإقامة الجبرية[٧].

ومع انطلاق الحرب العالمية الثانية، تمحور النشاط الطلابي حول ما كان يعرف آنذاك بالقضية المنصفية، نسبة إلى المنصف باي، الذي يوصف بالباي الوطني الذي تم خلعه ونفيه إلى الجزائر، ثم سجنه في مدينة بو الفرنسية. لقد وجّه الطلاب الزيتونيون رسالة إلى الجنرال ديغول في الأسبوع الأول من شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٤٣ يطالبون بإصلاح «الغلطة الفادحة التي ارتكبتها الإدارة العسكرية الفرنسية، والسماح للمنصف باي بالرجوع إلى تونس». وقد كانت تلك التحركات ذات الصبغة السياسية بالتوازي مع تحركات ذات صبغة مطلبية تطالب بـ:

- وضع برامج جديدة لتحسين وتحديث التعليم الزيتوني في مراحله الثلاث، وفقاً للتطور الإسلامي الحاصل في الوقت الحاضر، وعلى ما هو معمول به في الجامعات الإسلامية الموجودة في مصر وسورية والعراق.

- تحسين وضعية المدرّسين على اختلاف أصنافهم وإدماجهم في سلك موظفي الدولة[٨].

وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية ستأخذ التحركات منحى سرياً، من ذلك عودة نشاط مجموعة «الهلال»، نسبة إلى جريدة **الهلال**، التي كانت أوقفت من قبل الإدارة الاستعمارية سنة ١٩٣٩... وذلك في شهر أيار/ مايو ١٩٤٥، إذ تضمنت مقالاً بعنوان: «الكفاح التونسي في مرحلته الأخيرة». ولم تكن محتويات تلك الجريدة موجهة إلى الإدارة الاستعمارية فقط، بل كذلك إلى أعوانها من التونسيين. وجاء في إحدى البلاغات المنشورة على صفحاتها: «إن كل من يعرقل سير تونس نحو الاستقلال أو يحول دون اتصالها بمحيطها العربي هو عدو الشعب... وإن أولئك الأعداء سيحالون على المحاكم الوطنية حالما يتم الإعلان عن استقلال البلاد، وسينالون عقابهم، ولهذا الغرض ستضبط قائمات في أسماء الخونة...». وفي العدد الموالي من تلك الجريدة السرية الذي حمل عنوان: «فرنسا

(٧) المصدر نفسه، ص ١٧١ ـ ١٧٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

الفاشية ـ الدم يسيل في الجزائر» وقع التهجم بشدة على فرنسا الاستعمارية التي بدأت همجيتها تتكشف للعالم[٩].

ثانياً: قضايا الهوية في الفعل الطلابي المؤسسي

١ ـ اللغة والانتماء

لقد مثلت قضية اللغة إحدى أبرز المسائل التي حظيت بالاهتمام الطلابي إبان الفترة الممتدة بين عام ١٩١٠، تاريخ الفعل الطلابي الأول، ونهاية الحرب العالمية الثانية، إذ كانت الإدارة الاستعمارية تدرك طبيعة العلاقة بين اللغة العربية والإسلام، حتى إن أحد الدارسين الاستعماريين اعتبر اللغة العربية منبثقة مباشرة عن الدين الإسلامي[١٠].

كانت أولى المعارك التي خاضها الطلبة الزيتونيون مع السلطة الاستعمارية إثر إصدارها الأمر المؤرخ في أيار/ مايو ١٩٢٨ الذي يفرض على المرشحين لمناظرة عدول الإشهاد إجراء اختبار في اللغة الفرنسية. وقد جوبه ذلك الإجراء بعدة تحركات بدأت في مطلع السنة الدراسية الموالية بالإضرابات، سرعان ما تحولت إلى مظاهرات انضمت إليها عدة شرائح شعبية أخرى ولقيت دعم قوى سياسية عديدة. فقد جاء في أحد المناشير الداعمة لذلك التحرك «لنقاوم الاستعمار الذي يريد محو خصائص الشعب التونسي بالاعتداء على لغته وتقاليده وتعليمه القومي... اعلموا أن هذا الإضراب لن ينجح بدون مساندتكم، فاحتجوا حينئذ بالأعمال لا بالأقوال وعبّروا عن استنكاركم بالتجمهر في الشارع»[١١]. وعلى الرغم من انتهاء ذلك التحرك بممارسة حملات قمعية ضد الطلبة الزيتونيين واعتقال بعضهم، وطرد البعض الآخر ونفيهم إلى أقصى الجنوب، فإن عمليات التهميش الاستعماري الفرنسي للغة العربية بقيت تشكّل موضوعاً سريع التأثير في الفعل الطلابي. فقد تجددت التحركات بعد صدور الأمر العلي المؤرخ في ٧ شباط/ فبراير ١٩٣٦ القاضي بفرض معرفة اللغة الفرنسية لترسيم الموظفين التونسيين. وعلى الرغم من أن أغلب الطلبة الزيتونيين كانوا يحذقون اللغة الفرنسية، نظراً إلى أنهم تعلّموها في المدارس الفرنكو ـ عربية، فإن تعاملهم مع

(٩) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(١٠) غبريال باير، «الدين في خدمة القومية في تونس،» نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(١١) العياشي، المصدر نفسه، ص ١٥٠.

تلك المسألة كان تعاملاً مبدئياً، معتبرين ذلك الإجراء بمثابة الاعتداء على ثقافتهم العربية، رافضين منح اللّغة الفرنسية أي امتياز، وأي فرصة للتسرب إلى برامجهم الدراسية باعتبارها لغة المستعمر. وكما هو الشأن بالنسبة إلى أمر ٨ أيار/مايو ١٩٢٨، فقد أثار هذا الإجراء ردود أفعال الشريحة الطلابية بالدرجة الأولى، التي عبّرت عن رفضها المطلق لربط الترسيم في الوظيفة العمومية بمعرفة الفرنسية، ودعت إلى القيام بتحركات بدأت بالمناشير التحريضية، لتتحول بسرعة إلى إعلان الإضراب اللانهائي عن الدروس، بدأ يوم ٢٢ شباط/فبراير في مركز الجامع الأعظم، وانتشر إلى فروع عديدة، تلا ذلك تظاهر الطلبة في الشوارع ومواجهة القوات العسكرية الفرنسية، كانت نتيجتها سقوط جرحى ومعتقلين وتنفيذ محاكمات في حق ٣٣ طالباً، وقد اتخذت إجراءات زجرية عديدة، مثل السجن والطرد من الدراسة، والإبعاد إلى منطقة التراب العسكري.

ولكن تلك التحركات لقيت دعم الرأي العالم، الذي كان يعتبر أن المسّ باللغة العربية مسّ في الآن نفسه بالدين الإسلامي، وأن «القرآن لا يمكن أن يقرأ إلا باللغة العربية»[١٢]. كان الطلبة الزيتونيون يدركون أن الاستراتيجية الاستعمارية في الهيمنة تقوم، بالإضافة إلى السيطرة الاقتصادية والعسكرية على ما يمكن تسميته «التسرب الثقافي»، الذي يقوم على مبدأ تغيير الهوية بخلق ازدواجية تبدأ لغة، وتنتهي ثقافة ومعتقداً. فقد جاء في الصحافة الطلابية السرية قبيل نهاية الحرب الثانية: «أيها الشعب... إن فرنسا التي جوعتك وفقّرتك واضطهدتك وقاومت دينك وتهجّمت على لغتك، تريد الآن أن تقطع أواصر القربى التي تربطك بالمشرق العربي، وتحاول أن تقيم لنا الدليل على أن نقطة الاستقطاب ليست مكة المكرّمة، بل باريس. أيها الشعب، إن تونس العربية تدخل مرحلة الكفاح من أجل انتصار العروبة والإسلام...»[١٣].

بالتوازي مع تلك المواقف والأفعال المساندة للغة العربية، التي أدرك صنّاعها أن نصر اللغة الوطنية هو هم نضالي يومي، نشطت جمعية طلبة شمال أفريقيا داعمة المسار نفسه، معتبرة اللغة العربية أحد مقومات الشخصية الوطنية وعامل وحدة بالنسبة إلى الشمال الأفريقي، حتى إن تلك الجمعية، ولتجاوز النقص في التكوين لدى طلبتها، مقابل حذقهم الفرنسية، كلفت أحد الطلبة سنة ١٩٣٠

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.
(١٣) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

بإلقاء دروس في اللغة العربية في ناديها في باريس لفائدة الطلبة التونسيين والمغاربة. وقد أكد رئيس الجمعية آنذاك محمد السقا ذلك بقوله: «إننا اقتنعنا أن الوسيلة الوحيدة لحفظ مدنيتنا هي لغتنا الشريفة»، فهي بمثابة «عروة لا تفصم بين سكان أفريقيا الشمالية المتشبثين بتقاليد الإسلام وتعاليمه العالية...». ولا يتوقف الأمر عند ذلك، إذ تحتجّ الجمعية على تهميش الاستعمار للغة العربية ووضعها موضع الدونية، والعمل على إضعافها، إذ يُجعل دروسها في «آخر النهار» عندما يقلق التلاميذ من الدرس، ويملّون من المدرّس، فيدخلون إلى درس العربية وكأنهم مقادون إلى الجحيم[١٤].

٢ ـ المؤتمر الأفخارستي

أشرنا في بداية هذه الدراسة إلى أن المؤتمر الأفخارستي الذي انعقد في شهر أيار/مايو من سنة ١٩٣٠ في قرطاج في الضاحية الشمالية لمدينة تونس، مثّل هجوماً ملموساً على الهوية العربية للتونسيين، وخاصة الدين الإسلامي المستهدف الأول والركن الثاني لتلك الهوية[١٥]. وجاء ردّ الفعل الطلابي من قبل الزيتونيين، وكذلك الطلبة الدارسين في فرنسا. احتج الطلبة الزيتونيون على قبول الباي رئاسة الهيئة الشرفية لذلك المؤتمر. ثم دخلوا في تحركات فعلية، فعقدوا اجتماعاً عاماً في الجامع الأعظم، اشترك فيه تلاميذ المدرسة الصادقية، والمدرسة العلوية، وقرروا تنظيم مظاهرة جبارة أمام مقر الإقامة العامة الفرنسية، الحكومة الحقيقية للبلاد. وانتهت تلك المظاهرة بمصادمات مع قوات الجيش الفرنسي، وباعتقال ١٧ طالباً. ولكن ردود الفعل الطلابية لم تنته عند ذلك الحدّ، بل تجدّدت من خلال الإضراب عن الدراسة، الذي بدأ يوم ٤ أيار/مايو ١٩٣٠، واستمر ثلاثة أيام، وشمل بالإضافة إلى الجامع الأعظم مختلف المؤسسات التعليمية الثانوية. كما حظيت تلك الحركة بمساندة شرائح اجتماعية أخرى، مثل التجار الذين انخرطوا في الإضراب بغلق دكاكينهم احتجاجاً على انعقاد مثل ذلك المؤتمر في بلد إسلامي[١٦]. بالتوازي مع تلك التحركات، نشطت حركة الطلبة التونسيين الدارسين في باريس والمنضوين

(١٤) ضيف الله، **الحركة الطالبية التونسية، ١٩٢٧ ـ ١٩٣٩**، ص ٢٣٢.
(١٥) وقع تنظيم هذا المؤتمر من ٧ إلى ١١ أيار/مايو ١٩٣٠، وتم في إثنائه استعراض آلاف الأطفال الذين يرتدون أزياء موشاة بصلبان تذكّر بالحملة الصليبية الثامنة التي قادها لويس التاسع لاحتلال تونس سنة ١٢٧٠، مما جعل النظرة إلى هذا المؤتمر على أنه الحملة الصليبية التي نجحت. انظر: المصدر نفسه، ص ٥٤.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٥٥.

تحت منظمة طلبة شمال أفريقيا تجاه المؤتمر الأفخارستي. فقد انطلقت تحركاتهم مع قدوم الفرق الأولى للمؤتمرين إلى تونس، وما تزامن مع ذلك من تحركات طلابية محلية جوبهت بالاعتقال. ووقع تدعيم تلك التحركات بجمع مبالغ مالية وإرسالها إلى الطلبة المحتجين في تونس، وببرقية مساندة وقّع عليها ٢٦ طالباً تضمنت عبارات المساندة إلى زملائهم التلاميذ والطلبة احتجاجاً ضد السلطات الفرنسية. وشنّ الطلبة التونسيون حملة تشهير ضد انعقاد ذلك المؤتمر في تونس البلاد المسلمة، في الأوساط الطلابية المغاربية وبعض الأوساط السياسية الفرنسية. أثمرت تلك الجهود حماس الطلبة المغاربة، فأرسل كل من الطلبة الجزائريين والمراكشيين برقيات احتجاج ضد انعقاد المؤتمر، وندّدوا بإيقاف الطلاب التونسيين المنظمين له. واحتج الطلبة الجمهوريون والاشتراكيون الفرنسيون وجمعية حقوق الإنسان الفرنسية على انعقاد المؤتمر، وعلى السياسة الفرنسية في تونس بوجه عام[١٧].

٣ ـ مسألة التجنيس

برزت تلك القضية في النصف الأول من الثلاثينيات، وتحديداً سنة ١٩٣٣، وهي القضية التي كانت أثيرت بعد إصدار قانون ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٣. لقد اعتبر الحزب الدستوري القديم أن الإدارة الاستعمارية تهدف إلى إهانة الإسلام والمسلمين، واعتبر المتجنس مرتداً عن الإسلام، ويجب مقاطعته وعدم دفنه في المقابر الإسلامية[١٨]. كانت بداية تلك الأحداث في مدينة بنزرت عندما منع الأهالي يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٢ دفن أحد المتجنسين في المقبرة الإسلامية بعد إصدار أحد الشيوخ فتوى في ذلك. ولكن ذلك الموقف سرعان ما عمّ مختلف مناطق البلاد. وللتعبير عن رفضهم وتنديدهم بالمتجنسين وبالسلطة التي جندت كبار رجال الدين، ولا سيما شيخا الإسلام المالكي الطاهر بن عاشور، والحنفي حميدة بيرم، للحد من الحركة الاحتجاجية التي استقطبت شرائح عديدة، دخل طلبة الجامع الأعظم في إضراب عن الدروس، وعلى الرغم من الإجراءات العقابية المتخذة ضدهم، مثل إجراء الامتحانات في مناخ صعب حال

(١٧) عادل بن يوسف، «قراءة في مواقف الطلبة التونسيين بفرنسا من بعض القضايا الوطنية في مطلع الثلاثينيات: التجنيس والمؤتمر الأفخارستي والزواج المختلط،» **روافد** (المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية في تونس)، العدد ٥ (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠)، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(١٨) Yahia El Gaoul, «Naturalisations françaises et mouvement national tunisien,» (Certificat d'aptitude à la recherche, Faculté des lettres et des sciences humaines de Tunis, 1973), p. 24.

دون مشاركة غالبيتهم الساحقة، ومنعهم حتى من مكاتبة الحكومة دون موافقة مشيخة الجامع الأعظم، ومن نشر مواقف في وسائل الإعلام أو مؤلفات متعلقة بالإسلام دون تزكية تلك المشيخة، فإن الطلبة أبدوا تحدياً لتلك الإجراءات عبر مواصلة التحركات وإصدار المناشير والبيانات، التي جاء في أحدها: «.. إن التجنيس يرمي إلى القضاء على الدين الإسلامي واللغة العربية»[١٩]. ووجد الطلبة الزيتونيون في ذلك الحدث مبرّراً لتصعيد تحركاتهم ضد شيخ الجامع الأعظم والمطالبة بتنحّيه، وهو الذي كان يهددهم بأقسى العقوبات إذا لم يستأنفوا دروسهم في ظرف أسبوع، وهي العقوبات المتمثلة في غلق الجامع وتعطيل الدروس وإلغاء الامتحانات والحرمان من جميع المزايا التي كانوا يتمتعون بها، مثل التأجيل من الخدمة العسكرية والسكن... الخ[٢٠].

لقد كانت تلك التحركات والمواقف على درجة من الأهمية في التعامل مع مسألة التجنيس. ولكن الموقف الذي أثار ردود أفعال مختلفة ومتباينة وجدلاً كبيراً في الأوساط الفكرية والسياسية هو اللائحة التي أصدرتها بالمناسبة «جمعية طلبة شمال أفريقيا». جاء في نص تلك اللائحة التي أرسلت إلى مدير جريدة **النهضة** ما يلي:

«سيدي المدير، السلام عليكم، وبعد فالمرجو من فضلكم أن تنشروا لنا الخبر الآتي في جريدتكم الغراء، ولكم الشكر سلفاً.

اجتمعت هذه الجمعية في جلسة عامة في قصر الجمعيات العلمية يوم الجمعة ٢٨ شباط/فبراير بعد مسامرة أحمد بلافريج (الكاتب العام للجمعية)، ونظرت في مسألة قبول أهالي أفريقيا الشمالية كأعضاء عاملين، وكانت المسألة قد بحثتها لجنة خاصة، فعرض تقرير اللجنة على الجمعية، وبعد مناقشة طويلة وبحث عميق، قررت الجمعية بأغلبية ساحقة رفض المتجنسين، مستندة في قرارها إلى هذين المبدأين:

أولاً: أن الجمعية تعاونية، وبما أن المتجنسين صاروا فرنسيين، فيمكنهم أن يستفيدوا منها، وليس من العدل أن نجعلهم يستفيدون من جمعيتنا، ثم من الجمعيات الأخرى.

(١٩) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة (ب)، صندوق (٣٦)، ملف (٢).

(٢٠) العياشي، **البيئة الزيتونية، ١٩١٠ ـ ١٩٤٥: مساهمة في تاريخ الجامعة الإسلامية التونسية**، ص ١٥٩.

ثانياً: إن جمعيتنا إسلامية قبل كل شيء، ويظهر ذلك من عنوانها، وبعد بحث واستشارة أهل الخبرة، ثبت لدينا أن الذي يترك شريعة الإسلام وقوانينه وأحكامه لا يعتبر مسلماً، إذ الإسلام ليس عبارة عن اعتقاد فقط، بل هو دين ونظام اجتماعي. والمتجنس، وإن كان قد حافظ على الاعتقاد، فهو قد رفض باختياره نظامنا الاجتماعي» [توقيع الكاتب العام أحمد بلافريج][٢١].

إن اللافت للانتباه في تلك اللائحة هو عدم صدورها عن رجال دين قد يوصف موقفهم بالغلو، وإنما عن نخبة مرتوية من مضامين الحداثة الغربية التي تنشرها مؤسسات التعليم الفرنسي، وخاصة كبرى المعاهد والكليات الباريسية حيث يتابعون دراستهم.

صدرت تلك اللائحة في مناخ «تميز بالعداء للإسلام»، ليس من قبل الاستعمار، وإنما كذلك من قبل رجال الدين المسيحيين. فبالإضافة إلى صدور كتاب يحمل عنوان: **الكنيسة الكاثوليكية في أفريقيا منذ سنة ١٨٣٠**، وما تلاه من إلقاء محاضرات مغرضة ضد الإسلام والمسلمين، كانت السلطات الاستعمارية تستعد آنذاك لعقد المؤتمر الأفخارستي، الذي ينعقد تخليداً للحملة الصليبية السابعة التي ذهب ضحيتها لويس التاسع. كما كانت تستعد للاحتفال بمئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر في تحدّ تام لمشاعر الجزائريين وكافة المسلمين، وخاصة أن أسقف الجزائر صرح آنذاك بأنه «ربما مع مرور الزمان تحصل لنا سعادة تمدينا للأهالي بتصييرهم مسيحيين»[٢٢]. لقد أحدثت تلك اللائحة، وخاصة قرار طرد الطلبة المتجنسين من صفوفها، ردود أفعال مختلفة. ففي حين اعتبر الطلبة الجزائريون في داخل الجمعية، وخاصة المتجنسين منهم، أن ذلك القرار جائر وينمّ عن تعصب ديني، وخيّروا الانسحاب من الجمعية منذ البداية، وحتى قبل صدور قرار طردهم، فإن الرأي العام التونسي، ولا سيما الأوساط الصحافية والطالبية، قد ثمّن تلك اللائحة. كما شمل ذلك الموقف مختلف الشرائح الشعبية، ولكنه قوبل بامتعاض بعض العائلات الميسورة، والمقربّة من الأوساط الرسمية الفرنسية. وبالإضافة إلى كل تلك المواقف وردود الأفعال، تحولت مسألة التجنيس إلى موضوع بعض الأطروحات الأكاديمية[٢٣].

---

(٢١) **النهضة**، ٢٦/ ٣/ ١٩٣٠.

(٢٢) *L'Afrique française* (1 avril 1930).

(٢٣) بن يوسف، «قراءة في مواقف الطلبة التونسيين بفرنسا من بعض القضايا الوطنية في مطلع الثلاثينيات: التجنيس والمؤتمر الأفخارستي والزواج المختلط،» ص ٧٥ ـ ٧٧، ومن ذلك أيضاً الأطروحة في =

٤ ـ مسألة الزواج المختلط

احتلت مسألة الزواج المختلط، وخاصة زواج التونسيين بالفرنسيات، مكاناً متميزاً في الجدل الدائر في المجتمع ككل، وفي الأوساط الطلابية من الدارسين في الجامعات الفرنسية على وجه الخصوص، على الرغم من عدم انتشار تلك الظاهرة في تونس انتشاراً واسعاً[٢٤]. إن إجازة الشرع الإسلامي زواج المسلم بكتابية يهودية أو مسيحية لم يحل دون إثارة تلك المسألة وإدراجها ضمن أشغال المؤتمر الثالث لـ «جمعية طلبة شمال أفريقيا». كما جاء في التقرير الذي تقدم به المنجي سليم»، الذي سيصبح لاحقاً وجهاً بارزاً في الحركة الوطنية، ويحمل عنوان «حقوق وواجبات الطالب»[٢٥].

= العلوم السياسية وعنوانها: «Naturalisations françaises et nationalisme tunisien,» (Thèse de sciences politique, soutenue à Paris en 1932).

وقد تضمنت تلك الأطروحة مناقشة مستفيضة لمسألة التجنيس والسياسات المتبعة من قبل الإدارة الاستعمارية منذ قيامها في تونس سنة ١٨٨١ إلى إصدار قانون التجنيس الاختياري سنة ١٩٢٣. مع استعراض أمثلة على فشل تلك السياسة في تونس.

(٢٤) Laroussi Mizouri, «Mariage mixte, religion, jurisprudence: Cas de la Tunisie,» *Revue d'histoire maghrébine*, nos. 91-92 (mai 1998), p. 356.

تشير تلك الدراسة إلى أن الزواج المختلط لم يبدأ في الظهور في تونس إلا بداية من سنة ١٩٢٥ ـ ١٩٣٠، وأن حالات ذلك النمط من الزواج لم تتجاوز ٧٥ حالة سنة ١٩٤٨.

(٢٥) جاء في ذلك التقرير:

هنا وجب علينا الكلام على داء أصاب البعض من طلبتنا، وعددهم قليل جداً من حسن المقادير، وهو التعلق بالبنات الأجنبيات، وخصوصاً الفرنسويات منهن: وجب علينا هذا الكلام لتبرير ساحتنا أمام شعبنا من هفوة عظيمة ارتكبها بعضنا حتى يتيقن أننا لا نوافقهم عليها، ولا نعذرهم، بل إننا لهم فيها من أشد المعارضين. يقول المتزوجون بالفرنسويات إن «فعلهم هذا أمر شخصي لا دخل لنا فيه ولا مساس بمصلحة البلاد أو مضرتها. ويزعمون أنهم بذلك سعداء، حيث إنهم سئموا الزواج ببنات جلدتهم اللاتي يعبرون عنهن بـ «البقرات» لا يقدرون على فهم الطالب المثقف المذكر. على أن فعلهم لا يصدهم بحال من الأحوال عن العمل في سبيل وطنهم العزيز، ولا يطفئ لهم حماستهم القوية وإحساسهم الشريف نحو بلادهم، وأنهم مستعدون أكثر من غيرهم على تضحية أنفسهم، وما عز لديهم، غير أن التضحية لا تتعلق بالزواج، ولا يعقل أن نطلب من الرجل الزواج ببقرة لفائدة بلاده تلك، وهي الاعتذارات والحجج التي يأتي المتزوجون بالأجنبيات لتأييد فعلهم أو تبرير ساحتهم، ولو كانت ضمائرهم خالصة هادئة لما ادعوا أن نساءهم سيسلمن وسيحجبن مثل أمهاتهم، ولما احتاجوا قبل الزواج إلى الكذب وادعاء ما لا وجود له. لئن أعجبتم الظواهر من لبس وزي وقراءة وكتابة سطحية، فإنهم لا ينكرون أن أخلاق زوجاتهم الأوروبيات بعيدة أشواطاً عن أخلاق أخواتهم المسلمات من حياة ولطف ومجاملة وحسن معاشرة كونتها عوائد إسلامية وتربية عائلية دأبها المحافظة على شرفها وحرمتها وكرامة أعضائها. وكل من تزوج بأوروبية أحسّ بذلك عندما استيقظ من منامه وغلطته، فتحسر وندم حيث لا ينفع الندم.

وهل يستطيع شخص إثبات أن الزواج بالأجنبية أمر شخصي محض، ولا تداخل لما فيه؟ كيف تتفق امرأته مع «البقرة» وكيف يمكنها العيش بين أهله؟ وإذا ما تحمل والده كل المشاق وسوء المعاشرة لأجله، فهل تبقى العائلة بعد ذلك على جمالها وحسنها؟ وإذا فسدت العائلة، فهل لا يسبب ذلك فساد المجتمع بأسره؟ =

أثيرت مسألة الزواج بالأجنبيات من قبل الطلبة التونسيين والمغاربة الدارسين في فرنسا كمسألة وطنية قبل أن تكون شأناً شخصياً خاصاً. وهي على درجة كبيرة من الخطورة لما لها من تأثير في العادات والتقاليد والأخلاق والعائلة، وما قد تسبّبه من فساد في اللغة والدين. لقد أثار التقرير الضرر المعنوي والمادي الذي يحصل للفتيات أصيلات بلدان أولئك الطلبة باعتبارهن أولى بالزواج من أبناء جلدتهن، ولكن الحاصل غير ذلك، إذ إن كثيراً من أولئك الطلبة لم يعد يرى في أولئك الفتيات سوى كائنات غريزية. وهنا يؤكد التقرير ما يمكن أن توفره أولئك الفتيات من أخلاق حميدة وحسن معاشرة وحياء وحفاظ على الشرف لا يمكن أن يتوفر لدى الأوروبيات على الرغم مما قد تبديه تلك النسوة من استعداد لاعتناق الإسلام ولباس الحجاب، ومن ثمة الدعوة إلى مقاطعته. وللتصدي إلى تلك الظاهرة، دعا التقرير الطلبة المغاربة إلى التمكن من اللغة العربية والمثابرة في الدراسة الجامعية والعودة إلى أرض الوطن للاشتغال بعد التخرّج. وقد كان لذلك التقرير تأثيرات واضحة في أشغال مؤتمر تلك الجمعية، حتى إنها أقرّت في اختتام الأشغال ما يلي: «يشترط على الطالب أن يكون قائماً بلغته وتاريخ آبائه وأجداده، وأن لا ينقطع عن دروسه، وأن لا يتزوج بأجنبية، وأن يشتغل بحرفة بلاده»[٢٦]. لقد كان لذلك الخيار صدى واسعاً في مختلف الأوساط، ففي حين ثمّنه طلبة الجامع الأعظم والمعاهد الثانوية، واعتبرته النخبة

= إخواني الكرام

حكم رجال العلم كلهم بالتباعد عن المتجنس، لأنه أخرج نفسه وذريته طوعاً من أحكام الشريعة الإسلامية، بل لا أرى فرقاً بين المتجنس والمتزوج بفرنساويات سوى أن الأول جنى على نفسه وذريته فقط بإخراجها من أحكام الشريعة المطهرة. فلماذا نقاطع المتجنس بجنسية غير إسلامية ولا نقاطع المتزوج بامرأة أوروبية؟

يجب علينا نحن طلبة الشمال الأفريقي أن نقاطع تمام المقاطعة من تزوج منا بأجنبية بمثل ما نقاطع المتجنس من نسله كله من قومية آبائه وأجداده وجعلهم فرنسيين حسبما تقتضيه القوانين. ولا يؤاخذنا أحد إذا دافعنا عن ديننا، وإذا نكرنا من أبنائه من الملة التي نرمي إلى تأييدها وإبرازها من القيود المسلطة عليها. يجب على الشعب التونسي قاطبة أن يدافع عن حياته، وأن يقاطع المتزوجين بالأجنبيات مهما كانت قيمة مسؤوليتهم في المصاب الجسيم الذي سلطوه عليه.

وخلاصة الأمر نشترط على الطالب أن يكون قائماً بلغته وتاريخ آبائه، وأن لا ينقطع عن دروسه وسط السنة، وأن لا يكرر سنته، وأن لا يتزوج بأجنبية، وأن يشتغل بحرفته في بلاده بعد إتمام دراسته. . . الخ. انظر: جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين في فرنسا، **نشرة أعمال المؤتمر الثالث بباريس سنة ١٩٣٣** (تونس: مطبعة الاتحاد، ١٩٣٤)، ص ١١١ ـ ١١٤.

(٢٦) بن يوسف، «قراءة في مواقف الطلبة التونسيين بفرنسا من بعض القضايا الوطنية في مطلع الثلاثينيات: التجنيس والمؤتمر الأفخارستي والزواج المختلط،» ص ٨٨.

السياسية شكلاً من أشكال المعارضة السياسية الاستعمارية، استاءت منه الأوساط الفرنسية الرسمية والشعبية، وكان مركز اهتمام في الصحف الفرنسية الصادرة في تونس وفرنسا[٢٧].

ثالثاً: نشأة التنظيمات الطلابية

عرفت الحركة الطلابية في تجربتها التنظيمية منذ نشأتها في العشرية الأولى من القرن المنصرم ثلاثة تنظيمات رئيسية اختلفت وتنوعت تجاربها، وهي على التوالي «لجنة صوت الطالب الزيتوني»، و«الاتحاد العام لطلبة تونس»، و«الاتحاد العام التونسي للطلبة».

١ ـ لجنة صوت الطالب الزيتوني

أ ـ ظروف تشكلها وأبرز نضالاتها

ظهرت لجنة صوت الطالب الزيتوني يوم ١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٠ على إثر اتفاق مجموعة من العناصر الطلابية النشيطة على تكوين منظّمة طلابية تدافع عن مصالحهم. انعقد الاجتماع الذي انبثقت عنه تلك المنظمة في مقر جمعية الاتحاد الصفاقسي الزيتوني، وقد ضم حوالى المئة طالب، انتخبوا بصفة مباشرة وبرفع الأيدي ستة عشر طالباً كوّنوا لجنة صوت الطالب الزيتوني. من أبرز قياداتها: عبد العزيز العكرمي، ومحمد البدوي، وعبد الرحمن الهيلة، وهي عناصر معروفة بتوجهاتها العروبية. صاغت تلك اللجنة ستة عشر مطلباً باتت تعرف بالدستور الزيتوني، وتتمثل في ما يلي:

- تنفيذ تنظير شهادات الكلية الزيتونية بشهادات الكليات الدولية الأخرى المماثلة لها في الرتبة والدرجة تنظيراً رسمياً وعملياً من طرف الحكومة، وفقاً لما جاء به الأمر العلي الصادر في السادس من شهر حزيران/ يونيو ١٩٤٧.

- جعل مواد الامتحان في المناظرات الإدارية في اللغة العربية.

- إلغاء التكليف الذي أصبح كخطة رابعة من خطط التعليم في الجامع، وذلك بعد فتح مناظرات التدريس. ولا يكون التدريس إلا لسدّ شغور طارئ بسبب تغيّب أساتذة رسميين.

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٩٣.

- التوسيع في العلوم الرياضية والطبيعية بالتعليم الزيتوني الثانوي في الجامع الذي ينتهي بشهادة التحصيل حتى يصل إلى مستوى الجزء الثاني من البكالوريا، وبذلك يصبح التعليم الثانوي في الجامع تعليماً تجهيزياً يؤهل حامل التحصيل لمتابعة التعليم العالي في أي جامعة في الخارج، سواء في الشرق أو الغرب، وفي أية ناحية من التعليم العالي.

- المطالبة بالتخصيص الجزئي في العلوم والرياضيات بعد شهادة الأهلية، وذلك بإيجاد شعبتين: إحداهما للعلوم الرياضية، وثانيتهما للعلوم العربية الأخرى، وأن يقع التخصيص الكلي بعد شهادة التحصيل، وذلك بإيجاد كليات لفنون مختلفة، مثل كلية أصول الدين، وكلية الفلسفة، وكلية الآداب، وكلية التاريخ والجغرافيا، وكلية الرياضيات إلى غير ذلك.

- فتح أبواب الشرق والغرب أمام طلبة الجامع الحائزين على شهادة التحصيل لمتابعة التعليم هناك.

- جلب أساتذة اختصاصيين من الخارج للقيام بالتدريس في الكليات المحدثة ريثما تتم البعثة تعليمها.

- تنظيم بعثات من حملة التحصيل ليتابعوا التعليم في الخارج على نفقة الحكومة، والمطالبة بتخصيص اعتمادات مالية كقروض شرفية لطلبة التعليم العالي.

- المطالبة بإعطاء الحق لكل متحصل على شهادة العالمية أن يباشر التعليم في المدارس الثانوية الدولية دون مناظرة.

- العمل على إقامة معاهد كبرى ينقل إليها التعليم ويخصص الجامع الأعظم بالعلوم الدينية.

- إيجاد مخبر عصري لدروس الكيمياء وتجهيزه بجميع الأدوات اللازمة.

- رصد اعتماد مالي للمطاعم الزيتونية حتى يستطيع عموم الطلبة أن يطعموا بأثمان مناسبة.

- المطالبة بإدخال اللغات الأجنبية في برامج التعليم.

- الزيادة في عدد المدرّسين كل عام بحسب ازدياد الطلبة.

- تحديد طلبة كل قسم تحديداً لا يتجاوز ثلاثين طالباً حتى يتسنى الفهم والإفهام.

- المطالبة بفتح صندوق للتقاعد، وأن يكون ذلك إجبارياً[٢٨].

لقد خاضت اللجنة معركة اكتساب الشرعية مباشرة بعد تأسيسها، وذلك بعد رفض السلطة الاستجابة لمطالبها الستة عشر، فأعلنت إضراباً عن الدراسة يوم ٩ آذار/مارس ١٩٥٠ لم تقتصر المشاركة فيه على الجامع الأعظم، وإنما شمل كثيراً من الفروع داخل البلاد في قابس وجمال وبنزرت وصفاقس وسوسة والقيروان ومساكن وقفصة والكاف. كان ذلك الإضراب منطلق سلسلة من النضالات التي خاضتها لجنة صوت الطالب الزيتوني تمكنت على إثرها من مقابلة كل من محمد الطاهر بن عاشور، وشيخ الجامع الأعظم والوزير الأكبر، واعتبر كلاهما أن تلك المطالب شرعية. كما تمكّنت بعض تلك التحركات من أن تجلب انتباه الدستوريين الجدد الذين عبّروا عن مساندة اللجنة ومطالبها بعد المقابلة التي تمت بين بعض قياداتها وقياديين من الحزب ومنهم بورقيبة. وحتى تكون لجنة صوت الطالب الزيتوني هيكلاً ممثلاً لمختلف طلاب الزيتونة في العاصمة والدواخل، أنشأت جهازاً أطلقت عليه «البرلمان الزيتوني» اجتمع أول مرة يوم ١٠ نيسان/أبريل ١٩٥٠ وكان الحضور بحدود ٥٨ نائباً، على الرغم من أن العدد الإجمالي لذلك البرلمان كان بحدود ثمانين نائباً، حضر منهم ما يناهز السبعين في المؤتمر الخارق للعادة المنعقد يومي ١٤ و١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤. تحددت مهمة البرلمان الزيتوني في وضع الاتجاهات الكبرى التي توجه المنظمة الطلابية، كما كان من مهامه إفراز أعضاء اللجنة المركزية التي تتفرع بدورها إلى لجان هي على التوالي:

- **لجنة المقابلات**: تتولى الاتصال بالدوائر المسؤولة لشرح خياراتها ومطالبها.

- **اللجنة الإدارية**: تتولى إدارة أعمال المنظمة والتنسيق مع الفروع وصياغة البيانات الرسمية.

- **اللجنة المالية**: تهتم بجمع التبرعات، وتتكفل بكل ما يتعلق بتمويل المنظمة ومصروفاتها.

- **اللجنة الصحافية أو لجنة الدعاية**: وظيفتها الاتصال بالصحف وتوضيح وشرح مختلف مواقف المنظمة الطلابية[٢٩].

---

(٢٨) محمد ضيف الله، «لجنة صوت الطالب الزيتوني، ١٩٥٠ ـ ١٩٥٦،» (شهادة الكفاءة في البحث كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٣٩.

خاضت لجنة صوت الطالب الزيتوني العديد من النضالات والتحركات التعبوية والاحتجاجية. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى الإضراب اللانهائي الذي انطلق يوم ١١ نيسان/أبريل ١٩٥٠، والذي شمل الجامع الأعظم ومختلف الفروع، والذي أتى كنتيجة لعدم استجابة الحكومة للمطالب الطلابية. وللتعريف بتلك المطالب أرسلت المنظمة الطلابية ببرقيات تشرح موقفها وتدين الموقف الحكومي إلى وزارة الخارجية الفرنسية، والإقامة العامة، واليونسكو، واللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية، والمنظمة العالمية للطلبة في براغ، وصحيفتي **الأهرام** و**المصري**، وذلك في محاولة منها لاستباق أي حصار أو تشويه قد تنعت به تلك التحركات من قبل الحكومة أو سلطة الإشراف. مارست اللجنة الطلابية الزيتونية سياسة تصاعدية في ممارساتها الاحتجاجية بدأت بالإضراب الإنذاري عن الدروس، ثم الإضراب اللانهائي، مروراً بالمظاهرات والمقابلات المتتالية مع الوزير الأكبر، يلي ذلك الاعتصام في رحاب الجامع الأعظم. ولم يقتصر ذلك التحرك على الطلاب الزيتونيين، وإنما استقطب أطرافاً سياسية ونقابية ومهنية ووطنية وشعبية، من بينها الاتحاد العام للفلاحة التونسية، والجامعة القومية للصحة، وتجار مدينة تونس، إضافة إلى القوى السياسية من الدستور القديم والجديد والحزب الشيوعي[٣٠].

لم تتوقف نضالات الطلبة الزيتونيين عند ذلك الحدّ، فقد عرفت سنة ١٩٥٤ تصاعداً في الحركة النضالية بدأ بالدخول في إضراب إنذاري لمدة ثلاثة أيام انطلق يوم ٩ شباط/فبراير واستمر إلى يوم ١١ من الشهر نفسه. سبب ذلك الإضراب هو عدم استجابة الحكومة للمطالب الزيتونية المتمثلة في الشروع في بناء الكلية الزيتونة، والزيادة في عدد الوظائف التدريسية، وصرف الاعتماد للقروض، وجلب الأساتذة المختصين من الشرق. أدى نجاح ذلك الإضراب إلى مواصلة الحركة الاحتجاجية بعد أن قامت لجنة صوت الطالب بإعادة هيكلة وتنظيم مختلف لجانها المشرفة. وقد تمكنت اللجنة في يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٥٤ من تعبئة الطلاب الذين خرجوا بالآلاف في خمس مسيرات محكمة التنظيم في اتجاه ساحة القصبة مقر الوزارة الكبرى. لكن الإدارة العسكرية الاستعمارية واجهت ذلك التحرك بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، مما أدى إلى سقوط عدد من الشهداء. وبالتوازي مع ذلك، شنّت الإدارة الاستعمارية حملة اعتقالات في صفوف الطلبة

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٢.

شملت أعضاء لجنة الطالب ومحركها محمد البدوي، إلا أن تلك التحركات لم تخمدها الإجراءات القمعية، بل كانت مدخلاً إلى إعادة تنظيم الاحتجاج الطالبي، الذي برز هذه المرة في شكل إضراب تلقائي وعام استمر ستة أشهر، وانطلق يوم ١٦ آذار/مارس ١٩٥٤. ومنذ ذلك التاريخ تحوّل الخطاب الطالبي إلى خطاب سياسي محض، وتحوّلت لجنة صوت الطالب إلى فصيل فاعل في العمل الوطني[٣١].

ب ـ الهوية في خطاب منظمة صوت الطالب الزيتوني

تعتبر تجربة لجنة صوت الطالب الزيتوني تجربة قصيرة، فهي لم تدم سوى سنوات محدودة، حتى إنه بالإمكان تقدير عمرها الحقيقي الذي كان في حدود الخمس أو الست سنوات. فقد تركّزت حركتها حول مسائل الإصلاح التعليمي في الجامع الأعظم وفروعه. ولكن اللجنة خاضت تجربة سياسية ضاهت تجارب بعض الأحزاب السياسية. فاهتمت لجنة صوت الطالب بالقضية الوطنية، وعلى تلك الأرضية تحدّدت مواقف اللجنة من الاستعمار الذي يعتبره أحد أبرز رموزها، وهو محمد البدوي، العدو المشترك، قائلاً: «إن الأعداء قد سيّروا دواليبنا.. برسالة التمدينية، وما هي إلا نوع من أنواع الشعوذة الأوروبية المخدّرة، وعذر من الأعذار التي يتخذونها ذريعة لاستعباد بني البشر...»[٣٢].

كما اعتبرت لجنة صوت الطالب أن مطالبها تمثل «الناحية الثقافية في القضية الوطنية الكبرى»[٣٣]، وأن «الاستعمار لم يجد منذ انتصابه من يعرقله لبلوغ مراميه إلا الجامعة الزيتونية، باعتبارها تمثل العقلية الشرقية الإسلامية، التي وقفت أمام العقلية الفرنسية متمثلة في نظام الحماية». حتى إن التحركات الاحتجاجية للطلبة الزيتونيين كانت حسب لجنة صوت الطالب الزيتوني رد فعل تجاه «انتصار الاستعمار لثقافته وتعزيز جانبها وشدّ أزرها»، وهي «الثقافة المستوردة من الخارج»، و«الأجنبية البحتة في توجيهها وأساليب تفكيرها»، يقصد بها فيما يقصد مسخ عقولنا واستعمار أفكارنا»[٣٤]. لم يكن الموقف من الاستعمار مجرد صراع حول مطالب مادية لتحسين ظروف معينة، وإنما تمايز في الرؤى والثقافات،

(٣١) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٣٢) انظر: محمد البدوي، «لولا أننا معشر الزيتونيين،» **اللواء**، ١٠/٣/١٩٥٠.

(٣٣) انظر افتتاحية: **صوت الطالب الزيتوني** (لجنة صوت الطالب الزيتوني)، ١/٩/١٩٥٠.

(٣٤) «مقال التفاوض ينحر الزيتونيين،» **صوت الطالب الزيتوني**، ٤/١٠/١٩٥٠.

واحدة شرقية عربية وإسلامية، وأخرى غربية بمضامينها المسيحية، كما انبثقت عن الممارسة الاستعمارية في لحظات تاريخية فارقة مثل أحداث التجنيس والمؤتمر الأفخارستي. وتجد لجنة صوت الطالب الحلّ في الحدّ من الهيمنة الاستعمارية في الالتزام بما تسميه الثقافة الإسلامية الحق[٣٥].

إن الخلفية الإسلامية لهوية الخطاب الطلابي الزيتوني أمر منبثق من طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها الطلبة الزيتونيون، وهو الأمر الذي ينسحب على الخلفية العروبية، ذلك أن التكوين الأساسي في التعليم الزيتوني يتضمن مثل تلك المرجعيات في الانتماء، فهو تعليم يعطي قدسية كبيرة للإسلام كدين، والعربية كلغة، وكل العلوم الأخرى مثل التاريخ والحضارة. وحتى الجغرافيا لا بد من أن تكون امتداداً وشرحاً للمقوّمينْ الرئيسيينْ المذكورينْ، بل إن التطورات السياسية، وما ينجم عنها من مواقف وارتباطات وتحالفات، يجب أن تتحدد وفق تلك المعايير. لذلك كانت المواقف من الأجنبي المتمثل في الإدارة الاستعمارية جذرية وراديكالية. جاء في صحافة لجنة صوت الطالب «إن الحقيقة الصارخة التي كشفتها واقعة ١٥ آذار/مارس ١٩٥٤ بكل وضوح وجلاء هي أنها ما دام الأجنبي يحتل البلاد، فإن سلطته وسيطرته هي التي تسودها وحدها، وأما كلمات الاستقلال الداخلي والسيادة الداخلية، والحكومة الوطنية والبرلمان التونسي، فما هي إلا كلمات جوفاء وخدع للأطفال ولا يعتريها إلا البله السذج والخبثاء الماكرون الذين يطمعون في التقاط فتات موائد السلطة الاستعمارية الحاكمة لأنفسهم على حساب الشعب الذي حسبوه غافلاً مخدوعاً»[٣٦]. إن تلك الرؤية لا تعكس موقفاً من الاحتلال وكيفية مقاومته باعتباره الآخر المختلف والعدو الغازي فحسب، وإنما تحدّد رؤية مخالفة لأبرز قوة سياسية في البلاد في كيفية التعامل مع الأجنبي المحتل، والمتمثلة في «الحزب الحر الدستوري الجديد» الذي كان يقوده آنذاك من لا يخفون تأثرهم بالنموذج الحداثي الغربي، الذي هو جالب لاستعمار الشعوب بحسب الرؤية الزيتونية. وضمن هذا الإطار، يمكن أن تفهم العلاقة المتوترة بين ذلك الحزب والمنظمة الطلابية. إن موقف هذه المنظمة لا يمكن أن يقبل مشاركة طرف وطني في حكومة تعمل تحت الاحتلال، وفي المقابل كان الحزب المذكور

(٣٥) جاء في مقال منشور: «وما أظن أن المستبد الغاشم يبقى إلى يومنا هذا يمتص دماءنا ويشرد زعماءنا ويدوس كرامتنا لو تمسكنا بأذيال الثقافة الإسلامية الحق». انظر: «بماذا استعمرونا،» **صدى الزيتونة**، ١٦/ ١/ ١٩٥٤.

(٣٦) «الحقيقة الصارخة،» **صدى الزيتونة**، ٢٤/ ٣/ ١٩٥٤.

يرى في تحركات لجنة صوت الطالب في كثير من الأحيان إجهاضاً لاستراتيجيته السياسية وما تقتضيه من مرونة وقبول للخيارات الاستعمارية. وكثيراً ما أدى ذلك التناقض إلى العنف بين الطرفين[٣٧]. وفي المقابل، فإن لجنة صوت الطالب كانت بمثابة المنبت الذي تجري فيه أولى الاختبارات السياسية والدروس الضرورية للالتحاق بالحزب الدستوري القديم، ولم يكن التقارب بين الفصيلين سياسياً فقط، بل إنه التقاء حول اختيار ثقافي وحضاري، إذ إن كليهما له اتجاه عروبي إسلامي ساهمت الزيتونة في نحته بما «تشعّه من نور المعرفة المستقاة من العقلية الإسلامية الصرفة التي وحدها استطاعت المحافظة على مقومات الأمة التونسية من دين ولغة وعادات»، حسب وصف الصحافة الطلابية الزيتونية[٣٨]. ولتحقيق الانسجام بين تسمية المنظمة الطلابية وهوية منتسبيها، عقد «المؤتمر القومي الطلابي» أيام ١١ ـ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، وقرر المؤتمرون إبدال التسمية لتصبح «منظمة صوت الطالب المسلم بتونس» فاتحة أبوابها أمام بقية الطلبة التونسيين من المسلمين دون إقصاء بقية الطلبة المسلمين، وخاصة منهم الجزائريين الذين يدرسون في تونس[٣٩].

٢ ـ الاتحاد العام لطلبة تونس

تعتبر تجربة الاتحاد العام لطلبة تونس أهم تجربة تنظيمية في تاريخ الحركة الطلابية في تونس. وعلى عكس التجارب الطلابية التنظيمية الأخرى، مثل تجربة لجنة صوت الطالب الزيتوني، وتجربة الاتحاد العام التونسي للطلبة، استطاع الاتحاد العام لطلبة تونس أن يحقق الاستمرارية في نشاطه، على الرغم من الانقطاع الذي عرفه، وذلك باعتماد أساليب تنجسم مع واقع الأزمة التي استمرت عدة سنوات.

أ ـ التأسيس والتماهي

تأسس الاتحاد العام لطلبة تونس في ظرفية تاريخية عرفت حركة احتجاجية شاملة للأوساط الطلابية والتلمذية في مختلف مناطق إيالة تونس المستعمرة،

(٣٧) انظر تفاصيل ذلك الصراع في: محمد ضيف الله، **المدرج والكرسي: بحوث حول الطلبة التونسيين بين الخمسينات والسبعينات**، تقديم حسين رؤوف حمزة (صفاقس: دار علاء الدين، ٢٠٠٣)، ص ٣١ ـ ٥٣.

(٣٨) «سر الكفاح الزيتوني،» **صوت الطالب الزيتوني**، ١٣/ ٩/ ١٩٥٠.

(٣٩) ضيف الله، «لجنة صوت الطالب الزيتوني، ١٩٥٠ ـ ١٩٥٦،» ص ١١٩.

استمرت ما بين ٢٠/١/١٩٥٢ و٣٠/٤/١٩٥٢[٤٠]. وما يزال الجدل يدور في أوساط مؤرخي الفترة المعاصرة من تاريخ تونس حول الزمن الحقيقي لنشأة تلك المنظمة الطلابية. فمنهم من يرى أن الاتحاد العام لطلبة تونس قد تأسس في السرية في شباط/فبراير ١٩٥٢ في تونس بدعم من الاتحاد العام التونسي للشغل، وخاصة من قبل أمينه العام فرحات حشاد[٤١]. إن إرجاع تأسيس الاتحاد الطلابي إلى تلك السنة، وخاصة ربطه بالاتحاد العام التونسي للشغل، لا يخلو من خلفية أيديولوجية، إذ إن هذه الرؤية تشكّلت في فترة احتدام الصراع الأيديولوجي بين التيارات الطلابية اليسارية المؤيدة للاتحاد والتيارات الطلابية القومية والإسلامية المناوئة له حول من وقف وراء تأسيس المنظمة الطلابية، هل هو الحزب الدستوري الحاكم أم أطراف أخرى؟ وهو جدل احتدم في الجامعة التونسية طيلة عشريتي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وهي الفترة المعروفة بأزمة التمثيل الطلابي في الجامعة.

وعلى الرغم من أن بعض الدراسات المعاصرة أشارت إلى توزيع بلاغ يدعو الطلبة إلى الالتحاق بالكفاح المسلح، وهو موقّع من قبل الاتحاد العام للطلبة التونسيين، ومؤرخ في ١٦ آذار/مارس ١٩٥٢[٤٢]، ولكن ذلك التوقيع لا يعكس وجوداً حقيقياً لمنظمة طلابية مكتملة التكوين، كما ستظهر لاحقاً. ويشير مصطفى كريم إلى أن الاتحاد العام لطلبة تونس قد انبثق عن المؤتمر المنعقد في باريس بين ١٠ و١٣ تموز/يوليو ١٩٥٣ في مقر جمعية طلبة شمال أفريقيا[٤٣]. وقد اعتبر ثمرة العمل الذي قامت به اللجنة القومية للتنسيق التي تولّت تنظيم الحركة الاجتماعية الطلابية والتلمذية لسنة ١٩٥٢، وهو بالإضافة إلى ذلك ثمرة الدور الذي قام به

(٤٠) انظر جدولاً في تلك التحركات يشتمل على تاريخ التحرك والمدينة التي احتضنته وطبيعته (إضراب ـ إضراب جوع ـ مظاهرة ـ اعتصام ـ مواجهة... الخ) والنتائج المترتبة عنه (سقوط الشهداء ـ جرحى ـ محاكمات سجن... الخ)، في: Mokhtar Ayachi, *L'Union générale des étudiants de Tunisie au cours des années 50/60* (Tunis: Institut supérieur d'histoire du mouvement national, 2003), pp. 34-37.

(٤١) Tahar Chegrouche, «Le Mouvement étudiant tunisien 1961-1981: Genèse d'une intelligentsia,» (Mémoire de DEA en histoire et civilisation université de Paris VII, 1983), p. 37.

انظر أيضاً: الطاهر شقروش، «الحركة الطلابية التونسية، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٦ أو بحث الإتجاه الإسلامي عن الشرعية التاريخية المفقودة،» **أطروحات**، العدد ٩ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥)، ص ٥٥.

(٤٢) ضيف الله، **المدرج والكرسي: بحوث حول الطلبة التونسيين بين الخمسينات والسبعينات**، ص ١٥٣.

(٤٣) Mustapha Kraïem, *La Tunisie précolonialem, tome 2: Economie, société* (Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1973), p. 97.

المدرّسون الشبان المنتمون إلى جماعة الدستور الجديد. وعلى الرغم من محدودية الطلبة التونسيين الدارسين في فرنسا آنذاك، الذين يقدر عددهم بـ ٣٠٠ طالب تقريباً[٤٤]، والمنضوي أغلبهم تحت جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين، فإن مجموعة صغيرة شكّلت نواة النشاط الدستوري في الوسط الطلابي التونسي في فرنسا، وبعثت دورية **الطالب التونسي** (*L'Etudiant tunisien*). وبدعم مالي من بعض الأطباء والمحامين والصيادلة استطاعت أن تعقد ذلك المؤتمر التأسيسي[٤٥]. لقد انعقد المؤتمر بحضور مجموعة من النواب قدموا من تونس، قدر عددهم بحدود ١٥ بين تلاميذ وطلبة، وقد ألقى الطالب منصور معلّى، الكاتب العام للمؤتمر التأسيسي، خطاباً يمكن وصفه بالسياسي في افتتاح أشغال المؤتمر، أشار فيه إلى معاناة تونس بسبب ما تعيشه البلاد والشعب التونسي والشباب التونسي، لأنهم ليسوا في بلدهم، وأنهم تحت الرقابة الكاملة من قبل الأمن الفرنسي، وهم ممنوعون من الكلمة والكتابة الحرة[٤٦]. ويصف أحد المشاركين انطلاق الأشغال بقوله: «ولما وقف الأمين العام للمؤتمر ليلقي كلمة الافتتاح في اليوم العاشر من شهر تموز/يوليو من سنة ١٩٥٣ كانت قاعة الاجتماع مكتظة بالمشاركين والمدعوين. فخلق خطابه جواً من التجاوب والتضامن بين كافة الحاضرين. ثم انبثقت عن المؤتمر أربع لجان، وهي: لجنة النظام الأساسي للاتحاد العام للطلبة التونسيين، ولجنة دراسة وضع التعليم في البلاد التونسية، واللجنة المتعلقة بإعداد برامج عمل الاتحاد، وأخيراً اللجنة السياسية الخاصة بدرس القضية الوطنية...»[٤٧].

انبثق عن ذلك المؤتمر مكتب يسيّر المنظمة الطلابية الجديدة آلت رئاسته إلى مصطفى عبد السلام، تساعده مجموعة من الأعضاء[٤٨]. وبداية من ذلك التاريخ تحولت جريدة **الطالب التونسي** إلى صحيفة **الاتحاد** الناطقة بالفرنسية، وصدرت معها صحيفة ثانية ناطقة بالعربية هي **الوعي الطلابي**[٤٩]. وقد تميّزت تلك

(٤٤) Mahmoud Abdelmoula, *L'Université zaytounienne et la société tunisienne* (Tunis: [s. n.], 1984), p. 187.

(٤٥) Ayachi, *L'Union générale des étudiants de Tunisie au cours des années 50/60*, p. 48.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٤٧) حامد الزغل، «مساهمة اتحاد الطلبة في المعركة الحاسمة،» **روافد**، العدد ٧ (٢٠٠٢)، ص ١١٠

(٤٨) Ayachi, Ibid., p. 161.

(٤٩) محمد ضيف الله، «الجمعيات الطالبية التونسية في الخمسينات: من التعددية إلى الوحدة،» **المجلة التاريخية المغاربية**، العددان ١٠٧ ـ ١٠٨ (٢٠٠٢)، ص ٧٩.

التجربة، وخاصة في بدايتها، بعمل المنظمة الطلابية الجديدة على كسب شرعيتها في وسط طلابي عرف بتأثير منظمة «صوت الطالب الزيتوني»، التي تمكّنت من فرض وجودها بواسطة النضالات التي قامت بها، والتضحيات التي قدمتها على قصر تجربتها. وعلى الرغم من مشاركة بعض الطلبة المنضوين تحت تلك المنظمة، فإن الاتحاد كان موقفه راديكالياً تجاهها، وتجاه إمكانية توحيد المنظمتين. فقد جاء على لسان كاهية، الكاتب العام للاتحاد: «إن الاتحاد موجود ويعمل بانتظام، وعلى كل من يريد الوحدة الالتحاق بصفوفه»(٥٠). وعلى تلك الأرضية من الاختلاف مع «لجنة صوت الطالب»، التي تعتبر نفسها المنظمة الممثلة للطلاب، وعلى أرضية الهيمنة الاستعمارية على البلاد والمواجهات المفتوحة مع مختلف مكوّنات الحركة الوطنية السياسية والنقابية، انتظم المؤتمر الثاني للاتحاد العام لطلبة تونس في كنف السرية في مقر الاتحاد العام للفلاحة التونسية يومي ١٤ ـ ١٥ تموز/يوليو ١٩٥٤ في تونس، وانتهى إلى تكوين هيئة مديرة جديدة تتكون من منصور معلى رئيساً، حامد القروي كاتباً عاماً، بالإضافة إلى مجموعة من الأعضاء(٥١). لقد سعى ذلك المكتب إلى التعريف بالاتحاد في الأوساط الطلابية والتلمذية، وإلى توفير الغطاء القانوني في محاولة لفرض الاعتراف به من قبل الإدارة الاستعمارية، مستغلاً انفراج الوضع عقب تصريح منديس فرانس في نهاية تموز/يوليو(٥٢). وكان المؤتمر الثالث المنعقد أيام ٢٦ ـ ٢٨ تموز/يوليو ١٩٥٥ في تونس العاصمة، الذي انتهت أشغاله بتولي رئاسة الاتحاد عبد المجيد شاكر وكتابته العامة محمد عبد السلام، هو المؤتمر الأخير إبان الفترة الاستعمارية. انعقد ذلك المؤتمر في الحي الزيتوني (المعهد العالي للعلوم الإنسانية حالياً) وحضره في يوم الافتتاح ما يقارب ٨ آلاف بين طلبة وتلاميذ، إضافة إلى ممثل عن ولي العهد ورئيس الوزراء الطاهر بن عمار، وعدد من الوزراء، مثل المنجي سليم، والصادق المقدم، والهادي نويرة، كما سجل حضور أحمد بن صالح، الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل، والفرجاني بلحاج عمار، كاتب عام نقابات الأعراف المعروفة باتحاد الصناعة والتجارة، والحبيب المولهي، الكاتب العام للاتحاد العام للفلاحة التونسية. تلقى المؤتمرون رسالة من صالح بن يوسف، أمين عام الحزب الدستوري الجديد،

---

(٥٠) ضيف الله، «لجنة صوت الطالب الزيتوني، ١٩٥٠ ـ ١٩٥٦،» ص ١٠٩.

(٥١) Ayachi, *L'Union générale des étudiants de Tunisie au cours des années 50/60*, p. 161, et *UGET congrès, 1953-1977*, 3 tomes (Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1981), tome 1, p. 67.

(٥٢) ضيف الله، «الجمعيات الطالبية التونسية في الخمسينات: من التعددية إلى الوحدة،» ص ٧٨.

وأخرى من بورقيبة رئيس الحزب، كلّ يحاول كسب ودّ المنظمة الطلابية لكي تؤيد موقفه في وضع اتسم بالصراع الحاد بين الطرفين.

ومع انعقاد المؤتمر الرابع للاتحاد في بئر الباي في تونس في ١ ـ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، أي بعد ما يزيد على ستة أشهر من إعلان الاستقلال في ٢٠/٣/١٩٥٦، سجّل حضور بعض وزراء الحكومة الجديدة التي شكّلها بورقيبة تحت إمرة الباي والمعروفين بانتمائهم النقابي، أمثال عبد الله فرحات، وزير الديوان الرئاسي، والأمين الشابي، وزير التربية، ومحمود الخياري، وزير البريد(٥٣). وقد جاء المؤتمر بعد الصراع الدامي الذي حسم لفائدة بورقيبة، وإقصاء جناح الأمانة العامة بقيادة بن يوسف، وهو ما كان له أثر طلابي باستفراد الاتحاد العام لطلبة تونس في الساحة الطلابية بعد حلّ لجنة صوت الطالب الزيتوني بسبب تأييدها بن يوسف، واستمرار المقاومة ورفض الاتفاقيات المبرمة مع إدارة الاحتلال.

لقد كان ذلك المؤتمر علامة تماه بين الدولة الناشئة والمنظمة الطلابية الفتية، خاصة بعد أن حسمت المنظمة الطلابية موقفها من الصراع اليوسفي ـ البورقيبي لفائدة الأخير.

ويصف أحد وزراء بورقيبة، الذي كان كاتباً عاماً للاتحاد سنتي ١٩٥٧ و١٩٥٨، الكيفية التي كانت تعالج بها الخلافات بين بورقيبة، رئيس الدولة، وقيادة الاتحاد. ومن خلال سرد هذه الحادثة «يوم ٨ تموز/يوليو كان بورقيبة يصعد بنشاط السلّم المؤدي إلى الطابق الرابع، حيث مقر الاتحاد العام لطلبة تونس، إذ كانت البناية دون مصعد. في صباح ذلك اليوم فقط علمنا برغبته في القدوم لتدشين مقرنا الجديد، رغم أننا كنا نعمل فيه منذ أشهر طويلة. والمضحك أننا انتقلنا إلى هذا المقر الجديد بعد أن طردنا بأمر من الحبيب بورقيبة نفسه من مقرنا السابق لأننا تجرأنا وزرنا أحمد بن صالح، الأمين العام المعزول من الاتحاد العام التونسي للشغل. . وكان بورقيبة قد تهجم في السنة السابقة على الاتحاد العام لطلبة تونس في خطاب له في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦ في ضاحية الملاسين الشعبية في تونس العاصمة، حيث تعرض لانتقادات المنظمة الطلابية للتوجّهات الليبرالية الاقتصادية الحكومية التي لاحظها في لوائحه العامة. . جلس بورقيبة على مقعد الأمين العام مظهراً تجاهنا مشاعر حب وتقدير

---

(٥٣) *UGET congrès, 1953-1977*, p. 67.

عظيمة. ثم رافقنا مترجلاً، وكان وقتها رئيس الحكومة، إلى مسرح البالمريوم، حيث كان الاتحاد العام لطلبة تونس يفتتح أسبوع الطالب، وأخذ الكلمة ملقياً خطاباً طويلاً ليذكرنا بواجباتنا الوطنية، وكان واضحاً أن بورقيبة يريد استيعاب المنظمة الطلابية»[٥٤].

غير أن المنظمة الطلابية لم تكن خارج السيطرة، سيطرة الحزب الحاكم أو الدولة، حتى إنها كانت المنبت الذي يغذّي كلا الجهازين بالكوادر القيادية، وهو الأمر الذي استمر منذ تأسيس المنظمة الطلابية، وحتى سنة ١٩٧٧، آخر مؤتمر أنجزته المنظمة وفقاً للشرعية التي تقبل بها السلطة والحزب، وهو الأمر الذي يستشف من معاينة أولية لمؤتمرات الاتحاد، وما أفرزته من قيادات اشتغل الكثير منها في مناصب مهمة في الدولة، واستمر حتى بعد سنة ١٩٧١، وهي السنة التي عرفت الطلاق النهائي بين الحركة الطلابية المنظمة بواسطة الاتحاد العام لطلبة تونس والسلطة.

ب ـ أزمة الاتحاد العام لطلبة تونس (١٩٧١ ـ ١٩٨٨)

تحيل سنة ١٩٧١ على تاريخ مميز في مسيرة الحركة الطلابية التونسية على وجه العموم، والاتحاد العام لطلبة تونس على وجه الخصوص. فقد عرفت تلك السنة انعقاد المؤتمر الثامن عشر للاتحاد في مدينة قربة بالوطن القبلي في الشمال الشرقي التونسي. لقد تكوّنت في ذلك المؤتمر أغلبية من المؤتمرين، من يساريين وقوميين عرب ودستوريين ليبراليين، تمكنت من تغيير موازين القوى، ورفض الهيئة الإدارية المنصّبة والمفروضة من قبل نائب الرئيس قبل انتهاء أشغال المؤتمر، وهو ما اعتبرته أغلبية المؤتمرين انقلاباً على أعمال مؤتمرهم، مما أدى إلى تعليق أعماله وصياغة لائحة وقع عليها ١٠٧ مؤتمرين. وقد جاء في تلك اللائحة: «إننا نواب المؤتمر القومي الثامن عشر المنعقد يوم ١٢ آب/أغسطس تحت شعار «الحركة الطلابية تعبير عن مصالح الأمة»، اعتباراً أن نائب رئيس المؤتمر قد استعمل في مواصلة أعمال المؤتمر وسائل تتنافى وأبسط مبادئ الديمقراطية والترتيبات الداخلية للمنظمة، واعتباراً أن هذه الوسائل تهدف إلى فرض اتجاه معين على سير أعمال المؤتمر، ونظراً إلى أن انتخابات الهيئة الإدارية التي فرضها نائب الرئيس غير

(٥٤) انظر: الطاهر بلخوجة، **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم: شهادة على عصر** (تونس: منشورات علامات، [١٩٩٩؟])، ص ٨.

شرعية، حيث إنها وقعت قبل انتهاء المؤتمر، فإننا نقرر عدم الاعتراف بهذه العملية الانتخابية غير الشرعية، ونقرر إعلام قاعدتنا الطلابية بما وقع في هذا المؤتمر، والقيام بتوضيح لدى الرأي العام على الجو الذي ساد أعمال المؤتمر. ونقرر مواصلة النضال في صلب منظمتنا حتى تكون بحق منظمة ديمقراطية تدافع عن كيانها الذاتي ضد كل احتكار سياسي، وضد كل المناورات الرامية إلى إحباطها، وتقرر تنويب لجنة إخبارية تقوم بإعلام الرأي العام القومي والعالمي والسلط الرسمية»[٥٥].

وفي حين استمرت أعمال ذلك المؤتمر ضمن سياق ما بات يعرف في تراث الحركة الطلابية التونسية بمؤتمر «الأقلية الدستورية»، وقد تلاه مؤتمران آخران: الأول سنة ١٩٧٥، والثاني سنة ١٩٧٧، وقد اعتبرت تلك المؤتمرات بمثابة التجمعات لطلبة الحزب الحاكم الذي أقصي من مجالات الفعل الطلابي، ولا سيما السياسي منه، فإن بعض القراءات في تاريخ الحركة الطلابية التونسية، وخاصة اليسارية، اعتبرت سنة ١٩٧١ تاريخاً فاصلاً، بل منعطفاً مهماً، في تاريخ تلك الحركة، حتى إن بعض الدراسات اعتبرته ميلاداً جديداً للحركة الطلابية التونسية[٥٦]، وهو قول قد يصدق بسبب الزخم وحركة التجنيد الواسعة في صفوف الطلبة، الذي تزامن مع ولادة تيارات ومجموعات سياسية طلابية في أروقة الجامعة تقاسمتها ثلاث أيديولوجيات، هي: اليسارية الماركسية، والقومية العربية، والدينية الإسلامية، بتفرّعات كل واحدة منها. بدأ الوضع الجديد بالفعل الطلابي المعروف بحركة ٥ شباط/فبراير ١٩٧٢ المتمثلة في التجمع الطلابي الذي حضره أكثر من خمسة آلاف طالب، أقروا بأن المؤتمر ١٨ للاتحاد لم ينه أشغاله، ودعوا إلى إنجاز مؤتمر خارق للعادة، بل اعتبروا تجمع الطلبة في ذلك اليوم هو انطلاق لفعاليات المؤتمر المنشود. وبقدر ما أدى ذلك التجمع إلى حيوية في صفوف الطلاب، فإن الفضاء الذي احتضنه، وهو المركب الجامعي، تحول إلى ساحة للعنف طرفاها الطلبة وقوات البوليس، وتحولت تلك المعارك والصدامات إلى حركة نضالية خاضها الطلاب في أرقى تجلياتها، حتى إن ٥ شباط/فبراير تحول إلى تاريخ أسطوري باعتباره اليوم الذي شهد أرقى أشكال النضال الطلابي.

(٥٥) انظر نص اللائحة والممضين عليها في ملف خاص حول المؤتمر ١٨ الخارق للعادة للاتحاد العام لطلبة تونس بعنوان: «الإنجاز،» **أطروحات**، العدد ١٤ (١٩٨٨)، ص ٣٨.

(٥٦) Mohsen Marzouk, «Faces cachées des luttes étudiantes,» (Certificat d'aptitude à la recherche, Faculté des sciences humaines de Tunis, 1990), p. 42.

وضعت تلك الحركة مجموعة من الأهداف عملت على تحقيقها، وحولتها إلى شعارات ارتبطت في أذهان الطلاب بشعارات حركة شباط/فبراير ١٩٧٢، من أبرزها «النضال من أجل اتحاد عام لطلبة تونس مستقل حر وديمقراطي، والنضال من أجل جامعة شعبية وتعليم ديمقراطي وثقافة وطنية، واعتبار الحركة الطلابية جزءاً لا يتجزأ من الحركة الشعبية»(٥٧).

المحطة المهمة بعد حركة شباط/فبراير لسنة ١٩٧٢ هي بروز الهياكل النقابية المؤقتة سنة ١٩٧٣، التي باتت تعرف في الأدب السياسي الطلابي بـ «الاتحاد العام لطلبة تونس في صيغته المؤقتة»، وبرنامجها المعروف ببرنامج عام ١٩٧٣. ومن أبرز ما جاء في ذلك البرنامج النقاط التالية:

- اعتبار أن المؤتمر ١٨ لم ينه أشغاله، وأن أقلية سيطرت على الاتحاد العام لطلبة تونس وخرقت قوانينه، وأن هذا المؤتمر لم يضبط قوانين جديدة ولم يصادق على القوانين القديمة.

- اعتبار أن أغلبية المؤتمرين وقعوا عريضة تندّد بالأقلية، التي أوقفت أعمال المؤتمر، وخرقت بذلك قوانين الاتحاد، مما جعل المنظمة تعيش أزمة.

- اعتبار أن الجماهير الطالبية ساندت عريضة أغلبية المؤتمرين (التي أرسلت إلى السلط المعنية بعد المؤتمر)، وأن هذه الجماهير لم تعترف بالمسماة «الهيئة الإدارية»، وطالبت بمؤتمر استثنائي يمثل حقاً القواعد الطلابية، ويعقد في ظروف ديمقراطية من أجل نقابة مركزية حرة ديمقراطية ممثلة.

- اعتبار أن الجموع الطالبية رفضت المشاركة في انتخابات هيئات الفروع تحت إشراف المسماة «الهيئة الإدارية» طيلة سنة ١٩٧١ - ١٩٧٢، وندّدت في شباط/فبراير بالمركب الجامعي في هيئات الفروع التي وقع تنصيبها.

- اعتبار أن استقالة المسماة «الهيئة الإدارية» التي أعلن عنها في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ لا تكون استقالة فعلية، إلا إذا تسلمت لجنة جامعية مؤقتة كل شؤون الاتحاد لتحضير مؤتمر استثنائي.

- ونظراً إلى كل هذه الاعتبارات، فإن الظروف التي ينعقد فيها المؤتمر

(٥٧) محسن مرزوق، «الحركات الاجتماعية في تونس: البحث عن الغائب،» (دراسة مرقونة، غير منشورة)، ص ١٠.

الاستثنائي هي ظروف استثنائية تحددها القواعد الطلابية من أجل إنجاز مؤتمر استثنائي للاتحاد العام لطلبة تونس، وأن أعمال اللجان التحضيرية التي وقعت بالمركب الجامعي في شباط/فبراير ١٩٧٢ تعتبر مبادئ أساسية لتحقيق مؤتمر استثنائي يحل الأزمة النقابية، وذلك بوجود اتحاد عام لطلبة تونس حر ديمقراطي، وممثل لتجسيم مطالبنا الشرعية في هذه الظروف الاستثنائية، نقترح تكوين هياكل تهيئ هذا المؤتمر الذي لا يجب أن يتجاوز تاريخ انعقاده عطلة الربيع(٥٨).

وقد أردفت تلك النقاط بشرح لكيفية انتخاب الهياكل النقابية وضمان تمثيلية الطلاب. وبالرغم من اعتراف السلط في البداية بهذا الإطار النقابي وتنظيم انتخابات في مختلف الكليات استجابة لمنشور وزير التربية محمد مزالي إلى عمداء الكليات في ١٤ شباط/فبراير ١٩٧٣، فإن الأمر لم يستمر كثيراً، إذ عادت السلطة إلى سياسة التصعيد ضد الطلاب، ورفض استقبال عناصر تلك الهياكل، بل منع بعضهم من الدراسة، كما هو الشأن بالنسبة إلى كلية الحقوق، التي عرفت تسليط عقوبات تعسفية واجهها الطلبة بإضراب عن الطعام، كرد فعل على طرد زملائهم. وقد كان ذلك استمراراً لسلسلة التحركات الطلابية المضادة للسلطة، التي كانت كثيراً ما تنتهي باعتقالات ومحاكمات وتجنيد في صفوف الطلبة امتدت طيلة السنتين ١٩٧٤ و١٩٧٥، ولكنها عرفت تنامياً مطرداً سنة ١٩٧٦، وتحديداً يوم ٥ أيار/مايو من تلك السنة، عندما دعت الهياكل النقابية المؤقتة إلى اجتماع عام في المبيت الجامعي باردو - ١، سرعان ما تحوّل إلى مصادمات عنيفة مع قوات الحرس الجامعي المعروفة بالفيجيل، نتجت منه اعتقالات وإيقافات. وقد عرفت سنة ١٩٧٧، وتحديداً في شهر شباط/فبراير، العديد من التحركات الطلابية الضخمة، مثل التجمع الطلابي ليوم ١٦ شباط/فبراير الذي حضره أكثر من ٥ آلاف طالب، ويوم ٢١ شباط/فبراير الذي عرف اقتحام قوات الأمن للمبيت الجامعي باردو - ٢، ويوم ٢٤ شباط/فبراير الذي شهد مظاهرة طلابية ضخمة(٥٩).

استمرت التحرّكات طيلة السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، تاريخ إنجاز المؤتمر ١٨ الخارق للعادة سنة ١٩٨٨.

(٥٨) انظر نص برنامج ١٩٧٣، في: **أطروحات**، العدد ١٤ (١٩٨٨)، ص ٣٨.

(٥٩) انظر: «خمسون سنة من نضال الاتحاد العام لطلبة تونس ١٩٧٢ - ٢٠٠٢،» (دراسة مرقونة، غير منشورة)، ص ٢٦ - ٣٦ و١١٢، و Chegrouche, «Le Mouvement Etudiant Tunisien 1961-1981: Genèse d'une intelligentsia,» pp. 51-52.

عرفت الفترة الممتدة من سنة ١٩٧١ إلى ١٩٨٨ تحولات هيكلية في طبيعة النشاط الطلابي. فقد ساعدت تلك التحركات على انسداد في العلاقات بين السلطة والحركة الطلابية، حتى إن الأمر بلغ أوجه عندما تم منع طلبة الحزب الحاكم من ممارسة أي نشاط سياسي في رحاب الجامعة. وقد تبنت الحركة الطلابية شعاراً لا يخلو من تطرف أضيف إلى شعارات شباط/فبراير، وهو «الحركة الطلابية في قطيعة تنظيمية وسياسة مع النظام الحاكم في تونس». وعلى تلك الأرضية، تحولت الجامعة إلى منبت تشتغل فيه المجموعات السياسية، تولد وتنمو خاصة في ظل مناخ سياسي عام يمنع أي مجموعة سياسية من ممارسة أي نشاط سياسي علني أو قانوني، في ظل حظر للأحزاب امتد من سنة ١٩٦٣ إلى ١٩٨١. لقد وصفت الجامعة التونسية في أثناء الفترة الممتدة من سنة ١٩٧١ إلى ١٩٨٨ بأنها «لم تعرف لحظات هدوء منذ أن قطعت الحركة أول خطوة في مسيرتها النضالية، إذ رافقها تعطش وتحرق للفكر والسياسة. فقد أصبحت الساحة الجامعية إطاراً للمناظرات الفكرية والسياسية، وللتحريض الجماهيري، والدعاية للمشاريع المجتمعية الخاصة، والتدريب على كفاحات الشوارع، تنظيماً وقيادة وتخطيطاً. ووجدت فيها مختلف التيارات السياسية المحظورة موطناً للنشاط ولانتداب القادة والعناصر الحركية»[٦٠].

ج ـ إنجاز المؤتمر ١٨ الخارق للعادة، وانعكاساته على الحركة الطلابية

لقد استفادت التيارات الطلابية المتمسكة بالاتحاد العام لطلبة تونس، الذي توقف نشاطه منذ سنة ١٩٧١، من التغيير الحاصل في هرم السلطة في تونس سنة ١٩٨٧. فمباشرة بعد انتهاء فترة الحكم البورقيبي شهدت الجامعة التونسية تغييراً جذرياً في ما يتعلق بمسألة التمثيل النقابي، وذلك بعد أن سمحت السلطة الجديدة بانعقاد المؤتمر ١٨ الخارق للعادة للاتحاد العام لطلبة تونس في شهر أيار/مايو سنة ١٩٨٨ في كلية الحقوق بتونس. أعدت أشغال المؤتمر جبهة من التيارات الطلابية أطلقت على نفسها «جبهة العمل الديمقراطي بالجامعة»[٦١]. حضر المؤتمر مجموعة

---

(٦٠) محمد الكيلاني، «التيارات السياسية والفكرية وعلاقتها بالاتحاد العام لطلبة تونس،» **الطريق الجديد**، العدد ١٧ (آذار/مارس ١٩٩٩)، ص ١٥.

(٦١) تكونت تلك الجبهة التي أوكلت إلى نفسها إنجاز المؤتمر المذكور من التيارات الطلابية التاليّة: الوطنيون الديمقراطيون في الجامعة، الطلبة الإسلاميون التقدميون، رابطات العمل الجماهيري، الطلبة الشيوعيون النقابيون الوطنيون، الطلبة القاعديون والنقابيون الثوريون. وهنا يلاحظ غياب الاتجاه الإسلامي الذي كان طلبته أسسوا الاتحاد العام التونسي للطلبة الذي سنتعرض له لاحقاً. والطلبة القوميون الممثلون في الطلبة العرب التقدميين الوحدويين الذين رفضوا الانضمام إلى الاتحاد العام لطلبة تونس آنذاك، ولكن ذلك =

كبيرة من قدماء الاتحاد ومن أنصاره، وخاصة من رموز الحركات السياسية اليسارية الماركسية، ومن الوجوه التي احتلت أماكن مرموقة في هرم السلطة، مثل محمد الشرفي، الذي تقلد منصب وزير التربية والعلوم ما بين سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٤[٦٢]. ناقش المؤتمر مجموعة من اللوائح، وتم إقرارها بالتصويت، وهي على التوالي:

- اللائحة السياسية العامة.
- اللائحة الثقافية.
- لائحة الشؤون الجامعية.
- لائحة فلسطين.
- لائحة حركات التحرر الوطني والانعتاق الاجتماعي في العالم.
- لائحة السلم والتقدم.
- لائحة المنظمات المهنية والإنسانية والثقافية.

كما أقرّ المؤتمر القانون الأساسي للاتحاد المتكوّن من ٦ أبواب و٤٨ فصلاً[٦٣]، ومباشرة بعد إنجاز ذلك المؤتمر وعودة الاتحاد العام لطلبة تونس إلى نشاطه في «صيغته اليسارية الماركسية»، وبعد مرور سنة اصطدمت المنظمة النقابية الطلابية بواقع الجامعة، إذ إن اعتراف السلطة بها بعد تلك السنوات الطوال من نكرانها وتجاهلها، لم يكن ليكفي حتى تنتصب المنظمة النقابية أداة شرعية تحظى بالقبول. فهناك من ناحية سلطة الإشراف واستراتيجيتها في إصلاح الجامعة وفق برامج صناديق التمويل الأجنبية، وقد أوكلت المهمة إلى وزير التربية والعلوم آنذاك محمد الشرفي، أستاذ القانون والوجه اليساري البارز، وهناك من ناحية أخرى التوترات الطلابية الداخلية الناتجة من التعددية النقابية، التي لم تستمر

= الموقف لم يدم طويلاً، حيث انضم الطلبة القوميون إلى المنظمة الطلابية لاحقاً. انظر بيان جبهة العمل الديمقراطي في الجامعة، في: **أطروحات**، العدد ١٤ (١٩٨٨)، ص ٤٠.

(٦٢) جاء في كلمة قدماء الاتحاد العام لطلبة تونس ما يلي: «إن أجيال الطلبة التي تعاقبت منذ انبعاث الاتحاد العام لطلبة تونس سنة ١٩٥٣ إلى انقلاب قربة في آب/أغسطس ١٩٧١، وكذلك وبصفة خاصة، الأجيال التي ناضلت بعد هذا الانقلاب من أجل إنجاز المؤتمر الثامن عشر الخارق للعادة، تحييكم وتحيي كل المناضلين الذين بإصرارهم ووضوح رؤيتهم تمكنوا من صنع هذا الحدث... الخ»، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٦٣) انظر نصوص اللوائح ونص القانون الأساسي في: المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٥٢.

طويلاً، وكذلك التجاذبات في صلب الاتحاد العام لطلبة تونس التي تحولت إلى صراعات حادة بين المجموعات اليسارية، التي تعتبر نفسها صاحبة الشرعية باعتبارها أعادت إنتاج المنظمة الطلابية وفق رؤاها الأيديولوجية، بعد أن خلصتها من إرث التأسيس الدستوري. في ظل ذلك المناخ المتسم بالتوتر وبغياب الاستمرارية، نظراً إلى طبيعة حركة الطلاب القائمة على تحول المواقع، وهو ما يحول دون نضج الفعل النقابي، شهد ذلك الفعل انعقاد خمسة مؤتمرات بعد المؤتمر ١٨. فقد انعقد المؤتمر ١٩ في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر من سنة ١٩٨٩ في كلية الحقوق بتونس، ثم تلاه المؤتمر العشرون في صيف ١٩٩١، أما المؤتمر الحادي والعشرون فقد انعقد بعد سنتين، أي في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر من سنة ١٩٩٣. وبعد ذلك بأربع سنوات، أي سنة ١٩٩٧، وتحديداً في نهاية كانون الثاني/يناير وبداية شباط/فبراير، عرفت الحركة الطلابية انعقاد المؤتمر الثاني والعشرين للمنظمة الطلابية الذي سيحتضنه المركز الثقافي الجامعي في تونس.

وقد كان ذلك المؤتمر آخر مؤتمرات المنظمة النقابية الطلابية التي حظيت بنوع من الإجماع بين مختلف التيارات الطلابية الممثلة في الاتحاد، ذلك أن المؤتمر الثالث والعشرين الذي انعقد في مقر الاتحاد في تونس شهد بداية انقسام عميق في صفوف المنظمة الطلابية. وقد برز ذلك بصفة جلية وواضحة مع انعقاد المؤتمر الرابع والعشرين في تموز/يوليو ٢٠٠٣ في بئر الباي، الذي سرعان ما تحول إلى انشقاق أصاب تلك المنظمة عندما قررت مجموعة من العناصر عقد مؤتمر جديد في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ أطلق عليه مؤتمر التصحيح، على خلفية أن ما تم سنة ٢٠٠٣ هو انحراف عن خط المنظمة «الثوري»، نظراً إلى التقارب الذي تم بين قيادة الاتحاد والسلطة.

د ـ الهوية في خطاب الاتحاد

(١) الوطنية والتونسة

اختلف تمثل الاتحاد العام لطلبة تونس لمسألة الهوية من فترة تاريخية إلى أخرى. ففي المرحلة الأولى من تأسيس الاتحاد في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي ربط الاتحاد الوطنية والتونسة بالاستقلال. ففي المؤتمر الأول للاتحاد المنعقد في باريس في تموز/يوليو ١٩٥٣ برز مطلب الاستقلال الذي اعتبره المؤتمرون وحده «بإمكانه أن يوفّر لشبابنا التعليم الديمقراطي والثقافة الوطنية التي يطالب بها ولبلادنا مستقبل الحرية والازدهار التي من أجلها نكافح. وقد ربط المؤتمرون بين

الاستقلال السياسي ونظيره الاقتصادي (هذا الاستقلال سياسي بالتأكيد، ولكنه استقلال اقتصادي وتقدم اجتماعي)، وبين الاستقلال السياسي والمطلب القديم المتمثل في إقامة جمعية وطنية ذات سيادة تكون منتخبة انتخاباً عاماً مباشراً وحكومة مسؤولة أمامها»[٦٤].

وفي حين يلاحظ صمت كامل لكافة وثائق الاتحاد، ولا سيما المتعلقة بالموقف من الباي ومن النظام الملكي السائد، حيث لم يتمكن ممثل القصر من أخذ الكلمة في افتتاح المؤتمر الثالث للاتحاد المنعقد في أواخر تموز/يوليو سنة ١٩٥٥، كما لم يحضر ممثل عنه في المؤتمر الرابع المنعقد في صيف ١٩٥٦، وهو ما يحيل على موقف سلبي غير معلن من قبل الاتحاد تجاه نظام البايات، وهو موقف برز لاحقاً مباشرة بعد إعلان النظام الجمهوري في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٥٧. فبالإضافة إلى برقيتي كل من المكتب التنفيذي والهيئة الإدارية للاتحاد الموجهتين إلى بورقيبة، اجتمعت الهيئة الإدارية يوم ٢٦ تموز/يوليو، وأصدرت لائحة عبّرت فيها عن ابتهاجها بما أسمته «الحدث التاريخي». ووضع المؤتمر الخامس الذي انعقد بعد أقل من شهر تحت شعار «المؤتمر الأول للجمهورية».

لم يكن موقف اتحاد الطلبة الوحيد المؤيد إعلان الجمهورية، ولكنه كان من المواقف الأكثر حماسة، وهو ما يستشف من اللائحة التي صادق عليها المؤتمرون، والتي حيوا فيها «إعلان الجمهورية التونسية الشعبية»، مهنئين الشعب التونسي بذلك الحدث الذي يمثل خطوة كبيرة نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، معتبرين أن النظام الجمهوري من شأنه أن يعجل بتوطيد الاستقلال والازدهار الاقتصادي[٦٥].

واحتل الاهتمام بالدستور مراتب ذات أهمية في نشاط المنظمة الطلابية. تعود جذور ذلك الاهتمام إلى سنة ١٩٥٣ عندما نادى الطالب منصور معلى، القيادي في الاتحاد، في المؤتمر الأول في باريس في تموز/يوليو ١٩٥٣ بضرورة الدستور الذي يجب أن يكون ديمقراطياً وربطه بانتخاب مجلس وطني انتخاباً عاماً، وبحكومة مسؤولة أمام نواب الشعب[٦٦]. لقد عبّر طلبة الاتحاد عن ذلك علناً غداة انعقاد

---

(٦٤) *UGET congrès, 1953-1977*, tome 1, pp. 43-45.

(٦٥) محمد ضيف الله، «الطلبة التونسيون والمسائل الوطنية، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦،» ورقة قدمت إلى: **الندوة الثانية عشرة للمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، أيار/مايو ٢٠٠٦**، ص ٥.

(٦٦) *UGET congrès, 1953-1977*, tome 1, p. 9.

المؤتمر الخامس لمنظمتهم سنة ١٩٥٧، معتبرين أن إعلان الدستور الديمقراطي من شأنه أن يزيد من توطيد النظام الجديد. وشكّل كل ذلك مدخلاً إلى تفاعل الطلبة، وخاصة الدارسين منهم في فرنسا، مع المناقشات الساخنة لنصّ الدستور في صلب المجلس القومي التأسيسي، كما طالب المؤتمر السادس الاتحاد المنعقد في صيف ١٩٥٨ بالإسراع في إصدار الدستور، على أن يضمن إقرار نظام ديمقراطي وجمهوري: «إن تقديم الديمقراطية على الجمهورية معناه أن إعلان الجمهورية لا دلالة له إذا بقيت السلطات مجمعة في يد شخص واحد»، ومن ثمة أردف هذا المطلب بالمطالبة بالفصل بين السلطات الثلاث، وتمكين ممثلي الشعب في السلطة التشريعية من محاسبة السلطة التنفيذية. لقد كانت الدعوة صريحة إلى إقامة نظام برلماني مع ضمان فصول الدستور «حقوق المواطنين والحريات العامة والفردية»، و«حرية التفكير والعقيدة والتعبير والاجتماع والتنقل»، و«الحق في العمل والإضراب والتعليم والصحة». وعلى الرغم من أن دستور ١٩٥٩ لم يستجب لكثير من مطالب المنظمة الطلابية، وخاصة تصورهم للدستور الديمقراطي، إلا أن المنظمة في مؤتمرها السابع المنعقد في صيف ١٩٥٩، ثمّنت ذلك الدستور، واعتبرت صدوره «حدثاً تاريخياً يسجل بكل فخر في عهد الحكومة الشعبية»، معتبرين أن المبادئ التي تضمنها هي مبادئ ديمقراطية تضمن للمواطن الحرية الفردية والجماعية(٦٧). لقد كان على المنظمة الطلابية أن تثمّن ما أعلن في الدستور استجابة لتوجه حكومة وحزب هي بالضرورة إحدى منظماتهما القومية، أو هي أنشئت ضمن هذا السياق قبل أن تحيد عنه سنة ١٩٧١.

المسألة الوطنية الثانية التي وجدت المنظمة الطلابية نفسها في مواجهتها، والتي لا تقل أهمية عن قضايا الاستقلال والدستور، هي إصلاح التعليم. كانت المسألة التعليمية في صدارة مراكز اهتمام الاتحاد العام لطلبة تونس منذ مؤتمره التأسيسي في باريس سنة ١٩٥٣. فقد بيّن منصور معلى في افتتاح المؤتمر تدني نسبة التمدرس التي كانت في التعليم الابتدائي سنة ١٩٤٩ إلى حدود ١٢ بالمئة، وهو ما انعكس على التعليمين الابتدائي والثانوي، حيث كانت نسبة المتمدرسين فيهما ضعيفة جداً. كما انتقد تعدد أصناف التعليم، وخاصة المكانة التي تحتلها اللغة الفرنسية على حساب اللغة الأم، أي العربية، مشيراً إلى أن «البيداغوجيا الحديثة تنص على أن اللغة الأم وحدها يجب أن تعلّم في المرحلة الابتدائية»(٦٨).

(٦٧) ضيف الله، المصدر نفسه، ص ٧ ـ ٨.

(٦٨) *UGET congrès, 1953-1977*, tome 1, p. 5.

وقد كان لكلمة الطالب معلى تأثير في موقف المؤتمر الأول للاتحاد من المسألة التربوية، حيث شكّلت لجنة خاصة للغرض أشارت في مستهل تقرير أعدته إلى أن السياسة الاستعمارية أضرّت بكل القطاعات التونسية، وخاصة منها قطاع التعليم الذي يستشف التمييز في تعامل الإدارة الاستعمارية معه، إضافة إلى صبغته غير الوطنية.

وقد تضمن الميثاق المطلبي للمؤتمر نقطتين رئيسيتين حول التعليم هما:

ـ نشر التعليم في مختلف مراحله، بما فيها مرحلة ما قبل الدراسة، وذلك بإقرار مبدأ المجانية والإجبارية بالنسبة إلى التعليم الابتدائي لكل الأطفال من كلا الجنسين، مع المطالبة ببعث جامعة تونسية تدرّس مختلف الاختصاصات.

ـ توحيد التعليم، وذلك طبقاً لمبدأي التعريب وتكييف البرامج مع الواقع التونسي، وأن تكون العربية لغة التدريس الوحيدة في التعليم الابتدائي(٦٩).

استمرت تلك المطالبة في صيغ مختلفة في أثناء المؤتمرات القادمة للاتحاد، ولا سيما تلك التي أنجزت قبل الإصلاح التربوي لسنة ١٩٥٨ مع بعض الإضافات، مثل تونسة التعليم الذي لا يعني ضرورة التراجع عن مطلب التعريب لصالح التونسة. أما ديمقراطية التعليم، فقد برزت في صيغة جديدة هي نشر التعليم وتعميمه.

ولتجسيد تلك الخيارات عملياً، دعت المنظمة الطلابية سلطة الإشراف إلى إشراكها في صياغة التصور الإصلاحي للتعليم عبر تشكيل «لجنة قوميّة» تضم مختلف «المنظمات القومية»، طالب بها المؤتمر السادس للاتحاد المنعقد في آب/أغسطس سنة ١٩٥٨، لتعمل على وضع برنامج لتحرير هيكل التعليم يركّز على المبادئ التي نادى بها الاتحاد، وهي التعليم والتونسة والتعريب والتشجيع على التعليم العالي عبر بعث الجامعة التونسية(٧٠). ولكن تلك المواقف والمطالب قوبلت بالتجاهل من قبل سلطة الإشراف التي صادقت على مشروع الإصلاح التربوي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨. وفي مقابل ذلك، اعتبرت المنظمة الطلابية أن ذلك المشروع يجب أن يبقى موضع الدراسة النقدية طوال فترة تطبيقية، معتبرة أنه

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٣٠.

(٧٠) توصيات ولوائح مؤتمر الاتحاد العام لطلبة تونس ـ لائحة التعليم، نشرت في: **الصباح**، ٢٠/٨/١٩٥٨.

شديد التأثر بالتعليم الفرنسي، وهو مغرق في ما هو نظري ومهمل للتخصص. كما تم التعرض إلى مسألة الإمكانيات التي لا غنى عنها لانتداب ١٥٠٠ معلم سنوياً، وربما يندرج ذلك الاختلاف ضمن التوجه الذي بدأ يبرز في صفوف الاتحاد بداية من المؤتمر الخامس سنة ١٩٥٧، الداعي إلى الاستقلالية عن أي حزب سياسي، كما ورد في الميثاق الطالبي المنبثق من أعمال ذلك المؤتمر[٧١]، إلا أن تلك النزعة الاستقلالية تجاه الحزب الدستوري الحاكم، التي تعكس بداية ظهور الاختلاف داخل المنظمة النقابية الطلابية، الذي يستشف من مضامين اللوائح والبيانات، وهو ما ووجه باستراتيجية جديدة من قبل الطلبة الدستوريين، هي في واقع الحال من الأدوات القديمة التي كانت تشتغل بها جماعة الدستور الجديد منذ نشأته سنة ١٩٣٤. خلاصة تلك الاستراتيجية هي إعادة «دسترة» المنظمة النقابية الطلابية واحتكار هيئاتها القيادية من قبل الطلبة الدستوريين. بدأ تنفيذ هذا الاتجاه انطلاقاً من مؤتمر قرطاج في صيف سنة ١٩٦١. ولغلق الباب أمام إمكانية تسرب طلاب من انتماءات أخرى إلى تلك الهيئات، تم حل فرع الاتحاد في باريس، نظراً إلى التأثير الذي كان يحدثه ذلك الفرع بسبب التأثر بالمناخ الفكري والأيديولوجي الفرنسي، ولا سيما اليساري منه.

ولقد تكرس هذا الاتجاه الأحادي بصفة قطعية مع انعقاد مؤتمر الاتحاد في الكاف سنة ١٩٦٣، الذي وضع موضع التنفيذ ما بات يعرف بميثاق الطالب لسنة ١٩٦٣ الذي جاء فيه: «إن الاتحاد فخور بالدور الذي قام به باعتباره إحدى المنظمات القومية التي حركت الجماهير الشعبية في المعركة من أجل التحرر السياسي في ظل الدستور الجديد وتحت قيادة المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة...»، وهو يؤكد مهمته السامية باعتباره منظمة قومية تعمل بالتعاون مع الدستور الجديد والمنظمات القومية الأخرى من أجل التغلب على التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي...[٧٢].

استمرّ العمل وفق تلك الاستراتيجية طيلة الفترة الممتدة إلى سنة ١٩٧١، السنة التي ستعرف المؤتمر الثامن عشر للاتحاد المنعقد في قربة، مما أدى إلى تفجر الأزمة العميقة داخل المؤتمر والانتهاء إلى فقدان الاتحاد الشرعية الكاملة، شرعية كانت بدايات فقدانها تبرز منذ انعقاد مؤتمر قرطاج سنة ١٩٦١. لقد تحول الاتحاد

(٧١) ضيف الله، «الطلبة التونسيون والمسائل الوطنية، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦،» ص ١٠ ـ ١٢.

(٧٢) *UGET congrès, 1953-1977*, p. 308.

إلى منبت حقيقي لكادر الدولة والحزب الحاكم على حد سواء، حتى إن عدداً من كتابه العامين تولوا مناصب وزارية في فترة الحكم البورقيبي[٧٣]. في المقابل، بات الاتحاد فاقداً للتمثيلية لدى الطلاب، وقد جاء في أحد التعليقات في مقال نشر سنة ١٩٦٦: «إن الاتحاد لا يمثل أحداً، إنه لا يمثل الطلبة لدى الحزب والحكومة، وإنما يمثلهما لدى الطلبة». وفي تعليق آخر في السنة نفسها علّق بعض الطلبة اليساريين بما يلي: «إن الاتحاد في تبعية عمياء وغير مشروطة وآلية إزاء الحكومة والحزب الاشتراكي الدستوري»[٧٤].

لقد كانت الهيمنة الدستورية المطلقة على المنظمة النقابية، وما آلت إليه سنة ١٩٧١ من فقدان كامل للشرعية، بل عطالة كاملة في مستوى الفعل النقابي، بسبب الصراع العميق الذي شهده المؤتمر الثامن عشر السالف الذكر، مما أدى إلى بروز خطاب جديد للتونسة والوطنية. فبعد أن كان ذلك الخطاب لا يرى معنى للوطنية خارج الحزب الدستوري الحاكم الذي استمد شرعيته من دوره في الحركة الوطنية، وفي الاستقلال سنة ١٩٥٦، تحول الانتماء إلى الدستور الجديد والولاء لـ «الدولة الوطنية» نوعاً من الخيانة الوطنية في الخطاب الطلابي عموماً، والخطاب النقابي منه. لقد برز ذلك الاتجاه في خطاب المجموعات الطلابية التي نشطت في الوسط الطلابي منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، بالتوازي مع المنظمة النقابية الطلابية. فقد جاء في وثيقة غير منشورة لإحدى المجموعات الطلابية التي ظهرت في بداية الثمانينيات في أروقة الجامعة التونسية، وهي تقيّم ما اعتبرته انقلاباً على المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العام لطلبة تونس، ما يلي:

«لقد كان الانقلاب تتويجاً لسلسلة من الممارسات التي مارسها حزب الدستور وبيادقه داخل الاتحاد على القوى الديمقراطية والتقدمية، بدأت بطرد عناصر نشيطة في مؤتمرات سابقة وحل فروع نقابية، وانتهت بتنصيب هيئة إدارية غريبة عن إرادة أوسع الجماهير الطلابية، وكان هذا العمل متناسقاً أشد التناسق

(٧٣) منير الشرفي، **وزراء بورقيبة: دراسة ترسم ملامح الوزير التونسي في عهد الحكم الفردي**، [تقديم الدالي الجازي] (قرطاج: مطبعة تونس، [د. ت.])، ص ١٨. من الكتاب العامين للاتحاد الذين تولوا مناصب وزارية منصور معلى، عبد المجيد شاكر، الطاهر بلخوجة، المنجي الكعلي، محمد الصياح.

(٧٤) انظر: M. F. «Qu'est-ce que l'UGET,» *Jeune afrique* (9 octobre 1966), p. 4.

انظر أيضاً: محمد ضيف الله، «الحركة الطالبية التونسية بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، ١٩٥٦ ـ ١٩٧٧،» في: ضيف الله، **المدرج والكرسي: بحوث حول الطلبة التونسيين بين الخمسينات والسبعينات**، ص ١٣٧.

مع التوجهات اللاوطنية واللاديمقراطية للنظام في قطرنا، إذ عمل هذا الأخير منذ أن نصّبه أسياده الإمبرياليون لحراسة مصالحهم في قطرنا»[٧٥].

إن مثل ذلك الخطاب لا يدع مجالاً للشك في تحول الخطاب إلى نقيضه، أي اعتبار الحزب الدستوري الأعلى وطنية، بتهميش دوره في الحركة الوطنية وخفضه إلى موقع الخيانة الوطنية والسهر على مصالح الأعداء، موظفاً الدولة لهذا الغرض. ولكن ذلك الخطاب الطلابي المغرق في التخوين كان يقابله خطاب مماثل من قبل الحزب الدستوري الحاكم نفسه. ففي وثيقة أصدرها الحزب سنة ١٩٦٨ لم يتأخر في اتهام التيارات الطلابية المنتشرة في الجامعة آنذاك خارج مظلته، والمتمثلة في الشيوعيين نسبة إلى الحزب الشيوعي التونسي، و«آفاق» نسبة إلى «تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي»، والبعثيين نسبة إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، باللاوطنية وبالارتباط بالخارج والدفاع عن مصالح قوى أجنبية ترتبط معها أيديولوجياً وسياسياً، وحتى استخباراتياً، كما تتهمها بعدم الاعتراف بالأمة التونسية[٧٦]. فقد أصبحت سياسة التخوين والتخوين المضاد الأكثر رواجاً بين السلطة والحزب الحاكم من ناحية، والمجموعات الطلابية التي نشأت في الجامعة في ظل غياب الاتحاد العام لطلبة تونس من ناحية أخرى. وقد تبنّت تلك المجموعات نوعاً من الراديكالية في خطابها الذي أخذ صبغة سياسية صرفة طيلة الفترة الممتدة من سنة ١٩٧٢، السنة التي عرفت تحركات شباط/فبراير الشهيرة في الأوساط الطلابية، وسنة ١٩٨٨، تاريخ انعقاد المؤتمر الثامن عشر الخارق للعادة. لقد نشأ في تلك الفترة العديد من المجموعات الطلابية ذات الانتماءات اليسارية والقومية العربية والإسلامية، وقد كان الجامع بينها هو العداء المفرط للحزب الحاكم والسلطة، حتى إنها تبنّت شعارات من قبل «القطيعة السياسية والتنظيمية مع السلطة»، وهو الشعار الذي حرم الطلبة الدستوريين من إمكانية ممارسة أي نشاط سياسي معلن أو سري داخل أروقة الجامعة[٧٧].

انعكس خطاب القطيعة على إعادة بعث «الاتحاد العام لطلبة تونس» باعتبار

---

(٧٥) وثيقة غير منشورة بعنوان: «الحركة الطلابية في تونس، تاريخها واقعها وآفاقها»، بتوقيع مجموعة طلابية تدعى «مناضلون وطنيون ديمقراطيون» (الوثيقة غير محددة التاريخ)، ولكن يبدو أنها صيغت سنة ١٩٨٦ حسب الأحداث التي تضمنتها.

(٧٦) Parti Socialiste Destourien, «La Vérité sur la subversion à l'université de Tunis,» (août 1968), pp. 22-27.

(٧٧) مرزوق، «الحركات الاجتماعية في تونس: البحث عن الغائب،» ص ١١.

أن الجزء الأكبر من المجموعات الطلابية الحاملة لذلك الخطاب شكّلت العمود الفقري للاتحاد في صيغته الجديدة بعد المؤتمر الثامن عشر الخارق للعادة المشار إليه. فقد جاء في الفقرة الأولى من بيان «جبهة العمل النقابي الديمقراطي في الجامعة» المتكونة في غالبيتها من مجموعات يسارية ماركسية: «التزامنا واعتزازنا بنضالات الجماهير الطلابية وأجيالها المتعاقبة، واعتبارنا لبرنامج ١٩٧٣، وتجربة الهياكل النقابية المؤقتة، وما قدمه ويقدمه قدماء مناضلي الحركة الطلابية من دراسات وتوصيات، جزءاً من خبرة الحركة، مع اعتقادنا أن برنامج الأطراف النقابية في الجامعة، وخاصة منها اليسار النقابي الديمقراطي والأطراف السياسية التقدمية، أوراق أساسية لا بد من اعتمادها والاستفادة منها وتطويرها حسب مقتضيات الوضع الراهن وخياراتنا العملية». إن هذا الموقف الذي يؤكد «الإرث الطلابي النضالي» يحتوي ضمناً موقفاً من السلطة السياسية ومدى شرعيتها، بل مدى وطنيتها، وهو موقف يعبّر عنه بصيغة أخرى من البيان نفسه في فقرته الثالثة: «اعتبارنا جزءاً من الحركة الشعبية المعادية للصهيونية والإمبريالية والرجعية العربية»[٧٨]. فلا شك في أن السلطة الحاكمة في تونس لحظة كتابة البيان كانت تصنّف ضمن «الرجعية العربية المعادية للحركة الشعبية»، ومثل تلك المواقف تجاوزت مجرد الاختلاف مع السلطة إلى نوع من التطرف الذي أنتج ذلك العداء، خاصة في المرحلة الأخيرة من الحكم البورقيبي، الذي رفض بدوره التعامل معها ومنحها من الامتيازات المادية والمعنوية، التي كانت تحصل عليها أيام سيطرة الطلبة الدستوريين في النصف الثاني من الخمسينيات وطيلة الستينيات، وحلّ محل ذلك القمع والحرمان والتتبع العدلي والتجنيد القسري[٧٩]. وهنا نلاحظ كيف تحولت الوطنية إلى موضوع تبادل وصراع، ومصدراً للامتيازات المادية والمعنوية. فإذا كنت دستورياً موالياً للسلطة، فأنت الوطني بامتياز، من منظور السلطة، وإذا كنت مناوئاً لها، فأنت فاقد لهذه الصفة. والعكس صحيح من منظور التيارات الطلابية المهيمنة على الجامعة طيلة السبعينيات والثمانينيات، وربما التسعينيات من

---

(٧٨) انظر نص البيان في: **أطروحات**، العدد ١٤ (١٩٨٨)، ص ٤٠. تشكلت تلك الجبهة من المجموعات الطلابية التالية: الوطنيون الديمقراطيون في الجامعة، الطلبة الشيوعيون، النقابيون الوطنيون، النقابيون الثوريون.

(٧٩) البشير العربي، «الحركة الطلابية وتأثيرها في الحياة السياسية والاجتماعية في العشرية الأخيرة من حكم بورقيبة لتونس،» ورقة قدمت إلى: **نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار: أعمال المؤتمر الخامس [للدراسات البورقيبية المنعقد في ٩ مارس ٢٠٠٥]**، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي (تونس: مؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٠٥)، ص ١٩٢.

القرن الماضي، من المجموعات الطلابية. إن ذلك الموقف يبرز أكثر وضوحاً بعد التحول إلى نوع من المرجعية الفكرية والأيديولوجية في خطاب الاتحاد العام لطلبة تونس العائد إلى النشاط القانوني سنة ١٩٨٨. فقد احتوت اللائحة السياسية للمؤتمر الثامن عشر الخارق للعادة في فقرتها الثانية صبغة تمجيدية للمعارك والنضالات الطلابية، التي دارت ما بين تعليق أعمال المؤتمر سنة ١٩٧١ واستئنافه سنة ١٩٨٨، باستحضار أسماء الشهداء الذين سقطوا في تلك الفترة، وقد أطلقت عليه اللائحة «معارك القتال من أجل الكرامة والحرية في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ و٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤». والمعروف أن تلك الأحداث هي تعبيرات احتجاجية شهدتها تونس في ما يعرف بـ «الخميس الأسود»، وهو يوم الإضراب العام الذي أعلنه الاتحاد العام التونسي للشغل و«انتفاضة الخبز». ومن هذا المنظور، عادت اللائحة إلى تأكيد أن «الحركة الطلابية جزء من الحركة الشعبية تدفع من دمائها من أجل تحررها الوطني»، و«تراثها الوطني مخرب وكرامتها الوطنية مهدورة»، و«عرقها مصدر لخزائن الشركات العالمية الاحتكارية»، و«اقتصاد القطر (دون ذكر الوطني) مرتبط بأهواء وتقلبات السوق ورأس المال العالمي»، و«الأرياف الغارقة في التخلّف الشامل»، و«المثقفون الوطنيون التقدميون دفعوا ثمن أفكارهم سجوناً ومنافي»[(٨٠)].

إن تلك العبارات والمصطلحات تحيل على شيء واحد، هو أن مفهوم الوطنية محل مراجعة شاملة وتأسيس جديد، فالدولة الوطنية والحزب الدستوري الجديد وريث الحركة الوطنية لم يعودا يرمزان إلى الوطنية في أبسط تجلياتها، حسب الخطاب الطلابي. وربما أبرز ما يستشف من ذلك هو إعادة التجربة نفسها، ولكن في شكل جديد، فـ «الزعيم بورقيبة» يخضع للمساءلة التاريخية نفسها، وأصبحت وطنيته وما أنجزه، بعد أن ورث الدولة من الاستعمار الفرنسي، موضع جدل وشك، بل اتهام أيضاً بالعمالة للأسياد القدامى الذين طالما أعلن أنه حرر البلاد من براثنهم وهيمنتهم.

(٢) الانتماء المغاربي والعربي

(أ) الانتماء المغاربي

تجدر الإشارة في البداية إلى أن الانتماء المغاربي قد شكّل بعداً رئيسياً في

(٨٠) انظر نص اللائحة السياسية العامة في: **أطروحات**، العدد ١٤ (١٩٨٨)، ص ٤٤.

توجهات الاتحاد العام لطلبة تونس، حتى إن نشأته غلب عليها ذلك الانتماء. فالمعروف في تلك النشأة أن المؤتمر التأسيسي للاتحاد قد عقد في مقر جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين في باريس سنة ١٩٥٣، وقد كان لتلك الجمعية، كأول تنظيم طلابي مغاربي موجود منذ نهاية العشرينيات من القرن العشرين، دور فاعل في نشأة الاتحاد العام لطلبة تونس وتكوين الكثير من الكوادر التي اشتغلت لاحقاً في هرم مؤسسة الحكم في تونس وفي البلدان المغاربية الأخرى[(٨١)].

جسّد الاتحاد العام لطلبة تونس انتماءه المغاربي مباشرة مع عقد أول مؤتمر علني له في تونس، وهو المؤتمر الثالث الذي انعقد في الحي الزيتوني في أواخر شهر تموز/ يوليو ١٩٥٥، عبر دعوة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي لم يتم بعثه إلا قبل ذلك الموعد بأيام قليلة، أي يوم ٨ تموز/ يوليو من تلك السنة. وقد كانت القضية الجزائرية من أبرز القضايا التي ستحتل مركز اهتمام المنظمة النقابية الطلابية التي نظّمت في مختلف أنحاء البلاد أياماً للتضامن مع الشعب الجزائري المناضل، وهو ما سيتحول إلى سنّة سيمارسها الاتحاد سنوياً قبل استقلال الجزائر سنة ١٩٦٢ من خلال تنظيم الندوات والمهرجانات الخطابية المؤيدة للثورة الجزائرية، التي كثيراً ما يشارك فيها قادة الحركة الوطنية. كما أن قياديين من المنظمتين الطلابيتين كثيراً ما يعقدون تجمّعات خطابية تضامنية مشتركة وزيارات للاجئين الجزائريين في المناطق الحدودية تعبيراً عن تضامن الشباب الطلابي في البلدين. تضمّنت الأسابيع التضامنية المقامة في قبل الاتحاد العام لطلبة تونس أو بالتنسيق مع المنظمة الطلابية الجزائرية أشكالاً من النضال وصلت في بعض الأحيان إلى إضرابات الجوع التي كانت تشهدها باحة الجامع الأعظم. تكثّفت الحركة التضامنية مع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بعد منعه من قبل الإدارة الاستعمارية في الجزائر سنة ١٩٥٨ من خلال أشكال احتجاجية مختلفة، كان أهمها التجمع التضامني الذي نظّمته مختلف التنظيمات الوطنية يوم ١ شباط/ فبراير من السنة نفسها[(٨٢)].

(٨١) لقد ضمت الحكومة التي شكّلها الطاهر بن عمار في صيف ١٩٥٤ في تونس كلاً من الصادق المقدم وزير العدلية، والهادي نويرة وزير التجارة، والطاهر الزاوش وزير الصحة، والمنجى سليم وزير دولة، كما ضمت الحكومة الائتلافية الأولى في المغرب التي تشكّلت يوم ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ بعض الأسماء، مثل أحمد بلافريج، ومحمد الفاسي، وعبد القادر بن جلون، وهم جميعاً من قيادات جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين في الثلاثينيات من القرن الماضي. انظر: محمد ضيف الله، «في علاقة الطلبة التونسيين بجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين من الزاوية التونسية ١٩٥٣ ـ ١٩٧١،» في: ضيف الله، **المدرج والكرسي: بحوث حول الطلبة التونسيين بين الخمسينات والسبعينات**، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٨٢) Ayachi, *L'Union générale des étudiants de Tunisie au cours des années 50/60*, pp. 95-96.

في ما يتعلق بالعلاقة مع المغرب، فإن المؤتمر السادس للاتحاد العام لطلبة تونس قد دعا الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي انعقد مؤتمره التأسيسي في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦، إلى حضوره، وهو الذي انعقد في تونس في منتصف شهر آب/أغسطس من سنة ١٩٥٨. وعلى خلاف الاتحادين السابقين، فإن تجربة المنظمة الطلابية المغربية تميّزت بولادتها غداة إعلان استقلال المغرب.

إن حضور المنظمة الطلابية التونسية والجزائرية مؤتمر التأسيس المغربي مكّن المنظمات المغاربية الثلاث من تنظيم ندوة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧ لدراسة فكرة بعث «كونفدرالية طلبة شمال أفريقيا» سرعان ما انعقد مؤتمرها الأول أيام ٢٠ ـ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٥٨ وأنشأت لها «كتابة دائمة للتضامن بين الحركات الطلابية في شمال أفريقيا، وذلك تجسيداً لما أعلن على هامش انعقاد المؤتمر السابع للاتحاد العام لطلبة تونس. لقد أقرّ ممثلو المنظمات الطلابية المغاربية الثلاث أن تأسيسهم لتلك الكونفدرالية هو خطوة على درب تحقيق الوحدة المغاربية يجب دعمها بتوحيد المنظمات النقابية الطلابية. عقدت الكونفدرالية المغاربية للطلبة عدة مؤتمرات، فكان المؤتمر الثاني سنة ١٩٦٠، والمؤتمر الثالث سنة ١٩٦٤، إضافة إلى عدة ندوات وملتقيات، مثل ملتقى الأسس الاقتصادية لوحدة المغرب العربي في نيسان/أبريل ١٩٦٢. كما كانت للاتحادات المغاربية تمثيلية مشتركة عن طريق الكونفدرالية في كثير من المظاهرات الدولية، وفي مؤتمرات الاتحاد الدولي للطلاب، ولا سيما المؤتمر السابع المنعقد في الصين سنة ١٩٥٨»[٨٣].

لا شك في أن النشاط الطلابي المغاربي قد تأثّر إيجابياً بخيارات الحركات الوطنية في الأقطار المغاربية: تونس، والجزائر، والمغرب، المجتمعة في طنجة سنة ١٩٥٨، والتي أعلنت أنها تعمل من أجل وحدة المغرب العربي. لكن عدم جدية الفعل الوحدوي المغاربي بين الدول المغاربية أثّر في محصّلة ذلك الفعل في مستواه الطلابي، حتى إنه شهد عملية انحسار إبان فترة الستينيات بسبب تعمق الصراعات داخل الاتحاد العام لطلبة تونس وخارجه في الفضاء الطلابي بين مختلف التيارات الطلابية وطلبة الحزب الحاكم. ومباشرة بعد تعليق أعمال المؤتمر الثامن عشر سنة ١٩٧١ أنتجت المجموعات الطلابية، التي باتت تشكّل بديلاً للمنظمة النقابية الطلابية، فكراً معادياً للهوية المغاربية والوحدة المغاربية، معتبرة إياها مشروعاً

(٨٣) المصدر نفسه، ومحمد ضيف الله، «يوميات الحركة الطلابية التونسية، ١٩٠١ ـ ١٩٧١،» في: ضيف الله، **المدرج والكرسي: بحوث حول الطلبة التونسيين بين الخمسينات والسبعينات**، ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

استعمارياً لا غير، وتحوّلت تلك الهوية من الحظوة إلى التهميش في الخطاب الطلابي عموماً، وكذلك في الخطاب النقابي الذي أنتجه الاتحاد العام لطلبة تونس في مؤتمراته منذ انعقاد المؤتمر الثامن عشر الخارق للعادة، حيث لا تشير لوائح ذلك المؤتمر إلى البعد المغاربي، ولا تثمّنه، مثلما تثمّن البعد العربي.

(ب) الانتماء العربي

على عكس الانتماء المغاربي، بدأ الانتماء العربي في خطاب الاتحاد العام لطلبة تونس، وفي تجربته، محتشماً ومحدوداً بل منغلقاً أيضاً. بعض الدراسات تبرّر ذلك بضعف التجربة الطلابية النقابية وغياب الاتحادات الممثلة للطلبة، التي كثيراً ما تحلّ محلها الانتماءات الحزبية التي فرضها سياق سياسي ـ تاريخي اتسم بسيطرة الحزب الواحد على السلطة[٨٤]. وهو ما لا يحظى بالتمثيلية لدى عموم الطلبة. وهو ما أشار إليه الكاتب العام للاتحاد العام لطلبة تونس سنة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ بقوله: «في جميع مؤتمراتنا عبّرنا عن إرادتنا الصادقة في إنجاز مؤتمر للطلاب العرب يركّز على مقياس التمثيلية الحقيقية للحركة الطلابية العربية. لقد كنا دائماً نحرّض رفاقنا الطلاب من الدول العربية على تكوين اتحادات وطنية تجمع طلاب كل بلد»[٨٥]. وعلى الرغم من انتظار الاتحاد بعض السنوات ليبدأ تعاونه مع بعض المنظّمات الطلابية العربية، فإنه من الضرورة الإشارة إلى أن اتحاد الطلبة المصريين سابق في نشأته على الاتحاد العام لطلبة تونس، حيث ترجع تلك النشأة إلى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي. لكن الارتباط العضوي بين المنظمة النقابية الطلابية، وكل من الحزب الدستوري الحاكم، والسلطة في تونس، كانت طيلة الفترة الممتدة من التأسيس إلى نهاية الستينيات محكومة بالخلفية السياسية لذلك الحزب والسلطة، من المشرق العربي عموماً، ومصر ونظامها الناصري على وجه الخصوص، وذلك لفترات طويلة من تلك المرحلة بسبب تأييده لخصوم بورقيبة، وخاصة صالح بن يوسف وتنظيم «الأمانة العامة» الذي يقوده.

لم يكن الاتحاد العام لطلبة تونس بمنأى عن تلك الصراعات السياسية التي حكمت هرم الدولة، بل كان يتبنّى موقفها بالكامل من مختلف القضايا العربية، ولا سيما القضية الفلسطينية، التي لم يتأخّر الاتحاد في إعلان مساندته لموقف الرئيس بورقيبة بشأنها في خطابه في أريحا سنة ١٩٦٥، وهو الموقف الذي لم يكن

(٨٤) Ayachi, Ibid., p. 99.

(٨٥) Mongi Kooli, «Qu'est ce que l'UGET,» *L'Etudiant Tunisien*, nouvelle série (août 1960).

يحظى بموافقة القاعدة الطلابية التي تظاهرت تلقائياً وشاركت في الأعمال الاحتجاجية التي أدت إلى حرق بعض السفارات الغربية. كل ذلك تم سنة ١٩٦٧ خارج أطر الاتحاد على أثر عدوان الدولة العبرية على مصر والدول العربية المجاورة، واحتلال ما تبقى من أراضي فلسطين، مما أدى إلى العديد من الاعتقالات والمحاكمات، كان أبرزها الحكم على الطالب محمد بن جنات، الذي حكم عليه بـ ٢٠ سنة أشغالاً شاقة، مما حوّله إلى رمز كاريزمي احتفظت له الذاكرة الطلابية بأعمال بطولية، وبات موضوع تجمّعات طلابية وأعمال احتجاجية تطالب بإطلاق سراحه، مثلما نادى بذلك مؤتمر قابس للاتحاد المنعقد في صيف سنة ١٩٦٧، والتجمع الطلابي المنعقد في ١٥ آذار/مارس ١٩٦٨.

أدت تلك التحركات إلى تجاوز الجمهور العريض للاتحاد الطلابي في مستوى التضامن المعلن مع القضية الفلسطينية، مما جعل الاتحاد يحاول تدارك الموقف عبر تنظيم أسبوع فلسطين في أروقة الجامعة التونسية ما بين ١٠ و١٥ آذار/مارس ١٩٦٩. لكن ذلك لم يُجْدِ في إعادة جمهور الطلبة إلى حظيرة الاتحاد الذي كان يعاني انقسامات في داخله بسبب تسرب المجموعات الطلابية غير الدستورية إلى هياكله، وبسبب عدم استقلالية مواقفه عن السلطة والحزب الحاكم. وصل الاحتجاج الطلابي أوجه على موقف السلطة والحزب يوم ٩ شباط/فبراير ١٩٧٠ عند زيارة وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز إلى تونس، فقد شارك ما بين ٥ و٦ آلاف طالب في تجمع عام انتظم في بورصة الشغل في ذلك التاريخ احتجاجاً على تلك الزيارة وتضامناً مع الشعب الفلسطيني(٨٦). وتحوّلت القضية الفلسطينية إلى قضية مركزية في الخطاب الطالبي طيلة الفترة التي شهدت تعليق أعمال المؤتمر الثامن عشر وحتى استئناف أعماله في صيغته الخارقة للعادة سنة ١٩٨٨. ولم تكن اللائحة السياسية العامة في فقرتها الثالثة بعنوان «المستوى العربي» سوى استجابة لإرث كبير من الفعل الطلابي حول القضية الفلسطينية راكمته المجموعات الطلابية طيلة سبع عشرة سنة من عملها في ظل غياب المنظمة الطلابية. جاء في تلك اللائحة «يعاني الوطن العربي من الاستعمار المباشر، حيث ما زالت ترزح أراضيه في فلسطين ولواء الإسكندرونة وعربستان وسبتة ومليلة. . . الخ تحت الاحتلال الأجنبي. . . إن الحركة الطلابية في تونس. . . تؤكد انتماءها القومي وحملها لهموم الجماهير العربية المسحوقة عبر:

ـ التزامها بالنضال من أجل تحرير كافة الأراضي العربية المسلوبة.

(٨٦) ضيف الله، «يوميات الحركة الطلابية التونسية، ١٩٠١ ـ ١٩٧١،» ص ١٥٨ ـ ١٦١.

ـ إن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية لحركة التحرر العربي، والمؤتمر الثامن عشر الخارق للعادة يعلن وقوفه إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني وخيار الكفاح المسلح، ورفضه لكل مشاريع الاستسلام للامبريالية والصهيونية والرجعية(٨٧).

لقد انقلب الشيء إلى ضده في خطاب الاتحاد العام لطلبة تونس، فمن موقع التهميش الكامل للقضايا العربية، بما في ذلك القضية الفلسطينية، بات الخطاب يستمد شرعيته من تلك القضية ومن ذلك المستوى من الانتماء. إن الهوية، بهذا المعنى، تصبح قابلة للتحول والانزياح بمجرد تغيّر السياقات التي تحتضنها الظاهرة. أدى ذلك الانزياح في الموقف إلى تشكيل الاتحاد العام لطلبة تونس «لجنة فلسطين الدائمة» للاتحاد، وهي الفكرة التي كان تبناها المؤتمر الثامن عشر الخارق للعادة، وأقرّتها الهيئة الإدارية المنعقدة في خريف ١٩٨٨. كما انضم الاتحاد إلى اللجنة المعروفة باسم لجنة ٨ كانون الأول/ديسمبر لمناصرة الشعب الفلسطيني، التي شكّلت من قبل بعض منظمات المجتمع المدني، والتي أحيت ذكرى العدوان الصهيوني على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في حمام الشط في ضاحية تونس الجنوبية. ولم يكتف الاتحاد بكل ذلك، وإنما جعل ضمن أهدافه الواجبة التحقيق دعم الانتفاضة الفلسطينية المندلعة سنة ١٩٨٧ المعروفة بالانتفاضة الأولى، وذلك بالتعاون مع الأوساط الطلابية العربية، وخاصة اتحاد الطلاب العرب(٨٨).

هـ ـ الاتحاد العام لطلبة تونس والموقف من الدين

لقد نصّ البند الأول من النظام الأساسي للاتحاد العام لطلبة تونس في صيغته الأولى في بداية الخمسينيات من القرن العشرين أنه يمنع على نفسه كل مناقشة سياسية أو دينية. وفي حين أهمل الشطر الأول من ذلك البند إهمالاً تاماً، فإن الشطر الثاني منه المتعلق بالدين وقع الالتزام به التزاماً حرفياً. فقد غابت أية إشارة إلي الدين، سواء في الصحافة الطلابية أو في مختلف اللوائح التي صادقت عليها مؤتمرات الاتحاد. ولا شك في أن ذلك لا يخلو من خلفية لائكية بهدف

(٨٧) انظر اللائحة السياسية العامة للمؤتمر الثامن عشر الخارق للعادة ضمن وثائق ولوائح المؤتمر، في: **أطروحات**، العدد ١٤ (١٩٨٨)، ص ٤٥.

(٨٨) انظر: «الأمين العام للاتحاد العام لطلبة تونس في ضيافة العقيد معمر القذافي،» **المغرب العربي** (٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨)، ص ٢٦.

تجاوز الخلافات والفروقات بسبب الدين أو المذهب داخل الاتحاد. وقد جاء في إحدى لوائح المؤتمر الأول للاتحاد أن لا مجال لوجود تعصب ديني أو كره للأجانب في تونس. إن هذا الموقف لا يستهدف طمأنة الأجانب، ومن ذلك الطلاب فقط، وإنما يهدف إلى جلب الطلبة غير المسلمين إلى حظيرة الاتحاد، سواء منهم الفرنسيين المقيمين في تونس أو اليهود. وربما في هذا الإطار يمكن أن نفهم النداء الذي احتوته اللائحة العامة للمؤتمر الثاني للاتحاد بعنوان: «نداء إلى مواطنينا الطلبة الإسرائيليين»[(89)]. لكن ذلك الخطاب اللائكي لا يمكن عزله عن النخبة السياسية التي حكمت تونس بداية من سنة ١٩٥٧، وهي نخبة في غالبيتها من خرجي الجامعات والمدارس الفرنسية، وهي متأثرة بالنظام السياسي الفرنسي ذي الطابع العلماني. كما أن بورقيبة، رئيس الحزب الدستوري الجديد الحاكم آنذاك ورئيس الدولة، له مواقف من الدين أشرنا إليها سلفاً في بداية هذا العمل تضع في غالبيتها الدين في موضع الدونية، وهو ما كانت تشترك فيه معه النخبة الطلابية المسيطرة على الاتحاد في الخمسينيات والستينيات. وقد استمر الأمر على الشاكلة نفسها مع التحول الذي طرأ على الاتحاد بعد مؤتمره الثامن عشر الخارق للعادة في كلية الحقوق سنة ١٩٨٨، حيث سيطرت على المنظمة النقابية الطلابية مجموعات اليسار الطلابي، التي تحتكم على تنوعها إلى خلفية أيديولوجية راسخة في التراث الماركسي تعتبر أن «الدين أفيون الشعوب»[(90)]، وبالتالي خلت جميع النصوص والوثائق واللوائح الصادرة عن مختلف المؤتمرات من أي إشارة إلى المسألة الدينية، إلا في حدود إدانة ما تسميه تلك الوثائق «التيار الطلابي» أو «التيار الرجعي» نسبة إلى الاتجاه الإسلامي[(91)]. وهو خطاب ظهر بكثافة طيلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي مع انتشار حركة الاتجاه الإسلامي التي عرفت لاحقاً بـ «النهضة»، في أروقة الجامعة، وعاد إلى البروز على الرغم من غياب تلك

---

(٨٩) محمد ضيف الله، «الطلبة والدين في تونس في الستينات،» (دراسة غير منشورة)، ص ٣.

(٩٠) مقولة «الدين أفيون الشعوب» وردت في كتاب: لينين، **نصوص حول الموقف من الدين**، ترجمة محمد كبّة؛ مراجعة وتقديم العفيف الأخضر، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، «نص الاشتراكية والدين،» ص ٨٤.

(٩١) جاء في مقال لنائب الأمين العام للاتحاد العام لطلبة تونس/ مؤتمر التصحيح، ما يلي: «... إني إذ أتوجه إليكم بهذه المراسلة للتنبيه بخطورة انتشار الفكر السلفي الظلامي بينكم... الخ»، «... تكرر في الآونة الأخيرة الاعتداء بالعنف على مناضلات ومناضلي الاتحاد والحركة الطلابية بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس من قبل ثلة من الطلبة اختاروا التستر بالدين لنشر أفكارهم الظلامية والرجعية المتخلفة، خدمة لمصالح سياسية معادية للقيم الجامعية والمدنية... الخ. انظر: «رسالة في نبذ الفكر الظلامي ونصرة الديمقراطية والتقدم،» **الطالب التونسي** (شباط/ فبراير ٢٠٠٧).

الحركة عن الفضاءات الجامعية منذ مطلع التسعينيات تاريخ الصراع العنيف بين تلك الحركة والسلطة.

إلا أن اللافت للانتباه في تجربة الاتحاد العام التونسي للطلبة مع الدين عموماً هو ربط تلك المسألة بصراعه مع الطلبة الإسلاميين ومنظمتهم النقابية التي أنشئت سنة ١٩٨٥ دون الأخذ بعين الاعتبار المكانة التي يحتلها الإسلام في الوعي الطلابي باعتباره جزءاً من شخصيتهم ومن هويتهم، هذا ناهيك أن الاتحاد العام التونسي للطلبة وكافة المنتمين إليه لا يمثلون إلا أقلية مقارنة بعموم الطلبة، وهو ما يقتضي طرح السؤال حول مصداقية تمثيلية الاتحاد لأولئك الطلاب الذين باتوا يعدّون بمئات الآلاف بعد أن كان عددهم لا يتجاوز عدة مئات.

٣ ـ الهوية في خطاب الاتحاد العام التونسي للطلبة

تجربة الاتحاد العام التونسي للطلبة هي تجربة قصيرة لم تتجاوز الست سنوات. الفكرة وليدة منابر الاتجاه الإسلامي النهضة لاحقاً وهياكله وتنظيماته. وهي فكرة قديمة فحواها إنشاء منظمة طلابية نقابية جديدة والقطع مع المنظمة النقابية المعطّلة عن العمل منذ سنة ١٩٧١، تاريخ تعليق المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العام لطلبة تونس. التأسيس شعار أصبح قابلاً للتحقيق لمّا تحولت الحركة الإسلامية من موقع البحث عن موقع داخل أروقة الجامعة إلى تشكيل قوة لا يستهان بها قادرة على مقارعة التيارات التاريخية في الحركة الطلابية الدستورية، ثم اليسارية الماركسية، ثم القومية العربية. إن فكرة إنجاز المؤتمر الثامن عشر، وبالتالي إحياء مسيرة الاتحاد العام لطلبة تونس، هي فكرة متروكة لأصحابها بسبب الإرث الدستوري لذلك الاتحاد، وما نتج منه من فقدان الشرعية، كما وصفته إحدى الدراسات كما يلي: «إن تاريخ الحركة الطلابية يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن هذا الاتحاد لم يستمد في يوم من الأيام من تاريخه شرعية تواجده من الجماهير بقدر ما استمدّها من حزب الدستور وأسياده الاستعماريين، مما جعل كل مؤتمراته لاغية ولاشرعية بالنسبة للحركة الطلابية، وليس مؤتمر قربة ١٩٧١ فقط...»[(92)]. لقد حسم الموقف داخل حركة الاتجاه الإسلامي، ولتحويل ذلك إلى شرعية مستمدة من الطلاب عقد طلبة الحركة الإسلامية تجمعاً يوم ١٥ آذار/ مارس ١٩٨٥ في كلية الحقوق في تونس حضره ١٦ ألف طالب، بما نسبته ٥٣ بالمئة من مجموع الطلبة

---

(٩٢) انظر: «مشروع رؤية في المسألة النقابية يقدمها الاتجاه الإسلامي في الحركة الطلابية،» (دراسة غير منشورة)، ص ٣٣.

الدارسين في مختلف الجامعات التونسية آنذاك، حسب مصادر المنظمة النقابية المحدثة، طالبوا بعقد مؤتمر عام لحسم الخلاف النقابي[93]. انعقد ذلك المؤتمر بتاريخ ١٨ ـ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ في كلية العلوم في تونس، وانبثق عنه الاتحاد العام التونسي للطلبة، المنظمة الطلابية التي حسم الموقف لصالح انبعاثها من قبل أغلبية المؤتمرين، ونسبتهم ١٨٥ مقابل ٢٥ صوتاً، وقد حسم ذلك الأمر عن طريق استفتاء أجري في بداية أشغال المؤتمر التأسيسي لتلك المنظمة[94].

جاء في تعريف الاتحاد في الفصل الأول من قانونه الداخلي: «الاتحاد العام التونسي للطلبة منظمة شبابية طلابية ديمقراطية تعمل باستقلالية عن كل التنظيمات السياسية، وتستمد شرعيتها من إرادة قواعدها الذين لهم وحدهم حق تحديد برامجها وتوجهاتها ومواقفها». لقد عقد الاتحاد ما بين تاريخ تأسيسه سنة ١٩٨٥ وحلّه سنة ١٩٩١ أربعة مؤتمرات. فبالإضافة إلى المؤتمر التأسيسي، انعقد المؤتمر الوطني الثاني في كليتي العلوم والطب في تونس في ١٧ ـ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، والمؤتمر الوطني الثالث في كلية الحقوق في تونس في ٢٠ ـ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ لتنتهي سلسلة المؤتمرات القصيرة بانعقاد المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ـ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ دون تحديد مكانه[95]. وربما يعود ذلك إلى اختيار السرية في نشاطه بعد المصادمات التي بدأت تبرز أولى تجلياتها بين حركة النهضة والسلطة، والتي انتهت بسحب التأشيرة القانونية للاتحاد ومنعه من النشاط.

لقد صادقت الهيئة الإدارية للاتحاد على وثيقة أطلقت عليها تسمية «الميثاق الجامعي» بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، وأقرها المؤتمر الثاني للمنظمة النقابية السالفة الذكر. تكمن أهمية الوثيقة في كونها مصدراً يمكن اعتماده في معرفة رؤية المنظمة الطلابية لمسألة الهوية في ظل غياب وثائق من نصوص ولوائح وبيانات ودراسات متعلقة بهذا الموضوع. جاء في مقدمة نص الميثاق: «. . . أمام تحديات جسيمة تفرض عليها تحمل مسؤوليتها التاريخية أكثر من أي وقت مضى

(٩٣) مطوية الاتحاد العام التونسي بعنوان: «الاتحاد العام التونسي للطلبة في سطور اختزال التجربة والانطلاق نحو المستقبل،» فقرة بعنوان: «محطات مضيئة».

(٩٤) «الاتحاد العام التونسي للطلبة: النشأة والمسيرة،» (مخطوط من أربع صفحات، دون تاريخ)، ص ٢.

(٩٥) مطوية الاتحاد العام التونسي بعنوان: «الاتحاد العام التونسي للطلبة في سطور اختزال التجربة والانطلاق نحو المستقبل،» فقرة بعنوان: «محطات مضيئة».

(المقصود الحركة الطلابية) دفاعاً عن حرية شعبنا وكرامته وهويته الثقافية والحضارية. . .»، «. . . من أجل الدفاع عن المؤسسة الجامعية ورسالتها العلمية والحضارية في إطار النضال الشامل من أجل التحرير الكامل لأمتنا». إن أولى الملاحظات التي تشدّ الانتباه هو استعمال كلمتي «شعبنا» و«أمتنا» في تلك المقاطع وربطها بالهوية الثقافية وبما هو حضاري، وهو ما يعطي الانطباع بأن تلك المصطلحات مبهمة إلى حد ما. فلم توضّح الوثيقة بعد ما هو «الشعب» الذي تتحدث عنه، وما المقصود بـ «أمتنا»، هل هي «الأمة التونسية» أم «العربية» أم «الإسلامية»؟ إلا أنه قد برزت بعض التوضيحات في النقطة الثانية من الفصل الأول من الباب الأول المعنون بـ «الجامعة: وظيفتها وهيكلتها»، التي فيها «تكوين الطالب المثقف الواعي بالمرحلة التي يعيشها مجتمعه ورسالته فيها، بما يرسّخ الثقة في النفس والانتماء الحضاري العربي الإسلامي». لقد أبرزت تلك التوضيحات انتماء الطالب الحضاري العربي الإسلامي. فالميثاق يقرّ بوجود حضارة عربية إسلامية تشكّل الفضاء الذي يشتغل فيه الاتحاد العام التونسي للطلبة. وعلى تلك الأرضية، تحدد المنظمة النقابية تصوراتها للاختيارات الكبرى التي يجب أن تسود في التعليم العالي. لقد دعا الفصل الأول من الباب الثاني المتعلق بتلك الاختيارات إلى «مجانية التعليم وتعميمه وتعريبه»، كما أشار في الفصل الثالث إلى «بناء الشخصية المتوازنة التي تعيش عصرها بهويتها الحضارية المتميزة»، ثم يعود في الفصل الرابع من الباب نفسه إلى اعتبار التعريب الكامل للتعليم العالي والبحث العلمي ضرورة وطنية ومطلباً شعبياً ملحّاً وجب النضال من أجل تحقيقه». لا شك في أن الحديث عن الشخصية المتوازنة وربطها بالتعريب يحيل على خطر الازدواجية اللغوية على الشخصية الوطنية ونزعة الدونية بسبب احتكار التعليم العالي، وخاصة في الاختصاصات العلمية، من قبل لغة أجنبية هي الفرنسية. ومن ثمة تأتي الدعوة إلى تعريب التعليم كمدخل ضروري لتحقيق التوازن المطلوب. ثم يتدرج الميثاق الجامعي إلى إثارة قضية ثانية لا تقل أهمية عن القضية اللغة، وهي مسألة المعتقد التي ينصّ الفصل الثاني من الباب الثالث عليها ضمن «حق الطالب في حرية المعتقد والرأي والتعبير». لكنه سرعان ما يعود في الفصل الذي يليه إلى التأكيد أن «المجاهرة بممارسات تصادم الشعور الديني لعموم الطلبة وتنتهك مقدساتهم وتستفز قيمهم الأخلاقية يتنافى ومبدأ الحرية والمسؤولية». وهذا يعود بنا إلى الصراعات الدامية التي كانت تعرفها الجامعة التونسية طيلة شهر رمضان من كل سنة بين التيارات اليسارية الماركسية، التي كانت تدافع عن حقها في الإفطار

العلني في ذلك الشهر، والاتجاه الإسلامي الذي يعتبر ذلك استفزازاً واعتداء على المشاعر الدينية لعموم الطلبة.

إن تناول المسألة الدينية بذلك الغموض والضبابية يعكس رغبة من الاتحاد العام التونسي للطلبة في إثبات عدم ارتباطه بالاتجاه الإسلامي كحركة سياسية واستقطاب بعض التيارات الطلابية الأخرى إلى مشروعه الذي هو في حاجة إلى الترسيخ والشرعية[(٩٦)]. ولكن ذلك لم يكن بالأمر اليسير في مرحلة تاريخية عرفت فيها الحركة الطلابية بانقسامها الشديد والحاد وتعدد الرؤى التي تتقاسمها التيارات الطلابية الرئيسية الثلاثة، وهي التيار اليساري الماركسي، الذي يتجاذبه فصيلان رئيسيان، هما الوطنيون الديمقراطيون واتحاد الشباب الشيوعي؛ والتيار القومي العربي الذي ينقسم إلى الطلبة العرب التقدميين الوحدويين (فصيل ناصري)، والطليعة الطلابية العربية (فصيل بعثي)، والتيار الإسلامي الذي يتمحور حول الاتجاه الإسلامي (النهضة)؛ بالإضافة إلى وجود مجموعات إسلامية صغيرة، مثل حزب التحرير الإسلامي، والإسلاميين التقدميين[(٩٧)].

(٩٦) جاء في وثيقة «الاتحاد العام التونسي للطلبة: النشأة والمسيرة،» ص ٢، وبعد جملة من التحركات انضمت بعض الأطراف إلى مشروع الاتجاه الإسلامي، وهم: «الطلبة اليساريون المستقلون، النقابيون الديمقراطيون، والطلبة المستقلون، يبدو أن تلك المجموعات من خيال الاتجاه الإسلامي نفسه، إذ لا وجود أثر لتلك المجموعات على الساحة الطلابية إبان تأسيس الاتحاد العام التونسي للطلبة في وسط الثمانينيات من القرن الماضي.

(٩٧) رياض الصيداوي، «التيارات السياسية بالجامعة، من هي وماذا تريد؟،» **الموقف** (٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠)، ص ١٥.

الفصل السادس

بناء الهوية: جدل ومطارحات

أولاً: حول فكرة بناء الهوية

بناء الهوية هي فكرة مستمدة من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الغربيين. لقد أشرنا سالفاً إلى أن كلود ديبار من دعاة هذا الطرح، ولكن تطويرها قد جاء على يد السوسيولوجي الفرنسي سانسليو، الذي طبق تلك الفكرة في ميدان العمل، مشيراً إلى أن التنشئة عن طريق العمل ليست منفصلة عن الهوية المهنية في المؤسسة وخارجها[1]. وعلى الرغم من أن تلك الأعمال لم تخض في تعريفات الهوية وتطورها المفاهيمي، فإن الفكرة سرعان ما انتقلت إلى مجال تفكير مغاير، وهو هوية المجتمع وخصائصه المشتركة. كمثال على ذلك، نشير إلى مقال نشر في السنوات القليلة الماضية ضمن منشورات الجامعة التونسية[2]. يبدأ المقال بتحديد هوية الإنسان الحداثي وفق أطر التنشئة التقليدية، ويحدّدها في العائلة واللغة والمهنة والدين. وهي مستويات من الهوية تبرز عندما تتعرض للاعتداء أو محاولة القضاء عليها. إن الهوية الجماعية، خاصة في البلدان المستعمرة، تؤكد وجودها في مواجهة الاعتداءات والغزوات الاستعمارية، الإسبانية منها والإنكليزية والفرنسية[3]. ويلاحظ ربط الهوية باللغة والدين، ومن ثمة بروزها بشدة في مواجهة الاستعمار، وهو أمر تكاد تتفق عليه مختلف الدراسات المتعلقة بالهوية الجماعية. وتبدو فكرة بناء الهوية التي طرحت في بداية المقال استجابة أو تقليداً

---

(١) Renaud Sainsaulieu: «La Construction des identités au travail,» *Sciences humaines*, hors série no. 20 (mars-avril 1998), et *L'Identité au travail: Les Effets culturels de l'organisation*, 3ème éd. (Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1996).

(٢) Ridha Boukraa, «La Construction identitaire dans un contexte mondialisé,» *papier présenté á L'Identité: choix ou combat?: Actes du colloque international organisé à Tunis en mars 1998*, Université de Tunis, Faculté des sciences humaines et sociales; vol. 15, 7ème série, colloques (Tunis: Université de Tunis, 2002), pp. 39-47.

نشر المقال أيضاً في: Ridha Boukraa, *Comprendre la mondialisation: Etudes sociologiques* (Tunis: Centre de publication universitaire, 2005).

(٣) Boukraa, «La Construction identitaire dans un contexte mondialisé,» p. 39.

للسيوسيولوجيا الغربية، وهو أمر مبالغ فيه، فلا إضافة يمكن أن نستشفّها، ولا بناء حقيقياً يظهر من وراء عنوان البحث. لقد وقع تحميل النص موقفاً أيديولوجياً مقراً ومشككاً في الآن نفسه في تجارب نسبت إلى الهوية بشكل أو بآخر، مثل التجربة الناصرية، أو تجارب بعض الحركات الإسلامية التي تنطلق من الإسلام مقوّماً رئيسياً من مقومات الهوية في بعض المجتمعات، ولا سيما العربية منها.

إن الجديد الوحيد في هذا الطرح هو قوله إن «الهوية لا يمكن أن تتأكد إلا بالنفي العنيف عبر تحطيم الهوية المادية والثقافية للآخر»[٤]. وهي فكرة أقرب إلى الخطورة منها إلى التحليل العلمي والتاريخي للظاهرة المدروسة. وكان من المفترض أن ينتبه الباحث إلى أن الهوية لا تعبّر عن وجودها عنفاً، وإنما العنف يبرز عندما تقرر قوة ما الهيمنة على مجتمع آخر، ونفي وجوده، وتشويه مقومات ثقافته وحضارته، وافتكاك مقدراته. إن الهويات كثيراً ما تتعايش وتنمو على مكتسبات بعضها البعض، أما العنف والصراع فلا يبرزان بين الهويات، وإنما تطرحهما الحروب الاستعمارية.

ثانياً: إعادة إنتاج فكرة «القومية التونسية»

ضمن فكرة بناء الهوية ظهر العديد من الدراسات الذي يؤسس لـ «الهوية التونسية»، وذلك عبر محاولة إعطائها مضامين تنسجم مع خلفيات أيديولوجية أو فكرية أو سياسية من قبل بعض النخب التي تعمل على إعادة إنتاج فكرة «القومية التونسية».

الفكرة ليست جديدة، فقد أنتجها بعض النخب منذ نشأة الدولة الوطنية الحديثة في تونس في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي في محاولة لإيجاد أسس متينة ترتكز عليها تلك الدولة، «كي لا تطفو على سطح قيمي فارغ ومميّز»[٥]. كثيرون هم الدارسون الأكاديميون الذين تبنّوا ذلك المشروع التأسيسي لـ «القومية التونسية»، ومن أبرز ثماره مؤلف يحمل عنوان: **الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع**، صدر عن مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في

(٤) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٥) مهدي مبروك، **هل نحن أمة؟: أزمة الانتماء لدى النخبة التونسية**، تقديم عبد الباقي الهرماسي (تونس: دار البراق للنشر، ١٩٨٩)، ص ٢٦.

تونس، حمل بين دفتيه باكورة تلك الأعمال التأسيسية في محاولة لإضفاء المشروعية على الدولة الجديدة الناشئة. من أبرز أعلام ذلك المشروع الهادي البالغ، الذي نشر مقالاً حول «الخصوصية اللغوية والثقافية» دافع فيه عن العامية، التي أطلق عليها «اللغة التونسية»، وهي محاولة تنظيرية لفكرة بورقيبة من أن «لغة الشعب ليست الفصحى وإنما العامية»، دافع عنها في إحدى خطبه سنة ١٩٦٨. وتضمن المؤلف دراسة الباحث التاريخي توفيق البشروش «القومية القطرية في تونس قبل الحماية»، دافع فيها عن فكرة مفادها أن تشكل «الأمة التونسية» جاء على إثر تصدع الإمبراطورية العثمانية، مؤشر ذلك هو ظهور جيش منظّم على الطريقة الأوروبية، وكذلك الصدام الذي تمّ بين بايات تونس مع كل من الجزائر وطرابلس. أما الباحث التاريخي الثاني خليفة شاطر، فيضيف إلى فكرة الجيش مستوى آخر هو الدور الذي لعبته انتفاضة ١٨٦٤، على رغم فشلها في محاولة تكتل «شعب تونسي» ضد المستعمر والحكومة التي يطلق عليها صفة المتخاذلة.

بالتوازي مع ذلك، كان البشير بن سلامة يضع تنظيراته حول «الأمة التونسية» من خلال سلسلة من المؤلفات، من أبرزها: **النظرية التاريخية في الكفاح التحريري التونسي** و**الشخصية التونسية: خصائصها ومقوماتها**. ويعتبر بن سلامة صاحب المحاولة الأكثر أهمية من بين كل محاولات تنظير «الأمة والقومية التونسية»، فقد عمل على الاقتداء بمختلف النظريات القومية، التي ظهرت في أوروبا أو وضعها بعض القوميين المنظّرين العرب، وذلك عبر وضع أركان ومقومات «الأمة التونسية»، بالإضافة إلى محاولته تعريف الظاهرة[٦].

إن ما يميّز تجربة بن سلامة، الذي اشتغل وزيراً للثقافة في بعض حكومات بورقيبة، هو مواصلة تنظيراته حتى بعد نهاية الفترة البورقيبية[٧]. لقد كانت تلك

(٦) جاء في التعريف الذي وضعه بن سلامة أن للأمة التونسية دلالات شعورية قبل كل شيء، فهي شعور وحب، إنها إحساس قبل كل شيء، وهذا الشعور كان منذ بدء التاريخ على هذه الرقعة. إنه العزيمة على الاستقلال. ويجد بن سلامة أركان تلك الأمة في دوائر ثلاث، هي: الإرادة، والحكم، والثقافة. انظر: البشير بن سلامة، **النظرية التاريخية في الكفاح التحريري التونسي** (تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، ١٩٧٧)، ج ١، ص ٥٦.

(٧) البشير بن سلامة، «استجلاء الأسس الفكرية في بناء الدولة الحديثة التونسية ودور بورقيبة،» ورقة قدمت إلى: **أعمال المؤتمر العالمي الأول المنعقد بتاريخ ١ ـ ٣ ديسمبر ١٩٩٩ حول الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية: قراءات علمية للبورقيبية**، إعداد وتقديم عبد الجليل التميمي، السلسلة السادسة: البلاد العربية وتركيا وإفريقيا؛ ١٠ (زغوان، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٠)، ص ٢٠ ـ ٣٦.

الأعمال موضوع دراسة وجدل إبان الحقبة البورقيبية وبعدها[٨]. برزت الظاهرة من جديد لتنتج نفسها لدى بعض النخب وفق مقولة بناء الهوية السالفة الذكر. من أبرز الأعمال التي صدرت حديثاً معيدة إلى الأذهان الفكرة القديمة كتاب: **تونس، ١٩٥٦ ـ ١٩٨٧** للهادي التيمومي[٩]. تناول الكتاب مسألتين مرتبطتين، هما: «القومية التونسية»، و«الشخصية التونسية» في موقعين منفصلين: المسألة **الأولى** وردت تحت اسم «سجّل أنا تونسي» كجزء من الفصل الثاني من الباب الأول في خمس صفحات. أما المسألة **الثانية**، فقد جاءت تحت عنوان «ما معنى أن يكون المرء تونسياً في أواخر ثمانينيات القرن العشرين»، كجزء من الفصل الثاني من الباب الثاني في إحدى عشرة صفحة.

لنبدأ بالمسألة الأولى من خلال استعراض أهم النقاط التي استحضرها التيمومي في إثباته «القومية التونسية»، التي تتمثل في ما يلي:

ـ تركيز الدولة، وخاصة بورقيبة، على مقولة «الوحدة القومية» وإقحام كلمة «قومي» في تسميات التنظيمات والشركات والوزارات والفرق الرياضية.

ـ مساهمة حرب بنزرت في تدعيم الوحدة القومية، وهي حرب التحرير بالنسبة إلى الشعب التونسي، مع بروز الأغاني والأناشيد الوطنية، مثل: «بني وطني» للمطربة علية، و«حماة الحماة».

ـ إبراز الدولة لمظاهر التونسة مثلما جاء في ديباجة قانون التعليم لسنة ١٩٥٨، وتدريس بعض رموز التونسة، مثل: عليسة، وهنبعل، وابن خلدون، وخير الدين، والحداد، وحشاد، وبورقيبة، مع التركيز على تونس قبل الإسلام.

ـ اضمحلال القبيلة في تونس قبل مجيء الاستعمار، وعدم تعريف القبائل لأنفسهم بالانتماء إلى القبيلة أو العروبة والإسلام، وإنما بالانتماء إلى تونس.

ـ ترويج الإذاعة للأغاني ذات اللون التونسي.

ـ وقوع أحداث مكّنت تونس من اكتساب سمعة في الخارج، وجعلت

(٨) انظر: سالم لبيض، «قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي ـ مثال تونس (١٩٥٧ ـ ١٩٨٧)،» في: ابتسام الكتبي [وآخرون]، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢٠٤ ـ ٢٢١، حيث قام المؤلف بمناقشة مستفيضة لمقولة الأمة والقومية التونسية.

(٩) الهادي التيمومي، **تونس، ١٩٥٦ ـ ١٩٨٧** (صفاقس: دار محمد علي الحامي، ٢٠٠٦).

التونسيين يعتزّون ببلدهم، مثل الانتصار في حرب بنزرت، ورئاسة المنجي سليم لجمعية الأمم المتحدة، وبطولات العدّاء محمد القمودي.

ـ بروز ما يسميه التيمومي «التقومن» نسبة إلى «القومية التونسية» في أمد سريع. وهو ليس بالأمر المحدث، وإنما هو نتاج لوجود كيان تونسي منذ العهود القديمة، مما أدى إلى وجود إجماع على تشكل «هوية تونسية» منذ القرون القليلة القادمة. الحجة في ذلك ذكر اسم تونس في بعض المؤلفات القديمة، ومراسلة أحمد الباي للباب العالي باللغة العربية بدلاً من التركية.

ـ وعي القبائل بوجود فضاء هو «البلاد التونسية». وهي قبائل، إذا استثنينا الصحراوية منها، متجذّرة في الأرض التي هي قاعدة الوعي الوطني. وتجمع القبائل مع السكان الحضر في وحدة الأرض واللغة والدين، والشعور بوجود فضاء اقتصادي واحد مكتملة أجزاؤه هو «البلاد» و«الوطن».

ـ قدم الدولة المركزية في تونس وبسط نفوذها على أهم أجزاء المجال التونسي، وهو ما من شأنه أن يدعم الوعي لدى هذه القبائل بوجود «وطن» حدوده تقريباً هي حدود تونس اليوم. ولم يكن انتماء القبائل قائماً على الانتساب إلى الأمة العربية، وإنما كذلك إلى «البلاد من النخلة إلى الدخلة».

ـ ضعف القبائل التونسية في القرن التاسع عشر مقارنة بنظيراتها في الجزائر والمغرب، وهي أكثر تحضراً على رغم خشونتها، وليس هناك بلاد سيبة وسكان الجيوب، أي «أهل المنعة»، حسب ابن أبي الضياف، يعترفون بالدولة.

ـ نجاح الحركة الاستقلالية في تونس بعد اقتناعها بخلق «قومية تونسية» تتوّج بدولة مستقلة ذات سيادة.

ـ اضطلاع حزب الدستور الجديد ومختلف الأحزاب والجمعيات والنقابات بدور كبير في تدعيم اللحمة الوطنية وترسيخ الشخصية التونسية[١٠]، بما هي أبرز ملامح تلك الشخصية.

يصف التيمومي ملامح تلك الشخصية من خلال النقاط التالية:

ـ إن الشخصية التونسية في نهاية ثمانينيات القرن العشرين هي نتاج التأثيرات الناجمة عن جملة من المعطيات التي تعود إما إلى التاريخ التونسي القديم أو القريب.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١١٧.

- دور «جغرافية تونس» المتميزة بالمناخ المعتدل ووجود واجهتين على البحر وغلبة السهول.

- دور الموقع الاستراتيجي لتونس في قلب المتوسط، وهو ما جلب إليها الغزاة عبر التاريخ.

- قرب تونس من أوروبا، وهو ما جعلها تتلقى تأثيرات الحضارة الرأسمالية التي شهدتها أوروبا، والتي وصفها التيمومي بالعظيمة.

- الانخراط في الحضارة الإنسانية، لكن من موقع التبعية للأجنبي القوي.

- انغراس الإسلام منذ خمسة عشر قرناً طبع الشخصية التونسية بالعمق والاعتدال.

- انتشار علاقات الإنتاج الرأسمالية منذ السبعينيات، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التنمية وتمتع التونسي بـ «فرحة الحياة».

- الإقبال على الحياة عبر البحث عن «القعدة» و«التفرهيد» و«الجو» و«الدعسة» و«الشيخات» و«النفور من الكبي» و«القينيا».

- يستحضر التيمومي الماضي غير البعيد للبلاد التونسية، التي عرفت في العهد الحفصي تأليف أكبر عدد من الكتب الجنسية، مثل مؤلفات التيفاشي والتيجاني والنفزاوي. كما يستحضر إعجاب التونسي بالجريدي، الذي لا يتورّع في نظره عن التمتع بكل الملذات، بما فيها المحرّمة، لكنه يقوم بفرائضه ويشاكس الله أحياناً.

- من مقتضيات التمتع بالحياة لدى التونسي التزيين المبالغ فيه للصالون، والبحث عن اقتناء أجمل الملابس الحاملة للماركات العالمية الشهيرة، والتعلق بالشكليات، مثل الخواتم والسلاسل الذهبية الفاخرة، والنظارات الشمسية السوداء، والتشبه في المشي بنجوم الكرة والسينما.

- من مميزات الشخصية التونسية أيضاً انتشار بعض العبارات في التخاطب اليومي، مثل «يتقزدر»، و«يتقروح»، و«يحط الحطة»، و«يهيب»، و«ضامر»، و«يفشلم»، و«يشبرش»، و«يتفزعك»، و«يبمبي». كما أن التونسي يحتقر الريفي ويصفه بـ «القعر» و«الجبري»، وعدم الإقرار بعدم المعرفة، وهو كثير الجدال.

- من مظاهر الإقبال على الحياة، كما يصفها التيمومي، انطلاق السياحة

التونسية منذ الستينيات بما تعنيه من صناعة اللذة على أيدي رجال من القيروان، عاصمة الإسلام الأولى في المغرب العربي بقدسيتها الدينية، وهو ما قد يراه المؤلف مفارقاً.

- من خصائص التونسي الضيافة، وهي سجية بربرية عربية قديمة لم يفسدها انتشار الرأسمالية إلا قليلاً في تونس.

- التونسي، حسب الباحث، براغماتي قليل التمسك بالمبادئ، يستعمل اللهجات الأخرى واللغات، بما في ذلك الفرنسية التي يتكلمها برنة باريسية قاعدته «المهم أقضي شروك»، و«يكون مهفا»، و«يدبر راسو»، و«يشلوش»، و«يبزنس»، وهو لا يستنكف من استعمال الكثير من الوسائل لبلوغ أهدافه، مثل تقديم الهدايا (القهوة، المسان، والتشحيم). وهو يستعمل المراوغة والدهاء باللجوء إلى الغش، خاصة بالنسبة إلى التلميذ الضعيف في الامتحان (يفسكي ويتلّف الأستاذ).

- التونسي معتدل ومسالم وينبذ التطرف، فالحركات المتطرفة لا يمكن أن تنجح في تونس. ويعطي أمثلة على ذلك، وهي ضعف نسبة تعدد الزوجات ما بين ١٨٧٥ و١٩٣٠، وتأثر منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتدال التونسي لما استقرت في تونس سنة ١٩٨٢.

- التونسي متفتح على العالم الخارجي ومتسامح مع الأجانب واليهود، مما حول تونس إلى مركز النهضة العربية بسبب زيارة أحمد باي، كأول ملك عربي إلى أوروبا سنة ١٨٤٦، وإنشاء أول بنك سنة ١٨٤٧، وأول دستور سنة ١٨٦١.

- اختفاء ظاهرة البراني بعد الاستقلال، والتعايش مع الأجانب والتزاوج معهم، والحصول على جنسية بعض البلدان الأوروبية ليضيفها إلى جنسيته التونسية بعد أن كان مرفوضاً في الثلاثينيات من القرن الماضي.

- شخصية التونسي، كشخصيات بقية الشعوب، تتضمن جوانب تحتاج إلى المراجعة، مثل الإيمان بقيم الفحولة، وإن ضعف شيئاً ما منذ الاستقلال، كما ما يزال يحمل نظرة دونية إلى المرأة والمخنّث والشاذ الجنسي، والتمسك بعذرية المرأة قبل الزواج. وتأخر الزوج يثير التساؤل، مع وجود حرج لدى الرجال الذين لا تنجب زوجاتهم سوى الإناث. كما أن من صفات الرجولة لدى التونسي العنف اللفظي، حتى إن الشاعر بيرم أطلق على تونس سنة ١٩٣٤ «مدينة الشتائم».

ـ التونسي يبحث عن تحقيق الثروة دون بذل أي مجهود عن طريق «البرومسبور» مثلاً، وهو يؤمن بالعلم والتكنولوجيا، وبالشعوذة والرعونيات، في آن واحد.

الميزة الرئيسية لـ «الهوية» التونسية لدى التيمومي هي اللهجة العامية التونسية، وهي لهجة التخاطب اليومي(١١).

موضوعات كثيرة أثارها التيمومي في تناوله لما يسميه «القومية التونسية». فهو يبدأ بذكر خصائص تلك القومية بالإشارة إلى تركيز الدولة، وبورقيبة على الخصوص، على مقولة «الوحدة القومية» وإقحام كلمة «قومي». ولكن ذلك لم يصنع «وحدة قومية حقيقية»، فقد ناقشنا في جزء سابق من هذا العمل كيف أن تلك المقولة لم تكن سوى شعار طوباوي في واقع منقسم، انقساماته كانت تبرز بصفة دورية منذ انتفاضة علي بن غذاهم والقبائل المساندة له ضد الباي، مروراً بكل الانتفاضات والحركات المسلحة التي شهدتها الفترة الاستعمارية، وصولاً إلى الصراعات التي عرفتها الدولة الوطنية، والمعروفة بـ «الأزمة اليوسفية»، و«أزمة التعاضد»، و«أحداث الخميس الأسود»، و«أحداث قفصة المسلحة»، و«انتفاضة الخبز»، و«أزمة الاتحاد العام التونسي للشغل لسنة ١٩٨٥»، والصراع مع التيار الديني (النهضة)، وخاصة أحداث ١٩٩١. يضاف إلى تلك الأزمات الحادة التي كانت تشقّ المجتمع بأكمله، أحداث جزئية بيّنت هشاشة مقولة «الوحدة القومية» البورقيبية. وحتى بالنسبة إلى حرب بنزرت، التي يتخذ منها التيمومي مثلاً على تلك «الوحدة القومية»، لم تكن إلا مثالاً معاكساً لذلك الطرح، حيث وقع التخلّص من قبل ما تبقى من اليوسفيين والمجموعات المسلحة في تلك المعركة غير المتكافئة القوى والتوازن. ولتجديد الرأسمال الرمزي الذي كان قد اكتسبه إبان توقيع بروتوكول الاستقلال، لم يكنّ بورقيبة العداء لفرنسا، كما يقول هو نفسه في مواقع عدة، وهو ما يدركه الفرنسيون أنفسهم. فقد جاء في حديث ديغول لإيزنهاور سنة ١٩٥٩ قوله: «إن بورقيبة ليس بالرجل السيئ، وهو يمثل جزءاً من الغرب، وعلاقتنا معه أحياناً جيدة وأحياناً متدهورة». ولّما كان ديغول، إبان حرب بنزرت على معرفة جيدة بشخصية بورقيبة، فقد صرح مباشرة إثر تلك الحرب، أي في ٢٨ تموز/يوليو ١٩٦١: «إن أمل بورقيبة هو أن يكون نجماً. لقد شعّ حين وقّعت تونس اتفاقيات الاستقلال مع فرنسا. والآن يحاول استخدام المسألة الجزائرية...

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٠٩ ـ ٢١٨.

وحتى يحافظ على نجوميته فهو يهاجم فرنسا»(١٢). لا شك في أن الشعب التونسي، وخاصة نخبه، كان على دراية بالتوظيف السياسي لتلك المعركة من قبل بورقيبة، وخاصة أن الجميع على دراية بأن فرنسا وقّعت الاتفاقيات الصعبة سنتي ١٩٥٥ و١٩٥٦، التي جاءت قطعاً للطريق أمام تنامي الحركة المسلحة اليوسفية، وأن قواعدها في بنزرت ورمادة لم تكن سوى مسألة وقت.

يشير التيمومي إلى إبراز الدولة لمظاهر التونسة، معتمداً على ما جاء في ديباجة القانون التربوي لسنة ١٩٥٨، ولما جاء في البرامج التربوية من تركيز على بعض الشخصيات، وعلى تونس قبل الإسلام. إن دارسي تلك الفترة من تاريخ تونس يدركون جيداً أن الشخصية الرئيسية التي حظيت بالاهتمام والولاء والإبراز هي شخصية بورقيبة، أما غير ذلك من الشخصيات التاريخية، فلم يقع إبرازها إلا بشكل ضيق ومحدود جداً، وقد تعرضت إلى عملية تهميش مقصودة في أدوارها ومختلف مستويات فعلها. ودون الرجوع إلى تلك النصوص واستحضارها يمكننا الجزم بأن بعض الشخصيات التي أثرت في شخصية بورقيبة، وكثيراً ما كان يقارن نفسه بها وعمل على تقليدها، هي التي حظيت باهتمام البرامج التربوية، وأخذت مكانة ضمنها، مثل يوغرطة وابن خلدون... الخ.

لقد بالغ التيمومي كثيراً عندما ربط اكتساب تونس سمعة في الخارج بالانتصار في حرب بنزرت، وبعد رئاسة المنجي سليم للأمم المتحدة، وبطولات العدّاء محمد القمودي، وهي مبالغة لا يضاهيها سوى الحديث عن «الهوية التونسية» الضاربة في القدم، بسبب ذكر اسم تونس في بعض المؤلفات التاريخية، بل يتجاوز ذلك إلى اعتباره نوعاً من «التقومن»، على حد تعبيره، أي الانتماء إلى القومية التونسية.

ونفى التيمومي أن تحمل تونس الصبغة القبلية بسبب اضمحلال القبيلة قبل مجيء الاستعمار. وبنى على ذلك تصوّراً ينتهي إلى تعريف القبائل أنفسها بغير الانتماء إلى القبيلة أو العروبة والإسلام. ثم يؤسس على ذلك رؤيته في انتماء القبائل إلى «البلاد التونسية»، وهي رؤية لا تدعمها الشواهد التاريخية، ذلك أن القبيلة، حسب كتابات المؤرخ الفرنسي غانياج، كانت تحتل الفضاء المعروف اليوم بـ «البلاد التونسية». فهو أقرب إلى تجمع مجموعة من القبائل المتصارعة أو

(١٢) Nicole Grimaud, «La Crise de Bizerte: Bourguiba et de Gaulle,» dans: *Habib Bourguiba, la trace et l'héritage*, sous la dir. de Michel Camau et Vincent Geisser, science politique comparative (Paris: Karthala; Aix-en-Provence: Institut d'études politiques, 2004), p. 489.

المتنافسة، ويكاد لا يوجد من لا ينتمي إلى قبيلة، باستثناء بعض السكان الحضر ذوي الانتماءات الكروغلية والتركية المرتبطين بمؤسسة البايات. ولعل ما يؤكد ذلك المستوى من الانتماءات هو انتشار نزعة الصفوف التي يتحدث عنها المؤرخ الفرنسي مارتيل، معتبراً إياها امتداداً لجذور إثنية، وهي نزعة لم تخل منها الفترة الاستعمارية. ولعل ما يدحض فكرة الانخراط في تيار «التونسة المبكرة»، الذي يدافع عنها التيمومي، تحوّل تلك النزعة الانقسامية إلى علاقات إغارة بين القبائل، أي وجود معتد ومعتدى عليه. والإغارة مشهد مألوف في النظام القبلي، ومتعارف، بل متفق عليه أيضاً، تحكمه مجموعة من الأعراف والضوابط. ولم تكن تلك الإغارات، كما هو الحال بالنسبة إلى تنقل القبائل، تعرف الحدود، التي استماتت في إثبات ضربها في أعماق التاريخ بعض المؤرخين من أنصار نزعة «القومية التونسية»، كما سنرى لاحقاً، بل كانت الإغارة والتنقل يتمان داخل مجالات القبائل، سواء في تونس أو الجزائر أو ليبيا، دون سابق إعلان[١٣]. لقد شخّص عالم اجتماع معاصر على معرفة واسعة بتونس كل ذلك الوضع بقوله: «كان المجتمع التونسي قبل الحماية إقطاعياً أساساً، لا يجمع بينه شيء، لا في الداخل ولا في الخارج، فهو لم يكن له القوة المادية ولا الأدبية التي تصنع الأعاجيب، ولا يعقل أن نتحدث في هذا السياق عن الأمة»[١٤].

من أهم القضايا التي أثارها التيمومي ما جاء في مؤلفه من أن «الاستعمار الفرنسي بإدخاله علاقات الإنتاج الرأسمالية في البلاد وخلقه لسوق موحّدة قائمة على البضائع ورأس المال وقوة العمل، وإرسائه لإدارة موحدة، قد خلق أرضية ترعرعت في رحمها «القومية التونسية»»[١٥]. إن أهمية هذا الموقف مقارنةً بما ذكر سابقاً من محاولة تأصيل تاريخي لـ «القومية التونسية» بنفي القبلية، والحديث عن

(١٣) لقد ناقشت كثير من الأعمال والأطروحات مثل تلك القضايا، انظر: Jean Ganiage, *Les Origines du protectorat français en Tunisie: 1861-1881*, 2ème éd. (Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1968), et André Martel, *Les Confins saharo-tripolitains de la Tunisie: (1881-1911)*, publications de l'Université de Tunis, Faculté des lettres et sciences humaines. 4ème série. Histoire; 5, 2 vols. (Paris: Presses universitaires de France, 1965).

انظر أيضاً: سالم لبيض، **مجتمع القبيلة: البناء الاجتماعي وتحولاته في تونس: دراسة في «قبيلة عكارة»**، [تقديم محمد نجيب بوطالب] ([تونس]: المغاربية للنشر، ٢٠٠٦)، الذي تناول المؤلف فيه باستفاضة الظاهرة القبلية في تونس في الفترة الاستعمارية وما بعدها.

(١٤) Abdelwahab Boudhiba, *A la recherche des normes perdues* (Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1973), p. 19.

(١٥) التيمومي، **تونس، ١٩٥٦ ـ ١٩٨٧**، ص ١١٧.

جذور ضاربة في القدم، هو أن تلك المسألة كانت موضوع جدال ونقاش، ولم يضف الباحث شيئاً إلى ما قاله البشروش وشاطر وبن سلامة. ولكن ما أضافه التيمومي هو الربط بين دخول الاستعمار الفرنسي ذي الطبيعة الرأسمالية ونشأة ما يسميه «القومية التونسية»، فما كانت لتنشأ تلك الفكرة ـ ولا أقول الظاهرة ـ لولا الاستعمار الفرنسي، وهو اعتراف لم يكن مردّه إلى دفاع الباحث عن الاستعمار الفرنسي أو استعراض مناقبه، وإنما الانتصار إلى رؤية قديمة كان أسس لها ماركس تظهر في مستويين:

المستوى **الأول** هو الدور الحضاري للاستعمار، وكان الأمر موضع جدل بين ماركس وأنغلز حول الجزائر، وهذه مسألة ثانوية في هذا البحث.

أما المستوى **الثاني**، وهو المهم، فيتمثل في رؤية التيمومي لمسألة الأمة والقومية، التي يبدو أنه لا يفهمها إلا ضمن الحقل الفكري الماركسي، والستاليني منه بصورة خاصة. فالمعروف أن ستالين في كتابه: **الماركسية والمسألة القومية** يعرّف الأمة بقوله: «ليست الأمة مقولة تاريخية خاصة بمرحلة تاريخية محددة، هي مرحلة تكوّن الرأسمالية... إن عملية تصفية الإقطاع ونمو الرأسمالية هي في الوقت ذاته عملية تكوين الناس في أمم»[١٦].

إن هذا الربط بين نشأة ظاهرة الأمة التي يرتبط أفرادها بالرابطتين القومية والرأسمالية كنظام اقتصادي هو الذي دفع التيمومي إلى تنزيل ذلك المنهج مطبقاً على تونس التي باتت تعيش في ظل الاستعمار علاقات الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي وحدة السوق الاقتصادية، العامل الحاسم في نشأة الأمة والقومية. ربما كان من مهام الرأسمالية تصفية الإقطاع، فلا شك في أن الرأسمالية الاستعمارية الفرنسية قد قامت بتصفية علاقات الخماسة التي كانت سائدة في تونس قبل ومع مطلع قيام الإدارة الاستعمارية، التي نذر لها التيمومي وقتاً طويلاً من أجل دراستها، ليؤكد النتيجة التي وصل إليها ستالين في فهمه لظاهرة الأمة ويسحبها على تونس. لقد شكّل رأي ستالين حول مسألة الأمة جدلاً كبيراً بين مدارس مختلفة حول القومية والأمة، وأن ذلك الربط بين تلك الظاهرة والسوق الرأسمالية أمر تجاوزه كثير من الدارسين بمن فيهم الدارسون الماركسيون. وعلى تلك الأرضية من الفهم، استحضر التيمومي أكبر قدر ممكن من الخصائص والسلوكات والميزات

(١٦) نقلاً عن: عصمت سيف الدولة، **نظرية الثورة العربية**، ٧ ج (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩)، ج ٢: **الأسس: البعد الرابع، الطليعة العربية**، ص ٢٨.

لإثبات وجود «قومية تونسية»، حتى إنه اقتبس من محمود درويش عنوان قصيدته الشهيرة[١٧]. وحظيت تلك الخصائص باستعراض مفصّل في مؤلفه، ولكن غاب عن ذلك المؤلف ـ أو هو تجاهل ذلك ـ أي حديث عن اللغة العربية والإسلام، دين الغالبية العظمى من الشعب التونسي، فباستثناء إشارات محدودة وردت في إطار التقليل من أهمية الانتماء العربي الإسلامي إلى القبائل التونسية[١٨]، أو الاستشهاد بقول المقيم العام الفرنسي سنة ١٩٣٨ أرمون غيون من «أن التضامن القائم في تونس هو على الإسلام»، وقوله كذلك: «. . . يعتقدون أن شخصيتهم متميزة عن المجموعة العربية الإسلامية»[١٩]، والإشارة إلى أن «أحمد باي هو أول ملك عربي مسلم يزور أوروبا»[٢٠].

لقد قلّل التيمومي من قيمة لغة الشعب التونسي، فحصرها في العامية قائلاً: «إن ما يميز الهوية التونسية عن هويات الشعوب الأخرى هي بلا منازع اللهجة العامية التونسية»[٢١]. وقبل مناقشة هذا الطرح لنا أن نتساءل: لماذا يصدر باحث مرموق مثل التيمومي أحكامه بهذا الجزم دون أدلّة قاطعة؟ وهل أن العامية قادرة أن تنتج أدباً وحضارة وفكراً؟ والأهم من كل ذلك: لماذا لم يكتب هو مؤلفاته العديدة بتلك العامية التونسية؟ لماذا كتبها بالعربية؟ ومن يكتب بالعامية سوى بعض الشعراء الشعبيين؟ وعن أية عامية يتحدث؟ هل هي عامية الجنوب في الواحات أم الجنوب الصحراوي أم الشرقي أم في الشمال؟ هل هي عامية أتراك مدينة تونس ممن يوصفون بالبلدية؟ أم بقايا «بربرية الدويرات» وقرماسة؟ أم عامية أباضيي جربة من ذوي الأصول البربرية؟. لا شك في أن البلاد التونسية تزخر بالعاميات المحلية التي ما تزال تشكّل إثراء لتلك الثقافات، كما تشكّل موضوعات بحث ودراسة مبجّلة، كما هو حال البلاد العربية كلّها، إلا أنه من الصعب أن ترتقي تلك العاميات إلى مستوى اللغة الواحدة أو اللغات المتعددة. ولم يشفع لها ذلك العدد المحدود من المقالات الذي نشر في بعض الجرائد التونسية إبان الفترة الاستعمارية أو حتى في ظل دولة الاستقلال، أو بعض مجموعات الشعر الشعبي بأن تتحول إلى لغة مكتوبة محكومة بآليات وقواعد قادرة على إنتاج

(١٧) عنوان القصيدة «سجل أنا عربي» ومطلعها يقول: سجل أنا عربي ورقم بطاقتي ٥٠ ألف وأبنائي ثمانية . . . الخ.
(١٨) التيمومي، المصدر نفسه، ص ١١٦.
(١٩) المصدر نفسه، ص ١١٧.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢١٣.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

الفكر، بما يمثله ذلك من مناهج وعلوم وأنماط تفكير وفنون وفلسفات ومعتقدات وشرائع ونظريات وإبداعات أدبية وفنية.

إن ما أنتجته العاميات التونسية، التي هي في كثير منها عربية غير مضبوطة القواعد، بما في ذلك الشعر الشعبي، لم يستطع إلى اليوم أن يتحول من مادة مقروءة، إلى مادة مكتوبة، وتكاد تنعدم منشورات الشعر الشعبي إذا استثنينا بعض المحاولات الخجولة. ويمكن للمرء أن يحصل على تسجيلات متعددة ومتنوعة، ولكنه يعسر أن يصادف قسماً من أقسام الأدب والحضارة المنتشرة في الجامعة التونسية اليوم تدرّس هذا الجنس الأدبي، وتخصص شهادة للأدب الشعبي أو للغة العامية. ولعل محنة أنصار العامية اليوم التي يسمونها «اللغة التونسية» أنهم يواجهون العربية، التي على الرغم من التخلف الذي يعيشه أهلها والتهافت عليهم وعليها من قبل قوى أجنبية كثيرة، فإن مناعتها الذاتية القوية المتأتية من ارتباطها بالقرآن والموروث الديني الإسلامي قد منحتها القدرة على الصمود والاستمرار، حتى في ظل أكثر الأوضاع تردياً وتبعية. ولم تكن العربية، كلغة، هي موضع التجاهل والتناسي الوحيد في قراءة التيمومي، وإنما ينطبق الأمر على الإسلام إذا ما استثنينا ما ذكره في مؤلفه من انغراس الإسلام في البلاد منذ خمسة عشر قرناً، وقد طبع الشخصية التونسية بعمق وأصّل فيها مبادئ الاعتدال[٢٢]. وهو أمر ليس بحاجة إلى التدليل والإثبات.

لقد تعرّض الإسلام إلى نوع من الدونية مسّت أقدس مقدساته أيام الرئيس بورقيبة، كما أثبتنا ذلك سالفاً. ولكن الرجل لم يستطع الوقوف دون جعل الإسلام ديناً للدولة وقاعدة دستورية رئيسية، كما لم يستطع أن يفسح المجال أمام غير المسلمين من التونسيين لتولي رئاسة تلك الدولة. إن الإسلام والنسيج الحضاري للتونسيين أمر واحد، فهو لا يحتاج إلى الإثبات حتى في أكثر الفترات لائكية في تاريخ تونس، مثل الفترة البورقيبية، وهو أمر لا يستعصي على باحث مثل التيمومي لولا الخلفية الأيديولوجية التي حكمته.

وبدلاً من تأثير الإسلام، حيث لا يكاد يخلو سلوك أو عادات أو تقاليد أو تمثّلات من أفراح أو أتراح وزواج وطلاق وإرث وأعياد ومناسبات وعلاقات وبيع وشراء وعمل. . . الخ، من استبطانها للدين الإسلامي بشكل أو بآخر، اختار التيمومي إثبات خصائص «الشخصية التونسية» من خلال محدّدات، مثل «التاريخ التونسي القديم» أو القريب، ودور جغرافية تونس المتميزة بالاعتدال، والانفتاح

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

على البحر، والموقع الاستراتيجي لتونس. وهي عوامل لم تصنع خصوصية معيّنة تميّز التونسي من جيرانه المشتركين معه في الانفتاح على البحر والمناخ المعتدل والموقع الاستراتيجي، أو حتى في التاريخ، مثل سكان ليبيا أو الجزائر أو حتى مصر. ولكن هؤلاء جميعاً يختلفون اختلافاً جذرياً مع الإيطاليين أو الفرنسيين الذين يقابلونهم في الموقع الجغرافي، وما يحدثه ذلك من ارتباطات ومصالح واستراتيجيات، وهي مستويات قابلة للنقاش.

أما ما ذكره التيمومي من ميزات أخرى، والمتمثلة في سلوكيات بعض الشباب، فقد جاءت تحت عنوان «البراغماتية، والاعتدال والمسالمة» إلى درجة تأثر منظمة التحرير الفلسطينية بذلك بعد مجيئها إلى تونس سنة ١٩٨٢، إلى غير ذلك من الصفات التي قد تبرز لدى شريحة معينة، ولكنها لا يمكن أن تكون «سمة مشتركة»[٢٣]. وحتى تلك الصفات لا يمكن تعميمها لدى الشريحة الواحدة، ففي مقابل «اقضي شورك»، و«مهف»، و«يدبر راسو»، و«يشلوش»، و«يبزنس»، توجد في تونس شرائح كثيرة لا تؤمن بمثل تلك المقولات، ولا تقبل بها مبدأ في حياتها وقاعدتها في الحياة «الرزق الحلال»، و«قسام الأرزاق يبدأ مبكراً»، و«اخدم مليم وحاسب البطّال». كما أن ما يسميه «القهوة والمسان وتشحيم العجل» ليست قاعدة تحتذى، فكثيرون هم أولئك المتمسكون بمقولة «الراشي والمرتشي في جهنم». ويعتبر الغشّ بجميع أشكاله، ولا سيما في الامتحان مدان «فمن غشّنا ليس منا». والتونسي لم يعلم الفلسطينيين الاعتدال الذي هو التسمية الأخرى للاستسلام، وإنما شاركهم في المقاومة والتضحية والاستشهاد والتطوع والتضامن منذ سنة ١٩٤٨ إلى اليوم.

والتيمومي يعرف ذلك جيّداً، فهو من خصّ القضية الفلسطينية بكتاب كامل، وإلا ما جدوى كتاب **النشاط الصهيوني في تونس**. ولتأكيد تلك الشخصية، ذهب الباحث إلى ما قد لا يصحّ سوسيولوجياً بقوله: «بفضل التجانس الوطني، خاصة بعد الاستقلال، اختفت ظاهرة نفور التونسي من التونسي والبرّاني». كان يمكن أن يقبل هذا الكلام من باحث لا يعتمد المنهج الطبقي في التحليل، فالظاهرة متفشية في كل المدن التونسية، وخاصة المحظوظة منها، التي كثيراً ما تكون موطن استقطاب للأفراد من المناطق الأقل حظاً، حتى إن الفترة البورقيبية عرفت منع مواطنين تونسيين من الاستقرار في المنستير، بلد الرئيس السابق، وهذه الظاهرة هي جزء من عنف مادي أو رمزي لا يخلو منه مجتمع،

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢١٢.

فلماذا الدفاع عن فكرة كان يستثمرها السياسيون من رجال الحكم في تلك الفترة، ولا مكان لها في التحليل العلمي للمجتمع؟

ثالثاً: الدولة والهوية

سنناقش في هذا الجزء من البحث طرحاً قديماً جديداً، هو ربط الهوية بالدولة. فهو قديم، لأنه ربط الهوية بالدولة، وكثيراً ما نظّر له دعاة «القومية التونسية» التقليديون، الذين ظهروا إبان الفترة البورقيبية. وهو جديد، لأن المقاربة على الرغم من القطع معها سياسياً، كما جاء في الميثاق الوطني الموقّع عليه من قبل مختلف تنظيمات المجتمع المدني والسياسي، فإنها ما زالت تستجيب لرغبة بعض النخب المعاصرة. فقد أشار إليها التيمومي في مؤلفه السابق الذكر. وخصّها باحث في القانون بمقال يستوجب النظر فيه[٢٤].

بدأ عياض بن عاشور بالقول إن الكثير الذي كتب حول «الهوية التونسية» لم يحدّد ما هي تلك الهوية، فلا «المذهب المالكي، ولا اللغة المكتوبة والمقروءة، ولا الجنس البربري أو العربي، ولا التاريخ، يميّزون تونس»[٢٥]. فما هي الإضافة مقارنة بكل تلك العوامل والمكوّنات؟ يجيب بأنها «الدولة، فلا دولة بدون هوية ولا هوية بدون دولة». فالهوية هي نتاج للمركز السياسي الذي هو الدولة. إن «الدولة لها دور سياسي في تكوين الهوية، فهذه الأخيرة تندرج اليوم في نوع الهويات القومية التي ليس لها وجود إلا بعمل الدولة المركزية». ويضيف أستاذ القانون: «فالهوية عندنا هي الهوية التونسية، وهي في حالة تكوين وتدعيم، ولن تصل إلى أوجها إلا بعدما تقوم الدولة القومية بعملها التوحيدي حتى يبلغ غايته». إذن يوجد تدرج في الخطاب من الهوية إلى الدولة، ثم إلى الدولة القومية. يصل الباحث إلى ما يسميه التكوين الترابي وضبط حدود تلك الدولة. يبدأ بشرح تلك المسألة بالإشارة إلى أن البلاد التونسية كانت حدودها تتمدّد إلى أنحاء قسنطينة وطرابلس، وبدأت في التحديد في القرن السابع عشر، وخاصة في عهد الدولة الحسينية، لينتهي إلى أن تلك الفترة شهدت ضبط الحدود الترابية وتكوين الحمية الجديدة، التي تسمى اليوم القومية. ويستدلّ على ذلك بأن التونسي الحضري بدأ

(٢٤) عياض بن عاشور، «الهوية القومية التونسية،» في: **الاستشارة الوطنية حول تونس القرن الحادي والعشرين: قراءات استراتيجية** (تونس: المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٥)، ص ٧٥ ـ ٨٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٧٦.

يشعر بالفارق بينه وبين القرابة المتهجمين عليه من الجزائر. لكن ابن عاشور يعود إلى الحديث عن الهوية التونسية التي لا تنفصل عن الحضارة العربية الإسلامية، لساناً وعقيدة وأخلاقاً[٢٦]، لتستيقظ فيه من جديد فكرة الخصوصية التونسية، فيرجع إلى القول بـ «وجود لغة تونسية أساسية تتعامل بها البلاد في ممارستها اليومية دون سواها، والشاهد على ذلك الرسوم والرسائل التي يتبادلها المركز والإدارة الجهوية والقياد والعمال فيما بينهم»، على الرغم من أن لغة تلك المراسلات هي العربية قبل مجيء الاستعمار وأصبحت مزدوجة بعد مجيئه سنة ١٨٨١.

لقد تدرّج ابن عاشور في شرح خصائص ومميزات «الهوية التونسية»، كما فهمها، إلى أن وصل «إلى الفكرة الأهم والأساس الذي يبني عليها صرحه المعرفي حول تلك الهوية، ألا وهي «الأمة التونسية»، التي مهّدت لظهورها «الحركة القومية التونسية»، وهو يقصد بذلك الحركة الوطنية التي عرفتها تونس منذ تشكّلت أول مرّة بقيادة حزب الدستور القديم سنة ١٩٢٠، مما أدى إلى «تدعيم الإحساس الجماعي القومي». ويستدلّ على ذلك بأول جملة استهلّ بها إعلان الجمهورية يوم ٢٥ تموز/يوليو ١٩٥٧ المتمثلة في «نحن نواب الأمة التونسية أعضاء المجلس القومي التأسيسي بمقتضى ما لنا من نفوذ كامل مستمد من الشعب...»[٢٧].

يخلص ابن عاشور إلى مقارنة بالهوية الفرنسية، حيث ترتبط الهوية بالدولة، فتفرض الدولة لغة قومية، أي لغة رسمية لها، وديناً قومياً، أي ديناً رسمياً. ويعرّف الفرنسي بأنه «هو الذي يوجد بجسده على التراب الفرنسي ويخضع كمواطن لقانون الدولة، ويتكلم لغة، ولو ببطء، فرضتها الدولة في النهاية، وبدين الدولة... الخ»[٢٨].

لقد أفصح ابن عاشور في نهاية بحثه أنه يستأنس بالنموذج الفرنسي في الهوية القومية، وفي الدولة القومية. لذلك نذر جزءاً من وقته للتدليل على أن تونس «أمة» لها دولة و«هوية قومية». كان عليه أن يخرج تونس من سياقها التاريخي ويضعها ضمن السياق التاريخي الأوروبي، الذي أنتج ظاهرة الدولة ـ الأمة لكي يصدق قياسه ومقارنته بين تونس وفرنسا. إن فكرة «الأمة التونسية» هي فكرة قديمة كان لها دعاة في تونس من بين نخب الستينيات والسبعينيات،

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٨٠.

ولكنها فكرة أسسها هشّة. ولعل ما قدمه البشير بن سلامة، تنظيراً لتلك الفكرة، أكثر عمقاً ووضوحاً من الإشارات العابرة التي استحضرها ابن عاشور، فهو لم يقل لنا ما هو تعريفه للأمة، وما هي مقوماتها. فهو من حيث لا يعلم يواجه الأدب القومي الذي راكم منظّوره فكراً بأكمله حول الأمة من حيث طبيعتها ومكوناتها، فالأمة في ذلك الأدب هي مجتمع متميّز بحضارته من المجتمعات الأخرى، متكوّن من شعب معين مستقر على أرض خاصة ومشتركة تكوّنت نتيجة تطور تاريخي مشترك، فهي تتميز بلغتها، كما ذهب إلى ذلك فخته الألماني، وبوحدة الأرض والأصل والعادات واللغة والاشتراك في الحياة والشعور، كما قال مانتشيني الإيطالي، أو وحدة الرغبة في الحياة المشتركة، كما قال رينان الفرنسي، أو وحدة التاريخ واللغة والحياة الاقتصادية والثقافية، كما قال ستالين السوفياتي، ووحدة اللغة والاشتراك في التاريخ، كما قال ساطع الحصري العربي[٢٩]. فما هي مميزات الأمة لدى ابن عاشور؟

لقد عمل الباحث على تطويع مفهوم الأمة لما تقتضيه النتائج التي يرغب في الوصول إليها في فهمه للهوية، فترك كل تلك العناصر، وانبرى يفتش على عنصر جديد، فوجده في الدولة. وقبل التعرض إلى تأويله لهذه المسألة، لا بد من الإشارة إلى أن النموذج الفرنسي الذي حذا حذوه ينطلق من المجتمع أولاً، أي أن المجتمع هو الذي يصنع الأداة التي تنظّمه وتسيّره، والمتمثلة في جهاز الدولة. إن أسبقية المجتمع ذا الخصائص المشتركة أمر لا جدال فيه في الدولة القومية، والمجتمعات التي قامت فيها الدولة، محاولة صهر المجتمع، تفكّكت، مثل الاتحاد السوفياتي وتشكوسلوفاكيا، كما المجتمعات التي قامت فيها دولة على جزء في أراضيها، مثل ألمانيا، اضمحلت وعاد المجتمع إلى وحدته قبل أن يؤسس الدولة الواحدة. إن نظرية تحديد الأمة بالدولة على درجة من الخطورة. والأمم بتلك الطريقة يمكن أن تشكّل بمجرد وجود دول، وهو منطق لاتاريخي، لأن الأمة لا تظهر إلى الوجود إلا بعد عملية انصهار وتماثل بين أبنائها تمتد على قرون من الزمان، ولا تتشكل أمة إلا لما تتميز، ولا أقول تمتاز، به من غيرها من المجتمعات الأخرى. ولكن رغم ذلك، لنفترض مع ابن عاشور أن الدولة صنعت الأمة في تونس، فلا شك في أنه على علم أن دولاً مثل الفينيقيين والقرطاجيين

(٢٩) عصمت سيف الدولة، **عن العروبة والإسلام**، ط ٢ (تونس: دار البراق، ١٩٩٠)، ص ٢٢. [وصدرت الطبعة الأولى من الكتاب عن مركز دراسات الوحدة العربية، ضمن سلسلة الثقافة القومية؛ (٢) عام ١٩٨٦].

والرومان والإسبان والأتراك والفرنسيين، قد مرّت على تونس، وكانت أقل الفترات استمرارية هي فترة الاستعمار الفرنسي (٧٥ سنة)، فلماذا لا نجد الآن فوق هذه الأرض «أمة تونسية» بخصائصها الفينيقية أو القرطاجية أو الرومانية أو التركية أو الفرنسية في مستوى اللغة والدين؟ لماذا اندثرت تلك الميزات التي أنتجتها هيمنة تلك الدول على تونس؟ لماذا لا نجد إلا اللغة العربية والدين الإسلامي؟ لماذا لا نجد الديانة المسيحية التي كثيراً ما عمل أصحابها على نشرها في تونس؟ لماذا العربية هي اللغة الرسمية المنصوص عليها دستورياً، على الرغم من وجود الفرنسية التي ورثتها البلاد من العهد الاستعماري؟ أليس عهداً استعمارياً بإقرار من يناهضون العربية والإسلام من النخب ويتناجون فرنسياً؟

ثم إن حديث ابن عاشور عن اللغة الأم، التي يعرّفها بأنها اللغة التي لا تحتاج إلى تدريس، والتي يعتبرها ضرورة للهوية القومية، بل يجب أن تكون لغة الأمة، ألا ينطوي هذا الحديث على مغالطة، فهل هناك مجتمع لا يدرّس لغته لأبنائه في المدارس، ولو كانت اللغة التي ينطقها الأطفال أول مرة ويتعلمونها من أفواه آبائهم، ثم هل أن ما يتعلّمه الطفل من عربية المدرسة يناقض عربية بيئته العائلية أو بيئة الشارع؟

تحدث ابن عاشور عن دور المواطنة في ترسيخ الهوية، واعتبره أصعب شروطها، والمواطنة تقتضي توفير الدولة للحقوق والإلزام بالواجبات على أرضية العدل والمساواة بين الرعايا، وهو ما لم يتحقق طيلة الدولة الاستعمارية، وهو من طبائع الأمور. أما أن ينتفي ذلك في ظل الدولة الوطنية، فهو مدعاة للتساؤل: هل هناك تونسي من الدرجة الأولى، وآخر من الدرجة الثانية؟ الإجابة عثرنا عليها في تقييم باحث سوسيولوجي للتجربة البورقيبية، التي كثيراً ما نعتت بأنها مهد الحداثة في الوطن العربي. يقول ذلك الباحث: «وبصورة موازية لهيمنة مركّب الدولة ـ الحزب، كان النظام السياسي ينزلق أكثر فأكثر نحو الحكم الفردي المطلق وعبادة الشخصية بنسج أسطورة الرجل الذي صنع أمة من العدم وتهميش كفاح شعب بأسره. كما برزت العصبية الجهوية بوصفها وسيلة أساسية للحكم على تناقضها مع مشروع إدماج المجتمع ومحاربة الانتماءات المحلية والقبلية. ووجدت تكريساً في توزيع الوظائف والمهام داخل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة في اختلال توزيع المشروعات والمرافق بين مناطق البلاد... هذه السمات طبعت الحياة السياسية بطابع الكبت والقهر.. وقادت إلى تدهور الحكم، وتعفّن المناخ السياسي، واحتداد صراع الكتل من أجل الخلافة على حساب الاهتمام بالقضايا

الوطنية»[٣٠]. فهل حققت دولة المواطنة حتى تكون قادرة على صنع الهوية؟

لنعد إلى قضية الدولة في تونس. هل فعلاً كانت تلك الدولة تونسية منذ نهاية القرن السابع عشر ولها حدود مضبوطة؟ يبدو أن ابن عاشور ليس هو من يستحق مناقشة تلك المسألة، لأن ما قاله لم يتضمن من الحجج التاريخية التي تدل على إلمامه بالموضوع، ومن الأجدر مناقشة تلك المسألة من خلال أعمال مؤرخين نذروا أوقات كثيرة لدراسة تلك المسائل.

لقد كانت مسألة الحدود مع الجزائر وليبيا إبان الفترة الاستعمارية وما قبلها[٣١] موضوعاً لكمّ هائل من البحوث والدراسات. فبالإضافة إلى التقارير العسكرية الفرنسية شكّلت أعمال الضباط الفرنسيين مادة تاريخية مهمة حول الموضوع، ولم يتأخر المؤرخون الفرنسيون والتونسيون في وضع مقاربات تاريخية ركّز البعض منها على الحدود التونسية ـ الجزائرية، وتناول البعض الآخر الحدود التونسية ـ الطرابلسية (الليبية)[٣٢].

ولعلّ ما يميّز بعض هذه الدراسات هو انطلاقها من نوع من المصادرة الأيديولوجية مفادها أن حدود الدولة التونسية ضاربة في القدم، حتى إن المؤرخ توفيق البشروش، وهو الأكثر تحمساً لتلك الفكرة، يعود بها إلى القرن السادس عشر[٣٣]، مشيراً إلى أن «الحملات الموجهة من قبل أتراك تونس ضد نظرائهم في طرابلس والجزائر قد أفضت إلى إثبات أرجاء الرقعة الجغرافية التي تحتلها البلاد التونسية اليوم»، لكنه يعود إلى تغيير رأيه بقوله: «بقدر ما كان التحديد مبكراً غرباً، فإنه تأخر شرقاً إلى أواخر القرن التاسع عشر»[٣٤]. وفي تقييمه لموقف

---

(٣٠) عبد اللطيف الهرماسي، «إخفاق المشروع البورقيبي: (٢) الهوية والمقومات الثقافية،» **الموقف** (١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨)، ص ٩.

(٣١) انظر في هذا الشأن الإحصاء الببليوغرافي المعاصر حول الحدود التونسية في مجلة **وثائق**، العدد ١٥، الصادرة عن المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، وخاصة المقال المعنون بـ: «La Perception de la frontière à travers quelques éléments bibliographiques».

(٣٢) من هذه الدراسات، انظر: Charles Monchicourt, «La Frontière algéro-tunisienne dans le tell et dans la steppe,» *Revue africaine*, vol. 82 (1937); Jules Le Boeuf, *Les Confins de la Tunisie et de la Tripolitaine, historique du tracé de la frontière* (Paris: Berger-Levrault, 1909), et Taoufik Bachrouch, «Pouvoir et souveraineté territoriale: La Question de la frontière Tuniso-algérienne sous Ahmed bey,» papier présenté á: *Actes du premier Congrès d'histoire et de la civilisation du Maghreb*, 2 tomes (Tunis: Cérès Edition, 1979).

(٣٣) توفيق البشروش، **جمهورية الدايات في تونس، ١٥٩١ ـ ١٦٧٥** (تونس: مطبعة أوربيس، ١٩٩٢)، ص ٢٧ ـ ٤٠.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٠.

مونشيكور في مقاله الذي أشرنا إليه سالفاً، يشير البشروش إلى أن مونشيكور حاول التعرّف على الدلالة التي تكتسبها الحدود الجزائرية ـ التونسية، فتهيأ له أنها توجد في منطقة فاصلة بين مقاطعتين متباينتين في مستوى التضاريس، وكذلك ثقافياً وبشرياً، وهي وجهة نظر توحي بالانبهار والفطنة، ولكنها تفتقر إلى بحث ميداني، حسب البشروش[٣٥]. فما هي نتائج البحوث الميدانية التي قام بها الباحث؟

تتمثل نتائج البحوث الميدانية في ما يلي:

ـ يشير البشروش إلى أن المعاهدة الحدودية المؤرخة في ١٦ حزيران/يونيو ١٦٢٨ تتضمن الاتفاق التالي: الإبقاء على وادي سراط كحد طبيعي، وتمديد هذا الخط نحو الشمال مباشرة إلى وادي ملاق وجبل الحيرش وجبل قلوب الثيران وجبل الحفا إلى البحر. كما يشير، كنتيجة **أولى**، إلى أن رعايا الجانبين، إذا تجاوزوا الحدّ للعمالة الأخرى، فلا يطالبه أهل العمالة المنتقل عنها بخراج، بل يكون خراجه للعمالة الجديدة المنتقل إليها، وإن حافظت القبائل على حريتها في الترحال، فقد وُضع حدّ لحق الملاحقة[٣٦].

ـ النتيجة **الثانية** التي يؤكدها البشروش هي افتقار المجال الشمالي الفاصل بين جبل الحفا والبحر إلى تحديد متفق عليه، مما جعل المرجان محل نزاع طيلة الفترة الممتدة من سنة ١٦٢٩ إلى حدود احتلال الفرنسيين الجزائر بداية من سنة ١٨٣٠.

ـ النتيجة **الثالثة** هي أن الحدود بين تونس والجزائر بدأت تتضح معالمها في فترة حكم أحمد باي (١٨٣٧ ـ ١٨٥٥)، وقد تزامن ذلك مع قيام الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر واحتلالها شرقاً وما يستدعيه كل ذلك من ضرورة رسم الحدود، إذ يشير البشروش إلى أن المؤسسة العسكرية في الجزائر وضعت حداً أحادياً واعتبرته الفاصل الملزم بالنسبة إليها بداية من سنة ١٨٤٤ . . . الخ[٣٧].

ـ النتيجة **الرابعة** تتمثل في ضبابية الموقف من الحدود الشرقية، أي الحدود الطرابلسية، فالبشروش يركّز على الصراع حول جزيرة جربة بين حكام تونس وطرابلس عبر مختلف المراحل وما آل إليه وضع الجزيرة إلى حدود ١٦١٢م، مع الإشارة إلى أن قبائل «عكارة» و«ورغمة» و«ودرنة» من الأعراش الحدودية الكبرى الموالية لكرسي تونس والحارسة لأطرافه الجنوبية الشرقية مقابل إعفاءات جبائية،

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣١.
(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٤.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٦.

أكسبتها الصفة المخزنية. ثم ينتقل إلى القول إن «الوضع الذي آلت إليه منطقة الحدود التونسية ـ الليبية في سنة ١٨٨١ يتلخص في أن الحدّ المتعارف عليه ينطلق من نواحي الذهيبات، ثم يساير وادي المقطع تجاه الشمال قبل أن يصل إلى البحر على مشارف البيبان شرقاً»[٣٨].

إن نتائج البحوث والدراسات المتعلقة بالحدود التونسية ـ الجزائرية والتونسية ـ الطرابلسية، التي يرجعها البعض إلى فترة ما قبل الحماية، لا تخلو من خلفية أيديولوجية، ومن أحكام مسبقة مفادها أن هذه الحدود ضاربة في القدم أرجعها البشروش إلى القرن السادس عشر مع الجزائر، وأرجعها شاطر إلى القرن التاسع عشر مع طرابلس، وتحديداً إلى ما يسميه باتفاقيات ١٨١٦ الموقّعة بين الحكومتين التونسية والطرابلسية[٣٩]. كما تحتوي على بعض المغالطات التاريخية التي من أبرزها أن هذه الحدود التي بدأت تتبلور مع الجزائر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومع ليبيا بداية من سنة ١٩١٠، أي مع ظهور الفرنسيين نهائياً في شرق الجزائر، وفي أقصى الجنوب التونسي. فقد كان خيار فرنسا استعمارياً، ولم يكن الخيار الذي تقف وراءه الحكومة التونسية، إبان حكم البايات لتونس، خياراً سيادياً[٤٠].

إن الخلفية الأيديولوجية، التي قادت بعض المؤرخين إلى التنظير للنزعة السيادية للدولة التونسية، قد وضعت البعض منهم أمام عدم التدقيق التاريخي، والاستناد إلى أحكام لا تدعمها الحجج التاريخية، من ذلك القول إن «قبائل عكارة وورغمة وودرنة . . الموالية لكرسي تونس، والحارسة للأطراف الجنوبية الشرقية مقابل إعفاءات جبائية أكسبتها الصفة المخزنية»، إن هذه القبائل والمجموعات لم تكن علاقتها بالسلطة المركزية تتجاوز علاقة المجبى منذ بدايات القرن الثامن عشر. ويكفي الرجوع إلى دفاتر الجباية لتلك الفترة لتأكيد هذا الموقف. وفي مقابل ذلك، كانت ورغمة تهاجر إلى المنطقة الطرابلسية في فترات قدوم المحلّة، وهي المؤسسة العسكرية التي تتولى جمع الجباية، والتي كانت تسلط

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٢.
(٣٩) Khelifa Chater, *Dépendance et mutations précoloniales: La Régence de Tunis de 1815 à 1857*, Faculté des lettres et sciences humaines de Tunis, 4ème série, histoire; 28 (Tunis: Publications de l'Université de Tunis, 1984), p. 56.
(٤٠) انظر في هذا المستوى مختلف النصوص الواردة في مجلة **وثائق**، العدد ١٥، وخاصة المقال المعنون: «Les Etapes d'un trace»، ص ٢٣. كما يمكن الرجوع إلى مختلف التقارير والوثائق والخرائط المنشورة في هذا العدد [١٥]، والعدد ٣٤، والتي تبين مختلف مراحل رسم الإدارة العسكرية الفرنسية للحدود مع كل من الجزائر وطرابلس.

عقوبات مختلفة الأحجام على المجموعات القبلية المنتمية إلى ورغمة، التي تكون عاجزة عن أداء المجبى.

لا شك في أن الغاية من إثبات وجود حدود لـ «الدولة» في ظل حكم البايات كان يهدف إلى غاية ثانية، هي وجود فضاء سكاني متجانس. هذا الفضاء الذي يتساءل حوله المؤرخ البشروش: «هل أن تحديد أقاصي الإيالة، وحصر مجال النفوذ، كفيلان بأن يوهم بوحدة الفضاء الداخلي؟». وعلى الرغم من ضبابية الإجابة التي يقدمها هذا المؤرخ، متجهاً إلى تعريف التونسي الذي يعتبره «ليس ذاك الذي ينتمي إلى العاصمة نسبة أو ولادة فقط، بل ذلك الذي ينضوي تحت سيادة البايات... إلخ»، فإنه يقرّ بأن الجنسية التونسية لم تتأسس قبل الحماية(٤١). وبهذا الإقرار، فإن هذا المؤرخ يعيد وضع نتائج بحثه بأكملها موضع التساؤل والشك، لأن الغاية من الوحدة الترابية التي ترتكز على رسم واضح للحدود هي خلق نوع من الوحدة البشرية التي يجسدها رعايا الدولة الواحدة، ووظيفة الوحدة الترابية هي تحقيق نوع من الوحدة البشرية التي يستبدلها المؤرخ خليفة شاطر بما يسميه الفضاء الإثني التونسي(٤٢)، نظراً إلى إدراكه غياب وحدة بشرية مميزة لسكان الإيالة التونسية في منتصف القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي يتولاها بالدراسة. ولكن الذي يتتبع الخطاب التاريخي للباحث شاطر يلاحظ جيداً أن هذا الفضاء الإثني التونسي كان فضاء متشظياً آنذاك، وأنه لا خصوصية إثنية تونسية تجمعه على الإطلاق، فهو خليط من المجموعات الممتدة مع الجزائر وليبيا، ومنها ما تجمعه روابط متينة مع أوروبا وتركيا والبلقان، وحتى مع المغرب ومصر والجزيرة العربية.

ولعل النتيجة التي نخلص إليها انطلاقاً من كل ما سبق ذكره هو ما توصل إليه أحد الباحثين التاريخيين من أن ما يعرف اليوم بالحدود بين تونس والجزائر غرباً، وبين تونس وليبيا من الجنوب الشرقي، لم تكن واضحة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر بالشكل الذي عليه اليوم. وحتى في هذا الوقت، وبعد قيام الوحدات السياسية المستقلة عن بعضها البعض، توجد نقاط محل نزاع وأخذ ورد بين طرفين من الأطراف الثلاثة، شرقاً أو غرباً، إلا أنها كانت في القرن التاسع عشر أكثر غموضاً واتساعاً بشكل يجعلنا نقرّ بعدم وجود حدود طبيعية ثابتة يستطيع أن يتمسك بها طرف أو آخر. وحتى ما يشير إليه مسؤولو تلك

---

(٤١) البشروش، **جمهورية الدايات في تونس، ١٥٩١ ـ ١٦٧٥**، ص ٣٧.

(٤٢) Chater, *Dépendance et mutations précoloniales: La Régence de Tunis de 1815 à 1857*, pp. 57-60.

الحقبة بلفظ «الحدادة» لا يزيد على كونه نقاط مراقبة هنا وهناك لرصد تحركات القبائل بين الجهتين، سواء من الشرق أو الغرب، ومحاولة تبنيها من هذا الطرف أو ذاك. وهم وإن أشاروا إلى اسم مكان كحدّ بين هذه الجهة أو تلك، فإنما ذلك انطلاقاً من كونه موطن قبيلة أو قبائل تعوّدت أن ترتاده تحت سيطرة هذا أو ذاك، فكانت الحدود البرية بشكل عام وهمية. والحدود المعتبرة إنما هي بشرية أكثر منها طبيعية، والبشرية عبارة عن قبائل متحركة لها عدة مضارب ترتادها حسب المواسم أو الظروف السياسية. من هنا، فإنه حتى في حالة التمسك بموطن قبيلة، فإنه غير ثابت، لأن أسباب تلك المشاكل هو تحرك تلك القبائل وارتيادها لأكثر من موطن، فأي موطن يعتبر سكناً لها يا ترى(٤٣)؟

بالتوازي مع ذلك، فإن مسألة الحكم في تونس بات ينظر إليها كمسألة خلافية بداية من فترة حكم أحمد باي. وقد دار الجدل حول مدى إمكانية التعامل مع تلك الفترة التاريخية كمنطلق لمرحلة جديدة في تاريخ الدولة التونسية، ميزتها توفر أحد أركان هذه الدولة، وهو «الحكم أو السلطة» بعيداً عن تدخل الباب العالي، ولكن أغلب الدراسات والبحوث لم تستطع إثبات تلك الاستقلالية، مما جعلها استقلالية مزعومة لا تستند إلى وقائع وإثباتات، فالعلاقة بين الباي والآستانة بقيت مستمرة إلى حدود قيام الحماية الفرنسية. ولعل استنجاد الباي بالسلطان العثماني عند دخول الجيوش الفرنسية إلى تونس بقوله: «لقد وضعت مصيري ومصير الولاية بأيدي الصدر الأعظم، إننا نسترحم باسم الإنسانية جلالتكم»(٤٤)، هو أحسن دليل على هذا الارتباط الرمزي والمادي بين سلطة تونس المحلية والباب العالي. فالباي لم يستعمل كلمة «مملكة»، كما ورد في نص دستور ١٨٦١، وفي الوثائق الإدارية، وإنما استعمل مصطلح «الولاية» لتأكيد ارتباطه بالدولة المركزية في الآستانة. إن هذا الموقف تدعمه مؤشرات ووقائع عديدة، لعل أبرزها الاستمرار في تسمية البايات في مناصبهم عن طريق فرمان السلطان العثماني. يقول المؤرخ مصطفى كريم: «إلى حدود حكم أحمد باي لا توجد حكومة بالمعنى الكامل للكلمة. فالإيالة كانت على الأقل نظرياً ولاية عثمانية، والباي مجرد والي يستمد سلطته من السلطنة العثمانية التي ترسل له بفرمان

---

(٤٣) الشيباني بنبلغيث، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي، ١٨٥٩ ـ ١٨٨٢**، تقديم عبد الجليل التميمي (صفاقس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٥)، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٤٤) عبد الرحمان تشايجي، **المسألة التونسية والسياسة العثمانية، ١٨٨١ ـ ١٩١٣**، ترجمه عن الفرنسية وعلق عليه عبد الجليل التميمي (تونس: دار الكتب الشرقية، ١٩٧٣)، ص ٤١.

التسمية»(٤٥). ويقول المؤرخ حسن حسني عبد الوهاب بخصوص المشير أحمد باي: «ولأول انتصابه أرسلت إليه الدولة العثمانية الخلعة مع أمر «خط شريف» يقضي بتعيينه مشيراً وأوسمة تقلدها في موكب مشهود»(٤٦). لقد استمرت تلك التزكية العثمانية لبايات تونس مع كل محمد باي (١٨٥٥ ـ ١٨٥٩)، ومحمد الصادق باي (١٨٥٩ ـ ١٨٨٢)، وهو آخر باي قبل قيام الحماية الفرنسية. وأطلق المؤرخ محمد الهادي الشريف على تلك الفترة تسمية القرن العصيب (١٨١٥ ـ ١٨٨١)(٤٧)، لإدراكه أن الإيالة التونسية قد بدأت تتحول تدريجياً، لكن هذا التحوّل لم يكن من «الخضوع» للسلطان العثماني في اتجاه نظام ملكي تونسي يتسم بالاستقلالية والسيادة، ولو كان ذلك جنينياً، وإنما كان تحوّلاً من الخضوع للعثمانيين إلى الخضوع للأوروبيين، الذين كان قناصلهم يرسمون سياسات البايات المختلفة بما ينسجم مع مصالح بلدانهم. ولعل أبرز دليل على صحة هذا القول هو نص عهد الأمان، ودستور ١٨٦١، وهو ما جعل مؤسسة الحكم أقرب إلى الإدارة منها إلى السلطة الحقيقية، التي تمثل ركناً من أركان الدولة.

رابعاً: جدل الهوية والتعريب

تبرز مسألة التعريب في تونس كلّما مرت البلاد بمرحلة انتقالية مفصلية في تاريخها المعاصر. ولعلّه من الجدير الملاحظة أن التعريب لم يتحوّل إلى مطلب اجتماعي إلا بعد التغلغل الاستعماري، ولم يشكل موضوع جدل في أوساط النخب الفكرية والسياسية إلا منذ ذلك التاريخ. وقبل تفصيل القول في هذه المسألة لا بد من الإشارة إلى أن جذور المسألة اللغوية لم تثر بدورها إلا بعد قيام الإدارة الاستعمارية الفرنسية في تونس، وظهور بواكير ثمار فعلها وتأثيرها. فهي لم تكن موضوع جدل حقيقي عندما اختار أحمد باي لغات تدريس مدرسة باردو الحربية التي أسست سنة ١٨٤٠، والمتمثلة في الفرنسية والإيطالية والتركية، قبل أن يستقر الأمر نهائياً لفائدة الفرنسية، أو إبان فترة «حكم خير الدين» التي عرفت عدة إصلاحات ما بين سنتي ١٨٧٤ و١٨٧٧. لقد بدأت المسألة تبرز كموضوع

(٤٥) Mustapha Kraïem, *La Tunisie précoloniale, tome 1: Etat, gouvernement, administration* (Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1973), p. 156.

(٤٦) حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، [تقديم وتحقيق حمادي الساحلي] (تونس: دار الجنوب، ٢٠٠١)، ص ١٣٨.

(٤٧) محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس، من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة (تونس: دار سراس، ١٩٩٣)، ص ٩٦.

جدل على صفحات الجرائد وانقسمت حوله النخب بعد أن دفعت المدارس الفرنسية بخريجيها الذين عبّروا علناً عن ولائهم لفرنسا وتأييدهم لها. ولعلّ المفارقة أن بعض أولئك هم من مؤسسي حركة الشباب التونسي التي كانت منبت أول حزب وطني هو «الحزب الدستوري» الذي تأسس سنة ١٩٢٠.

عرّف جماعة الشباب التونسي أنفسهم في رسالة مفتوحة بقلم علي باش حانبه أحد روّاد الجماعة إلى المقيم العام منذ صدور العدد الأول من جريدتهم **التونسي** بأنهم «جيل جديد تثقّف في اللغة الفرنسية وتشرّب في أعماقه بالأفكار الكريمة التي تحملها»، وهي «تضم كل الشبان من الأهالي الذين منذ انتصاب الحماية قد شبّوا على مقاعد المدارس الفرنسية»، وهم «أصدقاء صريحون مخلصون لفرنسا». وقد رد باش حانبه على الذين يروّجون لمعاداة جماعته لفرنسا بقوله إن جماعته «كانوا أول من تحدّث عن التحالف مع فرنسا، وقد لزمهم قدر كبير من الشجاعة ليتجرأوا، وهم القلة القليلة، على التلفظ بهذه الكلمة في وجه مجتمع محافظ من أساسه وغير ميال بحكم عواطفه وعقائده إلى التحالف مع فرنسا»(٤٨).

لقد استند بروز مسألة التعريب ومكانة اللغة الوطنية في تونس إلى تلك الأرضية والخلفية الفكرية. وعلى الرغم من أن اللغة العربية هي المستهدفة في أرضها، فإن التهجم لم يبدأ على الفرنسية التي جاءت مع الاحتلال، وإنما بدأ بهجوم النخبة المتفرنسة الجديدة على اللغة العربية عندما بدأ خير الله بن مصطفى، رئيس جمعية «قدماء الصادقية» سابقاً، بإنشاء سلسلة من الكتاتيب العصرية بداية من سنة ١٩٠٦. ولمّا كانت تلك الكتاتيب تعتمد العربية كلغة تدريس، فقد تعرّضت لهجوم عنيف من قبل باش حانبه وجماعة التونسي، معلّلين موقفهم بأن هذه التجربة مغرية ومستجيبة لرغبات قسم واسع من الأهالي، وخاصة في المناطق الداخلية المحرومة من المدارس بدليل انتشار هذه الكتاتيب داخل البلاد، وكانت بالتالي تهدد بالقضاء على المدرسة الفرنسية العربية(٤٩).

إلا أن الجدل العميق الذي سيحدث انقساماً حقيقياً بين كتلتين من النخب: **الأولى** من صنيعة الاستعمار، **والثانية** معادية له ولتابعيه عداء مطلقاً، بدأ سنة ١٩٠٩، وتحديداً على إثر مقال بقلم باش حانبه اعتبر فيه اللغة العربية عاجزة عن

(٤٨) محمد هشام بوقمرة، **القضية اللغوية في تونس** (تونس: مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٥)، ص ٥٨.

(٤٩) المصدر نفسه.

أن تكون لغة علم، جاء فيه: «نحن لا يسعنا إلا الاعتراف بأن اللغة العربية لا تزال في حالتها الراهنة أبعد ما تكون عن التكيف مع الأفكار العلمية. ولا بد من قسط كبير من الشجاعة للاطلاع بهذا الرأي الذي لا أشك في أنه سيثير فوق رأسي صواعق الشوفينية المحافظة. صحيح أن اللغة العربية ثرية بالمفردات وذات معين لا ينضب، وأنه من الممكن أن نصنع منها يوماً ما وسيلة جيدة للدراسات العلمية، إذ علينا أن لا ننسى أن حضارة مشرقة قد ولدت فيها وتطوّرت بواسطتها. ولكن الشعوب التي تتكلمها تشكو اليوم مع الأسف الفقر المدقع في الأفكار. ولذلك يجب قبل كل شيء تثقيف الأفكار، وهذه بدورها ستتولى تثقيف اللغة. إلا أن سنوات طويلة ستمرّ قبل أن تدرك هذه اللغة تطورها الكامل في بلادنا على الأقل». إلا أن تلك الأفكار التي عبّر عنها باش حانبه وردت كما هي على لسان المستعرب الفرنسي شارل نوال في محاضرة ألقاها في شهر شباط/ فبراير من سنة ١٩٠٩ في معهد قرطاج، ونشرت في المجلة التونسية في السنة نفسها، وحملت عنوان: «هل العربية لغة حية؟»، وأعلن فيها موت اللغة العربية[٥٠]. ولكن تلك المسألة لم تمر مروراً عادياً، إذ سرعان ما نشرت العديد من المقالات في جريدة **الصواب** التي عمل أصحابها على الذود عن اللغة العربية. فتلك اللغة لا تخلو من قدسية، فهي ترتبط بالدين، وهي لغة القرآن، وأي مساس بها هو مساس بالدين نفسه، هذا ناهيك عن أنها اللغة الوطنية باعتراف جماعة التونسي أنفسهم[٥١]. ففي مقال نشر في جريدة **الصواب** بعنوان: «أسفي عليك يا أم اللغات» وصف أصحاب ذلك الرأي بـ «الكفر الصريح الذي لا يستتاب قائله». وفي مقال **ثان** وصفوا بـ «الشرذمة عدوة اللغة العربية الباحثة عن حتف أمتها بمعاولها، إما جهلاً بمقام اللغة بين الأمم أو لحاجة في النفس، وإنما في الضمير، نعوذ بالله من الخيانة ومنازع الخيانة»[٥٢]. لقد عرفت تونس الازدواجية اللغوية وإعطاء الأسبقية للفرنسية، ووضع اللغة العربية موضع الدونية إبان الفترة الاستعمارية بكاملها. وقد أشرنا إلى أن التعريب واحترام اللغة الوطنية، والمقصود بذلك اللغة العربية، كان مطلباً من

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٥١) انظر الملاحق، في: المصدر نفسه، ص ٢٨١، حيث جاء في مقال لعلي باش حانبه بعنوان: «المدرسة الفرنسية ـ العربية» ما يلي: «ولا فائدة في أن يقال للأهالي إن العربية العامية يمكن أن تعوض الفصحى، لأن لها عليها ميزة الاستعمال: **أولاً** لأن هذه العربية العامية لا تكتب. ولم تنتج بعد شيئاً، وتبدو غير صالحة للتعبير عن الأفكار المجردة والأحاسيس الرفيعة بسبب ضيق ألفاظها، **وثانياً** لأنها تختلف من بلد إلى بلد، بل من جهة إلى أخرى، **وأخيراً** لأنها تزداد كل يوم فساداً بسبب ما يدخل إليها من الكلمات الأجنبية. وهكذا، فإن العامية المحكية في الجزائر محشوة بالكلمات المحرفة غالباً عن الفرنسية والإيطالية والإسبانية.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٦٦.

مطالب الحركة الوطنية، وأن الاستقلال اللغوي يضاهي في أهميته الاستقلال السياسي والاقتصادي، وأنه لا وجود لاستقلال ثقافي أو لنهضة حقيقية في ظل تبعية لغوية أو ازدواجية. ولم يكن مطلب التعريب وردّ الاعتبار للغة العربية، كلغة أم وطنية، مطلب النخب السياسية الوطنية، وإنما اشتركت معهم في ذلك النخب النقابية والطلابية، واحتل موضوع التعريب مركزاً مهماً في تجربتهم، ناهيك عن وضع النخبة النقابية في مجال التعليم، تصوراً لكيفية تعريب التعليم بعد نهاية الفترة الاستعمارية. ولمّا كان التعريب يرمز إلى جامع الزيتونة، المؤسسة الدينية والجامعية، والحركة طلابية، ومن هم على صلة بتلك المؤسسة وتفرعاتها من أنصار الحزب القديم واليوسفيين الذين صنّفوا جميعاً على أنهم أعداء السلطة الجديدة التي شكلها بورقيبة بعد توقيع اتفاقيات الاستقلال الداخلي، والاستقلال سنتي ١٩٥٥ و١٩٥٦، فإن الازدواجية اللغوية والتفوّق للفرنسية بقي على ما انتهى إليه في الفترة الاستعمارية. فقد رأينا كيف كان ذلك التعريب شكلياً في الإصلاح التربوي لسنة ١٩٥٨، وكيف بقي المجتمع يعيش أزمة هوية طيلة الفترة البورقيبية، حتى إنه كان ينعت بالتخلف والرجعية والماضوية كل من يثير تلك المسألة، خاصة في ظل سياسة الحزب الواحد والقائد الملهم، وتكميم أفواه المجتمع السياسي والمدني والأكاديمي، وفي ظل إقصاء تام لكافة القوى الفكرية والسياسية ذات الرأي المخالف، وخاصة منها صاحبة الأيديولوجيات القومية العربية والإسلامية واليسارية. ومع أول تجربة للانفتاح الليبرالي الذي عاشته البلاد سنة ١٩٨١ برزت الدعوة إلى إعادة النظر في سياسة الازدواجية اللغوية المتّبعة، بل هيمنة الفرنسية على التعليم والإدارة والاقتصاد، استجابة لرغبات بعض النخب السياسية والفكرية التي اعتلت هرم الدولة. في تلك السنة صدر مقالان مهمان حول قضية التعريب: **الأول** لعبد العزيز العاشوري، **والثاني** للطاهر لبيب.

أشار العاشوري إلى بعض الكتّاب المعاصرين، الذين نبهوا إلى خطورة التعريف الوظيفي الشائع للغة، الذي يقوم على أنها أداة أو وسيلة للتبليغ، معتبراً أن هذا التعريف التبسيطي يلغي كافة الفروق الأساسية بين اللغة القومية واللغة الأجنبية، ومن ثمة يصبح بإمكان أية أمة أن تختار اللغة التي تستعملها عن طريق المفاضلة بين اللغات بحسب مقاييس متعددة. وتصبح اللغة القومية أو الوطنية قابلة للاستبدال. فاللغة، أياً كانت، أهم من أن تكون مجرد أصوات وأدوات للتفاهم أو تبليغ فكرة معينة. فهي الذاكرة الجماعية للأمة، والحافظة لخلاصة تجربتها في التاريخ، وحصيلة ما أسست لنفسها من أساليب النظر والفكر والتقييم

والاكتشاف، وهي بالإضافة إلى كل ذلك خير معبّر عن الهوية[٥٣]. وضمن هذا السياق، يعتبر العاشوري أن اللغة العربية قد اضطلعت بمهام اللغة القومية كاملة، من حيث هي لغة الحياة والفكر والعمل خلال عصور من التاريخ العربي. ثم واجهت في غياب مقوّمات القوة والمنعة في المجتمع العربي ضروباً من الصراع مع لغات أخرى حاول أصحابها في نطاق مخططات مدروسة وهجمات منظمة إحلالها محل اللغة القومية في هذا البلد العربي أو ذاك، فبدأ ذلك الصراع بين العربية والتركية في عدد من الأقطار العربية، ثم تواصل إثر الحملات الاستعمارية على البلاد العربية في شكل صراع ضار بين العربية ولغة المستعمرين، الذين حاولوا إحلالها محل اللغة القومية للأقطار المستعمرة. وقد مثل هذا النضال وجهاً بارزاً من وجوه العمل من أجل التحرر الوطني ومقاومة الاستعمار[٥٤]. ونظراً إلى أن استعادة اللغة العربية لمنزلتها الطبيعية هو مطلب وطني ومشكل ثقافي وحضاري، فإن التعريب، حسب العاشوري، ليس مجرّد ترجمة من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية، إذ إن معناه الحقيقي «هو إعطاء اللغة العربية في البلاد العربية منزلتها الطبيعية كلغة قومية تضطلع بمهمة التعبير بصفة رئيسية أساسية في البحث والتعليم بجميع مراحله واختصاصاته. وتتخذ لغة عمل في الإدارة والاقتصاد والإعلام وكافة مرافق المجتمع ومؤسساته»[٥٥]. كما ناقش العاشوري أطروحات المشكّكين في مصداقية التعريب بالمعنى الذي طرحه وعلاقته بالتفتح على اللغات الأخرى، والموقف من الحداثة، وذلك على أرضية مقاربته أن اللغة هي مقوّم رئيسي من مقوّمات الهوية، وليست مجرد أداة قابلة للاستبدال والمفاضلة.

المقال الثاني للطاهر لبيب يوحي، بداية، أن إمكانية التعريب غير ممكنة. ولكن على الرغم من أن المقال مغرق في الأيديولوجية الطبقية الماركسية التي تحيلنا على تجربة الطاهر لبيب، الشاب، فمن الضروري الإشارة إلى أن ذلك العمل لا يخلو من طرافة. فهو لا يتناول قضية التعريب كمسألة وطنية، وذلك من طبائع الأمور لديه، ولكنه يتجاوز ذلك إلى البحث في ما هو بنيوي في المجتمع، وما يرتبط بذلك عالمياً. بصفة أخرى، إن الرأسمالية العالمية، ومن يمثلها محلياً من طبقات تابعة أو حليفة هي المحددة في قضية التعريب. وينتهي لبيب في طرحه إلى أن التعريب هو

(٥٣) عبد العزيز العاشوري، «اللغة العربية والهوية الثقافية وتجارب التعريب،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٢٧ (أيار/مايو ١٩٨١)، ص ٦ ـ ٧.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٨.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٩.

الحل العلمي الوحيد في مجتمع عربي تحرري، وسبب ذلك عاملان رئيسيان: **الأول** هو أنه «إذا كانت التبعية تفرض مضموناً ثقافياً معيناً، فلا تبلّغ إلا ما أرادت تبليغه خارج لغة المجتمع العربي التابع، فإن العربية تسمح باختيار إرادي حقيقي». **وثانياً** إن «العربية هي لغة الجماهير العربية الوحيدة، خلافاً للنخب الفكرية والسياسية التي يمكنها الاتصال بلغة أجنبية، والعربية هي التي تضمن تفتح الجماهير، محلياً وعربياً وعالمياً. أما إذا اعتبر مجتمع ما أنه متفتح دون أن تتفتح جماهيره العريضة، فهذه مجرد تسمية»[٥٦]. وهي فكرة يبدو أنها باتت قابلة للتحقق في ظل انتشار الفضائيات ودخولها بيوت كثير من «الجماهير» وهو المصطلح المستعمل من قبل لبيب.

لم تكن تلك المواقف والمناظرات الفكرية، التي عرفتها بداية الثمانينيات من القرن الماضي، نهاية الجدل حول قضية التعريب والهوية. فقد شهدت الصحافة في تونس أبرز تلك المطارحات في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات مع انطلاق المناقشات حول «الميثاق الوطني»، ثم مع تعيين محمد الشرفي على رأس وزارة التربية والعلوم، الوزارة الأهم في نحت الشخصية الوطنية ورسم ملامح الفرد، ومن ثمة المجتمع ككل.

لقد عاد الجدل حول الهوية إلى المنابر الفكرية والإعلامية مباشرة بعد تنحية بورقيبة من هرم السلطة سنة ١٩٨٧، وبروز مناخ سياسي يهيئ للمرحلة المقبلة. استغلت النخب ذلك المناخ الذي اتسم ببعض المراجعات والمواقف، ولا سيما قضية الهوية.

ولعل من أبرز المنابر الإعلامية التي شكّلت إطاراً لتلك المناقشات الأولية في المرحلة الجديدة، هي مجلة **الموقف**، لسان حال «التجمع الاشتراكي التقدمي»، الذي غيّر اسمه لاحقاً إلى «الحزب الديمقراطي التقدمي». فقد ربط الهرماسي، أحد قادة ذلك الحزب بين ما يسميه نموذج التنمية التابعة القائم على التبعية للاحتكارات الدولية، وتدخل صناديق المال الدولية في الاقتصاد الوطني الذي اتسم بالهشاشة بسبب ذلك، والمقوّمات الثقافية للبلاد، مما يؤدي إلى ضربها بسبب ما تحدثه «التبعية الاقتصادية من تبعية في مضمار الأذواق والعادات الاستهلاكية، ومن استعداد لمحاكاة نمط العيش والتيارات الفنية، مما أدى إلى رسم سياسات استهدفت باسم العصرنة أخص خصائص الهوية الثقافية». يضيف الهرماسي أن تلك السياسات

(٥٦) الطاهر لبيب، «العجز عن التعريب في مجتمع تابع،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٢٩ (تموز/يوليو ١٩٨١)، ص ٢٦.

قامت على مرتكزيْن: **الأول** هو «فصل الشعب التونسي عن باقي الأمة العربية من خلال الدعوة إلى الأمة التونسية، واعتبار الدولة التونسية دولة قومية. . فبذل الجهد للحطّ من هدف الوحدة العربية بوصفها إضافة أصفار إلى أصفار». أما **الثاني** فيتجسد في «اتباع سياسة تربوية وثقافية دافعت عن الفرنكفونية والازدواجية اللغوية الهجينة، وجعلت من اللغة الأجنبية لغة والعلم والتكنولوجيا»[٥٧].

وعلى تلك الأرضية نفسها، وضمن الاتجاه نفسه، الذي يعتبر أن المرحلة البورقيبية هي مرحلة تهميش الهوية العربية الإسلامية، ساهم المرزوقي في ذلك الجدل، معتبراً أن «البورقيبية بقيت تتشدق بالأمة التونسية ثلاثة عقود، فلم تنجح إلا في بلورة الفكر القومي والفكر الإسلامي»[٥٨]، أي أنها مهّدت السبيل إلى انتشار الأفكار النقيضة لما كانت تروّج له.

هناك مقال مهم عالج إشكالية الهوية والانتماء نشره منصف الشابي ليسهم في الجدل الدائر بين النخب الفكرية والسياسية. لقد أكد ذلك المقال ما أشار إليه الهرماسي من أن «السياسة البورقيبية كانت طيلة ثلاثين سنة سياسة تابعة للغرب، لأنها لم تملك السلاح الأول والأساسي في التخلص من التبعية، ألا وهو الإرادة الوطنية». وعرّف صاحب المقال الهوية بأنها «تقوم على التفاعل المتواصل بين الذاكرة الجماعية والواقع، فهي تجمع بين العوامل الثابتة، كالتاريخ واللغة والعادات والتقاليد». ولما كان الشابي يناقش مسألة الهوية في ميثاق «التجمع الاشتراكي التقدمي»، معتبراً أنها لم تأخذ المكان الذي تستحق في نصوص ذلك الحزب وبياناته، فإن ذكر عروبة تونس أو الإشارة إلى أن لغة الشعب التونسي هي العربية، لا تكفي، حسب رأيه، فهو يرى ضرورة التأكيد أن الشعب التونسي عربي ومسلم، وأن الاكتفاء بذكر العروبة هو «تعبير عن إدمان اليسار التونسي على نفي نصف الهوية الثقافية لشعب يدّعي أنه يناضل من أجل حقوقه ومن أجل سعادته». ويلاحظ الكاتب أن المسألة الدينية التي تنفيها النصوص في شأن أغلبية الشعب التونسي الساحقة المسلمة يتذكرها الرفاق عندما يتعلق الأمر بـ «الأقليات الدينية». ويخلص إلى أن محاولة تغليب عروبة الشعب على إسلامه ما هي إلا تعبير عن النظرة القاصرة في قراءة كاملة صحيحة لهوية ذلك الشعب[٥٩]. لقد فتح ذلك الجدل

(٥٧) الهرماسي، «إخفاق المشروع البورقيبي: (٢) الهوية والمقومات الثقافية،» ص ٨.
(٥٨) المنصف المرزوقي، «أسئلة في الهوية،» **الموقف** (٧ نيسان/ أبريل ١٩٨٨)، ص ١٢.
(٥٩) المنصف الشابي، «قراءة في ميثاق التجمع الاشتراكي: الهوية، ذلك البعد الغائب،» **الموقف** (١٧ تموز/ يوليو ١٩٨٨)، ص ١٢.

الباب على مصراعيه، فتحول الحوار والجدل إلى نوع من المحاكمة الفكرية للحقبة البورقيبية، وكل ما روّجت له من هوية وذاتية وشخصية وقومية وأمة تونسية.

كتب الزريبي، وهو يناقش مقالاً نشر في مجلة **المغرب** يدعو إلى تأكيد «الذاتية التونسية» في البرامج التربوية، معتبراً أن مثل تلك الذاتية التي حظيت بالتبجيل إبان الفترة البورقيبية كانت نتيجتها بناء جيل مذبذب، فلا هو بالتونسي، ولا هو بالعربي، وهو توجه مغشوش يريد أصحابه أن يجعلوا من تونس أمة برأسها لها مقوّمات مميزة، وأن يجعلوا صلتها بمن حولها من الأقطار المغربية صلة جوار لا قرابة. وبعد مناقشة مطولة للجوانب التاريخية والجغرافية التي تجمع تونس بالعرب ضمن ما وفره لها الإسلام بعد الفتوحات من تواصل مع بني جلدتهم في المشرق العربي، وللمضامين التي يجب أن تبرزها البرامج التربوية التي على علاقة بمسألة الهوية، يخلص الكاتب إلى نتيجة مفادها أن «ثلاثين سنة من الذاتية التونسية ذهبت غير مأسوف عليها»[٦٠]. وانتقل الجدل حول الهوية وقضية التعريب من منابر النخب الفكرية إلى فضاءات السياسة، وتحول إلى قضية رأي عام. بدأ الأمر أول مرة في نادي الصحافة، وهو برنامج تلفزيوني استضاف أحمد نجيب الشابي في بداية شهر نيسان/أبريل من سنة ١٩٨٩. لقد كانت تلك الحصة التلفزيونية منطلقاً لحوار ساخن سرعان ما تحول إلى مناظرات ومطارحات فكرية وسياسية، وإلى صراعات وقضايا في أروقة المحاكم. كان موضوع ذلك كله قضايا الهوية والتعريب وطرفاها فريقان: فريق **أول** يقوده محمد الشرفي، وزير التربية الأسبق، وفريق **ثانٍ** يقوده الشابي، الأمين العام لـ «التجمع الاشتراكي التقدمي». انطلق الجدل من آراء عبّر عنها الفريق الثاني، تضمنت رؤيته للتعليم ولكيفية إصلاحه، وما يجب أن يتضمنه من محتويات ومضامين، مما أثار حفيظة وزير التربية والعلوم. يشير الشابي إلى أن الخلاف بينه وبين ذلك الوزير ينحصر في نقطتين أساسيتين، هما: التعريب، والتربية الإسلامية. فهو يعتبر أن مسألة التعريب تمثل خياراً استراتيجياً لديه، متسائلاً: هل أن ٣٤ سنة من الاستقلال غير كافية للتخلّص من الازدواجية اللغوية التي ورّثنا إياها النظام الاستعماري؟ ويجيب الشابي عن ذلك السؤال قائلاً: «اللغة الفرنسية تأخرت عن اللغات الأخرى، والفرنسيون أنفسهم يعتمدون الإنكليزية في ميدان الاتصالات الدولية، والمراجع العلمية والتجربة المعيشية تثبت أن جميع اللغات قادرة على نقل العلوم الحديثة.

(٦٠) الهادي الزريبي، «ثلاثون سنة من الذاتية التونسية ذهبت غير مأسوف عليها،» **الموقف** (٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨).

وتاريخ اللغة العربية العريق يؤكّد قدرتها على ذلك، وهو ما تثبته تجارب البلدان العربية الأخرى، بما فيها الجزائر، والقضية هي قضية اختيار سياسي». ويتساءل الشابي عمّا اتخذه الوزير لفائدة اللغة الوطنية، ويجيب: «إنه قرّر تعريب مواد علمية في المدرسة الأساسية، وإن هذه المدرسة ستنجز عاماً بعد عام، فما هو الجديد والحال أن تعليم العلوم حاصل الآن بالعربية بالنسبة إلى السنوات الأولى من التعليم الابتدائي، في حين أن اللغة الفرنسية خصّت باهتمام خاص. فوزير التربية والتعليم يأسف لانهيار اللغة الفرنسية، وعزوف التونسيين عنها إلى حدّ أن الجامعة التونسية لم تعد تخرّج أكثر من ٢٠ مجازاً في اللغة الفرنسية في السنة، ويتخذ الشرفي من أجل ذلك الإجراءات بإضافة ساعات التدريس إلى هذه اللغة أو صرفها وبجعلها إجبارية بداية من سنة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، وينتدب الفرنسيات من زوجات التونسيين للتدريس... الخ». لقد طالب الشابي بخطة لتعريب التعليم في إطار التمسك بالاستقلال الثقافي، وهذه الرؤية لا تنمّ عن انغلاق تجاه البلدان الأخرى. وفي ما يتعلق بالخلاف حول مادة التربية الإسلامية، فإن الاختلاف في الرؤى يقوم على وجهتي نظر: **الأولى** يتبناها الشرفي، ومفادها «مصالحة الطفل مع عصره»، **والثانية** يدافع عنها الشابي، وهو يرى أنه لا يجب الاقتصار على المصالحة مع العصر، وإنما مع التراث أيضاً. لقد أدت مناقشة تلك المسألة إلى جدل عميق بين الطرفين لم يقتصر على مسألة تدريس التربية الإسلامية، وإنما تجاوز ذلك إلى قضايا كبرى تتعلق بالدين عامة، وما أثاره من مسائل خلافية، مثل مسألة الدولة والسلطة أو الحكم والخلافة والجهاد، وعلاقة الإسلام بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمشروع السلفي الأصولي[٦١].

في مقابل ذلك، شارك الوزير الشرفي في تلك المناظرات الفكرية المتعلقة بقضايا الهوية من خلال بعض الردود التي كان يصدرها بصفة رسمية باسم وزارته، ولكنه عبّر عنها بوضوح أكثر في حوار مع إحدى الدوريات الناطقة بالفرنسية. أوضح الشرفي في ذلك الحوار أن المواقف السياسية لها أسس ثقافية تنطلق منها، وهي تبرز في الأيديولوجيا القومية العربية والإسلامية والتونسية، معتبراً أنه تونسي قبل كل شيء. وتونس لها ماض متعدد: بربري، فينيقي، روماني، وندالي، وعربي، رغم أنها اليوم عربية إسلامية، فهي لها شخصيتها التي لا يمكن أن تمّحى. ولا ضرورة لديه بإعطاء امتياز للجانب العربي أو للبعد الإسلامي. تلك هي الأرضية

(٦١) انظر حوار مع أحمد نجيب الشابي، «الشابي يرد على الشرفي،» **الموقف** (٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٠)، ص ٤.

التي سيستند إليها مشروعه في الإصلاح التربوي. هذا المشروع الذي يجب أن يكون ثمرة إجماع واسع من القوى السياسية والأساتذة. وذلك من أجل النهوض بالمستوى المتدني جداً لدى المتعلمين، ناهيك عن قلة اعتزازهم بتونسيتهم. وقد حدّد الوزير الشرفي أن أحد أبرز أهدافه هو مصالحة التونسي مع تاريخه وجعله يعتزّ بتونسيته[٦٢].

لقد أدت تلك المطارحات الفكرية إلى عمليه اصطفاف شقت النخب، والنخب الإعلامية بصفة خاصة، تجاه قضية الهوية والتعريب، فنشرت مجلة **المغرب** سلسلة من المقالات المؤيدة للوزير الشرفي، والمناهضة للشابي، وقد وصلت إلى حدّ التجريح الشخصي[٦٣].

وفي مقابل ذلك التجريح، يبدو أن مجلة **الموقف** والقائمين عليها أخذوا المسألة مأخذ جدّ، ففتحوا أبواب جريدتهم للأصوات المؤيدة للهوية والتعريب. في مقال بعنوان «لا إصلاح دون تعريب العلوم والرياضيات وإنهاء الازدواجية اللغوية»، ذكر خشانة أن النخبة الوطنية في نهاية الخمسينيات كانت تؤكد أن التعليم «جزء من السيادة الوطنية»، وهو السياق الذي تعرّبت ضمنه بعض الوزارات، مثل التعريب الإداري لوزارة التربية، وتعريب وزارتي الدفاع والداخلية. وخلاصة ما انتهى إليه ذلك المقال هو أنه «لا مجال لإصلاح حقيقي في ميدان التربية والتعليم، إن لم يقض أولاً على ازدواجية اللسان، وما تولّده من

(٦٢) انظر حوار مع محمد الشرفي بعنوان: «معركتي مع الإسلاميين» في: *Jeune afrique* (30 avril 1990), pp.19-20.

(٦٣) من أبرز تلك المقالات ما كتبه زياد كريشان، «المقامة الشابية،» **المغرب** (٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٠) التي جاء فيها ما يلي: «كم كانت دهشتي شديدة، حين علمت أن صديقي سفيان بن حميدة، الذي كنت أعدّه من الوطنيين الثقاة، هو في حقيقة الأمر عميل للسوفيات، وكدت أصعق مع وقع النبأ، المشين، وعزمت على مفارقة أشلاء لينين، من ذوي الخلفيات السياسية، المبلبلين لأمن وسلامة التجمعات الاشتراكية التقدمية. وأسأل العلي المجيب، أن يمدّ في أنفاس الشابي أحمد نجيب، حتى يستمر في فضح الخونة، المفسدين لكل التكتيكات المرنة. ولا يفوتني هذا المقام، دون التنديد بالمشككين اللئام، الناقمين على الشابي المسكين، تقلبه بين دمشق وبيكين، هذا خارج الحدود، أما داخل الوطن الودود فمن العروبة إلى اليسار، ثم الرجوع إلى نفس الديار، فتأرجحه بين مزالي وعاشور، واليوم تودّده للنهضة والدستور. أقول لهؤلاء الحساد، الناقمين على البلاد والعباد، أن لله في خلقه آيات، ومن أدراكم لعله بقي وفياً طول حياته لنفس المخابرات؟!

وبعد ذلك بثماني عشرة سنة، كتب أحمد نجيب الشابي بمناسبة مرور أربعين يوماً على وفاة الوزير الشرفي: «... نجتمع اليوم لنعزي أنفسنا في مصابنا الجلل أخينا وصديقنا وعلم مسيرتنا السياسية ومرجعها الفكري الكبير، المرحوم محمد الشرفي. اختطفته يد المنون من بيننا وهو في أوج العطاء، اختطفته ونحن أحوج ما نكون فيه إلى سداد رأيه ورجاحة عقله لاستجلاء الطريق... امتهن التعليم طوال حياته وآمن بدور المدرسة العمومية في نحت شخصية المجتمع.. لذلك لم يكن مستغرباً أن يقبل محمد الشرفي خطة وزير التربية التعليم العالي، بل أن يقدم على تولي هذه الخطة...». انظر كلمة أحمد نجيب الشابي في أربعينية الشرفي بعنوان: «محمد الشرفي منارة من منارات الفكر الإصلاحي في تونس،» **الموقف** (١٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٨)، ص ١٢.

هجانة فكرية وتذبذب لغوي وتفكك حضاري، وإن لم يكن هدفه تعريب تدريس العلوم والرياضيات بشكل يعيد إلى لغتنا مكانتها الطبيعية في بلد مستقل»[٦٤].

اعتبر «التجمع الاشتراكي التقدمي» تلك المطارحات حول الهوية معركة حقيقة سمّاها «معركة الجلاء الثقافي». ففي حوار أجرته مجلة **الموقف** مع الأمين العام للحزب نصّ على أن تونس تعيش آخر فترات الفرنكفونية التي أسستها نخبة متعلقة وجدانياً بفرنسا[٦٥].

ولتجسيد هذا التوجّه على أرض الواقع كانت الصحيفة نفسها قد نشرت الإعلان الذي نشرته وزارة التربية التونسية في جريدة **لوموند** (*Le Monde*) الفرنسية يوم ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٠، وفحواه الدعوة إلى انتداب أعداد كبيرة من مدرّسين فرنسيين من المختصين في اللغة والآداب الفرنسية. ورد ذلك ضمن مقال حامل لعنوان «كفى يا سيادة الوزير... تونس ترفض عودتهم». إن عنوان المقال يحيل على نزعة استعمارية تتجدّد من خلال دعوة الفرنسيين إلى أخذ مكان التونسيين في المدارس والمعاهد بعد أن كانوا احتكروها لمدة تتجاوز ثلاثة أرباع القرن. ويؤكد الرأي القائل إن الفرنسية تحظى بعناية خاصة على حساب اللغة الوطنية مع التذكير بأن الوزارة لم تخصّص أي اهتمام للنهوض باللغة العربية[٦٦]. ولا شك في أن ذلك كان مقدمة لإنهاء الجدل حول هذه المسألة، فالهوية في النهاية يصنعها من يملك القوة والسلطة.

خامساً: هوية نخبة أم هوية مجتمع؟

لا شك في أن الهوية التونسية بمضامينها العربية الإسلامية كانت وما تزال مستهدفة. مؤشرات ذلك كثيرة، وهو ما ينعكس من خلال الجدل الذي شهدته البلاد خلال القرن المنصرم، سواء إبان الفترة الاستعمارية أو خلال الحكم البورقيبي وما تلاه من مناقشات ومطارحات برزت بعد سقوط ذلك الحكم. لكن تلك المطارحات والمناظرات الفكرية التي كانت تتخذ أحياناً أشكالاً سياسية تعكس انقساماً بين تيارين رئيسيين: التيار **الأول** نخبوي يصطف فيه الفرنكفونيون ودعاة

(٦٤) رشيد خشانة، «لا إصلاح بدون تعريب العلوم والرياضيات وإنهاء الازدواجية اللغوية،» **الموقف** (١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٠)، ص ٢.

(٦٥) انظر حوار مع أحمد نجيب الشابي بعنوان: «تعالوا نتناقش حول المدرسة الفرنكو - عربية،» **الموقف** (٧ حزيران/يونيو ١٩٩٠)، ص ٤.

(٦٦) «كفى يا سيادة الوزير تونس ترفض عودتهم،» **الموقف** (١٧ أيار/مايو ١٩٩٠)، ص ٤.

التونسة الخالية من المضامين الحضارية التي أنتجتها اللغة العربية والدين الإسلامي، وبعض اليساريين ممن تتلمذوا في الحزب الشيوعي التونسي وحركة «آفاق» على المقولات القديمة الداعية إلى الاندماج بين فرنسا ومستعمراتها ضمن الوحدة الفرنسية. ولكن هذا الصف لا يستطيع أن يعلن صراحة عداءه للعربية والإسلام، فيتخفّى وراء شعارات التونسة والانفتاح على الأجنبي والتعدّد اللغوي والتمسك بالقيم الإنسانية والتحديث، وهي شعارات على أهميتها تستعمل للتضليل أكثر منه للالتزام الحقيقي، ويكفي أن نستحضر تجربة بورقيبة الذي مسك بهرم السلطة لمدة ٣٠ سنة، ضرب فيها كل قيم الحداثة السياسية الليبرالية بعرض الحائط، وأرسى تقاليد سياسية موغلة في القدم والتخلّف، مثل الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي والشخصنة ومنع الحريات والتعددية السياسية والفكرية، وهو مثال لليبراليين الذين نشأوا في المدارس الغربية وتعلّموا منها قيم الأنوار والحداثة، وكان لا يتأخر في رفض الهوية بمضامينها العربية الإسلامية ليحلّ محلها «الهوية والقومية التونسية». هناك مثال آخر للتضليل هو محمد الشرفي المترّوي من قيم الحداثة الغربية الليبرالية - الماركسية بما تحمله التسمية من مفارقة. فالرجل لم يتأخر في قبول العمل في حكومة لا تتماشى خياراتها واستراتيجياتها السياسية مع انتمائه اليساري الماركسي القديم الذي كان يفتخر به، وهو على رأس وزارة التربية. من مفارقات الهوية لدى محمد الشرفي الذي جاء ليصالح التونسي مع تونسيته وتاريخه، على حدّ قوله، أنه لم ير حرجاً في قصف معارضيه من الإسلاميين والقوميين، وحتى بعض اليساريين، بأبشع التهم، مثل الظلامية والتخلّف، وهو بالأمس القريب رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، لمجرد أنهم اختلفوا معه في تصوراته حول إصلاح التعليم ومكانة الهوية في ذلك الإصلاح. كما وصف المدرّسين الذين ادعى أنه شاركهم في مناقشة ذلك الإصلاح بأنهم «سقط المتاع» (Les Déchets): «سقط متاع الثانوي يدرّسون بالابتدائي، وسقط متاع التعليم العالي يدرّسون بالتعليم الثانوي»[٦٧]. ولعل ما يثير الجدل في تلك المغالطات، ليس تزييف التاريخ فقط، وإنما سرقته. يقول محمد الشرفي: «أما الحركة الوطنية بتونس فقد قادها الصادقيون...»، ثم يضيف: «وقد تأسست الحركة الوطنية في تونس وقيّدت منذ انبعاثها حتى الاستقلال من قبل مناضلين كانت تطلق عليهم تسمية «وطنيين» وينعتون بحماة الوطن، ويمكن أن نسميهم اليوم بأنصار الحداثة»[٦٨]. ودون

(٦٧) حوار مع الشرفي بعنوان: «معركتي مع الإسلاميين» في: *Jeune afrique* (30 avril 1990), p. 20.

(٦٨) محمد الشرفي، **الإسلام والحرية** (تونس: دار الجنوب للنشر، ٢٠٠٢)، ص ٣٤ - ٣٥.

الدخول في مناقشات دقيقة، يبدو أن الشرفي لا يكتب إلا الكلام الذي يريد أن يسمعه، فالحركة الوطنية لم يقدها ميدانياً من كان صادقياً، ولا علم لقادتها الفعليين في الجبال والفيافي والصحاري والأرياف بتلك المدرسة وبتعليمها، ويكفي الرجوع إلى بعض المراجع التي نشرها معهد الحركة الوطنية في تونس للتأكد من الحركة الوطنية الحقيقية ومختلف معاركها وتضحياتها وشهدائها[٦٩]. ولكن الأمر الذي يجب ذكره هو أن النخب الحضرية ورثت نضال أجيال من الوطنيين، قادة ومقاتلين ميدانيين. كما ينطبق الأمر بالنسبة إلى الزيتونة والزيتونيين، فيمكن الرجوع إلى الدراسات المهمة التي نشرها بعض الدارسين أمثال محمد ضيف الله والمختار العياشي للوقوف على النضال الطلابي الزيتوني، وما وفّرته الزيتونة من كوادر للأحزاب الوطنية، وللاتحاد العام التونسي للشغل، وللصحافة الوطنية، كما يمكن التأكد من ذلك في كثير من الدراسات القيّمة في أعمال الندوة الدولية الحادية عشرة حول **الزيتونة: الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي**. وأما الحداثة التي يشير إليها الشرفي، فلا تحيل سوى على الاستعمار آنذاك، ومن طبيعة الأمور أن يقع التصدّي للاستعمار وكافة مريديه ومضامينه. لقد كان محمد الشرفي، وباسم الحداثة، متحاملاً على الزيتونة والزيتونيين، فهو القائل: «فقد انحدر القادة الزيتونيون القدامى من أصول أرستقراطية ووردوا من أوساط غنية... ثم إنهم كانوا دوماً قريبين من السلطة، مناصرين لكل متربّع على عرشها... الخ»[٧٠].

لقد كان الشرفي يجهل جهلاً مطبقاً التاريخ الزيتوني، ويجهل ما كتب حوله من أعمال علمية. فالزيتونة فضاء تدريس علمي يجمع شريحتين رئيسيتين معاً، هما الطلاب، وقد فصلنا القول في جزء سابق من هذا البحث حول النشاط النقابي لطلبة الزيتونة والتضحيات الجسيمة التي قدموها، التي وصلت إلى حدّ الشهادة من أجل هذا الشعب. أما المدرّسون فقد خصهم مختار العياشي بجزء من مؤلفه حول البيئة الزيتونية، لا شك أن الشرفي لم يطّلع عليه، حسب الإحالات الواردة في كتابه. لقد أشار ذلك المؤلف إلى أن ردود فعل المدرّسين الزيتونيين على الاحتلال بدأت منذ قيامه سنة ١٨٨١، فاحتج كل من صالح الشريف، وإسماعيل الصفايحي، والخضر حسين، على توقيع اتفاقية ١٢ أيار/مايو ١٨٨١، واتفاقية المرسى في حزيران/يونيو ١٨٨٣، ووقّعوا عريضة شارك فيها ١٢ مدرّساً

(٦٩) انظر على سبيل المثال: عميرة علية الصغير وعدنان المنصر، **المقاومة المسلحة في تونس**، ٢ ج (تونس: المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ١٩٩٧)، ج ١: **١٨٨١ ـ ١٩٣٩**، وج ٢: **١٩٣٩ ـ ١٩٥٦**.

(٧٠) الشرفي، **الإسلام والحرية**، ص ٣٥.

زيتونياً ضد مصادقة البرلمان الفرنسي على الاتفاقية الثانية، وذلك سنة ١٨٨٥. وعزل بعضهم من مناصبهم لما تظاهروا ضد قرار لبلدية تونس متعلق بدفن الموتى المسلمين في السنة نفسها. وساهم البعض منهم في نشر الأفكار الإصلاحية، أمثال محمد السنوسي وسالم بوحاجب. ولم يتأخر الكثير من مدرّسي الزيتونة في تأييد إضراب ١٩١٠، بل إن كثيراً منهم كانوا يتزعمون الإضرابات الطلابية ويحرّضون عليها كمدخل لمقاومة الاحتلال، وقد خضع البعض للتوقيف عن العمل. وقد أيّدوا إصلاح التعليم في الجامع الأعظم، وهو المطلب الطلابي، لكن إدارة الاحتلال كانت تتغاضى عن ذلك المطلب للإبقاء على التعليم الفرنسي متفوّقاً. كما قرر المدرّسون الزيتونيون ابتداء من الثلاثينيات تكوين نقابة تدافع عن مصالحهم أطلقت عليهم «جمعية العلماء»، لكن الطاهر بن عاشور أجهضها. ففي رسالة إلى الوزير الأكبر أشار إلى أنه «لو دخلت الحركة النقابية الجامع الأعظم يوماً لما أمكن أبداً إدخال أي إصلاح عليه، ولسادت الإضرابات، كما هي سائدة في المعامل». كما شارك المدرّسون الزيتونيون في كتابة العرائض والاحتجاجات، وفي المظاهرات والإضرابات المتعلقة بفتوى التجنيس سنة ١٩٣٣. وكانت سلطة الإشراف تنعتهم بالمدرّسين المضربين المشوّشين، وقد كانت نتيجة تلك التحركات إجراءات تعسفية ضد الكثير منهم[٧١]. كل تلك الأمثلة لم تكن سوى مجرد عيّنات من النضال الزيتوني، الذي كان أشمل من ذلك بكثير. فالانخراط في صفوف الحزب الدستوري القديم ومساندة صالح بن يوسف ومؤتمرات الحركة الوطنية، التي كانت تنعقد في الجامع الأعظم، مثل مؤتمر ليلة القدر سنة ١٩٤٦، والتأثير في صفوف الطلبة الذين كانوا ينقلون الأفكار الوطنية إلى جهاتهم، وغير ذلك مما يمكن أن يشكّل محتوى لأعمال بحثية مهمة، لا شك في أن مؤرخينا قد قاموا بها. كل ذلك لا يستسيغه الشرفي، ولا يريد أن يسمعه ولا يراه، لأنه يدحض الأسس الهشّة التي بنى عليها موقفه من قضايا الهوية وعلاقتها بالحداثة. لقد كان التيار المدافع عن التونسة بمضامينها الفرنكفونية مدركاً للدور المنوط بقادته ومريديه، وعليه مواصلة عمل أسلافه الذين نشأوا أول مرة في رعاية الدولة الاستعمارية. يقول الشرفي: «ومنذ ذلك الحين وبعد الاستقلال، أي بعد ٨٠ سنة، أصبح التونسيون المثقفون منقسمين إلى عائلتين كبيرتين، تكوّن أولاهما من الصادقيين المسلّحين بازدواجية ثقافية، والمنفتحين على الحداثة، والمتطلعين إلى

(٧١) مختار العياشي، **البيئة الزيتونية، ١٩١٠ ـ ١٩٤٥: مساهمة في تاريخ الجامعة الإسلامية التونسية**، نقله إلى الفرنسية حمادي الساحلي (تونس: دار التركي للنشر، ١٩٩٠)، ص ٢١٧ ـ ٢٢٤.

المستقبل، في حين تضم ثانيتهما الزيتونيين المنغلقين على العروبة، والمحافظين عقلاً وثقافة»[٧٢]. إن جماعة تيار التونسة من «النخبة المتحدرة من البرجوازية الصغيرة، ومن النظام التربوي الفرنسي، ما إن تمكنت من السلطة حتى صاغت مشروعاً سياسياً يقوم على التوجّه اللائكي. وهذا المشروع يرى أن الدولة هي وسيلة التغيير الاجتماعي»[٧٣]. وتبيّن بعض الإحصائيات كيف أن تلك النخبة سيطرت على هرم الدولة مباشرة بعد الاستقلال، وبقي الأمر مستمراً بعدها، فمن بين ٩٣ وزيراً أو كاتب دولة تداولوا على الحكم في الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٨٠ نجد أن ٩١,٤ بالمئة منهم حاصلون على مؤهل جامعي، ولا يوجد أي واحد من بينهم متخرجاً في التعليم الزيتوني. أما في فئة الولاة التي تضم ٧٨ فرداً، فتخضع للظاهرة نفسها، إذ لا يوجد من بينهم إلا أربعة لهم تكوين زيتوني، وتم استخدامهم مباشرة إثر الاستقلال[٧٤]. وفي دراسة نشرها سريب أنه من بين ١٠٢ وزير اشتغلوا بين سنتي ١٩٨٧ و١٩٩٧ توزّعوا كالآتي: كان ١٨,٦ بالمئة منهم خرّيجي علوم إنسانية، و٤٩ بالمئة خرّيجي حقوق وعلوم اقتصادية وسياسية، و١٥,٧ بالمئة خرّيجي علوم، و٦,٩ بالمئة خرّيجي طب، و٢٢,٥٤ بالمئة خرّيجي اختصاصات أخرى. وفي حين كانت أغلبية وزراء بورقيبة من الذين درسوا في الجامعات الفرنسية، فإن الوزراء الذين اشتغلوا في حكومات الرئيس بن علي خلال المدة المحدّدة يتوزعون بالتساوي تقريباً على الجامعات التونسية والفرنسية[٧٥].

إن ما يفهم من تلك المعطيات هو أن هرم الدولة منذ الاستقلال، وإلى اليوم، يخضع لتسيير بعض النخب من خرّيجي، إما التعليم الفرنسي أو التعليم التونسي المزدوج المنظم بواسطة إصلاح ١٩٥٨، وكلاهما يستبطن نوعاً من الإقصاء للهوية التونسية بمضمونها العربي الإسلامي. واللافت للانتباه هو أن الجامعات الفرنسية التي تنتمي إليها غالبية كوادر الدولة الأساسيين والوزراء وكتّاب الدولة السابقون أو المباشرون لوظائفهم، ما تزال تدفع لنا بآلاف الخريجين، ومنهم من لم

---

(٧٢) الشرفي، المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٧٣) عبد القادر الزغل وأسماء العريف، «سلطة المثقفين ومثقفو السلطة في تونس،» ورقة قدمت إلى: **الأنتلجنسيا العربية: المثقفون والسلطة** (ندوة)، تحرير سعد الدين إبراهيم (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨)، ص ٢٩٧.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(٧٥) Noureddine Sraïeb, «Le Renouvellement du corps ministériel tunisien, 1987-1997,» papier présenté á: *Anciennes et nouvelles élites du Maghreb: Actes du colloque Zarzis III*, [organisé par l'] Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman; sous la dir. de Nourredine Sraïeb (Alger: INAS; Tunis: Cérès; Aix-en-Provence: EDISUD, 2003), p. 233.

يجد مكانه في النظام الجامعي التونسي. ولعل جامعة باريس ٨، التي كانت تقبل الطلبة التونسيين وغيرهم من المغرب العربي وأفريقيا، هي من إحداث اليسار الفرنسي في البداية، وما يزال هذا التيار يهيمن عليها، وهي الجامعة المعروفة بفتح أبوابها لغير حاملي البكالوريا. وهذه الجامعات كثيراً ما كانت تشتغل وفق مبدأ أنه لا يجب أن يعرف الطلبة الأجانب، ولا سيما المغاربة والأفارقة، الفشل، فأولئك سيكونون حملة الفكر واللغة والحضارة الفرنسية إلى بلدانهم، وهم رسلها المبشّرون بعد أن فشل الاستعمار في تحقيق ذلك في مستويات عديدة.

في مقابل ذلك، يوجد تيار واسع وعريض ينتمي إليه بعض النخب التي لا تنظر إلى الهوية التونسية خارج سياقها العربي الإسلامي. وهذا التيار يضم الشرائح الواسعة في المجتمع، من فلاحين وعمال وطلاب ونساء وأطفال وشيوخ ومتقاعدين، هؤلاء لا يعرفون غير العربية لغة، وقد باتوا يفهمونها اليوم بعد أن صارت اللغة الوحيدة التي تستعملها وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ولا سيما بعد انتشار الفضائيات التي وحّدت تلك اللغة لديهم، كما وحّدتها فضائيات الأطفال. كما أن تلك الأغلبية الساحقة لا تعرف غير الإسلام ديناً. مؤشرات ذلك انتشار المساجد وامتلاؤها بالمصلّين من النساء والرجال في يوم الجمعة وبقية الأيام، والتمسك بممارسة الدين من صوم وحج يتنافس حول تحقيقه المتنافسون بسبب محدودية النسب المحدّدة. وتنتشر بالتوازي مع ذلك أصناف وأشكال من السلوكيات الدينية، منها السياسي، ومنها الدعوي، ومنها الطرقي، ومنها العالم، ومنها الشعبي، ومنها العنيف، ومنها السلمي، ولكنها كلها انتماءات إلى دين ظن البعض أنه تراجع، فإذا به أكثر انتشاراً في المدن قبل الأرياف، ولدى المهاجرين الذين يعيشون الثقافة الغربية في أرقى تجلياتها قبل المحليين، الذين لم يغادروا البلاد واستمروا متمسكين بثقافة أجدادهم.

لقد كانت النخب النقابية والسياسية على علاقة بتلك الشرائح، فعدّلت خطابها بما ينسجم مع هوية المجتمع. وقد بيّنا ذلك انطلاقاً من بياناتهم ولوائحهم ومنشوراتهم، وذلك بتبني الهوية بمضمونها العربي الإسلامي أو بتطوير أحد مقوّمَي الهوية. ولما كان النظام التربوي هو الوسيلة التي اعتمدتها النخبة الفرنكفونية لإعادة صياغة هوية المجتمع، فقد رأينا ضرورة قياس نتائج إصلاح ١٩٥٨ من خلال موقف التلاميذ بعد ذلك بـ ٣٠ سنة. ثم اختبرنا نتائج إصلاح ١٩٩١ من خلال دراسة أجريت في الوسط الطلابي.

ولقياس موقف الشباب المدرسي والثانوي من الآخر، سنستنجد بنتائج

دراسة ميدانية أجريت سنة ١٩٨٨ على ١٦١٨ مستجوباً يمثّلون ست عشرة مؤسسة تعليمية ابتدائية وثانوية ومهنية منتشرة في الجمهورية التونسية[٧٦]. فتاريخ الدراسة له دلالة باعتبار أن أولئك التلاميذ هم خاتمة العنقود من المنتمين إلى المدرسة التي أنتجها الإصلاح التربوي الأول، الذي عرفته تونس سنة ١٩٥٨، والعامل على إبراز «الشخصية القومية التونسية» لدى الأطفال والشباب، والمتمايزة من الهوية العربية الإسلامية. فبعد ذلك بثلاث سنوات، أي سنة ١٩٩١ فقط، سيعلن عن نهاية ذلك المشروع ليحلّ بدلاً منه الإصلاح الجديد. كما أن استجواب ذلك العدد من تلاميذ المدارس والثانويات يعطي صورة واضحة عن الوعي المنتشر في المؤسسة التعليمية التونسية حول الموقف من الآخر.

لقد تفحصت تلك الدراسة اتجاهات الشباب في تونس، كما يعكسها استحسانهم أو عدم استحسانهم للبلدان الأخرى[٧٧]. انتهى العمل الميداني إلى أن العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى لدى التلاميذ في معظم المراحل التعليمية ومن ذوي التراتبيات المختلفة. والسبب يكاد يكون معروفاً، فالسعودية ترمز إلى مقدسات الإسلام، وهو دين الغالبية العظمى في تونس. وتأتي في المرتبة الثانية فلسطين، التي ترمز إلى قدسية تكاد تضاهي القدسية الدينية، فهي بالإضافة إلى أنها أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسرى الرسول (ﷺ)، فهي الأرض السليبة التي تتحمل الأجيال من الشباب العربي منذ نهاية الأربعينيات من القرن المنصرم مسؤولية استردادها من مغتصبيها. ولعل ذلك ما يفسر مشاركة الشباب، والشباب الطلابي بوجه خاص، في كل الأفعال الاحتجاجية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، مثل حرب ١٩٦٧ التي شهدت حرق الطلاب للسفارة البريطانية في تونس، أو التطوع للقتال ضد حصار بيروت سنة ١٩٨٢، ودعم مختلف الانتفاضات الفلسطينية منذ سنة ١٩٨٧ . . . الخ. ويؤكد صدق ذلك القول المرتبة التي وضعت فيها إسرائيل، وهي الأخيرة من بين مختلف البلدان، فهي ليست مجرد بلد غير مرغوب فيه، بل هي العدو الأول لكافة العرب، وهو ما يستبطنه الشباب

(٧٦) نشرت نتائج تلك الدراسة في: ميخائيل سليمان، «تونس والعالم: موقف الشباب التونسي من البلدان الأخرى،» ورقة قدمت إلى: **صورة الآخر: العربي ناظراً ومنظوراً إليه** (ندوة)، تحرير الطاهر لبيب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٣٩٧. سنعتمد نتائج تلك الدراسة مع إعادة قراءة المعطيات المتوفرة.

(٧٧) عدد تلك البلدان موضوع الدراسة ٢٢ هي: العربية السعودية، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، كندا، اليونان، البرازيل، باكستان، اسبانيا، الهند، الصين، سويسرا، جنوب أفريقيا، فرنسا، اليابان، العراق، فلسطين، ليبيا، المغرب، سورية، مصر، والجزائر.

التلمذي، وإن كان لا يعبّر عنه أحياناً. مباشرة بعد السعودية وفلسطين، نجد مختلف الأقطار العربية المشار إليها، إذ تحتل مصر مكانة مهمة، وقد يرجع ذلك إلى التأثير التلفزي في الشباب في تونس، ولكن الأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة إلى الجزائر وليبيا والمغرب، حيث ما زالت فكرة المغرب العربي تلقى صدى بسبب تضمينها للخطاب السياسي والإعلامي.

كما حظيت سورية بكثير من التعاطف لدى الشباب التلمذي موضوع الدراسة، وخاصة لدى التلميذات اليافعات اللواتي ينتمين إلى مدارس ذات مستوى اجتماعي رفيع، وقد يعود ذلك إلى زيارات التبضّع أو التجارة، التي كانت تقوم بها بعض العائلات إلى تركيا، ولكنها كثيراً ما كانت تشمل سورية. لقد احتل العراق المرتبة الأخيرة من بين البلدان العربية، ويمكن تفسير ذلك بما علق في أذهان ذلك الجيل من التلاميذ من تحميل ذلك البلد مسؤولية الحرب العراقية ـ الإيرانية المدانة في المخيال الشبابي عموماً، والتلمذي على وجه الخصوص. وتحميل المسؤولية للعراق مردّه تأثير الحركة الإسلامية، متمثلة في حركة الاتجاه الإسلامي، في الشباب التلمذي، وقد كانت يومئذ في أوج قوتها، الأمر الذي جعل ذلك الشباب يتعاطف مع «الثورة الإسلامية في إيران»، وهو النموذج الذي يجب أن يحتذى. ولكن الأمر لن يدوم طويلاً، إذ سيتحول العراق بعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ، أي سنة ١٩٩١، ليصبح البلد الأكثر شعبية وتعاطفاً لدى الشباب التونسي، بسبب الحرب التي شنّت عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. لقد كان العراق في المرتبة الأخيرة من بين البلدان العربية الأكثر تعاطفاً لدى الشباب التونسي، ولكنه يحتل المرتبة الأولى، مقارنة ببقية الدول، بما يعني أن الشباب التلمذي في تونس يتماثلون مع العرب أكثر من غيرهم، بما في ذلك بعض الدول الإسلامية، مثل باكستان، التي لا تحتل مكانة مهمة في الترتيب، وربما يكون الموقف مختلفاً حالياً في ظل تأثير الفضائيات.

الجانب الثاني يتعلق بقياس الموقف من العروبة والإسلام لدى طلبة الجامعة. لقد بيّنت دراسة[٧٨] أجريت في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية الراجعة بالنظر إلى جامعة تونس في شباط/فبراير سنة ٢٠٠٤ شملت ٧٨ طالباً من أقسام التاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع من الطلبة الذين تلقوا تكويناً في مدرسة الإصلاح التربوي لسنة ١٩٩١، حول جملة من قضايا الهوية بصورة عامة، والموقف من

(٧٨) حافظ المداني، «تمثلات المجتمع التونسي لرموز هويته الثقافية،» (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ٢٠٠٤)، ص ١١٤ ـ ١٢٠.

الانتماء العربي الإسلامي، أن الشباب الطالبي يعطي أولوية للإسلام والعروبة. لقد ظهر ذلك الاتجاه جلياً من خلال الإجابة عن سؤال مهم تضمّنه الاستبيان الموجّه إلى المستجوبين هو الآتي: «هل لك أن تحدّد الرتبة من ١ إلى ٥ لعناصر اللغة والدين والدولة والأرض والعرق؟». لقد أخذ الدين المرتبة الأكثر أهمية لدى أكثر من ٥١ بالمئة من المستجوبين، وتلته اللغة بما يفوق ١٩ بالمئة، وتوزّعت بقية النسب على العناصر المتبقية. ولعل اللافت للانتباه الموقع الذي يحتله الدين الإسلامي واللغة العربية لدى طلبة الإنسانيات المنفتحين على العلوم الإنسانية، وعلى اللغات الغربية، وهذه المواد تدرّس من قبل أساتذة درس الكثيرون منهم في فرنسا، سواء إبان الحقبة الاستعمارية أو مع مجيء الاستقلال، وهم لا يخفون ميولهم الفرنكفونية، فهم الأقدر على التأثير في الوعي الطالبي بعد أن مهّدت لهم الأرضية الإصلاحات التربوية التي عرفتها البلاد، ولا سيما إصلاح الوزير الشرفي، الذي أعلن عن غاياته، التي من أبرزها إعادة الناشئة إلى طريق التونسة بدل العروبة والإسلام. إن دلالة إعطاء الأولوية للإسلام والعروبة في إجابات العيّنة المدروسة لا يمثل تحدياً لمشروع إصلاح التعليم، وإنما يعيد المسألة إلى مراتبها الأولى، أي أن لا أولوية خارج الإسلام والعروبة، ويتجلى ذلك من خلال ترتيب الدولة في مرتبة بعد هذين العنصرين. والدولة ليست مجرد إطار قانوني خال من أي مضمون، وإنما هي ترمز إلى التونسة والوطن، وقد تأسست بعد الاستعمار، في حين إن الإسلام والعروبة يرمزان إلى عنصرين من المفترض أنهما يحتلان المرتبتين الأوليين، باعتبار أنهما ينتميان إلى ما قبل الحداثة، كما بشّرت بها تلك الدولة.

إن الهوية التونسية، كما بيّنتها تلك الدراسة، لا معنى لها خارج مقوّمَي اللغة والدين. ولكن يمكن الاحتجاج على مثل تلك النتائج واعتبارها غير ممثلة، خاصة أن المؤسسات الجامعية الغالبة هي ذات صبغة علمية وتقنية. وهو احتجاج على درجة من المشروعية، وإن كنا لا نملك مسوحات دقيقة حول وعي الطلاب بمسألة الهوية، فإن المتعارف عليه أن مثل تلك الكليات كانت معقلاً للتيارات الدينية، وخاصة حركة النهضة الدينية قبل المواجهة التي تمت بينها وبين السلطة سنة ١٩٩١. أما التيارات الطلابية اليسارية، فقد كانت أكثر انتشاراً في مؤسسات الآداب والإنسانيات، في حين تتوزع التيارات العروبية الناصرية والبعثية بين الصنفين، كما يظهر مؤشر نتائج ممثلي الطلبة في المجالس العلمية.

خاتمة

لقد تخلّلت هذا الكتاب مناقشة مستفيضة لموضوع الهوية في تونس بأنماط خطابه المختلفة وبمرجعياته وقواه المتعددة. التحم في تلك المناقشة والجدل الثقافي بالسياسي. فالانتماء هو ثقافي بالدرجة الأولى، ولكن رهانات الهوية كثيراً ما تكون سياسية. لقد تبيّن من خلال نتائج بحثنا أن قضية الهوية يتجاذبها قطبان رئيسيان:

القطب **الأول** هم أنصار «الهوية التونسية»، وهي هوية بيضاء قابلة للشحن بأي مضمون ثقافي يستجيب للمرحلة التاريخية التي تمر بها البلاد. فيمكن أن تكون هوية فينيقية أو قرطاجية أو رومانية أو إسبانية أو تركية، أو حتى «هوية تونسية ـ فرنسية»، بما أن تونس عاشت حقبة ليست بالقصيرة في ظلّ الحماية الفرنسية. إن «الهوية التونسية»، حسب هذا الفهم، هي خليط من هذه الهويات جميعها، مع إضافة البعد المتوسطي والأفريقي أحياناً، ولكن المهم أنها ليست هوية عربية إسلامية صرفة.

ولما كان أنصار هذا الاتجاه هم من تولى الدولة منذ إعلان الاستقلال سنة ١٩٥٦، فإن استراتيجيتهم ارتكزت على استعمال تلك الدولة كوسيلة للتغيير الاجتماعي، ومن ثمة بناء «الهوية التونسية» وفق منظورهم الأيديولوجي والسياسي، وتخصيص الإمكانيات المادية والطاقات البشرية لذلك البناء، الذي يرفع شعارات الأيديولوجيا الليبرالية التحديثية، باعتماد أدواتها اللغوية والثقافية، وبرصد ميزانيات مهمة من أموال الدولة المتأتية من دافعي الضرائب ومن غيرها من المداخيل لهذا الغرض.

أما القطب **الثاني** في جدل الهوية، فهو المجتمع بأكمله: أدواته في التعبير، أحزابه وتنظيماته السياسية، نقاباته، طلابه وتلامذه، ناهيك عن بعض النخب المدافعة عن الهوية بمضامينها التي ارتضاها لنفسه ذلك المجتمع. إن هؤلاء جميعاً لم

يجدوا حرجاً في تبنّي الهوية، كما يفهمها مجتمعهم، وكما يمارسها في حياته اليومية. إن الهوية لدى هذا التيار الواسع استطاعت فرض نفسها على الكثير من النخب الفكرية والسياسية المسيّرة للدولة، وهي استجابة طبيعية، مما جعلها تقرّ بذلك في مستوى الدستور والميثاق الوطني وقانون الأحزاب، وغير ذلك من القوانين والتشريعات. كما استجابت لهذا التوجه الكثير من المؤسسات، من وزارات وإدارات مركزية، من خلال تعريبها التام أو الجزئي. وهذا التيار ما يزال صامداً للاعتراف بهوية المجتمع في بعض المؤسسات الإعلامية والتعليمية، الثانوية منها والجامعية، وبعض الفضاءات الاقتصادية، ولا سيما تلك التي تعود إلى القطاع الخاص، حيث ما يزال فعل النخب الفرنكفونية بارزاً. إن مسألة الهوية في نهاية المطاف، ليست مجرد انتماء مجتمع فحسب، وإنما هي تحصّنه لكي لا يبتلعه الآخر ويطمس جميع خصائصه ومكوّناته، خاصة في ظل عولمة شرسة أتت على اقتصاديات الشعوب بعد أن وضعتها في المزاد العلني، لتسقط لقمة سائغة في أفواه الشركات العابرة للحدود القومية، وهي تتّبع خطى الثقافي لتخترق الحصون القوية للهوية وتفتّتها من الداخل.

إن العولمة تدرك، أو قادتها ومنظّروها وأصحاب المصالح فيها، هم الذين يدركون أن الهوية في مجتمعات اليوم، ولا سيما العربية منها، هي الحصن الحصين أمام تفكّك تلك المجتمعات، وبالتالي ذوبانها، وأن قاعدة تلك الحصون القوية هي اللغة. لذلك تجدهم يشكّكون في جدواها وصلاحها ومدى قدرتها على أن تنهض بالعلوم والتكنولوجيا، ويدعون النخب إلى الأخذ بالإنكليزية أو بإحدى اللغات الأوروبية للوصول إلى ذلك الهدف، وهو حق أريد به تضليل، لإدراكهم أن المجتمعات لا تحقق نهضة حقيقية خارج لغاتها القومية والوطنية.

إن هذا البحث في نهاية الأمر ليس دفاعاً عن هوية مغايرة مختلفة عن الهويات المرسومة للمجتمع سلفاً من قبل القوى التي تمتلك أدوات صنع الهوية فحسب، وإنما هو إضافة إلى ذلك وعي متقدم بأن النهضة الحقيقية لمجتمع ما لا تتحقق خارج هويته الحقيقية، أي خارج منظومته اللغوية والدينية أو خارج كيانه الثقافي المتميز. والهوية بهذا المعنى تتقمص الدور المنوط بالدولة ـ الأمة في ظلّ غيابها، خاصة إذا طال أمده، كما هو حال العرب اليوم.

المراجـــع

١ ـ العربيـة

كتـب

ابن عاشور، محمد الفاضل. **الحركة الأدبية والفكرية في تونس**. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٣.

الأحزاب والحركات اليسارية: [مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين]. بإشراف علي ناصر محمد؛ تنسيق وتحرير فيصل دراج ومحمد جمال باروت. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، [٢٠٠٤]. ٢ ج.

ج ١: **الأحزاب والحركات الشيوعية والماركسية العربية: أحزاب المنظومة السوفياتية**.

ج ٢: **الأحزاب والحركات اليسارية الجديدة**.

الاستشارة الوطنية حول تونس القرن الحادي والعشرين: قراءات استراتيجية. تونس: المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٥.

بركات، حليم. **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

ـــــ . **الهوية: أزمة الحداثة والوعي التقليدي**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٤.

برنامج الاتحاد الديمقراطي الوحدوي. تونس: منشورات الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، ٢٠٠٧.

البشروش، توفيق. **جمهورية الدايات في تونس، ١٥٩١ ـ ١٦٧٥**. تونس: مطبعة أوربيس، ١٩٩٢.

بلحولة، محمد علي. **محمد علي الحامي وحوادث الأيام**. تونس: مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، ١٩٨٥.

بلخوجة، الطاهر. **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم: شهادة على عصر**. تونس: منشورات علامات، [١٩٩٩؟].

بنبلغيث، الشيباني. **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي، ١٨٥٩ ـ ١٨٨٢**. تقديم عبد الجليل التميمي. صفاقس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٥.

بن حميدة، عبد السلام. **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٦**. ترجمة رضا بسباس [وآخرون]. صفاقس: دار محمد علي الحامي، ١٩٨٤. ٢ ج.

ـــــ، مصطفى كريم ومنجي عمامي. **جدلية العلاقة بين النضالين الوطني والاجتماعي في تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل**. تونس: الاتحاد العام التونسي للشغل؛ مؤسسة فريدريش إيبارت، ٢٠٠٤. (رؤى عمالية)

بن سلامة، البشير. **النظرية التاريخية في الكفاح التحريري التونسي**. تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، ١٩٧٧.

بوقرة، عبد الجليل. **حركة آفاق من تاريخ اليسار التونسي، ١٩٦٣ ـ ١٩٧٥**. تونس: سراس للنشر، ١٩٩٣.

بوقمرة، محمد هشام. **القضية اللغوية في تونس**. تونس: مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٥.

البيطار، نديم. **حدود الهوية القومية: نقد عام**. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢.

بيقي، كاميل. **رسالة بورقيبة ـ سياسة إنسان**. ترجمة رياض المرزوقي وتوفيق بن عامر؛ مراجعة أحمد العابد. تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، ١٩٨١.

التركي، عروسية. **فصول من تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة**. صفاقس: مكتبة علاء الدين، ٢٠٠٥.

تشايجي، عبد الرحمن. **المسألة التونسية والسياسة العثمانية، ١٨٨١ ـ ١٩١٣**. ترجمه عن الفرنسية وعلق عليه عبد الجليل التميمي. تونس: دار الكتب الشرقية، ١٩٧٣.

التليلي، رضا. **الديمقراطية والتنمية في فكر أحمد التليلي**. تونس: منشورات الاتحاد العام التونسي للشغل، قسم الدراسات والتوثيق، ٢٠٠٥.

التيمومي، الهادي. **تونس، ١٩٥٦ ـ ١٩٨٧**. صفاقس: دار محمد علي الحامي، ٢٠٠٦.

ـــــ. **النشاط الصهيوني بتونس، ١٨٩٧ ـ ١٩٤٨**. تونس: [د. ن.]، ١٩٨٢.

الجابري، محمد عابد. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

ـــــ. **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

ـــــ. **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

ـــــ. **مسألة الهوية: العروبة والإسلام... والغرب**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٧. قضايا الفكر العربي؛ ٣)

جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين في فرنسا. **نشرة أعمال المؤتمر الثالث بباريس سنة ١٩٣٣**. تونس: مطبعة الاتحاد، ١٩٣٤.

الجورشي، صلاح الدين محمد القوماني وعبد العزيز التميمي. **المقدمات النظرية للإسلاميين التقدميين: لماذا الإسلام؟ كيف نفهمه اليوم؟**. تونس: دار البراق للنشر، ١٩٨٩.

جوزيف، جون. **اللغة والهوية: قومية ـ إثنية ـ دينية**. ترجمة عبد النور خراقي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٧. (عالم المعرفة؛ ٣٤٢)

الحداد، سالم. **الاتحاد العام التونسي للشغل والإشكالات الصعبة**. تونس: منشورات الاتحاد العام التونسي للشغل، قسم الدراسات والتوثيق، ٢٠٠٦.

الحداد، الطاهر. **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**. تونس: دار صامد للنشر، ١٩٩٧.

الدقي، نور الدين. **حركة الشباب التونسي**. تونس: المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ١٩٩٩.

الزيدي، علي. **تاريخ النظام التربوي للشعبة العصرية الزيتونية، ١٩٥١ ـ ١٩٦٥**. تقديم عبد الجليل التميمي. تونس: المعهد الأعلى للتوثيق، ١٩٨٦.

زيغلر، جان. **سادة العالم الجدد: العولمة ـ النهابون ـ المرتزقة ـ الفجر**. ترجمة محمد زكريا إسماعيل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

سارة، فايز. **الأحزاب والحركات السياسية في تونس، ١٩٣٢ ـ ١٩٨٤**. [د. م.: د. ن.]، ١٩٨٦.

سعيدان، عمر. **فرحات حشاد، بطل الكفاح القومي والاجتماعي: حياته، مذهبه، آثاره**. سوسة، تونس: مطبعة الشلبي، ١٩٦٩.

السعيداني، منير. **مقدمات في علم اجتماع الهوية**. صفاقس: دار علاء الدين، ٢٠٠٥.

سيف الدولة، عصمت. **عن العروبة والإسلام**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢)

ـــــ. ـــــ. ط ٢. تونس: دار البراق، ١٩٩٠.

سيف الدولة، عصمت. **نظرية الثورة العربية**. بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩. ٧ ج.

ج ١: **الأسس: جدل الإنسان، الحرية أولاً وأخيراً.**

ج ٢: **الأسس: البعد الرابع، الطليعة العربية.**

الشرفي، محمد. **الإسلام والحرية**. تونس: دار الجنوب للنشر، ٢٠٠٢.

الشرفي، منير. **وزراء بورقيبة: دراسة ترسم ملامح الوزير التونسي في عهد الحكم الفردي**. [تقديم الدالي الجازي]. قرطاج: مطبعة تونس، [د. ت.].

الشريف، محمد الهادي. **تاريخ تونس، من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**. تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة. تونس: دار سراس، ١٩٩٣.

شهادة أحمد بن صالح السياسية: إضاءات حول نضاله الوطني والدولي. تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٢.

صن، أمارتيا. **الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي**، ترجمة سحر توفيق. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٨. (عالم المعرفة؛ ٣٥٠)

ضيف الله، محمد. **الحركة الطالبية التونسية، ١٩٢٧ ـ ١٩٣٩**. زغوان، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ١٩٩٩.

ـــــ. **المدرج والكرسي: بحوث حول الطلبة التونسيين بين الخمسينات والسبعينات**. تقديم حسين رؤوف حمزة. صفاقس: دار علاء الدين، ٢٠٠٣.

الطبابي، حفيظ. **محمد علي الحامي، ١٨٩٠ ـ ١٩٢٨**. تونس: منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ٢٠٠٥.

عبد الله، الطاهر. **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ ـ ١٩٥٦**. بيروت: مكتبة الجماهير، ١٩٧٦.

عبد المولى، محمود. **مقدمات وأبحاث تتناول علم الاجتماع والإيديولوجيا والبحث العلمي والتاريخ واللغة والتراث في الوطن العربي**. تونس؛ طرابلس، ليبيا: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٢.

عبد الوهاب، حسن حسني. **خلاصة تاريخ تونس**. [تقديم وتحقيق حمادي الساحلي]. تونس: دار الجنوب، ٢٠٠١.

علية الصغير، عميرة وعدنان المنصر. **المقاومة المسلحة في تونس**. تونس: المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ١٩٩٧. ٢ ج.

ج ١: **١٨٨١ ـ ١٩٣٩.**

ج ٢: **١٩٣٩ ـ ١٩٥٦.**

عمر، عبد الفتاح وقيس سعيد. **نصوص ووثائق سياسية تونسية**. تونس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، مركز الدراسات والبحوث، ١٩٨٧.

العياشي، مختار. **البيئة الزيتونية، ١٩١٠ ـ ١٩٤٥: مساهمة في تاريخ الجامعة الإسلامية التونسية**. نقله إلى الفرنسية حمادي الساحلي. تونس: دار التركي للنشر، ١٩٩٠.

الغنوشي، راشد. **مقالات**. ط ٢. قرطاج: مطبعة تونس، [د. ت.].

غيدنز، أنتوني. **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**. بمساعدة كارين بيردسال؛ ترجمة وتقديم فايز الصيّاغ. ببروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥. (علوم إنسانية واجتماعية)

كتابة الدولة للتربية القومية. **انبعاثنا التربوي منذ الاستقلال**. تونس: منشورات الديوان التربوي، ١٩٦٣. (سلسلة إصلاح التعليم والتخطيط التربوي)

الكتبي، ابتسام [وآخرون]. **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٠)

كوش، دوني. **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**. ترجمة قاسم المقداد. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٢.

ـــــ. ـــــ. ترجمة منير السعيداني؛ مراجعة الطاهر لبيب. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٧. (علوم إنسانية واجتماعية)

لبيض، سالم. **مجتمع القبيلة: البناء الاجتماعي وتحولاته في تونس: دراسة في «قبيلة عكارة»**. [تقديم محمد نجيب بوطالب]. [تونس]: المغاربية للنشر، ٢٠٠٦.

لينين. **نصوص حول الموقف من الدين**. ترجمة محمد كبّة؛ مراجعة وتقديم العفيف الأخضر. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

مبروك، مهدي. **هل نحن أمة؟: أزمة الانتماء لدى النخبة التونسية**. تقديم عبد الباقي الهرماسي. تونس: دار البراق للنشر، ١٩٨٩.

المديني، توفيق. **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١.

المسكيني، فتحي. **الهوية والزمان: تأويلات فينومينولوجية لمسألة «النحن»**. بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠١.

مسيرة الحزب من خلال منطلقاته ونشاطاته، ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢. تونس: منشورات الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، ١٩٩٢.

المظفر، زهير. **من الحزب الواحد إلى حزب الأغلبية**. تونس: [د. ن.]، ٢٠٠٤.

مناصرية، يوسف. **الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية، ١٩٣٤ ـ ١٩٣٧**. سوسة، تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.

المنظومة التربوية في تونس: قراءة في البرنامج التوجيهي للإصلاح التربوي. تونس: منشورات الاتحاد العام التونسي للشغل، قسم الدراسات والتوثيق؛ مؤسسة فريدريش إيبارت، ٢٠٠٣.

موسى، آمال. **بورقيبة والمسألة الدينية**. تونس: سراس للنشر، ٢٠٠٦.

الموسوعة الفلسفية العربية. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦. ٣ مج.

مج ١: **الاصطلاحات والمفاهيم**.

الهاني، التهامي. **الحركة النقابية العمالية في الوطن العربي**. تونس: مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، ١٩٩١.

الهرماسي، عبد اللطيف. **الحركة الإسلامية في تونس**. تونس: بيرم للنشر، ١٩٨٥.

الهرماسي، محمد صالح. **مقاربة في إشكالية الهوية: المغرب العربي المعاصر**. دمشق: دار الفكر؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠١.

الهمامي، حمة. **ضد الظلامية: الإتجاه الإسلامي: حركة نهضة.. أم حركة إنحطاط؟**. صفاقس: دار صامد للتوزيع والنشر، ١٩٨٩.

وناس، المنصف. **الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي**. تونس: دار سراس، ١٩٩٥.

دوريات

ابن صالح، أحمد. «جبهة عمال شمال أفريقيا.» **صوت العمل**: ٢٧/ ٣/ ١٩٥٥.

ابن عبود، امحمد وجاك كاني. «مؤتمر المغرب العربي سنة ١٩٤٧ وبداية نشاط المغرب العربي في القاهرة.» **المجلة التاريخية المغاربية**: العددان ٢٥ ـ ٢٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٢.

أطروحات: العدد ١٤، ١٩٨٨.

الإعلان (تونس): ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢.

«الأمين العام للاتحاد العام لطلبة تونس في ضيافة العقيد معمر القذافي.» **المغرب العربي**: ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.

«الإنجاز.» **أطروحات**: العدد ١٤، ١٩٨٨.

البدوي، محمد. «لولا أننا معشر الزيتونيين.» **اللواء**: ١٠/ ٣/ ١٩٥٠.

«برنامج الاتحاد الديمقراطي الوحدوي من أجل التقدم بتونس.» **الوطن**: عدد خاص، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩.

البلاغ: ١٢/ ١١/ ١٩٥٥.

بن يوسف، عادل. «قراءة في مواقف الطلبة التونسيين بفرنسا من بعض القضايا الوطنية في مطلع الثلاثينيات: التجنيس والمؤتمر الأفخارستي والزواج المختلط.» **روافد** (المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية في تونس): العدد ٥، ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠.

بوعزي، أحمد. «رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية.» **الموقف**: ١٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٨.

بويحيى، سالم. «العلاقات بين عمال تونس مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٨.» **المجلة التاريخية المغاربية**: العددان ٥٣ ـ ٥٤، تموز/ يوليو ١٩٨٩.

ـــــ . «العلاقات بين عمال تونس وفلسطين ومواقف الطبقة العاملة التونسية من القضية الفلسطينية، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٦.» **المجلة التاريخية المغاربية**: العددان ٥٥ ـ ٥٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.

ـــــ . «العلاقات العمالية والنقابية بين تونس والمشرق العربي، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨.» **المجلة التاريخية المغاربية**: العددان ٦١ ـ ٦٢، تموز/ يوليو ١٩٩١.

ـــــ . «العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ١٩٧٧ ـ ١٩٥٩.» **الكراسات التونسية**: السنة ٤٩، العدد ١٨٢، ٢٠٠٢.

البكوش، سمير. «صدى القضية الفلسطينية بتونس وصراع القوى السياسية حولها بين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨.» **روافد**: العدد ٦، ٢٠٠١.

«بماذا استعمرونا.» **صدى الزيتونة**: ١٦/ ١/ ١٩٥٤.

بن حميدة، عبد السلام. «النقابات والوعي القومي: مثال تونس.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.

التميمي، عبد الجليل. «جدلية الهوية الثقافية العربية على محك العولمة (ج ٢).» **الصباح** (تونس): ١٦/ ٢/ ٢٠٠٨.

الثعالبي، عبد العزيز. «أمراض العالم العربي.» **الإرادة**: ٢٥/ ١/ ١٩٣٩.

ـــــ . «الوحدة العربية في طور التحقيق.» **الإرادة**: ٢٢/ ٦/ ١٩٣٩.

«الجنون.» **صوت العمل**: ٢/ ١١/ ١٩٥٦.

حجي، لطفي. «الاجتماعي التحرري: حزب في مهب الرياح.» **حقائق**: ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٨.

«حديث فخامة الرئيس الأسبوعي.» **العمل**: ٢٦/ ٦/ ١٩٥٨.

حشاد، فرحات. «الحركة النقابية والقضية الوطنية.» **صوت العمل** (الاتحاد العام التونسي للشغل): ١٦/ ٥/ ١٩٤٧.

ـــــ. «حياة الشغل في العالم العربي.» **الزهرة**: ٣١/ ٣/ ١٩٤٧.

«الحقيقة الصارخة.» **صدى الزيتونة**: ٢٤/ ٣/ ١٩٥٤.

الحناشي، عبد اللطيف. «الأحزاب والتنظيمات السياسية في تونس وموقفها من بعض قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٤، شباط/ فبراير ١٩٩١.

ـــــ. «الأحزاب الماركسية في تونس والمسألة القومية.» **الوحدة**: العدد ٥٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩.

الحياة: ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

خشانة، رشيد. «لا إصلاح بدون تعريب العلوم والرياضيات وإنهاء الازدواجية اللغوية.» **الموقف**: ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٠.

الذوادي، محمود. «العلاقة بين شخصية بورقيبة وأزمة الهوية في المجتمع التونسي الحديث من منظور علم النفس الاجتماعي.» **دراسات عربية**: العددان ١١ ـ ١٢، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦.

ـــــ. «في الأسباب والآثار لاغتراب العلاقة بين المجتمع ولغته.» **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت): السنة ٣٣، العدد ١، ٢٠٠٥.

ـــــ. «في محددات الهوية الجماعية وإشكالياتها: المجتمع التونسي الحديث نموذجاً.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٧، آذار/ مارس ١٩٩٧.

الرائد الرسمي: ٦ أيار/ مايو ١٩٨٨.

«رسالة في نبذ الفكر الظلامي ونصرة الديمقراطية والتقدم.» **الطالب التونسي**: شباط/ فبراير ٢٠٠٧.

الرياحي، الطيب. «مقدمة لفهم الصراع الفوقي.» **مجلة وعي الضرورة**: العدد ١، أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٩٧٨.

الزرن، جمال. «مشاريع الإصلاح والإصلاح المضاد ومجتمع المعرفة: في الرفض والقبول وإشكالية التلقي.» **المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات** (مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات): العددان ١٧ ـ ١٨، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

الزريبي، الهادي. «ثلاثون سنة من الذاتية التونسية ذهبت غير مأسوف عليها.» **الموقف**: ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.

الزغل، حامد. «مساهمة اتحاد الطلبة في المعركة الحاسمة.» **روافد**: العدد ٧، ٢٠٠٢.

الزهـرة: ٢٥/ ١/ ١٩٤٦؛ ١٢/ ٥/ ١٩٤٦؛ ٢٢/ ٣/ ١٩٤٧؛ ٢/ ١٢/ ١٩٤٧؛ ٣/ ١٢/ ١٩٤٧؛ ٦/ ١٢/ ١٩٤٧؛ ٧/ ١٢/ ١٩٤٧، و٢١/ ٥/ ١٩٤٨.

«سر الكفاح الزيتوني.» **صوت الطالب الزيتوني**: ١٣/ ٩/ ١٩٥٠.

سعيدان، عمر. «الاتجاه الاشتراكي الأصيل في المجتمع العربي الإسلامي.» **الشعب**: ١/ ١١/ ١٩٦٥.

«سمعت جمال عبد الناصر يقول.» **صوت العمل**: ٤/ ٨/ ١٩٥٦.

الشابي، أحمد نجيب. «تعالوا نتناقش حول المدرسة الفرنكو ـ عربية.» **الموقف**: ٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٠.

ـــــ. «الشابي يرد على الشرفي.» **الموقف**: ٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٠.

ـــــ. «محمد الشرفي منارة من منارات الفكر الإصلاحي في تونس.» **الموقف**: ١٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٨.

الشابي، المنصف. «قراءة في ميثاق التجمع الاشتراكي: الهوية، ذلك البعد الغائب.» **الموقف**: ١٧ تموز/ يوليو ١٩٨٨.

الشايبي، محمد لطفي. «ملاحظات حول موقف الاشتراكيين الفرنسيين من تطور تجربة فرحات حشاد النقابية، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢.» **روافد** (المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية): العدد ٨، ٢٠٠٣.

الشراد، الهادي. «عن الفرنسية.» **رؤى**: ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣.

الشروق: ١٨/ ٤/ ٢٠٠٦.

الشعب: العدد ٢٢٨؛ العدد ٢٢٩؛ ١/ ٤/ ١٩٦٥؛ العدد ٧٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧؛ ١٦/ ٦/ ١٩٦٧؛ ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣؛ ١/ ١٢/ ١٩٧٣؛ ١١/ ٦/ ١٩٨٢؛ ١٨/ ٦/ ١٩٨٢، و٢٤/ ٩/ ١٩٨٢

شقروش، الطاهر. «الحركة الطلابية التونسية، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٦ أو بحث الإتجاه الإسلامي عن الشرعية التاريخية المفقودة.» **أطروحات**: العدد ٩، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥.

الصباح: ١٤/ ٩/ ١٩٥٥؛ ٢٠/ ٨/ ١٩٥٨، و١١/ ٣/ ١٩٧٠.

«الصمت الرهيب.» **الأفق**: ١٠/ ١/ ٢٠٠٢.

صوت الطالب الزيتوني (لجنة صوت الطالب الزيتوني): ١/ ٩/ ١٩٥٠.

صوت العمل: ٩/١١/١٩٥٦، و٥/١٢/١٩٥٦.

الصيداوي، رياض. «التيارات السياسية بالجامعة، من هي وماذا تريد؟.» **الموقف**: ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠.

ضيف الله، محمد. «الجمعيات الطالبية التونسية في الخمسينات: من التعددية إلى الوحدة.» **المجلة التاريخية المغاربية**: العددان ١٠٧ ـ ١٠٨، ٢٠٠٢.

العاشوري، عبد العزيز. «اللغة العربية والهوية الثقافية وتجارب التعريب.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٧، أيار/مايو ١٩٨١.

العلاني، علية. «الإسلاميون التقدميون بتونس، ١٩٧٩ ـ ١٩٩١.» **المجلة التاريخية المغاربية**: العددان ٩١ ـ ٩٢، أيار/مايو ١٩٩٨.

ـــــ. «حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٧.» **المجلة التاريخية المغاربية**: العدد ١١٩، حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

علية الصغير، عميرة. «الغرب في فكر عبد العزيز الثعالبي.» **روافد** (المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية): العدد ٥، ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠.

الغالي، الهادي. «فلسطين بين المأزق والحل الوسط.» **الشعب**: ١/٧/١٩٦٧.

الفاسي الفهري، عبد القادر. «اللغة العربية تعزيز للهوية القومية والتنمية المجتمعية.» **المجلة العربية للثقافة**: العدد ٤٦، آذار/مارس ٢٠٠٥.

«القضية الفلسطينية قضيتنا.» **الأفق**: ١١/٢/٢٠٠٢.

«قمة بيروت بين خيبات الماضي وحصار عرفات: هل يخرج العرب من جناح التائهين إلى الأبد في فندق العولمة؟.» **الأفق**: ١٢/٣/٢٠٠٢.

كرو، أبو القاسم محمد. «الإسلام دين التطور.» **الشعب**: ١٦/١/١٩٦٦.

كريشان، زياد. «المقامة الشابية.» **المغرب**: ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠.

«كفى يا سيادة الوزير تونس ترفض عودتهم.» **الموقف**: ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠.

الكيلاني، محمد. «التيارات السياسية والفكرية وعلاقتها بالاتحاد العام لطلبة تونس.» **الطريق الجديد**: العدد ١٧، آذار/مارس ١٩٩٩.

لبيب، الطاهر. «العجز عن التعريب في مجتمع تابع.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٩، تموز/يوليو ١٩٨١.

ـــــ. «عنف الهوية.» **المقدمة** (الجمعية التونسية لعلم الاجتماع): العدد ١، تموز/يوليو ٢٠٠٨.

لبيض، سالم. «أي دور للعولمة في أحداث ١١ سبتمبر واحتلال العراق؟.» **شؤون عربية**: العدد ١٢٠، شتاء ٢٠٠٤.

«محمد علي زارع البذرة النقابية الأولى.» **الشعب**: عدد خاص، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

المرزوقي، المنصف. «أسئلة في الهوية.» **الموقف**: ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٨.

«مسيرة الحزب الاجتماعي التحرري مسيرة الصعوبات.» **الأفق**: ٩/١٢/٢٠٠١.

المعرفة: العدد ٨، أيلول/سبتمبر ١٩٧٩.

«مقال التفاوض ينحر الزيتونيين.» **صوت الطالب الزيتوني**: ٤/١٠/١٩٥٠.

المنصر، عدنان. «الحزب، الدولة، النقابة: مدخل لدراسة مسألة الاستقلالية النقابية بتونس من خلال الأزمات ١٩٢٤، ١٩٣٧، ١٩٥٦، ١٩٧٨.» **الكراسات التونسية**: السنة ٤٥، العددان ١٥٩ ـ ١٦٠، ١٩٩٢.

الموقف: ٤ تموز/يوليو ١٩٨٣.

نشرة مداولات مجلس النواب: العدد ٣٥، ٢٧ ـ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٨.

«النظام التربوي.» **الرائد الرسمي**: ٦ آب/أغسطس ١٩٩١.

النهضة: ٢٦/٣/١٩٣٠؛ ٣/١/١٩٤٦؛ ١/٥/١٩٤٦، و١/٨/١٩٤٧.

الهرماسي، عبد اللطيف. «إخفاق المشروع البورقيبي: (٢) الهوية والمقومات الثقافية.» **الموقف**: ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨.

«اليسار التونسي والثورة العربية.» **آفاق**: ١٤/٦/١٩٦٧.

رسائل جامعية، أطروحات

ضيف الله، محمد. «لجنة صوت الطالب الزيتوني، ١٩٥٠ ـ ١٩٥٦.» (شهادة الكفاءة في البحث كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨).

عاتي، عاطف. «الأحزاب السياسية في تونس: دراسة حالات حركة التجديد، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حزب الوحدة الشعبية.» (رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦).

العلاني، علية. «حركة الاتجاه الإسلامي بتونس، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧.» إشراف محمد الهادي الشريف (رسالة السلك الثالث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، تونس، ١٩٩٣).

ـــــ. «حركة الديمقراطيين الاشتراكيين من التأسيس إلى المؤتمر الأول.» (شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ١٩٨٦).

اللافي، محمد الطاهر ونائلة بن عائشة. «تجليات الهوية العربية الإسلامية كما تصورها الصحافة التونسية من خلال حقائق ـ الحرية ـ الطريق الجديد.» (رسالة الأستاذية في الصحافة وعلوم الأخبار، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠).

المداني، حافظ. «تمثلات المجتمع التونسي لرموز هويته الثقافية.» (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ٢٠٠٤).

النالوتي، سعيدة. «الصحافة الإسلامية في تونس: مجلة المعرفة.» (رسالة ختم الدروس، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس، ١٩٨٠).

ندوات، مؤتمرات

أعمال منتدى نور الدين سريب للتاريخ الاجتماعي والثقافي في دورته السادسة حول التعليم والإصلاح. جرجيس: منشورات اللجنة الثقافية المحلية، ٢٠٠٨.

أعمال المؤتمر الثاني حول بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية. إشراف وتقديم عبد الجليل التميمي. زغوان، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠١. (السلسلة السادسة: البلاد العربية وتركيا وأفريقيا خلال الفترة المعاصرة؛ ١٢)

أعمال المؤتمر الرابع حول القضاء والتشريع في تونس البورقيبية والبلاد العربية. تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٤.

أعمال المؤتمر العالمي الأول حول فرحات حشاد: الحركة العمالية والنضال الوطني، [زغوان ٢٠٠١]. زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٢.

أعمال المؤتمر العالمي الأول المنعقد بتاريخ ١ ـ ٣ ديسمبر ١٩٩٩ حول الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية: قراءات علمية للبورقيبية. إعداد وتقديم عبد الجليل التميمي. زغوان، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٠. (السلسلة السادسة: البلاد العربية وتركيا وإفريقيا؛ ١٠)

أعمال الندوة الدولية العاشرة حول المغرب العربي في العشرينات. تونس: المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ٢٠٠١.

الأنتلجنسيا العربية: المثقفون والسلطة. تحرير سعد الدين إبراهيم. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨.

اندماج الشباب وقضايا الهوية: [أعمال المائدة المستديرة الثانية «الشباب ومشكلات الاندماج» التي نظمت بمراكش من ١٩ إلى ٢٢ يناير ١٩٩٥]. تنسيق مصطفى حدية وعبد السلام الداشمي. الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٦. (سلسلة ندوات ومناظرات؛ رقم ٥٤)

الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية)

الدين في المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة ١٨٨١: بحوث ندوة تاريخ الحركة الوطنية التي نظمت أيام ٢٩ ـ ٣٠ ـ ٣١ ماي ١٩٨١ بسيدي بوسعيد ـ تونس. نقلها إلى العربية حمادي الساحلي. تونس: المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي والتقني، ١٩٨٦.

رهانات الثقافة والمعرفة بتونس والمغرب العربي، ١٩٥٦ ـ ٢٠٠٥: أعمال المؤتمر السادس للدراسات البورقيبية [المنعقد في سبتمبر ٢٠٠٦]. إشراف وتقديم عبد الجليل التميمي. تونس: مؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٠٦.

صورة الآخر: العربي ناظراً ومنظوراً إليه. تحرير الطاهر لبيب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

الفكر العربي في مائة سنة: بحوث مؤتمر هيئة الدراسات العربية المنعقد في تشرين الثاني ١٩٦٦ في الجامعة الأميركية في بيروت. أشرف على تحريره فؤاد صروف ونبيه أمين فارس. بيروت: منشورات الجامعة الأميركية في بيروت، ١٩٦٧.

القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٠.

الندوة الثانية عشرة للمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، أيار/مايو ٢٠٠٦.

الندوة الدولية الحادية عشر حول الزيتونة: الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي. تونس: منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، ٢٠٠٣.

نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار: أعمال المؤتمر الخامس [للدراسات البورقيبية المنعقد في ٩ مارس ٢٠٠٥]. جمع وتقديم عبد الجليل التميمي. تونس: مؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٠٥.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdelmoula, Mahmoud. *L'Université zaytounienne et la société tunisienne*. Tunis: [s. n.], 1984.

Ayachi, Mokhtar. *L'Union générale des étudiants de Tunisie au cours des années 50/60*. Tunis: Institut supérieur d'histoire du mouvement national, 2003.

Ben Hamida, Abdesslem. *Capitalisme et syndicalisme en Tunisie, 1924-1956*. Tunis: Université de Tunis, 2003.

Le Boeuf, Jules. *Les Confins de la Tunisie et de la Tripolitaine, historique du tracé de la frontière*. Paris: Berger-Levrault, 1909.

Boudhiba, Abdelwahab. *A la recherche des normes perdues*. Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1973.

Boukraa, Ridha. *Comprendre la mondialisation: Etudes sociologiques*. Tunis: Centre de publication universitaire, 2005.

Chater, Khelifa. *Dépendance et mutations précoloniales: La Régence de Tunis de 1815 à 1857*. Tunis: Publications de l'Université de Tunis, 1984. (Faculté des lettres et sciences humaines de Tunis, 4ème série, histoire; 28)

Dictionnaire de la sociologie. Sous la direction de Raymond Boudon [et al.]. Paris: Larousse, 1996. (Essentiels)

Dubar, Claude. *La Socialisation: Construction des identités sociales et professionnelles*. Paris: A. Colin, 1991. (Collection U, sociologie)

Encyclopédie de l'Islam. Paris: [s. n.], 1977.

Encyclopédie Universalise. Paris: [s. n.], 1990.

Ennaceur, Mohamed. *Les Syndicats et la mondialisation: Le Cas de la Tunisie*. Tunis: Institut International d'Etudes Sociales, 2000.

L'Enseignement supérieur en Tunisie: Guide des formations. Tunis: Centre de publication universitaire, 2005.

Ganiage, Jean. *Les Origines du protectorat français en Tunisie: 1861-1881*. 2ème éd. Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1968.

Habermas, Jürgen. *Après l'état-nation: Une Nouvelle constellation politique*. Trad. de l'allemand par Rainer Rochlitz. Paris: Fayard, 2000.

Habib Bourguiba, la trace et l'héritage. Sous la dir. de Michel Camau et Vincent Geisser. Paris: Karthala; Aix-en-Provence: Institut d'études politiques, 2004. (Science politique comparative)

Halpern, Catherine et Jean-Claude Ruano-Borbalan. *Identité(s) - L'Individu, le groupe, la société*. Paris: Edition sciences humaines, 2004. (Synthèse)

Kraiem, Mustapha. *La Classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale. 1939-1952*. Tunis: Impr. UGTT, 1980.

_____. *Nationalisme et syndicalisme en Tunisie, 1918-1929* (Tunis: Ed. Union générale tunisienne du travail, 1976.

_____. *Le Parti communiste tunisien pendant la période coloniale*. Tunis: Institut supérieur d'histoire du mouvement national, 1997.

_____. *La Tunisie précoloniale, tome 1: Etat, gouvernement, administration*. Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1973.

_____. *La Tunisie précolonialem, tome 2: Economie, société*. Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1973.

Lebjaoui, Mohamed. *Vérités sur la révolution algérienne*. Paris: Gallimard, 1970.

Martel, André. *Les Confins saharo-tripolitains de la Tunisie: (1881-1911)*. Paris: Presses universitaires de France, 1965. 2 vols. (Publications de l'Université de Tunis, Faculté des lettres et sciences humaines. 4ème série. Histoire; 5)

Noiriel, Gérard. *Á quoi sert l'identité nationale*. Marseille; Paris: Agone, 2007. (Passé et present)

Sainsaulieu, Renaud. *L'Identité au travail: Les Effets culturels de l'organisation*. 3ème éd. Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1996.

Traité d'anthropologie historique: Philosophies, histoires, cultures. Sous la dir. de Christoph Wulf; [trad. par Christiane Montandon]. Paris; Budapest; Torino: L'Harmattan, 2002. (Savoir et formation)

UGET congrès, 1953-1977. Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1981. 3 tomes.

Periodicals

L'Afrique française: 1 avril 1930.

Ben Ameur, Ali. «L'U.G.T.T et le nouvel etat, 1955 -1957.» *Les Cahiers du Gremamo*: no. 9, 1990.

Bourdieu, Pierre. «L'Identité et la représentation éléments pour une réflexion critique sur l'idée de région.» *Actes de la recherche en sciences sociales:* no. 35, novembre 1980.

Demeersman, André. «La Formulation de l'idée de partie en Tunisie 1837-1872.» *IBLA*: 2ème-3ème trimestre, 1966.

Gallissot, René. «Au-delà de la mode identitaire.» *L'Homme et la société*: no. 83, janvier 1987.

_____. «Sous l'identité le procès d'identification.» *L'Homme et la société*: no. 83, janvier 1987.

«Identités et lien social en Tunisie.» *Bulletin de Association internationale des sociologues de langue française*: no. 21, 2005.

Jeune afrique: 30 avril 1990.

Kooli, Mongi. «Qu'est ce que l'UGET.» *L'Etudiant Tunisien*: nouvelle série, août 1960.

M. F. «Qu'est-ce que l'UGET.» *Jeune afrique*: 9 octobre 1966.

Mizouri, Laroussi. «Mariage mixte, religion, jurisprudence: Cas de la Tunisie.» *Revue d'histoire maghrébine:* nos. 91-92, mai 1998.

Monchicourt, Charles. «La Frontière algéro-tunisienne dans le tell et dans la steppe.» *Revue africaine*: vol. 82, 1937.

Sainsaulieu, Renaud. «La Construction des identités au travail.» *Sciences humaines*: hors série no. 20, mars- avril 1998.

Conferences

Actes du premier Congrès d'histoire et de la civilisation du Maghreb. Tunis: Cérès Edition, 1979. 2 tomes.

Anciennes et nouvelles élites du Maghreb: Actes du colloque Zarzis III. [Organisé par l'] Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman; sous la dir. de Nourredine Sraïeb. Alger: INAS; Tunis: Cérès; Aix-en-Provence: EDISUD, 2003.

L'Identité: choix ou combat?: Actes du colloque international organisé à Tunis en mars 1998. Tunis: Université de Tunis, 2002. (Université de Tunis, Faculté des sciences humaines et sociales; vol. 15, 7ème série, colloques)

Theses

Ben Hamida, Abdesslem. «Le Syndicalisme tunisien de la 2ème guerre mondiale à l'autonomie interne de la Tunisie.» (Thèse de doctorat de 3ème cycle, France, 1978).

Chegrouche, Tahar. «Le Mouvement étudiant tunisien 1961-1981: Genèse d'une intelligentsia.» (Mémoire de DEA en histoire et civilisation université de Paris VII, 1983).

El Gaoul, Yahia. «Naturalisations françaises et mouvement national tunisien.» (Certificat d'aptitude à la recherche, Faculté des lettres et des sciences humaines de Tunis, 1973).

Marzouk, Mohsen. «Faces cachées des luttes étudiantes.» (Certificat d'aptitude à la recherche, Faculté des sciences humaines de Tunis, 1990).

«Naturalisations françaises et nationalisme tunisien.» (Thèse de sciences politique, soutenue à Paris en 1932).

Sarsar, Mohamed Chafik. «Le Cadre juridique des partis politiques en Tunisie.» (Mémoire pour le diplôme des études approfondies, Faculté de droit, Tunis, 1989-1990).

فهرس

ـ أ ـ

ـ ب ـ

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ض -

- ط -

- ع -

هذا الكتاب

يهدف هذا الكتاب إلى دراسة موضوع الهوية ومفارقاتها بين المجتمع والدولة في تونس. وينطلق المؤلّف من فرضية أن لكليهما (المجتمع والدولة) هوية خاصة به، وينشأ اختلاف يصل حد التناقض والصراع أحياناً، مردّه أن الدولة صاحبة القوة والنفوذ حاولت أن تطبع المجتمع بهوية من يتولونها، ولكن المجتمع أبى إلّا أن يثبت هويته.

وقد اختار المؤلّف تتبع دراسة هذه القضية وتجاذباتها من خلال أربعة أنماط رئيسية من خطاب الشرائح الاجتماعية الأكثر فعالية؛ وهي الهوية في الخطاب السياسي، والهوية في الخطاب النقابي، والهوية في الخطاب التربوي، والهوية في الخطاب الطلابي، وما انتهت إليه تلك الأنماط من تصورات لمسألة الهوية وقضاياها في الفعل والممارسة، ثم ختم دراسته بنوع من المقارنة بين هوية بعض النخب وهوية المجتمع، راصداً أيّهما أقدر على البقاء.

إن هذه الدراسة، في نهاية الأمر، ليست دفاعاً عن هوية مغايرة مختلفة عن الهويات المرسومة للمجتمع سلفاً من قِبَل القوى التي تمتلك أدوات صنع الهوية فحسب، وإنما هي، إضافة إلى ذلك، وعي متقدم بأن النهضة الحقيقية لمجتمع ما لا تتحقق خارج هويته الحقيقية، أي خارج منظومته اللغوية والدينية.

الدكتور سالم لبيض

- ولد في جرجيس (تونس) في العام ١٩٦٤.
- نال شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع في العام ١٩٩٩.
- من كتبه المنشورة:
  - **تاريخ شبه جزيرة جرجيس** (٢٠٠١).
  - **مجتمع القبيلة ـ البناء الاجتماعي وتحوّلاته في تونس** (٢٠٠٦).
- له الكثير من البحوث المنشورة في المجلات العربية المتخصصة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٠ دولارات
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-82-240-2

